





مبادئ الإقتصـــاد الكلـــي

الأستاذ الدكتور
علي عبد الوهاب نجا
أستاذ الإقتصاد
ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب

الأستاذ الدكتور
السيد محمد أحمد السريتي
أستاذ الإقتصاد
ورئيس مجلس قسم الاقتصاد

دكتور
أسامة أحمد الفيل
مدرس الإقتصاد

دكتور
محمد حسن الشامي
مدرس الإقتصاد

كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية
جامعة الإسكندرية

2019

الفرقـــة الأولـــى

الفصـــل الدراســـي الثانـــي

مقدمة

يهدف هذا الكتاب إلى تقديم الموضوعات الأساسية التى تدخل فى نطاق مبادئ الاقتصاد الكلى (Macroeconomics) للطالب أو القارئ الذى سبق له دراسة مبادئ الاقتصاد الجزئى . فدراسة الاقتصاد الكلى تعد من الدراسات الاقتصادية المهمة سواء بالنسبة للطالب المتخصص أو بالنسبة للقارئ العادى ، فهى تمكن من زيادة المعرفة بمفهوم النشاط الاقتصادى فى المجتمع ، وماهية المتغيرات الاقتصادية الكلية ، مثل الناتج المحلى ، والدخل المحلى، ومستوى العمالة ، أو مستوى البطالة ، وكذلك المستوى العام للأسعار ، وسعر الصرف ، وغيرها ؛ وكيف يمكن قياس تلك المتغيرات ، والعوامل المحددة لها فى النشاط الاقتصادى .

وقد تم عرض محتويات هذا الكتاب بصورة مبسطة ومتعمقة فى آن واحد ، مستخدمين بعض أدوات التحليل الاقتصادى البسيطة التى تساعد فى تفهم طبيعة العلاقات الاقتصادية بين عدد من المتغيرات الاقتصادية فى النشاط الاقتصادى .

ولا نستطيع الادعاء بأن هذا الكتاب يلم بكل الموضوعات التى تقع فى نطاق الاقتصاد الكلى ، ولكن وفقاً لما يسمح به المستوى الحالى من الدراسة ، فإن هذا الكتاب يشتمل على تسعة فصول على النحو التالى .

الفصل الأول يتناول طبيعة الاقتصاد الكلى والأهداف الأساسية لدراسة الاقتصاد الكلى. و**الفصل الثانى** يتناول الناتج القومي والدخل القومى والإنفاق القومي، يتناول **الفصل الثالث** التدفق الدائرى وقطاعات المجتمع. أما **الفصل الرابع** فقد تناول الطلب الكلى ومحدداته. وقد تناول **الفصل الخامس** تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى. وتناول **الفصل السادس** السياسة المالية

ومستوي النشاط الاقتصادي. أما **الفصل السابع** التضخم. ويتناول **الفصل الثامن** البطالة. ويختص **الفصل التاسع** بنموذج توازن التوازن الكلي، ويتناول **الفصل العاشر** والأخير التخلف الاقتصادى والتنمية الاقتصادية .

وجدير بالذكر أن الاستاذ الدكتور/ علي عبد الوهاب نجا قد قام بكتابة الفصول الأول والسادس والثامن والتاسع، في حين قام الاستاذ الدكتور/ السيد محمد أحمد السريتى بكتابة الفصول الرابع والخامس والعاشر، وقام الدكتور/أسامة أحمد الفيل بكتابة الفصل السابع، وقام الدكتور/محمد حسن الشامي بكتابة الفصلين الثاني والثالث.

وأخيراً نسأل الله عز وجل أن نكون قد وفقنا فى تحقيق إضافة – مهما كانت بسيطة – إلى المكتبة العربية وإلى الدارسين فى هذا المجال . والله الموفق وهو نعم المولى ونعم النصير .

المؤلفون

الإسكندرية فى فبراير ٢٠٢٠م .

الفصل الأول*

طبيعة الاقتصاد الكلي

يتطلب الأمر عند البدء في دراسة الاقتصاد الكلي إيضاح عديد من المفاهيم الأساسية حول هذا الفرع من فروع النظرية الاقتصادية من حيث كل من تعريفه ونطاق دراسته، والاختلافات الأساسية بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، هذا فضلاً عن دراسة الأهداف الأساسية للاقتصاد الكلي. وهذا بدوره يجعلنا في حاجة إلى دراسة السياسات الاقتصادية الكلية تلك التي تمثل أدوات ضرورية لتحقيق هذه الأهداف.

يمهد كل ذلك الطريق أمامنا إلى دراسة الموضوعات الأساسية في الاقتصاد الكلي التي سوف يتم التصدى لدراستها في متن هذا المؤلف.

ويختص هذا الفصل بدراسة النقاط التالية:

- ماهية الاقتصاد الكلي.
- الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي.
- الأهداف الأساسية للاقتصاد الكلي.
- السياسات الاقتصادية الكلية.
- الخلاصة.
- نماذج الأسئلة.

*** كتب هذا الفصل: د. علي عبد الوهاب نجا.**

١ – ١: ماهية الاقتصاد الكلي

يعرف الاقتصاد الكلي (Macroeconomics) "بأنه ذلك الفرع من فروع النظرية الاقتصادية الذي يهتم بدراسة وتحليل سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية – أي على مستوى الاقتصاد القومي - في مجتمع معين". وبالتالي فإنه يهتم بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي الكلي ومحدداته، فضلاً عن معدل النمو في هذا النشاط واتجاه الظواهر الاقتصادية وتأثير المشكلة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي في مجموعه.

ويتضح من هذا التعريف أن الاقتصاد الكلي يتمثل في ذلك الجزء من الدراسات الاقتصادية التي تختص بدراسة الموضوعات الاقتصادية الكلية، التي تحدد مستوى معيشة أفراد المجتمع، ومن ثم، الحالة الاقتصادية للدولة. أي أنه يعالج أداء الاقتصاد القومي في مجموعه، وما ينطوي عليه ذلك من كيفية تحديد الناتج الكلي في الاقتصاد القومي من السلع والخدمات ومستوى التوظف للموارد المتاحة في الاقتصاد. وبالتالي، فإن الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي للمجتمع ككل، من خلال دراسة وتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية في هذا المجتمع مثل: الناتج القومي، والدخل القومي، والاستهلاك الكلي، والادخار الكلي وأسعار الفائدة، ومستوى التوظف، والمستوى العام للأسعار.

ولذا، فإن الاقتصاد الكلي يحاول التصدي للإجابة على عديد من الأسئلة التي يمكن أن تطرح على المستوى القومي، لعل أهمها:

(١) كيف يتحدد مستوى الناتج القومي و/أو الدخل القومي في المجتمع؟

(٢) ما هي الأسباب الكامنة وراء التقلبات في مستوى الناتج و/أو الدخل القومي من سنة إلى أخرى؟

(٣) ما هي العوامل التي تحدد معدل نمو الناتج القومي و/أو الدخل القومي في المجتمع عبر الزمن؟

(٤) كيف يتحدد مستوى التوظف، ومن ثم، معدل البطالة في المجتمع؟

(٥) كيف يتحدد المستوى العام للأسعار، ومن ثم، معدل التضخم في المجتمع؟

(٦) ما هي العوامل التي تحدد مستوى كل من الصادرات والواردات في الاقتصاد القومي؟ فضلاً عن اتجاهات التغير فيهما عبر الزمن؟

(٧) ما هي الأسباب وراء وجود عجز في ميزان المدفوعات الخاص بالدولة؟ وكيف يمكن معالجته؟

(٨) ما هي الأسباب وراء التقلبات في سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية في المجتمع؟ وكيف يمكن معالجتها؟

(٩) كيف يمكن تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في المجتمع؟

(١٠) ما هي السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تتعامل بكفاءة وفاعلية مع الظواهر والمشكلات الاقتصادية على مستوى المجتمع ككل؟

وعند محاولة الإجابة على مثل هذه الأسئلة وغيرها، فإننا يمكن أن نتعرض إلى دراسة موضوعات كثيرة تمثل في مضمونها الموضوعات الأساسية في الاقتصاد الكلي، لعل أهمها: الناتج القومي والناتج المحلي، والدخل القومي والدخل المحلي والعلاقة بين كل منهما بالإضافة إلى التدفق الدائري للدخل القومي، والطلب الكلي والعرض الكلي، وتحديد المستوى التوازني للناتج القومي أو الدخل القومي، فضلاً عن السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر في هذه المتغيرات، والنقود والبنوك وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي، والتجارة الدولية، وميزان المدفوعات الدولية، وسعر الصرف،

والنمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، وتمويل التنمية سواء من المصادر المحلية أو المصادر الأجنبية،..إلخ.

وهذه الموضوعات تمثل مقدمات أساسية سوف نتعرض لدراستها في هذا المؤلف، علماً بأن تلك الموضوعات التي سوف يتم تناولها تكون في نطاق المبادئ أو الأساسيات لأنه يوجد لها مجالات دراسية أوسع وأشمل وأكثر عمقاً في الفروع الأخرى لعلم الاقتصاد.

وبالتالي، فإن أهمية دراسة الاقتصاد الكلي ترجع إلى أنها تساعد في اتخاذ القرارات العامة للحكم على كفاءة السياسات الاقتصادية الكلية، وكفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، وكذلك الحكم على مستوى أداء النشاط الاقتصادي من خلال دراسة المتغيرات الكلية سالفة الذكر.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه قبل ثلاثينيات القرن الماضي كان اهتمام الاقتصاديين يتركز على التحليل الاقتصادي الجزئي، حيث كان يشغل معظم تفكيرهم وإسهاماتهم في علم الاقتصاد والنظرية الاقتصادية، وذلك نتيجة للاعتقاد السائد لديهم أن الاقتصاد يتوازن دائماً عند مستوى التوظف الكامل، ويتحقق ذلك الأمر بصورة تلقائية، وبالتالي، لا توجد بطالة إجبارية. وأي اختلال يمثل وضعاً عارضاً سرعان ما يصحح نفسه بصورة تلقائية ويعود الاقتصاد القومي إلى مستوى التوظف الكامل مرة أخرى. وبالتالي، فإن الناتج القومي يكون ثابتاً في الأجل القصير. غير أنه في ثلاثينيات القرن الماضي حدث تغيران كبيران غيرا من هذا التفكير واتجها به إلى ضرورة دراسة

الاقتصاد الكلي وتطوير النظرية الاقتصادية الكلية وزيادة الاهتمام بهذا الفرع من النظرية الاقتصادية، **وهذان التغيران هما**[١]:

(١) أزمة الكساد العالمي العظيم التي حدثت في ثلاثينيات القرن الماضي:

وقد أثبتت أن الفروض التي تستند إليها النظريات التقليدية في إمكانية تحقيق التوظف الكامل وثبات الناتج القومي في الأجل القصير غير صحيحة، وبالتالي، لا يمكن الدفاع عنها.

فمثلاً: كان معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية ٣.٢ % من قوة العمل في عام ١٩٢٩ ارتفع إلى ٢٤.٩ % في عام ١٩٣٣ . وقد اقترن هذا بانخفاض الدخل القومي الحقيقي من ٣١٥.٧ مليار دولار إلى ٢٢١.١ مليار دولار، أي بنسبة ٣٠ % خلال العامين السابقين على التوالي.

وبالتالي، عندما تحقق الاقتصاديون من أن معدل البطالة والناتج القومي متغيران – وليس ثوابت – فقد أصبح هناك إجماع على ضرورة دراسة العوامل التي تحدد كل منهما، وعلاقتهما بالمتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى في الاقتصاد.

(٢) ظهور النظرية الكينزية:

وذلك في عام ١٩٣٦ عندما نشر كينز كتابه في "**النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود**" وقدم فيه كينز نظريته في الاقتصاد الكلي، التي توضح أن البطالة يمكن أن تستمر فترات طويلة من الزمن أو حتى إلى ما لا

---

(١) د. عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١ ، ص ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

نهاية. وأن الاقتصاد لا يملك الآليات الذاتية التي تضمن تحقيق التوازن تلقائياً عند مستوى التوظف الكامل، ومن ثم، يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من التوظف الكامل هو حالة أكثر واقعية. ولا يتحقق التوازن عند مستوى التوظف الكامل إلا بمحض الصدفة. ولذا، نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسات المالية لعلاج القصور في الطلب الكلي. وبالتالي، مواجهة البطالة التي يمكن أن تستمر لفترات زمنية طويلة[١].

وقد استقبل كثير من الاقتصاديين النظرية الكينزية بحماس كبير، مما أدى إلى تزايد الاهتمام بدراسة التحليل الاقتصادي الكلي والمشكلات الاقتصادية الكلية حتى اليوم.

ويزداد الاهتمام بدراسة الاقتصاد الكلي ونحن في بداية الألفية الثالثة وفي ظل تزايد العولمة، حيث تتعدد القضايا والمشكلات الاقتصادية الكلية التي يجب أن تخضع للبحث والتحليل حتى يتم التعامل معها بالمنطق العلمي السليم، مع الأخذ في الحسبان أن القضايا والمشكلات الاقتصادية الكلية التي تواجه الدول المتقدمة مرتفعة الدخل، تختلف كثيراً عن تلك القضايا والمشكلات التي تواجه الدول النامية متوسطة ومنخفضة الدخل.

ففي المجموعة الأولى – مجموعة الدول المتقدمة – تتمثل أهم القضايا والمشكلات الاقتصادية الكلية في التقلبات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي، حيث تتعاقب فترات الرواج والكساد، وكذلك كيفية الحفاظ على

---

[١] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Routh G., ***Unemployment: Economic Perspectives***, The Macmillan Press Ltd., London, First Edition, 1986, p. 3.

معدل النمو الاقتصادي مرتفعاً حتى يستمر تحقيق الارتفاع في مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، هذا فضلاً عن تحقيق الاستقرار في الأسعار في مواجهة مشكلات العجز في كل من الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات.

بينما في **المجموعة الثانية** – مجموعة الدول النامية ـ فتدور أبرز القضايا والمشكلات الاقتصادية الكلية حول كيفية مواجهة التخلف الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات المحلية والعالمية، وبالتالي، كيفية التخلص من التخلف والارتفاع بمستوى معيشة أفراد المجتمع. ومن هنا تبرز قضايا التضخم والبطالة وتمويل عملية التنمية الاقتصادية وعجز ميزان المدفوعات، وتزايد المديونية الخارجية، وتدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وغيرها من المشكلات.

١ – ٢ : الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي

رغم أن معظم الموضوعات الاقتصادية يمكن أن تدرج في أحد فرعي النظرية الاقتصادية، سواء النظرية الاقتصادية الجزئية أو النظرية الاقتصادية الكلية، كما أن كلى الفرعين لا يتنافسان معاً ولكن يكملان بعضهما البعض. إلا أن الاقتصاد الكلي يختلف عن الاقتصاد الجزئي من عدة زوايا، **وتتمثل أهم هذه الاختلافات في النواحي الآتية**[١]:

(١) مجال الدراسة:

[١] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Felderor B., Homburgs., ***Macroeconomics and New Macroeconomics***, Springer – Verlag, Berlin Heidexberg, 1992, pp. 11, 12.

حيث يهتم **الاقتصــاد الجزئــي** بدراسة جزئيات أو عناصر النشاط الاقتصادي، مثل: دراسة سلوك الفرد سواء كمستهلك أو كمنتج، أي دراسة العلاقات بين الأفراد كمستهلكين أو بين المنشآت كوحدات إنتاج، وبالتالي، ينصب الاهتمام هنا بدراسة الجزء وليس الكل، مثل: دراسة كيفية تحديد سعر سلعة معينة وتغيره[١].

بينما يهتم **الاقتصـاد الكلـي** بدراسة كليات النشاط الاقتصادي، أي أنه يتخذ من الاقتصاد القومي ككل وحدة لدراسته، مثل: دراسة الناتج القومي، والدخل القومي، والبطالة، والتضخم، والعوامل التي تحكم سلوك هذه المتغيرات الكلية.

(٢) طبيعة المشكلات:

حيث يهتم **الاقتصــاد الجزئــي** بدراسة المشكلات الاقتصادية التي تواجه الوحدات الاقتصادية الفرعية أو الجزئية، ويكون علاجها أسهل وأسرع – مقارنة بالمشكلات الكلية – مثل: التغير في سعر سلعة معينة، فقد يكون راجعاً إلى تغيرات في ظروف العرض و/أو الطلب الخاصة بها خلال فترة زمنية معينة. وكذلك بطالة فرد معين فقد يكون ذلك راجعاً إلى ظروف خاصة به. كما لا تعكس هذه المشكلات مشكلة عامة، فعندما تقرر الوحدة الإنتاجية تخفيض مستوى إنتاجها نتيجة لزيادة التكاليف أو الأجور قد لا يؤدي ذلك بالضرورة إلى توقع بانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي.

بينما يهتم **الاقتصاد الكلي** بدراسة المشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمع ككل، ويكون علاجها أكثر صعوبة ويحتاج إلى فترة زمنية طويلة

---

[١] يمكن الرجوع في ذلك إلى:
- Mankiw N. G., ***Principles of Macroeconomics***, Tomson, Sowth – Western, U. S., Third Edition, 2004, p. 204.

كما تنعكس آثارها على غالبية أفراد المجتمع وإن كان بدرجات متفاوتة. فمشكلة التضخم والبطالة على سبيل المثال يعاني منها معظم أفراد المجتمع.

وبالتالي، فإن ما ينطبق على الجزء من مشكلات لا ينطبق بالضرورة على الكل، فعلى سبيل المثال: ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية لا يعني بالضرورة أن المجتمع يعاني من مشكلة تضخم، لأن ذلك قد يكون راجعاً إلى نقص المحصول من هذه السلع لظروف مناخية أو طبيعية معينة، ومن ثم، لا يجب التعميم في هذه الحالة لأن ما هو صحيح على المستوى الجزئي لا يكون كذلك بالضرورة على المستوى الكلي.

(٣) الأهداف:

حيث يهدف **الاقتصاد الجزئي** إلى تحسين الرفاهية المادية على المستوى الفردي من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للفرد سواء كمستهلك أو كمنتج، مثل: سعي المستهلك إلى تعظيم إشباعه من خلال إنفاقه لدخله، وسعي المنتج إلى تعظيم أرباحه من خلال إنفاقه لموارده الاستثمارية.

بينما يهدف **الاقتصاد الكلي** إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع ككل من خلال الارتفاع بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي، فضلاً عن تحقيق الاستقرار في الأسعار، وهذا يتطلب تحقيق الاستخدام الكامل والأمثل للموارد المتاحة في المجتمع.

(٤) السياسات الاقتصادية:

حيث أنه في **الاقتصاد الجزئي** يتم استخدام سياسات اقتصادية جزئية، أي على نطاق المشروع كوحدة اقتصادية. وتستند هذه السياسات إلى

منهجية التحليل الاقتصادي الجزئي والنظرية الاقتصادية الجزئية، وتسعى هذه السياسات إلى تحقيق أهداف اقتصادية جزئية، ولذا، تكون أدواتها جزئية. وتنعكس آثارها على المشروع الاقتصادي – عادة – فقط دون غيره.

بينما في **الاقتصاد الكلي** يتم استخدام سياسات اقتصادية كلية، أي على نطاق الاقتصاد القومي ككل. وتستند هذه السياسات إلى منهجية التحليل الاقتصادي الكلي والنظرية الاقتصادية الكلية، وتسعى هذه السياسات إلى تحقيق أهداف اقتصادية كلية، ولذا، تكون أدواتها كلية، وتنعكس آثارها على الاقتصاد القومي ككل.

(٥) مستوى التجميع:

حيث يدرس **الاقتصاد الجزئي** تجميعات جزئية أو فرعية تكون معرفة تعريفاً جيداً، وبها درجة من التجانس، مثل: طلب السوق على سلعة معينة، وهو عبارة عن مجموع طلبات المستهلكين المكون منهم سوق هذه السلعة خلال فترة زمنية معينة عند كافة الأسعار. أو عرض السوق بالنسبة لسلعة معينة، وهو عبارة عن مجموع عرض المشروعات الفردية العاملة في مجال إنتاج هذه السلعة خلال فترة زمنية معينة عند كافة الأسعار. والتعادل بين طلب السوق وعرض السوق، يتم من خلاله تحديد القيم التوازنية لكل من السعر والكمية في سوق هذه السلعة.

بينما يدرس **الاقتصاد الكلي** تجميعات كلية أكثر شمولاً وغير معرفة تعريفاً جيداً، ولا تكون بها أي درجة من التجانس، مثل: الطلب الكلي، وهو عبارة عن مجموع طلب كل قطاعات الاقتصاد القومي على كافة السلع والخدمات سواء أكانت سلعاً استهلاكية أم سلعاً إنتاجية خلال فترة زمنية معينة. وكذلك العرض الكلي، وهو عبارة عن مجموع الناتج من كافة السلع

والخدمات سواء الاستهلاكية أو الإنتاجية لكل وحدات الإنتاج خلال فترة زمنية معينة. والتعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي ينتج عنه تحديد مستوى الناتج أو الدخل القومي التوازني، ومستوى التوظف، وكذلك المستوى العام للأسعار[١].

ويتضح مما سبق، أنه رغم أن كلا من الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي له أهمية في الدراسات الاقتصادية إلا أنه توجد فروق بينهما، حيث أن الاقتصاد الجزئي يهتم بتفاصيل ودقائق النشاط الاقتصادي، بينما الاقتصاد الكلي فإنه يهتم بالصورة العامة أو السلوك الاقتصادي العام. كما أن نتائج الاقتصاد الكلي لا يمكن استنتاجها من تجميعات الاقتصاد الجزئي.

ونسعى من خلال دراسة الاقتصاد الكلي إلى الوصول إلى الأسلوب الذي يمكننا من مواجهة المشكلات الاقتصادية الكلية، وينطبق هذا الأمر على الدول كافة، رغم اختلاف أنظمتها الاقتصادية. فسواء تمثل الهدف الذي تسعى الحكومات إلى تحقيقه في النمو الاقتصادي، أو تحقيق مزيد من الرفاهية عن طريق زيادة الناتج القومي، أو تحقيق هدف التوظف الكامل وعلاج مشكلة البطالة، أو تحقيق الاستقرار في الأسعار والحد من التضخم، أو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والحد من تدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية، فإن ذلك يتم من خلال دراستنا للاقتصاد الكلي.

١ – ٣: الأهداف الأساسية للاقتصاد الكلي

---

[١] د. أحمد محمد مندور (مشترك)، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الناشر قسم الاقتصاد – كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠ ، ص ١٤.

يهدف الاقتصاد الكلي إلى دراسة الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد القومي في مجموعه، ويتركز ذلك حول دراسة القوى التي تؤثر في مستوى الأداء الكلي للاقتصاد، فضلاً عن دراسة المتغيرات التي تؤثر في مستوى هذا الأداء، ويهدف الاقتصاد الكلي إلى تحقيق عديد من الأهداف التي تعمل على زيادة رفاهية أفراد المجتمع، **وتتمثل أهمها في تحقيق ما يلي:**

(١) مستوى مرتفع في كل من الناتج القومي ومعدل النمو فيه:

يعرف الناتج القومي الإجمالي " بأنه عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل المواطنين في اقتصاد ما، خلال فترة زمنية معينة عادة سنة". ويتطلب الارتفاع بمستوى الناتج في المجتمع تحقيق الاستخدام الكامل والأمثل لموارده، ومن ثم، توزيع هذه الموارد واستخدامها في أفضل استخدام لها، أي تحقيق الكفاءة الاقتصادية للموارد وبحيث لا توجد موارد عاطلة.

ويقاس الناتج القومي وفقاً لأسلوبين هما:

(أ) الناتج القومي النقدي أو الاسمي: وهو عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد مقومة بالأسعار الجارية. ولذا، فإنه يمكن أن تزداد قيمة الناتج القومي نتيجة لزيادة كميات السلع والخدمات أو نتيجة لارتفاع الأسعار أو نتيجة للاثنين معاً.

(ب) الناتج القومي الحقيقي: وهو عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد مقومة بالأسعار الثابتة – أي على أساس أسعار سنة أساس معينة – ولذا، فإنه يستبعد أثر التغيرات في الأسعار، ومن ثم، يزداد الناتج القومي في هذه الحالة نتيجة لزيادة كميات السلع والخدمات النهائية فقط، أي نتيجة لزيادة حقيقية في الإنتاج. وهذا المقياس

يكون أفضل من مقياس الناتج القومي النقدي، حيث يعبر بصورة أفضل عن التحسن في مستوى الأداء الاقتصادي بالمجتمع، ويعكس بالتالي، الصورة الحقيقية لرفاهية أفراد المجتمع والتحسن فيها.

وإذا تم استخدام الموارد المتاحة في المجتمع استخداماً كاملاً وأمثلاً فإن الناتج القومي يزداد ويصل إلى ما يسمى **بالناتج المحتمل، ويعرف بأنه " أقصى ناتج يمكن تحقيقه في الاقتصاد عندما يتم استخدام الموارد المتاحة استخداماً كاملاً وأمثلاً في ظل المستوى الفني المتاح "**. ومن ثم، يكون المجتمع عند حدود إمكانيات الإنتاج، وبالتالي، لا يوجد أي فاقد اقتصادي في المجتمع، ويقاس هذا الفاقد الاقتصادي من خلال ما يسمى بفجوة الناتج، وهي تمثل الفرق بين الناتج القومي المحتمل والناتج القومي الفعلي في الاقتصاد القومي.

∴ فجوة الناتج = الناتج القومي المحتمل – الناتج القومي الفعلي

فإذا كان:

- الناتج الفعلي = الناتج المحتمل، فإن فجوة الناتج = صفر، وهذا يعني أن الاقتصاد يكون في حالة توظف كامل بالمفهوم العملي – الذي يسمح بحد أدنى من البطالة – ويعمل الاقتصاد عند حدود إمكانيات الإنتاج بالنسبة له، وهذا يدل على ارتفاع مستوى الأداء في النشاط الاقتصادي.
- الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل، فإن فجوة الناتج تكون موجبة، وهذا يعني أن الاقتصاد يكون دون مستوى التوظف الكامل، ويعمل الاقتصاد عند مستوى أقل داخل حدود إمكانيات الإنتاج، ومن ثم،

توجد موارد عاطلة، ويدل هذا على ضعف مستوى الأداء في النشاط الاقتصادي.

ويعد الناتج القومي الحقيقي المقياس الأكثر ملائمة لقياس معدل النمو في الاقتصاد القومي، ومن ثم، الحكم على درجة التحسن التي تطرأ على مستوى معيشة أفراد المجتمع. ويقصد **بالنمو الاقتصادي "تحقيق زيادة مستمرة في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن"**. ولما كان متوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل القومي عبارة عن خارج قسمة الناتج أو الدخل القومي على عدد السكان، فإن هذا يعني أن تحسن مستوى المعيشة لأفراد المجتمع لا يتحقق إلا إذا كان معدل نمو الناتج أو الدخل القومي الحقيقي يفوق معدل نمو السكان، وهذا يمثل شرطاً أساسياً لتحقيق النمو، كما يجب أن تتسم الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي بالاستمرارية، وأن يكون معدل الزيادة في الناتج أو الدخل القومي النقدي أكبر من معدل ارتفاع الأسعار. **ويقاس معدل النمو الاقتصادي من سنة إلى أخرى كما يلي:**

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{الناتج القومي الحقيقي في العام الحالي} - \text{الناتج القومي الحقيقي في العام الماضي}}{\text{الناتج القومي الحقيقي في العام الماضي}} \times ١٠٠$$

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج القومي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

وكلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي فإنه يدل على ارتفاع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، وبالتالي، ارتفاع مستوى الأداء في النشاط

الاقتصادي ونجاح السياسات الاقتصادية في هذا المجتمع، والعكس صحيح. غير أنه يجب أن يقترن ذلك الأمر بعدالة في توزيع الناتج القومي أو الدخل القومي فيما بين أفراد المجتمع، كما سوف يتضح فيما بعد.

(٢) التوظف الكامل:

يسمى أيضاً التشغيل الكامل لكافة الموارد المتاحة في الاقتصاد، غير أنه عادة ما يقتصر ذلك المفهوم على عنصر العمل – فقط – لأنه يمثل وسيلة التنمية وغايتها في الوقت نفسه، ولذا، يطلق عليه هدف تحقيق التوظف الكامل أو العمالة الكاملة (**Full Employment**). ويقاس القصور في تحقيق هذا الهدف من خلال ما يسمى بمعدل البطالة.

وتتمثل البطالة (Unemployment) في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولا يجدون فرصة عمل في ظل الأجور السائدة خلال فترة زمنية معينة(١).

ويقاس معدل البطالة كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، أي أن:

$$\textbf{معدل البطالة} = \frac{\textbf{عدد العمال العاطلين}}{\textbf{قوة العمل}} \times ١٠٠$$

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، أي أن[١]:

---

(١) لمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- International Labor Organization, ***World Labor Report***, ILO, Geneva,1995, pp. 17, 18.

(١) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Mcconnell C. R., Brue S. L., Macpherson D. A., ***Contemporary Labor Economics***, Mc-Graw Hill, New York, Sixth Edition, 2003, p. 554.

قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة

ونفرق بين مفهومين للتوظف الكامل أو العمالة الكاملة وهما:

(أ) المفهوم النظري للتوظف الكامل: وهو يعني ببساطة أن كل فرد قادر على العمل ويرغب فيه ويبحث عنه في ظل الأجور السائدة فإنه يجد فرصة عمل، وهذا يعني أن يكون مستوى التوظف ١٠٠ %، وبالتالي، يكون معدل البطالة مساوياً للصفر. غير أن هذا الأمر يصعب تحقيقه عملياً، كما أنه يترتب عليه في حالة تحققه الإخلال بأهداف أخرى في المجتمع، حيث أن استيعاب جميع أفراد القوة العاملة في المجتمع يتطلب إحداث زيادة كبيرة في الطلب الكلي على كافة السلع والخدمات، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، ومن ثم، حدوث تضخم، وما يرتبط به من عديد من الآثار السلبية الأخرى.

(ب) المفهوم العملي للتوظف الكامل: وهو يعني الاستخدام الكفء لقوة العمل، بما لا يخل بالأهداف الأخرى في المجتمع، وخاصة هدف الاستقرار في الأسعار. ويتطلب ذلك وجود حد أدنى من البطالة يطلق عليه **معدل البطالة الطبيعي**، أي معدل البطالة المسموح به. ويختلف هذا المعدل من دولة إلى أخرى ويتراوح عادة فيما بين (٣ % - ٥ %) من قوة العمل في المجتمع.

ويسعى أي مجتمع إلى تقليل حجم البطالة به إلى هذه المعدلات المقبولة، ومن ثم، الارتفاع بمستوى التوظف لأفراد القوة العاملة من أجل زيادة مستوى الناتج، والارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي، لأن ارتفاع معدل

البطالة يمثل خسارة اقتصادية لأنها تنطوي على طاقة عاطلة، ومن ثم، تمثل نوعاً من الضياع أو الفاقد الاقتصادي في موارد المجتمع، ناهيك عن الآثار الاجتماعية والسياسية والنفسية للبطالة[١].

يجدر بالذكر، أنه إذا كان الناتج القومي الفعلي في الاقتصاد مساوياً للناتج القومي المحتمل، فإن الاقتصاد يكون عند مستوى التوظف الكامل بالمفهوم العملي، ومن ثم، يكون معدل البطالة الفعلي معادلاً لمعدل البطالة الطبيعي والمسموح به، وتكون فجوة الناتج عند ذلك مساوية للصفر، بينما إذا كان الناتج القومي الفعلي أقل من الناتج القومي المحتمل، فيكون الاقتصاد دون مستوى التوظف الكامل، ومن ثم، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وتكون فجوة الناتج في هذه الحالة موجبة.

(٣) الاستقرار في مستوى الأسعار:

يعد تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار أحد الأهداف الأساسية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستقرة، حيث يترتب على ارتفاع مستوى الأسعار الاختلال في كل من هيكل الإنتاج والطلب على السلع والخدمات وتوزيع الدخل، فضلاً عن تدهور المدخرات، وزيادة الواردات ونقص الصادرات، ومن ثم، ظهور أو زيادة العجز في ميزان المدفوعات وغير ذلك من الآثار السلبية المختلفة سواء على الاستهلاك أو الاستثمار أو العمالة وغيرها من المتغيرات الكلية[٢]. ولذا، تلجأ الحكومات من خلال كافة السياسات والوسائل المتاحة إلى علاج التضخم ومنع حدوثه.

---

[١] تأخذ البطالة في المجتمع عدة أشكال، لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع في ذلك إلى:
- Miller R. L., ***Economics Today,*** Addision-Wesley, New York, U. S., 2001, pp. 150, 151.

[٢] يمكن الرجوع في ذلك إلى:
- Miller R. L., ***Ibid***, pp. 153-157.

ولا يقصد باستقرار الأسعار ثباتها وعدم تغيرها، أي أن يكون معدل التضخم مساوياً للصفر، حيث أن ذلك يصعب تحققه عملياً، كما قد لا يكون مرغوباً فيه في بعض الحالات، فالزيادة في الإنتاج عادة ما تكون مصحوبة بزيادة في التكاليف، وبالتالي، لابد من ارتفاع الأسعار لتغطية تلك الزيادة في التكاليف، وهذا يعني أن ارتفاع الأسعار في هذه الحالة يمثل حافزاً على زيادة الإنتاج. وبالتالي، فإن استقرار الأسعار يقصد به المحافظة على معدل التضخم عند مستوى منخفض نسبياً، وأن يكون ذلك عند أدنى حد ممكن.

ويقاس معدل التضخم في أي مجتمع من خلال الأرقام القياسية للأسعار سواء الرقم القياسي لأسعار المستهلك أو الرقم القياسي لأسعار الجملة، غير أنه – عادة – يفضل استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك لأنه يعكس التغيرات التي تطرأ في مستوى معيشة أفراد المجتمع من سنة إلى أخرى عبر الزمن، حيث أن:

$$\textbf{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في العام الحالي} - \text{الرقم القياسي للأسعار في العام الماضي}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في العام الماضي}} \times ١٠٠$$

وعندما يكون معدل التضخم موجباً، فإن هذا يدل على ارتفاع في المستوى العام للأسعار في العام الحالي عن العام الماضي، وعندما يكون معدل التضخم صفراً، فإن هذا يعني عدم تغير أسعار العام الحالي عن العام الماضي.

فمثلاً: إذا ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في مجتمع ما من ١١٥ في عام ٢٠١٠ إلى ١٢٥ في عام ٢٠١١، فما هو معدل التضخم في هذا المجتمع؟

∴ معدل التضخم = (الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام ٢٠١١ − الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام ٢٠١٠) / الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام ٢٠١٠ × ١٠٠

∴ معدل التضخم = (١٢٥ − ١١٥) / [illegible] × ١٠٠ = ١٠ / [illegible] × ١٠٠ = ٩ % تقريباً

وهذا يعني أن المستوى العام للأسعار ارتفع في عام ٢٠١١ بنسبة ٩ % عن نظيره في عام ٢٠١٠ في هذا المجتمع.

(٤) التوازن الخارجي واستقرار سعر الصرف:

يقصد بالتوازن الخارجي (**External Balance**) التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد القومي، ويتحقق ذلك عندما تتعادل مجموع التزامات الاقتصاد القومي تجاه العالم الخارجي مع حقوقه تجاه هذا العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة. وهو ما يبينه ميزان المدفوعات، الذي تسجل فيه كل المتحصلات وكل المدفوعات مع العالم الخارجي.

فإذا ظهر عجز في ميزان المدفوعات فإن هذا يعني أن المدفوعات تفوق المتحصلات مع العالم الخارجي، ويتم تسديد هذا العجز إما عن طريق السحب من احتياطي الذهب أو العملات الأجنبية لدى الدولة، ومن ثم، نقص احتياطياتها، أو عن طريق زيادة التزاماتها تجاه العالم الخارجي من خلال الاقتراض، ومن ثم، تظهر الديون الخارجية وهو ما يلقي بالتزامات وأعباء إضافية على الاقتصاد القومي تؤدي إلى مزيد من التزاماتها في السنوات التالية. ومن ثم، تدخل الدولة في دوامة من عدم القدرة على تحقيق هدف التوازن الخارجي، خاصة إذا ما تفاقمت هذه الديون، ومن ثم، زيادة التزاماتها

وأعبائها. ويترتب على ذلك تدهور في قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية باستمرار.

ولذا، فإن أحد الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية في المجتمع يتمثل في العمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. وفي حالة وجود عجز فلابد من تدخل الحكومة واتخاذ بعض السياسات لمواجهته، منها تلك السياسات التي تهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، ومن ثم، زيادة متحصلات الدولة والحد من مدفوعاتها الخارجية بكافة الوسائل، ومن ثم، تقليل هذا العجز أو التخلص منه كلياً. وذلك لأن استقرار قيمة العملة الوطنية مرتبط بهذا التوازن في ميزان المدفوعات، وسوف يوضح ذلك الأمر بصورة أكثر تفصيلاً فيما بعد.

(٥) العدالة في توزيع الدخل:

يعد هدف العدالة في توزيع الدخل فيما بين أفراد المجتمع من الأهداف الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن وجود اختلال في توزيع الدخل فيما بين أفراد المجتمع يؤثر سلبياً في عديد من المتغيرات الاقتصادية، هذا فضلاً عن الآثار السلبية فيما بين أفراد المجتمع ووجود الطبقية فيما بينهم وتولد نوعاً من السخط الاجتماعي وروح عدم الانتماء وغيرها من الآثار السلبية الأخرى. ولذا، تتخذ الحكومات عديداً من السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق هذا الهدف للحد من التفاوت في توزيع الدخل القومي، إذ أنه في ظل تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى - وخاصة هدف النمو الاقتصادي - قد يحدث تفاوت في توزيع الدخل القومي. وبالتالي، لابد من وجود بعض السياسات التي تحد من ذلك التفاوت، مثل: إجراءات الضمان الاجتماعي التي تحقق درجة معينة من

العدالة في توزيع الدخل سواء فيما بين الفئات الاجتماعية، أو فيما بين المناطق والأقاليم، أو فيما بين قطاعات النشاط الاقتصادي.

والعدالة في توزيع الدخل قائمة على فكرة العدالة النسبية، ويوجد مفهومان للعدالة في توزيع الدخل[1]. **أولهما** العدالة بمفهوم أخلاقي إنساني وهو يدعو إلى ضرورة التعايش السلمي بين طبقات المجتمع ذات الدخل المرتفع والطبقات ذات الدخل المنخفض، ويقضي هذا المفهوم باقتطاع جزء من دخول الفئة الأولى وتحويلها إلى الفئة الثانية، حتى تقل الفجوة بينها ويسود هذا المفهوم بدرجة أكبر في المجتمعات الاشتراكية. **وثانيهما** العدالة بالمفهوم المادي البحت، ويعني حصول كل فرد على نصيب من الدخل بما يتناسب مع قدراته وملكاته في العمل والإبداع والابتكار، وبالتالي، فإن نصيب الأفراد الذين ليست لديهم هذه القدرات من الدخل يقل عن نصيب هؤلاء الذين لديهم هذه القدرات، ويسود هذا المفهوم بدرجة أكبر في المجتمعات الرأسمالية.

وعلى الرغم من هذا التباين بين مفهومي العدالة في توزيع الدخل، فإن كل المجتمعات حالياً تجمع بين المفهومين، ولكن بصورة يُغلب عليها مفهوم على آخر حسب الفلسفة الاقتصادية السائدة في المجتمع.

١ - ٤: السياسات الاقتصادية الكلية

أثبتت أزمة الكساد العالمي العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي، فضلاً عن ظهور النظرية الكينزية والنظريات اللاحقة لها، أن الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية أصبحت ضرورة مسلم بها. كما أنه لا يوجد أي

---

[1] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- د. عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص ٢٩٥ .

اقتصاد في وقتنا الحاضر يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائياً بالمستوى المطلوب والمرغوب فيه بدون وجود سياسات اقتصادية كلية تساعد على ذلك.

كما أن الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية تزداد بدرجة أكبر ونحن في بداية الألفية الثالثة، حتى تستوعب هذه السياسات الاقتصادية التحولات والتحديات الاقتصادية التي تواجه الدول وهي في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية. فالتحول نحو آليات السوق من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، فضلاً عن الخصخصة والاتجاه نحو اقتصاديات السوق الحر، وتحرير التجارة من خلال منظمة التجارة العالمية (WTO) وتبني استراتيجيات للتنمية ذات توجه خارجي للتصدير في معظم دول العالم وفقاً للمزايا النسبية، وسيطرة الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية، كل هذا يدعو إلى مزيد من الاهتمام بدراسة السياسات الاقتصادية الكلية.

وتعرف السياسة الاقتصادية الكلية "بأنها مجموعة القواعد والأدوات والإجراءات والوسائل التي تضعها الحكومة وتحكم قراراتها في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من أهداف الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة". وقد يتم استخدام سياسة واحدة أو أكثر من سياسة بهدف التأثير في متغير أو عدد من المتغيرات الاقتصادية على المستوى القومي، وذلك في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف على المستوى القومي، مثل: تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي و/أو التوظف الكامل و/أو استقرار الأسعار.

وبالتالي، فإن السياسات الاقتصادية الكلية توضع لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، ومن ثم، علاج جوانب القصور والعجز في تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي، علاج المشكلات الاقتصادية الناتجة عن عدم تحقيق هذه الأهداف الكلية بالمجتمع. وعدم تحقق تلك الأهداف يفاقم من تلك المشكلات، **ولعل أهم المشكلات الاقتصادية التي يمكن أن يعاني منها أي مجتمع، وتستخدم السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها، تتمثل فيما يلي:**

- مشكلة البطالة بأنواعها المختلفة.
- مشكلة التضخم وعدم الاستقرار في الأسعار.
- تدني معدلات النمو الاقتصادي.
- تزايد عجز ميزان المدفوعات وتدهور قيمة العملة الوطنية.
- تزايد عجز الموازنة العامة للدولة.
- مشكلة الديون الخارجية وتزايد التزاماتها.
- اختلال توزيع الدخل القومي.
- اختلال هيكل الإنتاج.
- سوء تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة بالمجتمع.

وتتمثل أهم السياسات الاقتصادية الكلية فيما يلي:

أولاً: السياسة المالية (Fiscal Policy):

تتمثل أدوات السياسة المالية في الإنفاق الحكومي والضرائب، وتغيير أي منهما يؤثر في مستوى الطلب الكلي في المجتمع، وبالتالي، يؤثر

في مستوى النشاط الاقتصادي. ويتضح من ذلك أن السياسة المالية تتمثل أدواتها في مكونين:

المكون الأول للسياسة المالية وهو الإنفاق الحكومي: ويشتمل على الإنفاق على كافة السلع والخدمات مثل شراء المعدات الحربية، والإنفاق على كل المرافق والخدمات العامة. ويحدد الإنفاق الحكومي الوزن النسبي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص في الدولة، ويمثل الإنفاق العام أحد مكونات الطلب الكلي، ومن خلال تغيير الإنفاق الحكومي يتم التأثير في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، التأثير في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف والمستوى العام للأسعار.

المكون الثاني للسياسة المالية وهو الضرائب: وتتضمن كلاً من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. وتختص الأولى بتلك الضرائب التي تفرض على دخول الأفراد، والثانية هي تلك التي تفرض على السلع والخدمات. ويؤثر تغيير الضرائب في الطلب الكلي ـ بصورة غير مباشرة – من خلال التأثير في مستوى الاستهلاك والاستثمار اللذان يمثلان مكونين رئيسيين من مكونات الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر هذا في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف والمستوى العام للأسعار وغيرها.

وفي ظل ظروف الركود أو الكساد تركز أهداف السياسات الاقتصادية الكلية على الارتفاع بمستوى الناتج القومي ومعدل النمو فيه، فضلاً عن الارتفاع بمستوى التوظف. ولذا، يتم إتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و/أو تخفيض الضرائب، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي، يزداد كل من مستوى التوظف ومستوى الناتج

القومي، ويرتفع معدل النمو الاقتصادي. ويحدث العكس في ظل ظروف التضخم، حيث يتم إتباع سياسة مالية انكماشية من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي و/أو زيادة الضرائب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، ويحد هذا من معدلات التضخم.

ثانياً: السياسة النقدية (Monetary Policy):

تتمثل أدوات السياسة النقدية في تغيير العرض النقدي في المجتمع[١]، والائتمان المصرفي، ويؤثر هذا في مستويات أسعار الفائدة، وبدوره في مستوى الاستثمار، ومن ثم، في الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي. ويقوم على هذه السياسة ويتولى إدارتها البنك المركزي، حيث يتحكم في العرض النقدي في المجتمع من خلال التأثير في عديد من المتغيرات التي تحكم قدرة البنوك على منح الائتمان، فضلاً عن التحكم في الإصدار النقدي الجديد. ويؤثر هذا في أسعار الفائدة، ومن ثم، في حجم الاستثمار الذي يمثل مكوناً من مكونات الطلب الكلي. ففي ظل ظروف الركود أو الكساد الاقتصادي يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية ويزيد من العرض النقدي في المجتمع، ويترتب على ذلك الأمر انخفاض في أسعار الفائدة، ومن ثم، يزداد الاستثمار، وبالتالي، يزداد مستوى الطلب الكلي، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف، فضلاً عن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. بينما في ظل

---

[١] ويتمثل العرض النقدي في إجمالي وسائل الدفع في المجتمع سواء في صورة نقود قانونية بكافة أنواعها، أو نقود مصرفية أو التزامات.

ظروف التضخم فإن البنك المركزي يتبع سياسة نقدية انكماشية ترمي إلى تخفيض العرض النقدي بالمجتمع، ومن ثم، ارتفاع أسعار الفائدة، وبالتالي، ينخفض مستوى الاستثمار وبدوره مستوى الطلب الكلي، وهذا يحد في النهاية من الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

ثالثاً: السياسات الاقتصادية الخارجية أو الدولية:
(International Economic Policies)

تحكم هذه السياسات علاقات الدولة مع العالم الخارجي، وتنقسم إلى مجموعتين من السياسات هما:

(أ) السياسة التجارية (Trade Policy):

تتكون أدوات السياسة التجارية من التعريفة الجمركية ونظام الحصص، وإعانات الصادرات وغيرها من الأدوات التي تهدف التأثير في الواردات والصادرات. ويؤثر هذا بدوره في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي.

فإذا كانت الدولة تواجه عجزاً في الميزان التجاري، فإنها تتبع هذه السياسات من خلال فرض و/أو رفع التعريفة الجمركية على الواردات و/أو فرض قيود كمية على الواردات – مثل حصص الواردات – فضلاً عن تقديم دعم وإعانات للصادرات بهدف زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، وكل ذلك يهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، وبالتالي، تقليل أو التخلص من عجز الميزان التجاري. غير أن أثر هذه السياسات لا يتوقف عند هذا الحد – فقط – بل يؤدي إلى رفع مستوى الطلب الكلي بالمجتمع،

وبالتالي، زيادة مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف، وكذلك رفع معدل النمو الاقتصادي بالمجتمع.

(ب) سياسة الصرف الأجنبي (Foreign Exchange Policy):

تتمثل أدوات هذه السياسة في تغيير سعر الصرف والخاص بتحديد قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية. ويؤثر هذا على التجارة الخارجية للدولة، أي على الصادرات والواردات، ويؤثر هذا بدوره في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر في النهاية في مستوى النشاط الاقتصادي.

تتبع الدول نظماً مختلفة في تنظيم وإدارة أسواق الصرف الأجنبي بها، حيث تتبع بعض الدول نظام سعر الصرف الحر الذي يتحدد وفقاً لتفاعل قوى العرض والطلب، بينما تتبع دول أخرى نظام سعر الصرف الرسمي الثابت. وتهدف هذه السياسة – عادة – إلى تحقيق الاستقرار في سعر صرف عملتها بالنسبة للعملات الأخرى في المدى الطويل. غير أنه عندما تواجه الدولة بعجز في الميزان التجاري، فإنها قد تلجأ إلى خفض سعر عملتها بالنسبة للعملات الأخرى، مما يؤدي إلى أن تصبح صادراتها أرخص نسبياً، ووارداتها أغلى نسبياً، ويترتب على ذلك زيادة الصادرات والحد في الواردات، وبالتالي، تقليل أو التخلص من عجز الميزان التجاري، كما يؤثر ذلك الإجراء أيضاً في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، في مستوى الإنتاج والتوظف ومستوى الأسعار بالمجتمع.

يجدر بالذكر هنا في نهاية هذا التحليل، أن سياسات التجارة الخارجية، التي تهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، أمر مرهون بمرونات كل من الطلب المحلي على الواردات، والطلب الخارجي على

الصادرات، فضلاً عن مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي، ويجب أن تكون هذه المرونات مرتفعة حتى تحقق هذه السياسات أهدافها(١).

رابعاً: سياسة الدخول (Income Policy):

تتمثل أدوات هذه السياسة في التأثير بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة على كل من الدخول والأسعار، بهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار والحد من التضخم الشديد. ويطلق على هذه السياسات بشكل أكثر تحديداً سياسات الأجور والأسعار (**wages & price policies**).

يتم علاج التضخم الشديد وفقاً للفكر التقليدي من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية، غير أن هذا الأمر يترتب عليه في الوقت نفسه – أيضاً – خفض كل من مستوى الناتج ومستوى التوظف، وهذا يسهم بدوره في الارتفاع بمعدل البطالة في المجتمع. وهذا الأمر تكون تكلفته عالية جداً على المجتمع. وقد يتطلب ذلك من الحكومات أن تبحث عن وسائل وأدوات بديلة ذات تكلفة أقل لمواجهة التضخم المتزايد. وقد تراوحت هذه الأدوات ما بين التحكم كلية في الأجور و/أو في الأسعار إلى استخدام مؤشرات اختيارية تحد من الزيادة في كل من الأجور والأسعار. وتعد هذه السياسات بمثابة تدخل مباشر في قوى السوق للحد من التضخم، ولذا، يثار بشأنها جدل كبير فيما بين الاقتصاديين.

---

(١) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Agenor P. R., "The Labor Market and Economic Adjustment", ***International Monetary Fund: Staff Papers***, IMF, Washington, Vol. 43, Iss.2, Jun. 1996, http://80-proquestumi.com, 21/12/2002, pp. 316, 317.

تجدر الإشارة قبل الانتهاء من هذا العرض الخاص بالسياسات الاقتصادية إلى أنه غالباً ما يوجد تعارض في تحقيق أهدافها، حيث يصعب تحقيق هذه الأهداف معاً في نفس الوقت. إذ أن تحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف قد يكون على حساب التضحية بهدف أو مجموعة أخرى من الأهداف. فمثلاً، في ظل ظروف الركود الاقتصادي، فإنه يتم إتباع سياسات مالية ونقدية توسعية بهدف زيادة كل من مستوى الناتج ومستوى التوظف، فضلاً عن الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي. غير أن هذا يترتب عليه زيادة مستوى الطلب الكلي، ومن ثم، ارتفاع مستوى الأسعار، أي حدوث تضخم. ويحدث العكس في حالة علاج التضخم وإتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية.

وبالتالي، فإن هذا الأمر، يتطلب من متخذي السياسات الاقتصادية الاختيار فيما بين أهداف الاقتصاد الكلي والتوفيق فيما بينها، والقبول بالتضحية بحد أدنى مقبول في هدف معين أو مجموعة من الأهداف في سبيل تحقيق هدف آخر أو مجموعة أخرى من الأهداف وفقاً لظروف المجتمع التي يمر بها، وكذلك وفقاً لأولوياته في تحقيق هذه الأهداف.

١ – ٥: الخلاصة

- يعرف **الاقتصاد الكلي** بأنه يمثل أحد فروع النظرية الاقتصادية الذي يهتم بدراسة وتحليل سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية أي على مستوى الاقتصاد القومي، مثل دراسة: الناتج القومي، والدخل القومي، والبطالة، والتضخم، ...إلخ.

- تعد **دراسة الاقتصاد الكلي حديثة نسبياً**، حيث أنه قبل ثلاثينيات القرن الماضي كان اهتمام الاقتصاديين يتركز على التحليل الاقتصادي الجزئي، وذلك نتيجة للاعتقاد السائد لديهم أن الاقتصاد يتوازن دائماً عند مستوى التوظف الكامل وبصورة تلقائية، وبالتالي، لا توجد بطالة إجبارية. وأي اختلال يمثل وضعاً عارضاً يصحح نفسه بصورة تلقائية. غير أنه في ثلاثينيات القرن الماضي حدث تغيران كبيران غيرا من هذا التفكير وأديا إلى ضرورة الاهتمام بدراسة الاقتصاد الكلي و**هما:**

  - **أزمة الكساد العالمي العظيم** (١٩٢٩ – ١٩٣٣)، التي أثبتت خطأ الفكر التقليدي واستمرارية البطالة لفترات زمنية طويلة.
  - **ظهور النظرية الكينزية** (١٩٣٦)، وأثبتت أن الاقتصاد يمكن أن يتوازن عند أي مستوى للدخل وعادة ما يكون دون مستوى التوظف الكامل، ومن ثم، يعاني الاقتصاد من وجود بطالة، مما يستدعي ضرورة تدخل الدولة بالسياسات الملائمة لعلاجها.

- **تنقسم النظرية الاقتصادية** إلى فرعين هما: الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، ويختلف الاثنان من حيث: مجال الدراسة، وطبيعة المشكلات، وهدف الدراسة، والسياسات، ومستوى التجميع.

- **يهدف الاقتصاد الكلي** إلى دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن ثم، تحديد العوامل التي تؤثر في مستوى أداء النشاط الاقتصادي بالمجتمع، وذلك من خلال تحقيق عديد من الأهداف التي تعمل على زيادة رفاهية أفراد المجتمع، **وتتمثل أهم هذه الأهداف فيما يلي:**

  - تحقيق مستوى مرتفع في كل من الناتج القومي ومعدل النمو فيه.

- تحقيق التوظف الكامل.
- تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار.
- تحقيق التوازن الخارجي واستقرار سعر الصرف.
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

▪ تستخدم الحكومة السياسات الاقتصادية الكلية بهدف التأثير في متغير أو أكثر من المتغيرات الاقتصادية على المستوى القومي، وذلك في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف على المستوى القومي مثل: تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي و/أو التوظف الكامل و/أو استقرار الأسعار، **ومن أهم هذه السياسات ما يلي:**

- **السياسة المالية**، وتتمثل أدواتها في تغيير الإنفاق الحكومي والضرائب.
- **السياسة النقدية**، وتتمثل أدواتها في تغيير العرض النقدي والائتمان المصرفي، وبالتالي، سعر الفائدة.
- **السياسات الاقتصادية الخارجية أو الدولية**، وتتمثل في السياسة التجارية وأدواتها التعريفة الجمركية ونظام الحصص، وإعانات الصادرات وتهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات. وسياسة الصرف الأجنبي، وتتمثل أدواتها في تغيير سعر الصرف ويؤثر هذا في التجارة الخارجية للدولة.
- **سياسات الأجور والأسعار**، وتهدف إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار والحد من التضخم، من خلال التأثير بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة في كل من الدخول والأسعار.

١ – ٦: نماذج الأسئلة

س١– بين مدى صحة أم خطأ كل من العبارات التالية بإيجاز:

١ – بدأ الاهتمام بدراسة الاقتصاد الكلي والنظرية الاقتصادية الكلية منذ ثلاثينيات القرن الماضي.

٢ – لا يختلف الاقتصاد الكلي عن الاقتصاد الجزئي من حيث مجال الدراسة.

٣ – إذا كانت فجوة الناتج موجبة فإن هذا يدل على ارتفاع مستوى الأداء في النشاط الاقتصادي في المجتمع.

٤ – لا يختلف المفهوم النظري عن المفهوم العملي للتوظف الكامل.

٥ – إذا ارتفع متوسط الأسعار في مجتمع معين من ١٥٠ في عام ٢٠١١ إلى ١٧٠ في عام ٢٠١٢ ، فإن هذا يعني أن معدل التضخم في هذا المجتمع هو ٥ % .

س٢ – أذكر دون أن تشرح:

١ – أهم أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي.

٢ – الأهداف الأساسية التي يسعى إلى تحقيقها الاقتصاد الكلي.

٣ – أهم سياسات الاقتصاد الكلي.

٤ – خمس من مشكلات الاقتصاد الكلي التي تستخدم السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها.

الفصل الثاني*

الحسابات القومية

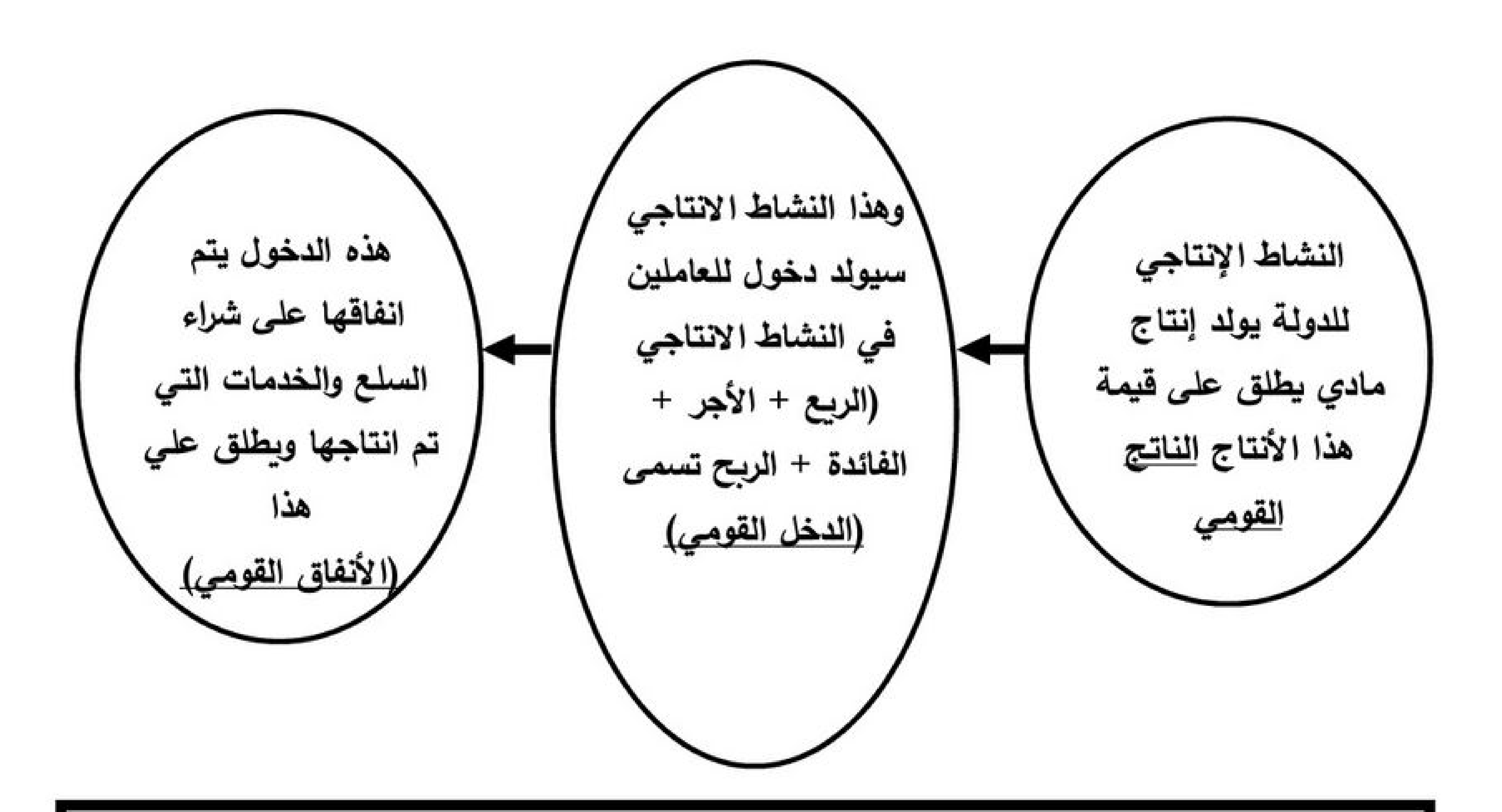
٢-١- مقدمة :

يهدف هذا الفصل إلي توضيح كيفية حساب مستوي النشاط الاقتصادي في الدولة، وذلك عن طريق حساب الناتج القومي للدولة أو الدخل القومي أو الأنفاق القومي. وسوف يظهر للقارئ أن الناتج القومي والدخل القومي والأنفاق القومي هم صورة واحدة لنفس الشيء.

*** كتب هذا الفصل الدكتور/ محمد حسن الشامي.**

**** لقد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل على المراجع التالية:**

- أ.د. علي عبدالوهاب نجا، د. محمد الشامي، ***مبادئ الاقتصاد الكلي***، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، ٢٠١٩، الفصل الثاني.
- د. السيد محمد السريتي، د. علي عبد الوهاب نجا، ***مبادئ الاقتصاد الكلي***، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، ٢٠١٣، الفصل الثاني.
- د. اسماعيل أحمد الشناوي، د. السيد محمد السريتي، ***مبادئ الاقتصاد الكلي***، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٧، الفصل الثاني.
- د. عبد المطلب عبد الحميد، ***النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)***، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١.
- Mankiw, N. G. R. E. G. O. R. Y. (2006). *Principles of macroeconomics*. Cengage Learning.



وبالتالي نجد أن قيمة الناتج القومي = قيمة الدخل القومي = قيمة الانفاق القومي

ويتوقع بدراسة هذا الفصل أن يكون القارئ قادر علي ادراك الفرق الناتج القومي الإجمالي، والدخل القومي الإجمالي، والإنفاق القومي الإجمالي، وكذلك الفرق بين كل ما هو قومي وما هو محلي، وكل ما هو نقدي وما هو حقيقي، وبناء على ذلك سوف نتعرض في هذا الفصل لدراسة النقاط التالية:

- الناتج القومي والناتج المحلي.
- الدخل القومي والدخل المحلي.
- الإنفاق القومي والإنفاق المحلي.
- القيم النقدية والقيم الحقيقية.
- الخلاصة.
- نماذج الأسئلة.

٢ – ٢: الناتج القومي والناتج المحلي

إجمالي الناتج القومي (GNP) (Gross National Product) :

هو مجموع القيم السوقية، للسلع والخدمات النهائية، التي تم انتاجها بواسطة عناصر الانتاج الوطنية سواء داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية معينة عادة سنة ويحسب الناتج القومي وفقاً لمعيار الجنسية.

ويحتوي هذا التعريف علي أربع ملاحظات:

١- **الناتج القومي هو مجموع القيم السوقية:** حيث أن الناتج القومي الإجمالي في أي دولة في أي سنة هو حاصل ضرب الكميات من السلع والخدمات للدولة مضروبة في الأسعار السوقية لهذه السلع والخدمات. الناتج القومي في عام ٢٠٢٠ = مجـ (كميات السلع والخدمات في ٢٠٢٠ للدولة × الأسعار السوقية لهذه السلع في ٢٠٢٠).

٢- **الناتج القومي يتكون من السلع والخدمات النهائية فقط:** حيث أنه عند حساب الناتج القومي الإجمالي، ما يدخل في حسابة هو السلع والخدمات النهائية فقط وذلك لتجنب الازدواج المحاسبي. والسلع والخدمات النهائية هي السلع والخدمات، التي تم أنتاجها خلال فترة حساب الناتج القومي الإجمالي، ولم يُعاد استخدامها في أنتاج غيرها من السلع والخدمات خلال فترة حساب الناتج القومي الإجمالي. لأنه اذا تم أدراج جميع السلع والخدمات، التي تم أنتاجها في عام ما ضمن حساب الناتج القومي الإجمالي، سوف يحدث ازدواج محاسبي حيث أنه سوف تحسب سلع أكثر من مرة، بسبب أن بعض السلع تدخل في أنتاج غيرها سواء كانت مواد أولية أو مواد وسيطة. ولتلافي هذا الازدواج المحاسبي يوجد طريقتين لحساب الناتج القومي الإجمالي: فإذا أخذنا في اعتبارنا عند تقديرنا للناتج القومي قيمة الخبز وقيمة الدقيق الذي صنع منه وقيمة القمح في الحساب فإن قيمة كل من القمح والدقيق تكون قد حسبت أكثر من مرة. **وهذا ازدواج محاسبي.**

ولتلافي هذا الازدواج يتم استخدام طرق معينة :

(١) طريقة المنتج النهائي

ما يدخل في حساب الناتج القومي وفقاً لهذه الطريقة قيمة السلع والخدمات النهائية فقط

السلع والخدمات النهائية تشمل:

١- السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة.

٢- السلع الوسيطة والمواد الأولية التي تم انتاجها ولم تستخدم خلال فترة التقدير للناتج القومي.

٣- المخزون أخر الفترة من أي سلع (أولية أو وسطية أو نهائية).

٤- كل الصادرات (أولية أو وسطية أو نهائية).

٥- السلع تحت التشغيل.

السلع والخدمات النهائية

هي السلع والخدمات التي تم إنتاجها ولم يعاد استخدامها في أنتاج غيرها من السلع خلال فترة حساب الناتج القومي.

(٢) طريقة القيمة المضافة

وفقاً لهذه الطريقة:

الناتج القومي هو مجموع القيم المضافة لقطاعات الاقتصاد القومي.

الناتج القومي= مجـ القيم المضافة لقطاعات الاقتصاد

القيمة المضافة لأي قطاع = قيمة الناتج الكلي أو قيمة المبيعات − قيمة مستلزمات الإنتاج التي يحصل عليها القطاع من القطاعات الأخرى

ملحوظة:

القيمة المضافة التي يحققها كل قطاع تذهب في شكل أجور وفوائد وإيجارات وارباح وهي تمثل مجموع القيم المضافة (الناتج القومي) التي تساوي مجموع عوائد عناصر الانتاج

الناتج القومي = مجـ القيم المضافة = الأجور+ الفوائد + الارباح + الايجارات

مثال رقمي: إذا توافرت لديك البيانات التالية عن أحد القطاعات الانتاجية التي يتكون من ٣ مصانع هي الغزل ، النسيج ، الملابس الجاهزة بالمليون جنيه:

	مصنع الغزل	مصنع النسيج	مصنع الملابس الجاهزة
قيمة المبيعات	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠

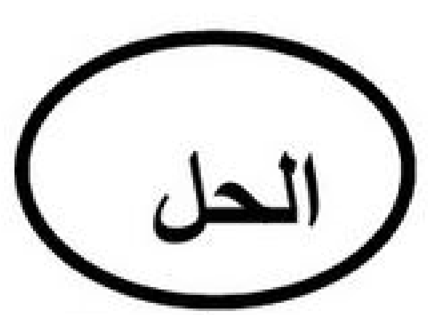
فإذا علمت أن:

- قيمة مستلزمات الانتاج من القطاعات الأخرى إلى مصنع الغزل تساوي صفر.
- وأن مصنع الغزل يبيع كافة انتاجه لمصنع النسيج والذي بدوره يبيع كافة انتاجه لمصنع الملابس الجاهزة وهذا الأخير يبيع إنتاجه للمستهلك النهائي.

المطلوب: حساب قيمة الناتج القومي باستخدام:

أ – طريقة القيمة المضافة.

ب– طريقة المنتج النهائي.



المصنع	قيمة المبيعات (بالمليون جنيه)	قيمة مستلزمات الانتاج من القطاعات الأخرى (بالمليون جنيه)	القيمة المضافة = قيمة المبيعات – قيمة مستلزمات الانتاج
الغزل	٥٠٠٠	صفر	٥٠٠٠– صفر = ٥٠٠٠
النسيج	١٠٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠– ٥٠٠٠ = ٥٠٠٠
الملابس الجاهزة	٣٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠– ١٠٠٠٠= ٢٠٠٠٠
قيمة الناتج القومي الإجمالي	اجمالي الناتج القومي بطريقة المنتج النهائي		٣٠٠٠٠ قيمة اجمالي الناتج القومي بطريقة القيمة المضافة

ملحوظة: أن الناتج القومي لا تختلف قيمته لو حسب بطريقة المنتج النهائي أو بطريقة القيمة المضافة.

قيمة الناتج بطريقة المنتج النهائي = قيمة السلع والخدمات النهائية (الملابس الجاهزة) = ٣٠٠٠٠ قيمة الناتج بطريقة القيمة المضافة = مج القيم المضافة =٥٠٠٠ + ٥٠٠٠ + ٢٠٠٠٠ = ٣٠٠٠٠

٣– الناتج القومي هو الإنتاج الذي ينتج بواسطة عناصر الإنتاج الوطنية:

ويقصد بعناصر الإنتاج الوطنية كل من يحمل جنسية الدولة سواء كان داخل حدود الدولة أو خارجها.

الناتج القومي الإجمالي = انتاج الوطنين داخل البلد + انتاج الوطنين خارج البلد (المنتخب القومي المصري)

وهذا تميزاً عن ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product) (GDP) وهو مجموع القيم السوقية، للسلع والخدمات النهائية، التي تم انتاجها بواسطة عناصر الانتاج الوطنية أو الأجنبية داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية معينة عادة سنة ويحسب الناتج المحلي وفقاً لمعيار المكان.

الناتج المحلي الإجمالي = انتاج الوطنين داخل البلد + انتاج الأجانب داخل البلد (فريق الأهلي)

∴ العلاقة بين الناتج القومي والناتج المحلي :

صافي عوائد الملكية في الخارج

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + انتاج الوطنين خارج البلد – انتاج الأجانب داخل البلد

وبالتالي إذا كان:

- الناتج القومي= الناتج المحلي إذا كان انتاج الوطنين خارج البلد= انتاج الأجانب داخل البلد أي صافي عوائد الملكية = صفر
- الناتج القومي> الناتج المحلي إذا كان انتاج الوطنين خارج البلد > انتاج الأجانب داخل البلد أي صافي عوائد الملكية موجبة
- الناتج القومي< الناتج المحلي إذا كان انتاج الوطنين خارج البلد < انتاج الأجانب داخل البلد أي صافي عوائد الملكية سالبة

ويجب التفرقة أيضا بين الإجمالي والصافي حيث أن السلع الإنتاجية أو الرأسمالية التي تم إنتاجها خلال نفس فترة قياس الناتج القومي أو المحلي ويستمر عمرها لعدد من السنوات، حيث تستخدم في الفترة في عمليات الإنتاج، ولذا يتم استقطاع قسط الاهلاك المقابل لما تم إنتاجه في هذه الفترة من قيمتها الكلية، وذلك لاحتساب القيمة الصافية لهذه السلعة الإنتاجية. ونظراً لوجود عدة طرق لحساب أقساط الاهلاك الرأسمالي كل منها يعطي نتيجة مختلفة تؤثر في تحديد قيمة الناتج القومي، وبالتالي في القرارات

الاقتصادية علي المستوي الكلي، فإنه يتم حساب قيمتين للناتج أحداهما قيمة إجمالية تتضمن أقساط الاهلاك الرأسمالي، والأخرى قيمة صافية يستبعد منها أقساط الاهلاك الرأسمالي كما يتضح ذلك من خلال المعادلات التالية:

- الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي – الاهلاك الرأسمالي
- الناتج القومي الإجمالي = الناتج القومي الصافي + الاهلاك الرأسمالي
- الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي – الاهلاك الرأسمالي
- الناتج المحلي الإجمالي = الناتج المحلي الصافي + الاهلاك الرأسمالي

٤- **الناتج القومي يحسب عن فترة زمنية معينة:** الناتج القومي الإجمالي، هو متغير اقتصادي من المتغيرات التي تسمي تيارات، أي يحسب عن فترة زمنية معينة عادتاً سنة. فالناتج القومي المصري في عام ٢٠٢٠، يحسب خلال الفترة من ١ يناير ٢٠٢٠ حتي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٥- **مشاكل قياس الناتج القومي الإجمالي:** وتتمثل في المشاكل التالية:

(١) **مشكلة الاستهلاك الذاتي أو الاكتفاء الذاتي** ويقصد بها ذلك القدر من الناتج الذي يتم استهلاكه (أو احتجازه) من جانب المنتجين دون أن يعرض في السوق.

(٢) **مشكلة الخدمات الخاصة** مثل خدمات ربات المنازل .. فهذه الخدمات ليس لها سعر ولا تعرض في السوق خاصة في الدول النامية.

(٣) **مشكلة الخدمات التي يؤديها الفرد لنفسه** مثل خدمات السكن المملوك للفرد وهذه قيمتها غير معروفة ولا تعرض في السوق وبالتالي إذا زادت هذه الخدمات يتم عمل تقدير لها على أساس خدمة المثل.

(٤) **مشكلة الخدمات العامة** الدفاع والأمن والعدالة والصحة والتعليم وتقدر هذه الخدمات بما يتم أنفاقه عليها من ميزانية الدولة.

(٥) **مشكلة الاقتصاد الخفي (الغير رسمي)** مثل تجارة المخدرات والسوق السوداء وغيرها

(٦) **مشكلة السلع الإنتاجية أو الرأسمالية** والتي يستمر عمرها الإنتاجي لعدة سنوات هنا نستخدم اقساط الاهلاك.

مما سبق نجد أن عدم تلافي هذه المشاكل يجعل قيمة الناتج القومي أقل أو أعلي من حقيقته.

٢ – ٣: الدخل القومي والدخل المحلي

الدخل القومي:

هو مجموع العوائد التي استحقت لعناصر الانتاج الوطنية (الريع [الأرض] + الأجر [العمل] + الفائدة [رأس المال] + الربح [التنظيم]) مقابل المشاركة في العملية الانتاجية في اقتصاد معين في سنة معينة.

من التعريف يلاحظ:

(١) الدخل القومي لابد وأن يكون مقابل المشاركة في العملية الانتاجية وبالتالي فالمدفوعات التحويلية مثل الاعانات والمعاشات لا تُعد جزء من الدخل القومي لأنها ليست مقابل مشاركة في العملية الانتاجية.

(٢) الدخل القومي يحسب وفقاً لمعيار الجنسية.

(٣) الدخل القومي يحسب خلال فترة زمنية عادة سنة.

الدخل المحلي:

هو مجموع العوائد التي استحقت لعناصر الانتاج الوطنية والأجنبية داخل الدولة (الريع+ الأجر+ الفائدة+ الربح) مقابل المشاركة في العملية الانتاجية في اقتصاد معين في سنة معينة. أي يحسب وفقاً لمعيار المكان.

∴ الدخل القومي الإجمالي = دخول المواطنين في الداخل + دخول المواطنين في الخارج

∴ الدخل المحلي الإجمالي = دخول المواطنين في الداخل + دخول الأجانب في الداخل

الدخل القومي = الدخل المحلي + دخول المواطنين في الخارج – دخول الأجانب في الداخل (صافي عوائد الملكية في الخارج)

وبالتالي إذا كان:

- الدخل القومي = الدخل المحلي إذا كان دخول المواطنين بالخارج = دخول الاجانب بالداخل (صافي عوائد الملكية في الخارج = صفر)
- الدخل القومي > الدخل المحلي إذا كان دخول المواطنين بالخارج > دخول الاجانب بالداخل (صافي عوائد الملكية في الخارج موجبة)
- الدخل القومي < الدخل المحلي إذا كان دخول المواطنين بالخارج < دخول الاجانب بالداخل (صافي عوائد الملكية في الخارج سالبة)

ملحوظة:

الدخل القومي الإجمالي= مجموع عوائد عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الانتاجية = الأجور + الايجارات + الفوائد + الارباح	**الناتج القومي الإجمالي= مجموع القيم المضافة** = مجموع عوائد عوامل الانتاج = الأجور + الايجارات + الفوائد + الارباح

∴الدخل القومي الإجمالي = الناتج القومي الإجمالي

ويمكن الوصول من الناتج القومي إلي الدخل القومي إلي الدخل الشخصي إلي الدخل الممكن التصرف فيه وذلك كالتالي:

× ×	**إجمالي الناتج القومي بسعر السوق (قيمة السلع والخدمات النهائية)**
(× ×)	- مخصصات اهلاك راس المال
× ×	صافي الناتج القومي (بسعر السوق)
(× ×)	- الضرائب غير المباشرة علي القطاع الانتاجي (قطاع الأعمال)
× ×	+ المدفوعات التحويلية للقطاع الانتاجي (الإعانات لقطاع الأعمال)
× ×	**الدخل القومي (الناتج القومي الصافي بتكلفة عوامل الانتاج)**
(× ×)	- الضرائب علي ارباح الشركات
(× ×)	- اشتراكات التأمينات والمعاشات
(× ×)	- الارباح الغير موزعه
× ×	+ المدفوعات التحويلية للقطاع العائلي (لعناصر الإنتاج)
× ×	**الدخل الشخصي**
(× ×)	- ضرائب الدخل الشخصية (الضرائب المباشرة)
× ×	**الدخل الممكن التصرف فيه (الدخل المتاح)**
	(يوزع بين الاستهلاك والادخار)

الدخل الشخصي:

هو كافة المبالغ النقدية التي يحصل عليها الأفراد مقابل المشاركة أو عدم المشاركة في العملية الإنتاجية. أو هو المقبوضات لعناصر الانتاج قبل اقتطاع ضرائب الدخل الشخصية

الدخل الممكن التصرف فيه أو الدخل المتاح (ل م):

هو الدخل الذي يتم استلامه فعلاً ويوزع بين الاستهلاك والادخار، وهو المقبوضات لعناصر الإنتاج بعد اقتطاع ضرائب الدخل الشخصية (الضرائب المباشرة).

الدخل الممكن التصرف فيه (المتاح) ل م = الدخل الشخصي – ضرائب الدخل الشخصية

والدخل المتاح ل م = الاستهلاك (س) + الادخار (خ).

٢ – ٤ : الإنفاق القومي والإنفاق المحلي

يمكن حساب قيمة الناتج المحلى الإجمالي، من زاوية الإنفاق على هذا الناتج النهائي من السلع والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة(عام) . وقيمة الإنفاق على الناتج المحلى الإجمالي تسمى بالإنفاق المحلى الإجمالي خلال فترة التقدير(عام). ويتكون الإنفاق المحلى الإجمالي من أربعة عناصر أساسية هي: الإنفاق الاستهلاكي لوحدات القطاع العائلي، والإنفاق الاستهلاكي للقطاع الحكومي، والإنفاق الاستثماري لوحدات قطاع الإنتاج على الاستثمار الإجمالي، والتغير في المخزون، وصافى الإنفاق على الصادرات المحلية لدول العالم الخارجي. وفيما يلى سوف نوضح باختصار مفهوم العناصر الأربعة، والتي تمثل الإنفاق على الناتج النهائي من السلع والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة محددة (عام).

١- **الإنفاق الاستهلاكي لوحدات القطاع العائلي (س):** ويمثل هذا الإنفاق، إنفاق وحدات القطاع العائلي (الأفراد)، على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تم إنتاجها وبيعها لوحدات هذا القطاع خلال فترة محددة (عام). ويمثل الإنفاق الاستهلاكي العائلي في الإنفاق على السلع الاستهلاكية مثل السلع الغذائية المختلفة، والملبوسات، والأجهزة الكهربائية، والسيارات وغيرها من السلع الاستهلاكية المختلفة. كما يشتمل الإنفاق الاستهلاكي لوحدات القطاع العائلي على الخدمات التي يحتاجها الأفراد، من خدمات الأطباء، والمحامون، وخدمات الحلاق أو الإنفاق على خدمات السينما والمسارح وغيرها من الخدمات المختلفة خلال فترة التقدير. وسوف نرمز للإنفاق الاستهلاكي العائلي بالرمز (س).

٢- **الإنفاق الحكومي (ق) :** ويمثل الإنفاق الحكومي، إنفاق الوحدات الحكومية من المجتمع (مركزية أو محلية)، على السلع والخدمات المختلفة خلال فترة تقدير الأنفاق المحلى (عام) . وفى حسابات الدخل القومي نجد

أن الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات الاستهلاكية، أو الإنفاق الحكومي على الاستثمارات التي تقوم بها الحكومة مثل الإنفاق على المباني الحكومية، والإنفاق على إقامة الطرق والمستشفيات الحكومية، والإنفاق على المدارس الحكومية وغيرها، تعد كلها إنفاق حكومي، بدون أن نفرق بين طبيعة هذا الإنفاق. ويعد الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المختلفة التي أنتجت خلال فترة محددة (عام) ، جزءاً من الإنفاق المحلى الإجمالي (الناتج المحلى الإجمالي)، ونرمز له بالرمز (ق) .

ولكن هناك بعض عناصر الإنفاق الحكومي لا تدخل ضمن عناصر الإنفاق المحلى الإجمالي (الناتج المحلى الإجمالي) مثل الإنفاق الحكومي في شكل إعانات ومعونات للأفراد والهيئات المختلفة . وكذلك الإنفاق الحكومي في شكل معاشات، ومدفوعات الحكومة في شكل فوائد لحملة السندات الحكومية، وغيرها من المدفوعات الحكومية، والتي لا تتعلق بإنفاق فعلى على السلع والخدمات النهائية التي أنتجها المجتمع خلال فترة التقدير (عام). ويسمى هذا النوع من النفقات الحكومية الأخيرة بالمدفوعات التحويلية Transfer Payments . والمدفوعات التحويلية للحكومة لا تدخل ضمن حساب الإنفاق المحلى الإجمالي(الناتج المحلى الإجمالي)، لأنها ، كما ذكرنا ، تمثل تحويلات نقدية من الحكومة للأفراد ، دون أن يقابلها مساهمة فعلية في الناتج المحلى الإجمالي.

٣- **الإنفاق الاستثماري (ث)** : ويشتمل الإنفاق الاستثماري على إنفاق الوحدات الإنتاجية على الآلات والمعدات والمصانع ، وغيرها من الاستثمارات الإنتاجية الجديدة التي تم إنتاجها خلال فترة تقدير الناتج المحلى الإجمالي. كما يتضمن الإنفاق الاستثماري الإنفاق على الزيادة في المخزون لدى الوحدات الإنتاجية. والزيادة في المخزون ، كما ذكرنا سابقاً ، تمثل منتجات تم إنتاجها ، ولكن لم يتم بيعها ، كما لم يتم استخدامها في

عمليات الإنتاج خلال فترة التقدير(عام). ومن ثم فإن قيمة الاستثمارات الإنتاجية المختلفة وقيمة الزيادة في المخزون تدخل ضمن قيمة الإنفاق المحلى الإجمالي(الناتج المحلى الإجمالي) خلال فترة التقدير، ونرمز لها بالرمز(ث).

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الزيادة في المخزون لدى الوحدات الإنتاجية تحسب وفقاً للأسعار السوقية لها خلال فترة التقدير. أي بالقيمة التي يمكن أن تحصل لو تم بيع هذه المنتجات خلال هذه الفترة. والإنفاق الاستثماري بالمعنى المتقدم يسمى بالإنفاق الاستثماري الإجمالي. لأنه كما وضحنا سابقاً، أن الإنفاق على الاستثمارات الإنتاجية الجديدة ينقسم إلى الاستثمار بغرض إحلال ما تم إهلاكه من آلات ومعدات ومباني خلال فترة التقدير(الإهلاك الرأسمالي)، والاستثمارات الزائدة عن الاستثمار الإحلالى، وتسمى بالاستثمار الصافي.

٤- **الإنفاق على صافى الصادرات (ص – و):** يعرف صافى الصادرات بقيمة الإنفاق الأجنبي على الصادرات المحلية (ص) للخارج ، مطروحاً منه قيمة الإنفاق على الواردات (و) التي نحصل عليها من العالم الخارجي. فمن المعروف أن جزءاً من الناتج المحلى الإجمالي قد يتم بيعه (تصديره) لدول العالم الخارجي. وتشتمل الصادرات، كما ذكرنا سابقاً، على منتجات أولية، وسلع نصف مصنعة، وسلع تامة الصنع، وهذه السلع قد تكون استهلاكية و/ أو إنتاجية. كما يتم تصدير بعض الخدمات إلى دول العالم الخارجي. ومن ثم فإن قيمة الصادرات المحلية للخارج تمثل جزءاً من الناتج المحلى، وبالتالي جزءاً من الإنفاق على هذا الناتج خلال فترة التقدير. في حين أن الإنفاق على الواردات يمثل إنفاق القطاعات المحلية (داخل الدولة) على السلع والخدمات التي تنتج من دول أخرى. ومن ثم فإن الإنفاق على الواردات لا يمثل إنفاقاً على سلع وخدمات تم إنتاجها محلياً داخل الدولة. وبالتالي فإن

الإنفاق على الواردات يجب أن يستقطع من قيمة الإنفاق الكلى لكى نصل إلى قيمة الإنفاق النهائي على الناتج النهائي من السلع والخدمات التي أنتجت محلياً. وعادة نستقطع قيمة الواردات (و) من قيمة الصادرات (ص) لنحصل على صافى قيمة الصادرات. وهنا نجد أن صافى قيمة الصادرات تمثل بقيمة موجبة في الإنفاق المحلى، إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات. وتمثل قيمة صافى الصادرات بقيمة سالبة إذا كانت قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات. وفى حالة تساوى قيمة الصادرات مع قيمة الواردات، خلال فترة التقدير، فإن صافى قيمة الصادرات تساوى الصفر. وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين قيم الصادرات وقيم الواردات تكون ما يسمى بالميزان التجاري، وهو أحد مكونات ميزان المدفوعات الذى يعد سنوياً لكل دولة من الدول .

ومما سبق نجد أن الإنفاق المحلى الإجمالي يمثل بالإنفاق على السلع والخدمات النهائية والتي أنتجها المجتمع وتم بيعها، أو تبقت في شكل زيادة في المخزون لدى الوحدات الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة (عام). ويتمثل الإنفاق المحلى الإجمالي في الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي(س) والإنفاق الحكومي (ق)، والإنفاق على الاستثمار الإجمالي(ث)، وصافى قيمة الصادرات(ص – و). وإذا رمزنا للإنفاق المحلى الإجمالي بالرمز (ل)، فيمكن أن نوضح مكونات هذا الإنفاق كما يلى :

ل = س + ق + ث + (ص – و) .

وتجدر الإشارة أن قيمة الإنفاق المحلى الإجمالي تشتمل على قيمة الإنفاق على الاستثمار الإجمالي. وباستبعاد قيمة الإهلاك الرأسمالي من الإنفاق المحلى الإجمالي، نحصل على ما يسمى بالإنفاق المحلى الصافي . ويوضح ذلك كما يلى :

الإنفاق المحلى الصافي= الإنفاق المحلى الإجمالي – الإهلاك الرأسمالي

وكما ذكرنا سابقاً ، فإن العلاقة بين المفهوم المحلى، والمفهوم القومي للناتج ، تتمثل في صافى عوائد الملكية من العالم الخارجي. وبإتباع نفس المنهج التحليلي يمكن الحصول على الإنفاق القومي الإجمالي كما يلى :

الإنفاق القومي الإجمالي= الإنفاق المحلى الإجمالي+ صافى عوائد الملكية من الخارج

الإنفاق القومي الصافي = الإنفاق القومي الإجمالي – الإهلاك الرأسمالي

وعليه يمكن الحصول على قيمة الإنفاق القومي الإجمالي (الصافي) من قيمة الإنفاق المحلى الإجمالي (الصافي) ، وذلك بإضافة صافى عوائد الملكية من العالم الخارجي إلى قيمة الإنفاق المحلى الإجمالي (الصافي) .

مثال رقمي: إذا أعطيت البيانات التالية عن دولة ما في عام٢٠٢٠ بملايين الجنيهات حيث:

الإنفاق الاستهلاكي(س)= ٢٠٠ مليون جنيه

الإنفاق الاستثماري(ث) = ٦٠ مليون جنية

الإنفاق الحكومي(ق) = ١٠٠ مليون جنية

الصادرات(ص) = ١٠٠ مليون جنية

الواردات(و) = ١٢٠ مليون جنية

مخصصات اهلاك رأس مال = ٢٠ مليون جنيه.

الضرائب الغير مباشر على القطاع الاعمال = ٦٠ مليون جنيه

أرباح الشركات غير الموزعة = ٤ مليون جنيه.

المدفوعات التحويلية للقطاع العائلي = ٨ مليون جنيه

ضرائب الدخل الشخصية (الضرائب المباشرة) = ٣٠ مليون جنيه.

اشتراكات التأمينات والمعاشات = ١٤ مليون جنيه.

الضرائب على أرباح الشركات = ١٠ مليون جنيه.

صافي عوائد الملكية من الخارج = ٢٠ مليون جنية

المطلوب:

١– الناتج القومي الإجمالي.

٢– صافي حساب الناتج القومي.

٣– حساب الدخل القومي أو صافي الناتج القومي بتكلفة عوامل الإنتاج .

٤– حساب الدخل الشخصي.

٥– حساب الدخل الممكن التصرف فيه (الدخل المتاح).

٦– حجم الادخار.

الحـــــــــل

١– الناتج المحلي الإجمالي (بسعر السوق) = الأنفاق المحلي الإجمالي

= س + ث + ق + (ص – و)

= ٢٠٠ +٦٠+١٠٠+(١٠٠–١٢٠)= ٣٤٠

∴ الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد الملكية من الخارج

٣٦٠ = ٣٤٠ + ٢٠

الناتج القومي الإجمالي (بسعر السوق)	**٣٦٠ مليون جنيه**
– مخصصات اهلاك رأس مال	**(٢٠) مليون جنيه**
∴ صافي الناتج القومي(بسعر السوق)	**٣٤٠ مليون جنيه**
– الضرائب غير المباشرة على قطاع الاعمال	**(٦٠) مليون جنيه**
∴ الدخل القومي (صافي الناتج القومي بتكلفة عوامل الإنتاج)	**٢٨٠ مليون جنيه**
– الضرائب على الأرباح	**(١٠) مليون جنيه**
– اشتراكات المعاشات والتأمينات	**(١٤) مليون جنيه**
– ارباح الشركات غير الموزعة	**(٤) مليون جنيه**
+ المدفوعات التحويلية للقطاع العائلي	**٨ مليون جنيه**
∴ الدخل الشخصي	**٢٦٠ مليون جنيه**
– ضرائب الدخل الشخصية (الضرائب المباشرة)	**(٣٠) مليون جنيه**

∴ الدخل الممكن التصرف فيه (الدخل المتاح)   ٢٣٠ مليون جنيه

الدخل المتاح = الأنفاق الاستهلاكي + الادخار

٢٣٠ = ٢٠٠ + الادخار

∴ الادخار = ٢٣٠ - ٢٠٠ = ٣٠ مليون جنية.

٢ - ٥: القيم النقدية والقيم الحقيقية

١- الناتج المحلي الإجمالي (الاسمي أو النقدي)

Nominal (Current)GDP

وهو قيمة الناتج المحلي الإجمالي محسوبة بأسعار السوق(الأسعار الجارية). ولذلك يتأثر هذا الناتج بعاملين هما كمية السلع والخدمات وأسعار السلع والخدمات السوقية(الجارية) ويحسب الناتج الاسمي كالتالي:

الناتج الاسمي = $ك_{١}ث_{١}$ + $ك_{٢}ث_{٢}$ + $ك_{٣}ث_{٣}$ + ...+ $ك_{ن}ث_{ن}$

حيث:

$ك_{١}$ كمية السلعة الأولي.

$ث_{١}$ الأسعار الجارية للسلعة الأولي.

$ك_{٢}$ كمية السلعة الثانية.

$ث_{٢}$ الأسعار الجارية للسلعة الثانية.

$ك_{٣}$ كمية السلع السلعة الثالثة. وهكذا......... حتي السلعة ن.

$ث_{٣}$ الأسعار الجارية للسلعة الثالثة. وهكذا .... حتي السلعة ن.

٢- الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي) Real GDP

وهو قيمة الناتج المحلي الإجمالي محسوبة بأسعار الثابتة(الأسعار الحقيقية). ولذلك يتأثر هذا الناتج الحقيقي بكمية السلع والخدمات فقط. وبالتالي الذي يهمنا هو التغير في كمية السلع والخدمات وليس الأسعار، لأن هذا هو الذي

يعبر عن معدل النمو الحقيقي في الاقتصاد القومي، ويحسب الناتج الحقيقي كالتالي:

الناتج الحقيقي = ك$_{١}$ ث$_{١}$ + ك$_{٢}$ ث$_{١}$ + ك$_{٣}$ ث$_{١}$ + ...+ ك$_{ن}$ ث$_{١}$

حيث:

ك$_{١}$ كمية السلعة الأولي في السنة الحالية.

ث$_{١}$ الأسعار الثابتة للسلعة الأولي(سنة الأساس التي سوف نثبت عليها الأسعار).

ك$_{٢}$ كمية السلعة السلعة الثانية في السنة الحالية.

ث$_{١}$ الأسعار الثابتة.

ك$_{٣}$ كمية السلعة الثالثة في السنة الحالية. وهكذا......... حتي السلعة ن.

ث$_{١}$ الأسعار الثابتة.

٣- مكمش الناتج المحلي GDP deflator

هو مقياس يقيس التغير في الأسعار علي المستوي الكلي بين فترتين فترة حالية وفترة الأساس. ومن خلاله يمكن حساب معدل التضخم (الارتفاع في المستوي العام للأسعار)، ويعُد المكمش مقياس جيد للتعرف علي كيفية تغير الأسعار علي المستوي الكلي، وأيضاً لكيفية تغير الإنتاج علي حقيقته. ويحسب مكمش الناتج المحلي كالتالي:

مكمش الناتج المحلي = (الناتج المحلي الاسمى ÷ الناتج المحلي الحقيقي) × ١٠٠

الناتج المحلي الحقيقي = (الناتج المحلي الاسمى ÷ مكمش الناتج المحلي) × ١٠٠

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المكمش في السنة الحالية – المكمش في سنة الأساس}}{\text{المكمش في سنة الأساس}} \times ١٠٠$$

مثال رقمي:

نفترض أن اقتصاد دولة (نيمو وديمو) ينتج سلعتين فقط هما النوتيلا و المشمش، ويوضح هذا الجدول الأسعار والكميات المنتجة في الأعوام ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

السنة	النوتيلا		المشمش	
	السعر	الكمية	السعر	الكمية
٢٠١٨	١	١٠٠	٢	٥٠
٢٠١٩	٢	١٥٠	٣	١٠٠
٢٠٢٠	٣	٢٠٠	٤	١٥٠

المطلوب حساب كل من:

١- الناتج المحلي الاسمي في كل السنوات.

٢- الناتج المحلي الحقيقي لكل السنوات مستخدماً سنة ٢٠١٨ كسنة أساس.

٣- مكمش الناتج المحلي في السنوات ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠.

٤- معدل التضخم في السنوات ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠.

الحــل

١-

الناتج الاسمي$_{(٢٠١٨)}$ = ك$_١$ ث$_١$ + ك$_٢$ ث$_٢$ = (١٠٠×١) +(٥٠×٢) = ٢٠٠

الناتج الاسمي$_{(٢٠١٩)}$ = ك$_١$ ث$_١$ + ك$_٢$ ث$_٢$ = (١٥٠×٢) +(١٠٠×٣) = ٦٠٠

الناتج الاسمي$_{(٢٠٢٠)}$= ك$_١$ ث$_١$ + ك$_٢$ ث$_٢$ = (٢٠٠×٣) +(١٥٠×٤) = ١٢٠٠

٢-

الناتج الحقيقي$_{(٢٠١٨)}$ = ك$_{١(٢٠١٨)}$ ث$_{١(٢٠١٨)}$ + ك$_{٢(٢٠١٨)}$ ث$_{٢(٢٠١٨)}$ = (١٠٠×١)
+(٥٠×٢) = ٢٠٠

الناتج الحقيقي$_{(٢٠١٩)}$ = ك$_{١(٢٠١٩)}$ ث$_{١(٢٠١٨)}$ + ك$_{٢(٢٠١٩)}$ ث$_{٢(٢٠١٨)}$ = (١٥٠×١)
+(١٠٠×٢) = ٣٥٠

الناتج الحقيقي$_{(٢٠٢٠)}$ = ك$_{١(٢٠٢٠)}$ ث$_{١(٢٠١٨)}$ + ك$_{٢(٢٠٢٠)}$ ث$_{٢(٢٠١٨)}$ = (٢٠٠×١)
+(١٥٠×٢) = ٥٠٠

٣-

مكمش الناتج المحلي = (الناتج المحلي الاسمى / الناتج المحلي الحقيقي) × ١٠٠

مكمش الناتج المحلي(٢٠١٨) =

(الناتج الاسمي(٢٠١٨) / الناتج الحقيقي(٢٠١٨)) × ١٠٠ = (٢٠٠ / ٢٠٠) × ١٠٠ = ١٠٠

مكمش الناتج المحلي(٢٠١٩) =

(الناتج الاسمي(٢٠١٩) / الناتج الحقيقي(٢٠١٩)) × ١٠٠ = (٦٠٠ / ٣٥٠) × ١٠٠ = ١٧١

وتعني أنه لو كانت تكلفة أنتاج هذه السلع في عام ٢٠١٨(سنة الأساس) = ١٠٠ فإن تكلفة إنتاج نفس الكميات لعام ٢٠١٩ = ١٧١ أي قد زادت تكلفة انتاجها بحوالي ٧١٪

مكمش الناتج المحلي(٢٠٢٠) =

(الناتج الاسمي(٢٠٢٠) / الناتج الحقيقي(٢٠٢٠)) ×١٠٠ = (١٢٠٠ / ٥٠٠) × ١٠٠ = ٢٤٠

وتعني أنه لو كانت تكلفة أنتاج هذه السلع في عام ٢٠١٨(سنة الأساس) = ١٠٠ فإن تكلفة إنتاج نفس الكميات لعام ٢٠٢٠ = ٢٤٠ أي قد زادت تكلفة انتاجها بحوالي ١٤٠٪.

٤-

معدل التضخم = (المكمش في السنة الحالية – المكمش في سنة الأساس) / المكمش في سنة الأساس × ١٠٠

معدل التضخم = (مكمش الناتج(٢٠١٩) – مكمش الناتج (٢٠١٨)) / مكمش الناتج (٢٠١٨) ×١٠٠
(ما بين ٢٠١٨،٢٠١٩)

معدل التضخم = (١٧١ – ١٠٠) / ١٠٠ ×١٠٠ = ٧١٪
(ما بين ٢٠١٨،٢٠١٩)

معدل التضخم = (مكمش الناتج(٢٠٢٠) – مكمش الناتج (٢٠١٨)) / مكمش الناتج (٢٠١٨) ×١٠٠
(ما بين ٢٠١٨،٢٠٢٠)

معدل التضخم = (٢٤٠ – ١٠٠) / ١٠٠ ×١٠٠ = ١٤٠٪
(ما بين ٢٠١٨،٢٠١٩)

لاحظ: القيم النقدية هي القيم المقدرة علي اساس الأسعار الجارية **أما القيم الحقيقة** هي القيم المقدرة علي اساس الأسعار الثابتة(اسعار سنة الأساس) والراجعة إلي تغير الكميات وليس الأسعار.

وبالتالي الناتج القومي الأسمى (النقدي) هو الناتج القومي مقدراً علي اساس الأسعار الجارية أما الحقيقي فهو مقدراً علي اساس الأسعار الثابتة ويتم تحويل الناتج القومي النقدي إلي الناتج الحقيقي عن طريق المعادلة التالية:

الناتج القومي الحقيقي = (الناتج القومي الأسمى / الرقم القياسي للأسعار) × ١٠٠

وبالمثل الدخل القومي النقدي والدخل القومي الحقيقي

الدخل القومي الحقيقي = (الدخل القومي الأسمى / الرقم القياسي للأسعار) × ١٠٠

<u>مثال رقمي: في شكل اختيار متعدد:</u>

اذا زادت قيمة الناتج القومي النقدي في دولة ما من ٤٠٠ مليار دولار في سنة ٢٠١٧ إلي ٦٠٠ مليار دولار في ٢٠٢٠ وكان الرقم القياسي للأسعار في عام ٢٠٢٠ يساوي ١٢٠ . فإن مقدار الزيادة الحقيقية والزيادة النقدية في الناتج القومي علي التوالي:

أ- (١٤٠، ٦٠) ب- (١٠٠، ١٠٠) جـ- (١٣٠، ٧٠)

د- (١٦٠، ٤٠) هـ - (١٧٠، ٣٠)

الحـــــــل

الناتج القومي الحقيقي في ٢٠٢٠ = $\frac{٦٠٠}{١٢٠}$ **× ١٠٠ = ٥٠٠ مليار دولار**

الناتج في ٢٠١٧ الناتج الحقيقي في ٢٠٢٠ الناتج النقدي في ٢٠٢٠

٤٠٠ ٥٠٠ ٦٠٠

الزيادة الحقيقية = ١٠٠

الزيادة الراجعة للأسعار = ١٠٠

<u>لاحظ:</u>

- اذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي > معدل ارتفاع الأسعار (التضخم)

∴ يزيد الدخل القومي الحقيقي

- اذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي < معدل ارتفاع الأسعار (التضخم)

∴ يقل الدخل القومي الحقيقي

- اذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي = معدل ارتفاع الأسعار (التضخم)

∴ يظل الدخل القومي الحقيقي ثابت.

٢ – ٥ : الخلاصة

تم في هذا الفصل قياس مستوى النشاط الاقتصادي لدولة ما باستخدام ثلاثة مؤشرات هي:

- **الناتج القومي:** ويتمثل في "مجموع السلع والخدمات النهائية التي يقوم بإنتاجها أفراد المجتمع سواء في داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية عادة سنة. **ومن أهم المشكلات التي تواجه عملية قياس الناتج القومي ما يلي:** عدم تجانس وحدات السلع والخدمات النهائية، وتحديد قيمة الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة لأفراد المجتمع، وتحديد قيمة بعض الخدمات الخاصة الناتجة عن ملكية الأصل المستفاد منه، وحساب قيمة بعض الخدمات التي لا تمر من خلال السوق، وحساب قيمة الاستهلاك الذاتي للمنتجين. ويتم **قياس الناتج القومي** بأسلوبين **أولهما طريقة المنتج النهائي:** وفقاً لهذه الطريقة يتم قياس الناتج القومي على أساس حساب قيم جميع السلع والخدمات النهائية فقط. ويعرف المنتج النهائي بأنه " أي سلعة أو خدمة يتم إنتاجها باستخدام عناصر إنتاج وطنية ولا تستخدم مرة أخرى في إنتاج سلع أخرى خلال فترة قياس الناتج القومي". يتكون المنتج النهائي من: السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية ومخزون آخر الفترة والصادرات والخدمات العامة، وبالتالي تم استبعاد السلع الإنتاجية التي أنتجت واستخدمت خلال فترة القياس. كذلك توجد بعض السلع لا تعتبر منتجاً نهائياً وهي المواد الأولية والسلع الوسيطة والسلع المستوردة ومخزون أول الفترة. **ثانيهما: طريقة القيمة المضافة:** وفقاً لهذه الطريقة يتم قياس الناتج القومي على أساس أنه مجموع قيم ما أضافته كل قطاعات النشاط الاقتصادي خلال فترة قياس الناتج القومي. **ويختلف الناتج القومي عن الناتج المحلي: ولكن** ليس من الضروري أن يتساوى الناتج القومي لدولة ما مع الناتج

المحلي لهذه الدولة إلا إذا تساوت قيمة عوائد عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين في الخارج مع عوائد عناصر الإنتاج المستحقة للأجانب في الداخل. أي عندما يكون صافي عوائد خدمات عناصر الإنتاج في الخارج مساوية للصفر.

- **الدخل القومي:** يعرف على أنه " مجموع دخول أفراد المجتمع سواء تحققت هذه الدخول داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية عادة سنة". **ويقاس الدخل القومي** لدولة ما بحصر دخول أفراد المجتمع سواء كانوا أفراداً طبيعيين أو مشروعات أو حكومة. ويتمثل **دخل الفرد الطبيعي** في "مجموع المبالغ النقدية التي يتسلمها أو يحصل عليها الفرد مقابل ملكية عناصر الإنتاج خلال فترة زمنية معينة ويستطيع التصرف فيها دون أن يصبح أفقر مما كان عليه في بداية الفترة". بينما يتمثل **دخل المشروع:** في "مجموع المبالغ النقدية التي يتسلمها أو يحصل عليها المشروع خلال فترة زمنية معينة دون الإساءة لمركزه المالي". ويقصد **بدخل الحكومة** "مجموع المبالغ النقدية التي تتسلمها أو تحصل عليها الحكومة وتستطيع التصرف فيها دون الإساءة إلى مركزها المالي". وهذا معناه أن الدخل القومي هو مجموع الدخول التي يحصل عليها ملاك عناصر الإنتاج في المجتمع خلال فترة زمنية عادة سنة. أي أنه مجموع عوائد عناصر الإنتاج. المتمثلة في الأجور، والفوائد، والإيجارات، والأرباح. **ويختلف الدخل القومي عن الدخل المحلي** ولكن ليس من الضروري أن يتساوى الدخل القومي لدولة ما مع الدخل المحلي لها، إلا إذا تساوت دخول المواطنين في الخارج مع دخول الأجانب في الداخل.

- **الإنفاق القومي:** ويتمثل في "مجموع إنفاق أفراد المجتمع على السلع والخدمات النهائية سواء كانوا في داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية

عادة سنة". ويتم قياسه لدولة ما باستخدام طريقة الإنفاق النهائي. وتتمثل مكوناته في: الإنفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة وغير المعمرة. والإنفاق الاستثماري على السلع الإنتاجية الوطنية الجديدة دون القديمة، والأجنبية الجديدة والقديمة. والإنفاق الضمني على الإضافة إلى مخزون آخر الفترة، والإنفاق الأجنبي على الصادرات، والإنفاق الحكومي. **ويختلف الإنفاق القومي عن الإنفاق المحلي ولكن** ليس من الضروري أن يتعادل أو يتساوي الإنفاق القومي مع الإنفاق المحلي إلا إذا تساوى إنفاق المواطنين في الخارج مع إنفاق الأجانب في الداخل.

- **القيم النقدية والقيم الحقيقية:** يتمثل الناتج المحلي الحقيقي فهو عبارة عن "**مجموع قيم السلع والخدمات النهائية مقومة بالأسعار الثابتة**. بينما يتمثل **الإنفاق المحلي النقدي** في "**مجموع قيم السلع والخدمات النهائية مقومة بأسعارها السوقية**" أي بأسعار سنة المقارنة(الأسعار الجارية).

٢ - ٦ : نماذج الأسئلة

السؤال الأول : أذكر دون أن تشرح :

١ - المشاكل التي تواجه قياس الناتج القومي.

٢ - طرق قياس الناتج القومي .

٣ - مكونات المنتج النهائي .

٤ - مكونات الإنفاق القومي .

السؤال الثاني : أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير :

١ - يظل الدخل القومي الحقيقي ثابتاً بالرغم من زيادة الدخل القومي النقدي بنسبة ١٥٪ .

٢ – قد يتساوى الناتج القومي مع الناتج المحلى لدولة ما.

٣ – دائما يتساوى الدخل القومي مع الدخل المحلى لدولة ما.

٤ – فـي بعض الحـالات يـتم اعتبـار المـواد الأوليـة والسـلع الوسـيطة ناتجـاً قومياً .

****

الفصل الثالث*

علاقات التشابك بين قطاعات الاقتصاد القومي

مقدمة

إن الناتج القومي ما هو إلا تيار جارى من السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية محددة عادة سنة، وهذا التيار العيني من السلع والخدمات يقابله تيار نقدي من الإنفاق على تلك السلع والخدمات المختلفة التي يتم إنتاجها في نفس الوقت. ويتطلب توفير هذا الناتج القومي استخدام خدمات عناصر الإنتاج المختلفة ومزجها بالطريقة التي تؤدى إلى ظهور المنتجات النهائية المختلفة ويحصل أصحاب عناصر الإنتاج على عائد نقدي مقابل ما يقدمونه إلى القطاع الإنتاجي من خدمات مختلفة. ومجموع هذه العوائد هو الدخل القومي، وحتى يمكننا فهم العلاقة بين كل من الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي، فإن ذلك يتطلب معرفة علاقات التشابك بين قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة، من خلال فكرة التدفق الدائري لتيار الدخل.

ويقصد بالتدفق الدائري لتيار الدخل (علاقات التشابك بين قطاعات الاقتصاد القومي) أن تيار الدخل الذي يحصل عليه أصحاب عناصر الإنتاج من أفراد القطاع العائلي يتدفق مرة أخرى للمنتجين في القطاع الإنتاجي في شكل إنفاق على الناتج القومي، ثم يعود مرة ثانية ويتدفق من

* كتب هذا الفصل: أ.د. السيد السريتي، د. محمد حسن الشامي.

القطاع الإنتاجي إلى القطاع العائلي في صورة سلع وخدمات وهكذا ثم يعود مرة ثانية إلى قطاع الإنتاج في شكل إنفاق وهكذا يتم بصورة مستمرة ومعنى ذلك أنه عند البدء من أي نقطة أو مرحلة في النشاط الاقتصادي تستكمل دائرة النشاط بالعودة مرة ثانية إلى نفس النقطة.

وسنوضح في هذا الفصل النقاط التالية:

- قطاعات الاقتصاد القومي.
- النموذج الأول نموذج اقتصاد مبسط في حالة توازن دائم.
- النموذج الثاني نموذج اقتصاد مغلق بدون حكومة.
- النموذج الثالث نموذج اقتصاد مغلق به حكومة.
- النموذج الرابع نموذج اقتصاد مفتوح.
- نماذج الأسئلة.

٣ – ١: قطاعات الاقتصاد القومي

يتكون الاقتصاد القومي من أربعة قطاعات رئيسية وهى القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي، القطاع الحكومي، وقطاع العالم الخارجي، وقطاع واحد وسيط هو قطاع المؤسسات المالية.

١ – **القطاع العائلي:** ويعرف أيضاً بقطاع العائلات أو القطاع المنزلي وأيضاً قطاع المستهلكين، وهو الذي يمتلك كافة عناصر الأنتاج في المجتمع مثل العمل ورأس المال والأرض والتنظيم، وهو يتكون من جميع أفراد المجتمع الذي يضمهم سمات مشتركة تتركز في سلوك الاستهلاك وملكية عناصر الإنتاج. فبالنظر إلى أفراد المجتمع نجدهم

كمستهلكين من ناحية، وفي نفس الوقت يمتلك كل فرد من أفراد المجتمع عنصر أو أكثر من عناصر الإنتاج، فعلى سبيل المثال يكون الفرد قادراً على العمل و/أو يمتلك قطعة من الأرض و/أو يمتلك رصيد من رأس المال يمكن أن يستثمره بنفسه أو يقوم بإقراضه للغير للاستثمار، وبالتالي أفراد هذا القطاع يمتلكون عناصر الأنتاج ولكن ليس لديهم القدرة علي أستخدام هذة العوامل في القيام بالعملية الأنتاجية، وبالتالي يقوم أفراد القطاع العائلي بتأجير هذه الخدمات للقطاع الأنتاجي (قطاع الأعمال) وهذا يكون في شكل تدفق عيني مقابل الحصول على الدخل القومي(ل) في صورة عوائد عناصر الإنتاج مثل الريع (عائد تأجير عنصر الأرض) والأجور (عائد تأجير عنصر العمل) والفوائد (عائد تأجير عنصر رأس المال) والأرباح (عائد تأجير عنصر التنظيم) وهذا يكون في شكل تدفق نقدي. ويقوم القطاع العائلي بالتصرف في الدخل إما بإنفاقه على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية (س) التي ينتجها القطاع الإنتاجي أو بالادخار(خ).

٢ – **القطاع الإنتاجي:** وعادة ما يسمى قطاع الأعمال أو قطاع المؤسسات، ويتألف من جميع الوحدات الإنتاجية في المجتمع وهو القادر على القيام بالعملية الإنتاجية. ويقوم القطاع الإنتاجي بتوظيف الخدمات التي يشتريها أو يستأجرها من القطاع العائلي في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات النهائية التي يبيعها لأفراد القطاع العائلي (تدفق عيني)، ويحصل مقابل ذلك على إيرادات ثمناً لمبيعاته من السلع والخدمات النهائية (تدفق نقدي). ويتحقق توازن هذا القطاع بالمساواة بين التدفق النقدي منه وإليه.

٣ – **قطاع المؤسسات المالية:** وهو قطاع وسيط، يتألف هذا القطاع من البنوك وشركات التأمين والوسطاء الماليين، فالقطاع العائلي عندما يتسلم الدخل القومي يحتجز جزء منه في صورة مدخرات (تذهب إلى قطاع المؤسسات المالية) تعتبر تسربات من الدخل القومي (تضعف تيار الدخل القومي). من ناحية أخرى نجد أن قطاع المؤسسات المالية يقرض القطاع الانتاجي ليقوم باستثمارات وهي إضافة إلى تيار الدخل القومي (وهو يزيد تيار الدخل القومي). وبالتالي يترتب على وجود قطاع المؤسسات المالية ظهور الادخار(خ) كتسرب من تيار الدخل يذهب إلى قطاع المؤسسات المالية والذي يُعاد ضخه إلى تيار الدخل القومي في صورة استثمارات (ث) كإضافة إلى تيار الدخل القومي، وشرط التوازن الخاص بقطاع المؤسسات المالية هو تساوى الادخار مع الاستثمار.

٤ – **القطاع الحكومي:** ويتكون هذا القطاع من جميع وحدات القطاع الحكومي والمشروعات العامة الحكومية، ويقوم هذا القطاع بتقديم الخدمات العامة مثل الدفاع (الجيش) والأمن (الداخلية) والعدالة (القضاء) والمرافق العامة لأفراد المجتمع، ويتطلب قيام الحكومة بإنتاج هذه الخدمات تأجير بعض خدمات عناصر الإنتاج من القطاع العائلي مثل تشغيل عدد من الموظفين والعمال (تأجير عنصر عمل). ومن ناحية أخرى تقوم الحكومة بالإنفاق على بعض السلع والخدمات التي يقوم بإنتاجها القطاع الإنتاجي مثل شراء السيارات للمصالح الحكومية وكذلك الأثاث للأبنية التعليمية والمستشفيات ولجميع المنشأت الحكومية، وهذه النفقات وغيرها تندرج تحت ما يسمى بالإنفاق

الحكومي (ق) على السلع والخدمات المختلفة (يزيد تيار الدخل مرة أخري).

من ناحية أخري تقوم الحكومة بفرض مبالغ على القطاع العائلي (تقلل الدخل القومي) تسمي الضرائب (ض) وهي المصدر الرئيسي والتقليدي للإيرادات الحكومية والتي تستخدمها في تمويل نفقاتها. وتقوم الحكومة بفرض نوعين رئيسيين من الضرائب: الأول الضرائب المباشرة (مثل الضرائب علي الدخل والأنتاج)، والثاني الضرائب على الإنفاق وتعرف بالضرائب غير المباشرة (مثل ضرائب المبيعات). ويترتب على وجود القطاع الحكومي في نموذج التدفق الدائري ظهور الضرائب كتسرب من تيار الدخل يذهب إلى القطاع الحكومي كتحويل من دخل القطاعات الاقتصادية الأخرى، والذي يعيد ضخه إلى تيار الدخل في صورة إنفاق حكومي كإضافة، وشرط التوازن الخاص بالقطاع الحكومي هو تساوى الضرائب كإيرادات حكومية مع الإنفاق الحكومي أي تحقق توازن الميزانية العامة.

٥ – **قطاع العالم الخارجي:** يتكون هذا القطاع من الوحدات الاقتصادية التي تقوم بعمليات الاستيراد والتصدير من وإلى العالم الخارجي. والاستيراد (و) عبارة عن تسرب من تيار الدخل القومي إلى الخارج تماماً مثل الادخار. لأن عمليات الاستيراد تتضمن إنفاق من أصحاب الدخول الوطنية على سلع أجنبية (تدفق نقدي)، وبالتالي تكون نتيجتها حصول المنتجين الأجانب على جزء من تيار الدخل الذي تدفق أصلاً من قطاع الإنتاج القومي، أما الصادرات فهي على العكس من ذلك تمثل إضافة إلى تيار الدخل وذلك لأن عمليات التصدير تتضمن إنفاق من

الأجانب على شراء السلع الوطنية التي أنتجها القطاع الإنتاجي الوطني. فحصيلة الصادرات تعتبر إضافة إلى تيار الدخل تماماً مثل الاستثمار وشرط توازن قطاع العالم الخارجي (التجارة الخارجية) منفرداً هو أن يتساوى تيار التسرب منه مع تيار الإضافة إليه، أي تساوي الإنفاق على الواردات مع حصيلة الصادرات. وهو ما يعرف بتوازن الميزان التجاري، أما إذا كانت قيمة الواردات أكبر من حصيلة الصادرات فيعنى ذلك وجود عجز في الميزان التجاري، وعلى العكس من ذلك إذا كانت حصيلة الصادرات أكبر من قيمة الواردات فيعنى ذلك وجود فائض في الميزان التجاري.

٣ - ٢: النموذج الأول نموذج مبسط لاقتصاد في حالة توازن دائم

ويتكون هذا النموذج من القطاعين الأساسيين في الاقتصاد القومي، وهما القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي، **ويعتمد هذا النموذج على الافتراضات التالية:**

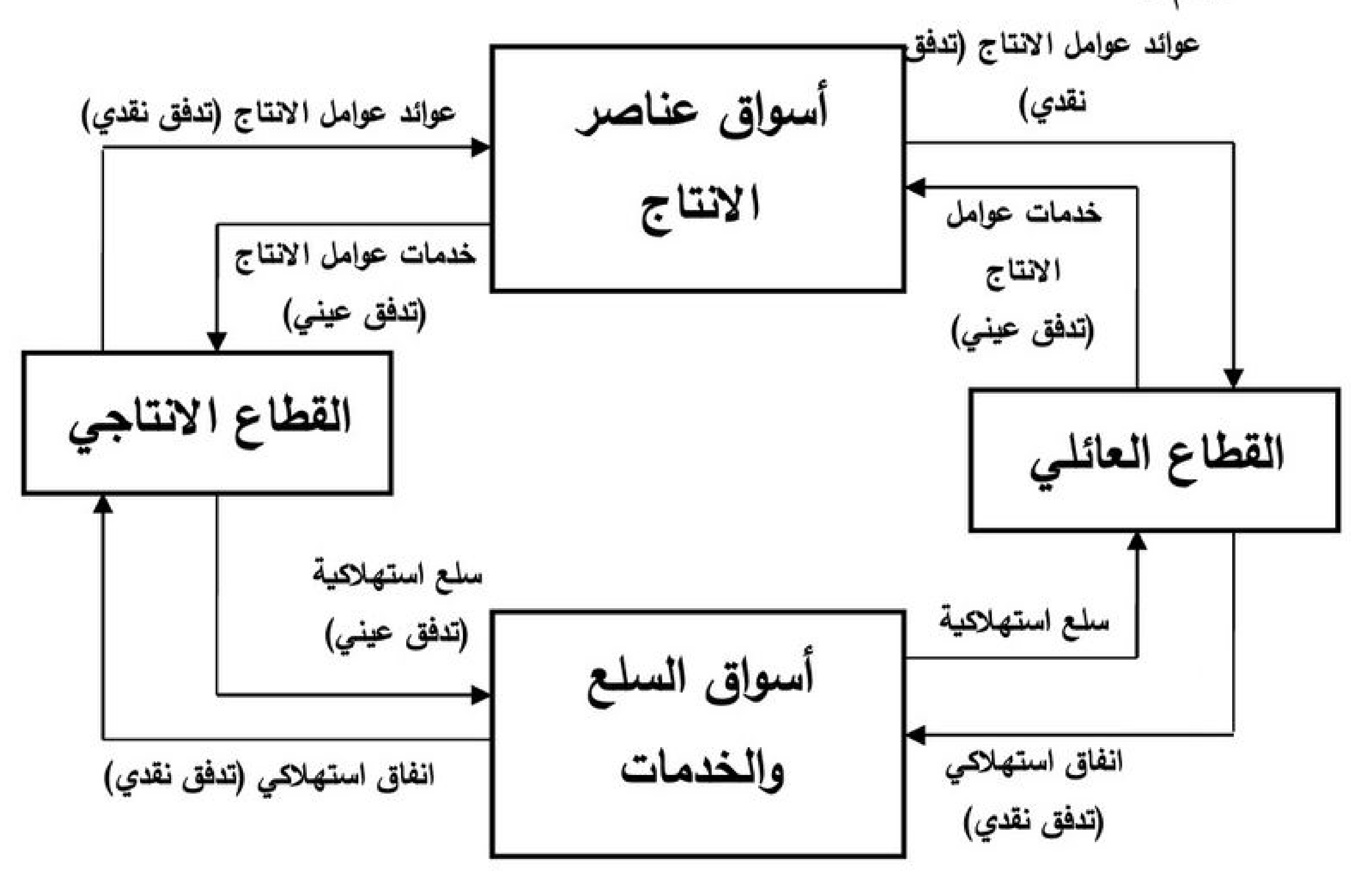
١ – أن القطاع العائلي يقوم بإنفاق كل الدخل الذي يحصل عليه في شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، أي أنه لا توجد أية مدخرات في هذا الاقتصاد المبسط.

٢ – عدم وجود قطاع حكومي في هذا الاقتصاد المبسط، وبالتالي لا توجد ضرائب يدفعها القطاع العائلي أو القطاع الإنتاجي، كما لا توجد خدمات حكومية تستلزم توفير إنفاق حكومي على السلع والخدمات المختلفة.

٣ – وجود اقتصاد مغلق، أي أن الاقتصاد المبسط ليس له علاقة بالعالم الخارجي، فلا توجد أية مبادلات تجارية مع العالم الخارجي.

٤ – يقوم القطاع الإنتاجي بإنتاج السلع وخدمات الأستهلاكية فقط.

وبناء على الافتراضات الأربعة السابقة يوضح شكل (٣–١) التالي نموذج التدفق الدائري لتيار الدخل في اقتصاد مبسط في حالة توازن دائم .



نموذج التدفق الدائري لتيار الدخل في حالة اقتصاد مبسط في حالة توازن دائم
شكل (٣ – ١)

ومن الشكل السابق يتضح وجود نوعين من التدفقات التي تتخذ شكلاً دائرياً مستمراً بين القطاع الإنتاجي والقطاع العائلي. أولهما التدفقات

العينية وتدور في شكل خط متصل في عكس اتجاه حركة عقارب الساعة. وثانيهما التدفقات النقدية وتدور في شكل خط متصل في اتجاه عقارب الساعة، ويتم التعامل بين القطاعين في سوقين متمايزين: سوق لعناصر الإنتاج وسوق ثاني للمنتجات النهائية من السلع والخدمات.

أولاً – التدفقات العينية: وهى تدور في عكس اتجاه عقارب الساعة وتبدأ من القطاع العائلي الذي يقوم بعرض وبيع خدمات عناصر الإنتاج التي يمتلكها إلى القطاع الإنتاجي. وذلك من خلال أسواق عناصر الإنتاج، وهذا ما يتضح في شكل (٣-١)، ويحصل القطاع الإنتاجي على ما يحتاج إليه من خدمات عناصر الإنتاج المختلفة من أسواق عناصر الإنتاج. ويقوم القطاع الإنتاجي باستخدام عناصر الإنتاج التي حصل عليها بالطريقة التي تساعده على إنتاج السلع والخدمات التي يرغب في توفيرها والتي اختارت الوحدات الاقتصادية إنتاجها من خلال السوق، وطرحها في الأسواق الخاصة بالسلع والخدمات المختلفة وبطرح المنتجات المختلفة من السلع والخدمات في السوق يستطيع القطاع العائلي أن يحصل على ما يحتاج إليه من سلع وخدمات من هذا السوق.

ثانياً – التدفقات النقدية: وهى تدور في اتجاه عقارب الساعة فعندما يقوم القطاع الإنتاجي بشراء خدمات عناصر الإنتاج المختلفة من أسواق عناصر الإنتاج، يدفع مقابل ذلك مبالغ نقدية تمثل تكاليف الإنتاج. وهذه المبالغ النقدية يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج وتمثل عوائد ودخول بالنسبة لهم، إجمالي هذه العوائد (الريع+ الأجور+ الفوائد+ الأرباح) يسمى بالدخل القومي. وهذه الدخول النقدية المختلفة

في أيدي المستهلكين بالقطاع العائلي تمثل قوة شرائية يمكن استخدامها وإنفاقها على شراء السلع والخدمات المختلفة المتوفرة في أسواق السلع والخدمات، ومن ثم فإن إجمالي الإنفاق القومي يتجه بالكامل إلى أسواق السلع والخدمات ومنها للقطاع الإنتاجي مرة أخرى. وهذه التدفقات النقدية لها أهمية خاصة لأنها تمثل الناتج أو الدخل أو الإنفاق القومي في هذا الاقتصاد وفي نموذج التدفق الدائري المبسط السابق لا توجد أية مدخرات عائلية، ولذلك لا توجد أية تسربات نقدية من دائرة التدفق النقدي، بل أن كل ما يحصل عليه أصحاب عناصر الإنتاج وبالتالي أفراد القطاع العائلي سيعود مرة أخرى بالكامل في صورة إيرادات إلى القطاع الإنتاجي. ويستخدم القطاع الإنتاجي هذه الإيرادات بالكامل في الإنفاق على شراء خدمات عناصر الإنتاج مرة أخرى فتعود هذه الأموال إلى القطاع العائلي في صورة دخول وهكذا يظل التدفق الدائري مستمراً دون تسربات أو إضافات عاكساً حالة توازن الدخل القومي، والتي تعنى ثبات الدخل في هذا النموذج، ويكون شرط توازن الدخل فيما يعرف في الحسابات القومية بمتطابقة الدخل الناتج والإنفاق، أي :

الدخل القومي ≡ الناتج القومي (الأنفاق القومي) ≡ الإنفاق الاستهلاكي (١)

وفي الواقع فإن مثل هذا النموذج المبسط مجرد من كثير من تفاصيل عالم الواقع الذي نعيش فيه. وهذا ما يأخذه في الاعتبار نماذج التدفق الدائري لتيار الدخل التالية، وذلك بإسقاط الافتراضات التي يقوم عليها النموذج المبسط افتراض تلو الآخر حتى نصل إلى نموذج أكثر واقعية وتعبيراً عن الواقع المشاهد.

٣ – ٣: النموذج الثاني نموذج اقتصاد مغلق بدون حكومة

ويتكون هذا النموذج من ثلاثة قطاعات، وهى: القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي وقطاع المؤسسات المالية. وهذا النموذج أكثر واقعية من النموذج الأول نظراً لإسقاط الافتراض الأول، حيث يقوم القطاع العائلي بإنفاق جزء فقط من دخله الذي يحصل عليه في شراء السلع والخدمات الاستهلاكية والجزء الباقي من دخله يقوم بادخاره. ولذلك يتم توزيع الدخل الممكن التصرف فيه ما بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار.

وبناء على ذلك فإننا في النموذج الثاني للتدفق الدائري لتيار الدخل ومازلنا نفترض ما يلى:

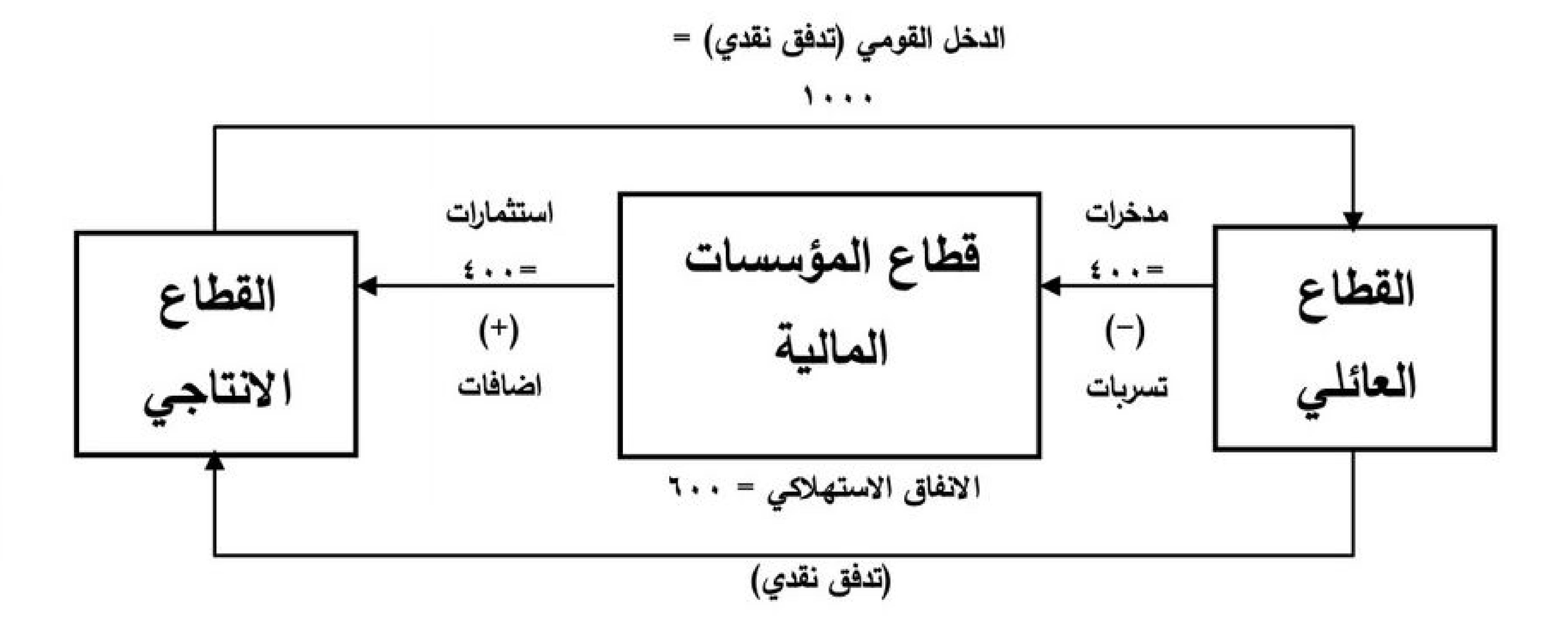
١ – أن القطاع العائلي ينفق جزء من دخله على السلع والخدمات الاستهلاكية ويقوم بادخار الجزء الذي لم ينفقه على الاستهلاك.

٢ – لا يوجد قطاع حكومي.

٣ – وجود اقتصاد مغلق.

٤ – يقوم القطاع الإنتاجي بإنتاج نوعين من السلع والخدمات السلع الأستهلاكية والسلع الرأسمالية.

وبناء على هذه الافتراضات يوضح شكل (٣–٢) التالي نموذج التدفق الدائري في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة. وفي هذا النموذج وباقي النماذج سنركز على التيار النقدي فقط وذلك بعد تفهمنا للتيار العيني الذي يتخذ عكس الاتجاه في النموذج الأول، كما سنهتم فقط بالقطاعات الاقتصادية دون أسواق التعامل فيما بينها وذلك للتبسيط .



نموذج التدفق الدائري لتيار الدخل في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة
شكل (٣ – ٢)

وفي الشكل رقم (٣-٢) يحصل القطاع العائلي على دخل قدره ١٠٠٠ جنيه، ويقرر إنفاق ٦٠٠ جنيه على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وادخار الجزء المتبقي من الدخل وقدره ٤٠٠ جنيه. وبناء على ذلك فإن معادلة التصرف في الدخل هي :

الدخل القومي = الإنفاق الاستهلاكي + الادخار

١٠٠٠ = ٦٠٠ + ٤٠٠ (٢)

ومن ناحية أخرى، قام القطاع الإنتاجي بإنتاج ما قيمته ١٠٠٠ جنيه من السلع والخدمات، والتي تتكون من نوعين من السلع والخدمات، أولهما سلع وخدمات استهلاكية قيمتها ٦٠٠ جنيه ، وثانيهما سلع إنتاجية أو رأسمالية قيمتها ٤٠٠ جنيه، وبناء على ذلك فإن معادلة تكوين الإنتاج القومي هي :

الإنتاج القومي = سلع استهلاكية (س) + سلع إنتاجية (ث)
١٠٠٠ = ٦٠٠ + ٤٠٠ (٣)

ومن ناحية ثالثة، فما هي مكونات الإنفاق القومي؟ من الملاحظ أن الإنفاق القومي في هذا النموذج يتكون من مكونين، أولهما الإنفاق الاستهلاكي على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية والذي بلغ ٦٠٠ جنيه ، وثانيهما الإنفاق الاستثماري على شراء السلع الإنتاجية أو الرأسمالية والذي بلغ ٤٠٠ جنيه ، وبناء على ذلك فإن معادلة مكونات الإنفاق القومي هي :

الإنفاق القومي = الإنفاق الاستهلاكي (س) + الإنفاق الاستثماري (ث)
١٠٠٠ = ٦٠٠ + ٤٠٠ (٤)

وحتى يتحقق شرط توازن الدخل القومي في هذا النموذج **أولاً أذا كان:**

الدخل القومي = الأنفاق القومي
ل = الاستهلاك (س) + الاستثمار (ث)
١٠٠٠ = ٦٠٠ + ٤٠٠ (٥)

ثانياً أذا كان:

لابد أن يتم مطابقة الدخل القومي مع الإنتاج القومي مع الإنفاق القومي، ويتم ذلك بمساواة المعادلات الثلاثة (٢) ، (٣) ، (٤) ومنها نجد أن :

س + خ = س + ث

ومن المعادلة الأخيرة يتضح أن شرط توازن الدخل في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة هو تساوى الادخار كتسرب مع تيار الدخل مع الإنفاق الاستثماري كإضافة إلى تيار الدخل كما يتضح ذلك من المعادلة التالية:

التسربات = الإضافات	
الادخار(خ) = الاستثمار(ث)	**(٦)**
٤٠٠ = ٤٠٠	

ومازال هذا النموذج بعيداً عن الواقع مما يستلزم الاقتراب أكثر من الواقع وهذا ما نفعله في النماذج التالية.

٣ – ٤: النموذج الثالث نموذج اقتصاد مغلق به حكومة:

ويتكون هذا النموذج من أربعة قطاعات، وهى القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي وقطاع المؤسسات المالية والقطاع الحكومي. وهذا النموذج أكثر واقعية من النموذجين الأول والثاني، حيث تم فيه إسقاط الافتراض الثاني من افتراضات النموذج الأول، لأنه في الواقع لابد وأن يتضمن الاقتصاد القومي القطاع الحكومي كقطاع يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي ويتأثر به.

ويقوم النموذج الثالث على الافتراضات التالية:

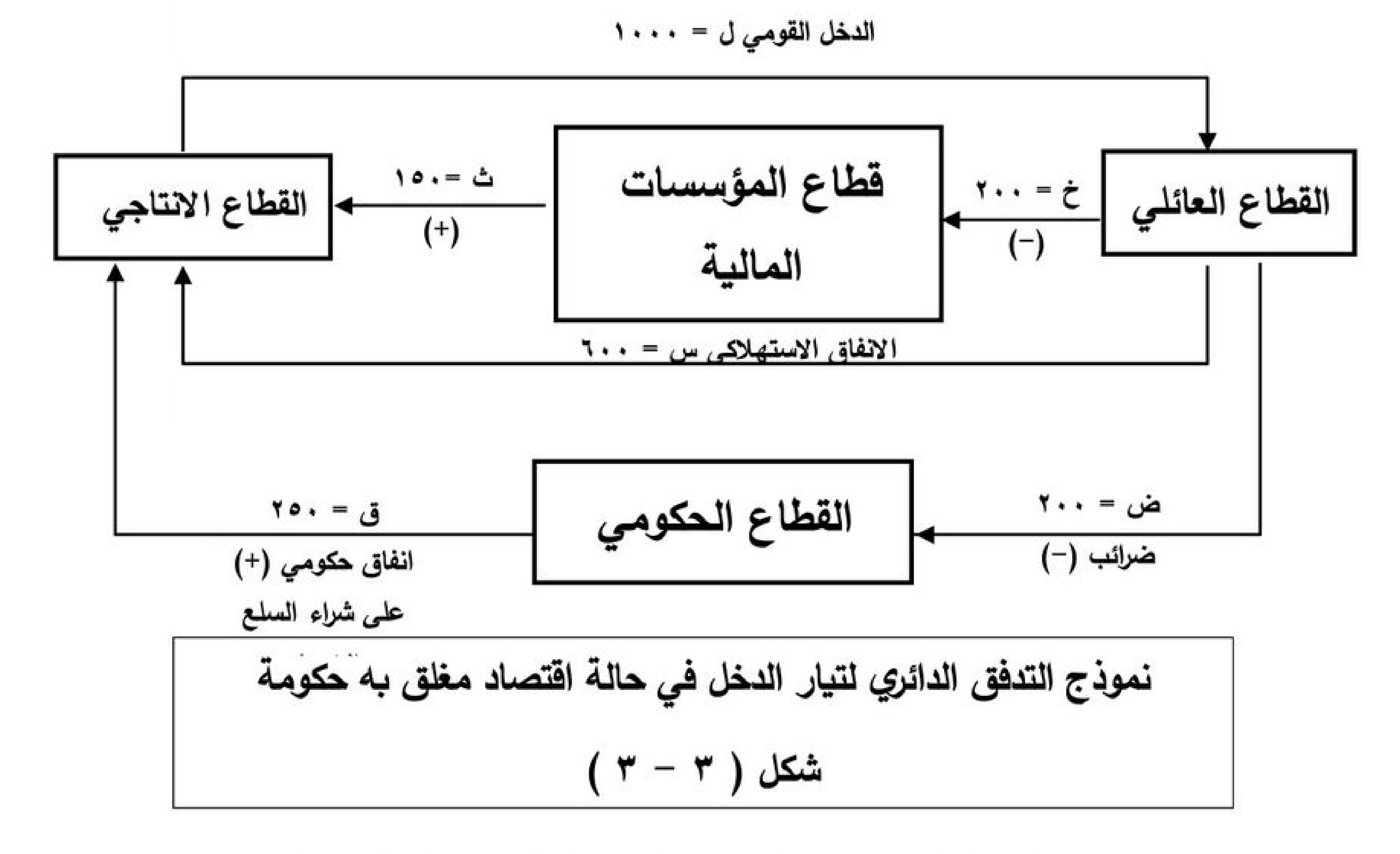
١ – أن القطاع العائلي ينفق جزء من دخله على الاستهلاك(س) وجزء على الادخار(خ) وجزء على الضرائب (ض).

٢ – وجود القطاع الحكومي كقطاع منتج ومستهلك يستلزم فرض ضرائب على كل من القطاع العائلي للحصول على الإيرادات العامة التي تسهم في تمويل الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المختلفة.

٣ – وجود اقتصاد مغلق.

٤ – يقوم القطاع الإنتاجي بإنتاج ثلاثة أنواع من السلع: سلع وخدمات استهلاكية وسلع رأسمالية، وسلع حكومية.

وبناء على هذه الافتراضات يوضح شكل (٣ – ٣) التالي نموذج التدفق الدائري في حالة اقتصاد مغلق به حكومة .



نموذج التدفق الدائري لتيار الدخل في حالة اقتصاد مغلق به حكومة

شكل (٣ – ٣)

وفي الشكل السابق رقم (٣–٣) حصل القطاع العائلي على دخل قدره ١٠٠٠ جنيه، ويقرر إنفاق ٦٠٠ جنيه على شراء السلع والخدمات

الاستهلاكية، وأخذت الحكومة من القطاع العائلي ضرائب قدرها ٢٠٠ جنيه (وفي الواقع تأخذ الضرائب أكثر من شكل ولكننا للتبسيط اكتفينا بالضرائب المفروضة فقط على القطاع العائلي) والجزء المتبقي من الدخل وقدره ٢٠٠ جنيه تم ادخاره ، وبناء على ذلك فإن معادلة التصرف في الدخل القومي هي :

الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار + الضرائب

(س) + (خ) + (ض)

١٠٠٠ = ٦٠٠ + ٢٠٠ + ٢٠٠ (٧)

ومن ناحية أخرى، قام القطاع الإنتاجي بإنتاج ما قيمته ١٠٠٠ جنيه من السلع والخدمات، والتي تتكون من ثلاثة أنواع من السلع والخدمات، أولها سلع وخدمات استهلاكية قيمتها ٦٠٠ جنيه، وثانيها سلع إنتاجية قيمتها ١٥٠ جنيه، وثالثها سلع وخدمات حكومية قيمتها ٢٥٠ جنيه. وبناء على ذلك فإن معادلة تكوين الإنتاج هي:

الإنتاج القومي = سلع استهلاكية + سلع إنتاجية + سلع حكومية

(س) + (ث) + (ق)

١٠٠٠ = ٦٠٠ + ١٥٠ + ٢٥٠ (٨)

ومن ناحية ثالثة، فما هي مكونات الإنفاق القومي؟ من الملاحظ أن الإنفاق القومي في هذا النموذج يتكون من ثلاثة مكونات، أولها الإنفاق الاستهلاكي والذي بلغ ٦٠٠ جنيه، وثانيها الإنفاق الاستثماري على شراء السلع الإنتاجية والذي بلغ ١٥٠ جنيه وثالثها الإنفاق الحكومي والذي بلغ ٢٥٠ جنيه. وبناء على ذلك فإن معادلة مكونات الإنفاق القومي هي:

الإنفاق القومي= الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي
١٠٠٠ = ٦٠٠ + ١٥٠ + ٢٥٠ (٩)

وحتى يتحقق شرط توازن الدخل القومي في هذا النموذج **أولاً أذا كان:**

الدخل القومي = الأنفاق القومي
ل = الاستهلاك (س) + الاستثمار (ث) + الأنفاق الحكومي (ق)
١٠٠٠ = ٦٠٠ + ١٥٠ + ٢٥٠ (١٠)

ثانياً أذا كان:

لابد أن يتم مطابقة الدخل القومي مع الإنتاج القومي مع الإنفاق القومي، ويتم ذلك بمساواة المعادلات الثلاثة (٧) ، (٨) ، (٩) ومنها نجد أن :

س + خ + ض = س + ث + ق

وبحذف الاستهلاك من الطرفين نجد أن :

التسربات = الإضافات
خ + ض = ث + ق (١١)
٢٠٠ + ٢٠٠ = ١٥٠ + ٢٥٠

ومن المعادلة رقم (١١) يتضح أن شرط توازن الدخل في حالة اقتصاد مغلق به حكومة هو تساوى إجمالى التسربات مع إجمالى الإضافات . فليس من الضروري أن يتساوى الادخار مع الاستثمار ، فمن سلوك قطاع المؤسسات المالية نجد أنه حصل على مدخرات قدرها ٢٠٠ جنيه، وقدم

استثمارات قدرها ١٥٠ جنيه، أي لديه فائض قدره ٥٠ جنيهاً. ورغم ذلك تحقق التوازن لأنه يوجد عجز في الميزانية قدره ٥٠ جنيهاً كما يتضح ذلك من سلوك القطاع الحكومي والذي حصل على ضرائب قدرها ٢٠٠ جنيه، وقام بإنفاق حكومي قدره ٢٥٠ جنيه.

أما في حالة وجود عجز لدى قطاع المؤسسات المالية، أي الاستثمار أكبر من الادخار، يوجد فائض في الميزانية لدى القطاع الحكومي. وحالة توازن قطاع المؤسسات المالية أي الادخار يساوى الاستثمار يتحقق توازن لدى القطاع الحكومي أي تتساوى الضرائب مع الإنفاق الحكومي، ومن ثم يتحقق توازن الميزانية.

٣ – ٥: النموذج الرابع نموذج اقتصاد مفتوح:

ويشمل هذا النموذج جميع قطاعات الاقتصاد القومي، وهى القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي وقطاع المؤسسات المالية والقطاع الحكومي وقطاع التجارة الخارجية (قطاع العالم الخارجي). ويعد هذا النموذج أكثر النماذج تعبيراً عن الواقع، حيث يتم فيه إسقاط الافتراض الثالث من افتراضات النموذج الأول، لأنه في الواقع لابد وأن يتعامل الاقتصاد القومي مع العالم الخارجي، حيث أنه في الواقع من الصعب تصور اقتصاد مغلق لا يتعامل مع غيره من الدول المحيطة به. ويلاحظ أنه حتى في أقل المجتمعات انفتاحاً على العالم الخارجي عادة ما يوجد قدر من التبادل السلعي مع العالم الخارجي متمثلاً في صادرات سلعية نرمز لها بالرمز (ص)، وواردات سلعية نرمز لها بالرمز (و).

ويقوم النموذج الرابع على الافتراضات التالية:

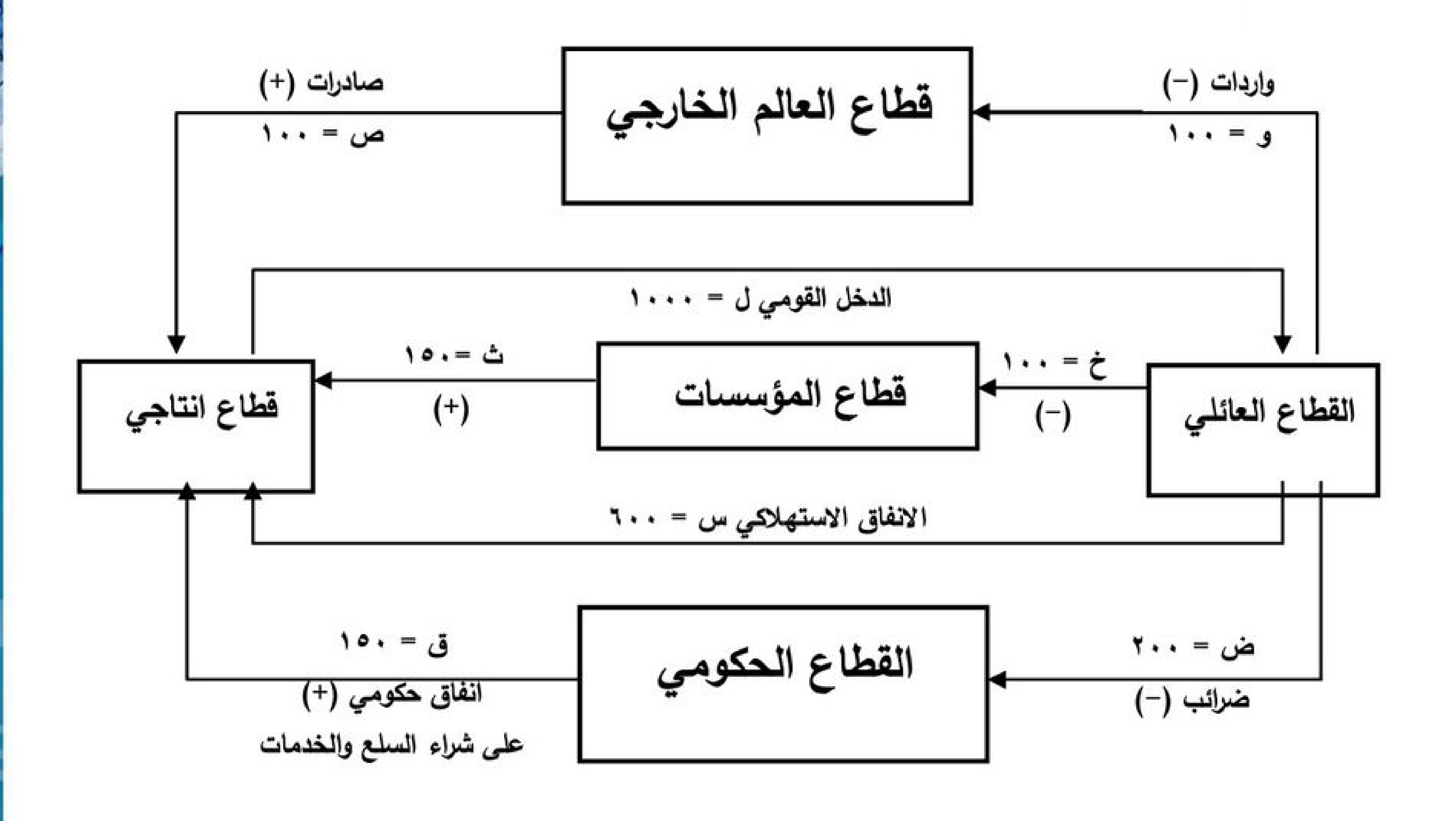
١ – أن القطاع العائلي ينفق جزء من دخله على الاستهلاك ويدخر جزءاً ويدفع جزءاً في صورة ضرائب، أما الجزء الرابع فيستخدم في الاستيراد من الخارج من خلال القطاع الخارجي.

٢ – وجود قطاع حكومي.

٣ – وجود قطاع للتجارة الخارجية (قطاع العالم الخارجي).

٤ – يقوم القطاع الإنتاجي بإنتاج أربعة أنواع من السلع: سلع وخدمات استهلاكية ورأسمالية، وحكومية وتصديرية.

وبناء على هذه الافتراضات، يوضح شكل (٣ – ٤) التالي نموذج التدفق الدائري في حالة اقتصاد مفتوح .



نموذج التدفق الدائري لتيار الدخل في حالة اقتصاد مفتوح

شكل (٣ - ٤)

ويلاحظ من شكل (٣ - ٤) أن القطاع العائلي حصل على دخل قدره ١٠٠٠ جنيه، وقرر إنفاق ٦٠٠ جنيه على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وأخذت الحكومة منه ضرائب قدرها ٢٠٠ جنيه، وقام القطاع العائلي باستيراد واردات من العالم الخارجي قدرها ١٠٠ جنيه، والجزء المتبقى من الدخل وقدره ١٠٠ جنيه تم ادخاره. وبناء على ذلك فإن معادلة التصرف في الدخل القومي هي :

الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار + الضرائب + الواردات

١٠٠٠ = ٦٠٠ + ١٠٠ + ٢٠٠ + ١٠٠ (١٢)

ومن ناحية أخرى، قام القطاع الإنتاجي بإنتاج ما قيمته ١٠٠٠ جنيه من السلع والخدمات، والتي تألفت من أربعة أنواع من السلع والخدمات، أولها سلع وخدمات استهلاكية قيمتها ٦٠٠ جنيه، وثانيها سلع إنتاجية قيمتها ١٥٠ جنيه، وثالثها سلع وخدمات حكومية قيمتها ١٥٠ جنيه، ورابعها سلع وخدمات تم تصديرها للخارج قيمتها ١٠٠ جنيه. وبناء على ذلك فإن معادلة تكوين الإنتاج القومي هي:

الإنتاج القومي = سلع استهلاكية (س) + سلع إنتاجية (ث) +

سلع حكومية (ق) + سلع مصدرة (ص)

١٠٠٠ = ٦٠٠ + ١٥٠ + ١٥٠ + ١٠٠ (١٣)

ومن ناحية ثالثة، فما هي مكونات الإنفاق القومي؟ من الملاحظ أن الإنفاق القومي في هذا النموذج يتكون من أربعة مكونات، أولها الإنفاق الاستهلاكي والذي بلغ ٦٠٠ جنيه، وثانيها الإنفاق الاستثماري والذي بلغ ١٥٠ جنيه، وثالثها الإنفاق الحكومي والذي بلغ ١٥٠ جنيه، ورابعها الإنفاق الأجنبي على الصادرات والذي بلغ ١٠٠ جنيه. وبناء على ذلك فإن معادلة مكونات الإنفاق القومي هي:

الإنفاق القومي = الإنفاق الاستهلاكي (س) + الإنفاق الاستثماري (ث)

+ الإنفاق الحكومي (ق) + الإنفاق الأجنبي (ص) (١٤)

١٠٠٠ = ٦٠٠ + ١٥٠ + ١٥٠ + ١٠٠

وحتى يتحقق شرط توازن الدخل القومي في هذا النموذج **أولاً أذا كان:**

الدخل القومي = الأنفاق القومي
ل = س + ث + ق + (ص – و)
١٠٠٠ = ٦٠٠+١٥٠+٢٥٠+(١٠٠– ١٠٠) (١٥)

ونجد أنه يمكن نقل (و) من الطرف الأيمن إلى الطرف الأيسر مع تغير الأشارة لها بالسالب ويظل الطرفين متساويان، وتسمي (ص–و) صافي الصادرات

ثانياً أذا كان:

لابد أن يتم مطابقة الدخل القومي مع الناتج القومي مع الإنفاق القومي، ويتم ذلك بمساواة المعادلات الثلاثة (١٢) ، (١٣) ، (١٤) ومنها نجد أن:

س + خ + ض + و = س + ث + ق + ص

وبحذف الاستهلاك من الطرفين نجد أن:

التسربات = الإضافات
خ + ض + و = ث + ق + ص (١٦)

ومن المعادلة الأخيرة يتضح أنه ليس من الضرورى أن يتساوى الادخار مع الاستثمار، أو تتساوى الضرائب مع الإنفاق الحكومي، أو تتساوى الصادرات مع الواردات حتى يتحقق توازن الدخل في حالة اقتصاد مفتوح، ولكن المهم هو تساوى إجمالى التسربات مع إجمالي الإضافات.

٣ - ٦: نماذج الأسئلة

س١- بين مدى صحة أم خطأ كل من العبارات التالية بإيجاز:

١ - لا تختلف التسربات عن الإضافات.

٢ - حينما تتساوى التسربات مع الإضافات فإن الدخل القومي يصبح في حالة توازن.

٣ - قد يوجد فائض في الميزان التجاري ورغم ذلك يتحقق التوازن العام لتيار الدخل القومي.

٤ - تعد الضرائب إضافة لتيار الدخل القومي ويعد الإنفاق الحكومي تسرباً من تيار الدخل القومي.

٥ - يترتب على زيادة أي من الصادرات والواردات زيادة الدخل القومي.

٦ - لكي يتحقق التوازن في نموذج الاقتصاد المفتوح يجب أن تتعادل الصادرات مع الواردات.

٧ - يكون النموذج المبسط للتدفق الدائري للدخل في الاقتصاد المكون من قطاعين في حالة توازن دائم.

٨ - يترتب على زيادة أي من الاستثمار أو الإنفاق الحكومي زيادة الدخل القومي.

س٢- وضح بيانياً مع كتابة البيانات الكاملة على الرسم فقط:

١ - نموذج التدفق الدائري لتيار الدخل القومي في حالة الاقتصاد المبسط.

٢ - نموذج التدفق الدائري لتيار الدخل القومي في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة.

٣- نموذج التدفق الدائري لتيار الدخل القومي في حالة اقتصاد مغلق به حكومة.

٤- نموذج التدفق الدائري لتيار الدخل القومي في حالة الاقتصاد المفتوح.

الفصل الرابع*

الطلب الكلى ومحدداته

٤-١ مقدمة

من المعروف أن الطلب الكلى على السلع والخدمات المختلفة لاقتصاد ما يتكون من أربعة عناصر أساسية هي : الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، والطلب على السلع الاستثمارية ، والطلب الحكومي على السلع والخدمات المختلفة، وصافي الطلب الأجنبى على السلع المنتجة محلياً . ويتحدد كل عنصر من عناصر الطلب الكلى بمجموعة من العوامل التى تؤثر فيه وتعمل على تغييره من فترة زمنية إلى أخرى .

*** كتب هذا الفصل أ.د. السيد محمد أحمد السريتي.**

**** لقد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل على المراجع التالية:**

- د. السيد محمد السريتي، د. علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، ٢٠١٣م، الفصل الرابع.
- د. اسماعيل أحمد الشناوي، د. السيد محمد السريتي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٧، الفصل الرابع.
- د. رمضان مقلد، د. علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٦، الفصل الثالث.
- د. محمود يونس، د. أحمد مندور، د. السيد محمد السريتي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠، الفصل الخامس.

-Mankiw N. G., **Principles of Macroeconomics**, Tomson, South-western U. S., Third Edition, 2004.

ويتناول هذا الفصل دراسة وتحليل مفهوم الطلب الكلى ، والعناصر المكونة له ، فضلاً عن تحديد العوامل المحددة لكل عنصر من مكوناته . ولذا سيركز هذا الفصل على دراسة النقاط التالية :

- مفهوم الطلب الكلى .
- الطلب على الاستهلاك الكلى .
- الطلب على الاستثمار الكلى .
- الطلب الحكومي .
- صافى الطلب الأجنبى .
- نماذج الأسئلة .

٤-٢ : مفهوم الطلب الكلى

يشير الطلب الكلى Aggregate Demand إلى الإنفاق المقدر من قبل قطاعات الاقتصاد القومى، أي أنه يتمثل في قيمة السلع والخدمات التى سوف يقوم أفراد المجتمع بمحاولة شرائها. وهذا يعنى أن الطلب الكلى يتكون من الإنفاق المقدر (المخطط) لقطاعات الاقتصاد القومى ، ومن ثم يتكون من طلب القطاع العائلى على السلع والخدمات الاستهلاكية (س)، وطلب القطاع الإنتاجى على السلع الإنتاجية أو الاستثمارية (ث)، وطلب القطاع الحكومي على السلع والخدمات المختلفة (ق) ، وصافى الطلب الأجنبى على السلع المنتجة محلياً (ص – و) . وبناء على ذلك فإن معادلة مكونات الطلب الكلى تأخذ الصورة التالية:

الطلب الكلى = الطلب على الاستهلاك + الطلب على الاستثمار + الطلب الحكومي + صافى الطلب الأجنبى

ط ك = س + ث + ق + (ص – و) (١)

أما الإنفاق القومى فإنه يتمثل في القيمة النقدية (الفعلية لمشتريات لقطاعات الاقتصاد القومى من السلع والخدمات النهائية المباعة فعلاً في السوق بالإضافة إلى قيمة الإنفاق الضمنى على السلع والخدمات التى أنتجت وأضيفت إلى المخزون السلعى لأنها لم تباع .

فعلى سبيل المثال، بافتراض أن قطاعات المجتمع الإنتاجية قامت بإنتاج ما قيمته ٥٥٠ مليون جنيه من المنتجات النهائية، ولكنها لم تتمكن من بيع سوى ٥٠٠ مليون جنيه ، فإنه في هذه الحالة سيضاف إلى المخزون السلعى ما قيمته ٥٠ مليون جنيه من السلع . وفي هذه الحالة فإن الطلب الكلى يساوى ٥٠٠ مليون جنيه وهى قيمة المبيعات الفعلية ، أما الإنفاق القومى فإنه يساوى ٥٥٠ مليون جنيه (قيمة المبيعات الفعلية + الإنفاق الضمنى على المخزون السلعى)، ومن ثم يكون مستوى الطلب الكلى أقل من مستوى الإنفاق القومى . ولكن إذا افترضنا أن قطاعات المجتمع الإنتاجية قامت بإنتاج ما قيمته ٤٥٠ مليون جنيه من المنتجات النهائية ، ولكنها وجدت أن مستوى الطلب الكلى الفعلى ٥٠٠ مليون جنيه ، وبافتراض أنه يوجد لدى قطاعات المجتمع الإنتاجية مخزون سلعى يمكنها من تغطية هذه الفجوة بين الطلب الكلى والناتج الكلى ، فإنه في هذه الحالة ستقوم قطاعات المجتمع الإنتاجية ببيع ما قيمته ٥٠ مليون جنيه من رصيدها من المخزون السلعى بالإضافة إلى بيع ما قيمته ٤٥٠ مليون جنيه من السلع النهائية المنتجة في الفترة الجارية ، وفي هذه الحالة فإن مستوى الطلب الكلى يساوى ٥٠٠ مليون جنيه ، أما مستوى الإنفاق القومى يساوى قيمة الناتج القومى ويساوى ٤٥٠ مليون جنيه ، ومن ثم يكون مستوى الطلب الكلى أكبر من مستوى الإنفاق القومى .

يتضح من المثال السابق ، أنه ليس من الضرورى أن تتساوى قيمة الطلب الكلى مع قيمة الإنفاق القومى ، إلا إذا كان تقدير قطاعات الاقتصاد

القومى لمستوى الطلب الكلى مساوياً تماماً لقيمة الإنفاق القومى ، والاختلاف بينهما يتمثل في التغير في مستوى المخزون السلعى . فإذا كان :

أ – مستوى الطلب الكلى > مستوى الإنفاق القومى ، فيتم السحب من المخزون.

ب – مستوى الطلب الكلى < مستوى الإنفاق القومى ، فيتم الإضافة إلى المخزون .

حـ – مستوى الطلب الكلى = مستوى الإنفاق القومى ، فيظل مستوى المخزون ثابتاً .

ويتضح مما سبق ، أن الطلب الكلى يتكون من عناصر تتشابه في ظاهرها مع عناصر الإنفاق القومى، ولكنها تختلف معها في جوهرها . فالطلب الكلى يتكون من أربعة عناصر ، هي الطلب على الاستهلاك (س) والطلب على الاستثمار (ث) ، والطلب الحكومي (ق) ، وصافى الطلب الأجنبى (ص– و)، وهى نفس العناصر التى يتكون منها الإنفاق القومى ولكن الاختلاف بينهما من حيث الجوهر . ففي حالة الطلب الكلى يكون كل عنصر من هذه العناصر عبارة عن إنفاق مقدر Planned Expenditure ، أما في حالة الإنفاق الحكومي يكون كل عنصر من هذه العناصر نفسها عبارة عن إنفاق محقق Realized Expenditure . والفرق بين المقدر والمحقق هو أن المقدر قد يتحقق أو لا يتحقق أما المحقق فهو شئ حدث فعلاً .

٤–٣ : الطلب على الاستهلاك الكلى (Aggregate Consumption)

يعد الطلب على الاستهلاك الكلى العنصر الأول والرئيسى من عناصر الطلب الكلى نظراً لزيادة حجمه النسبي. ويتمثل في طلب أفراد المجتمع على السلع والخدمات المختلفة. ويرتبط الطلب على الاستهلاك الكلى بعرض

الادخار الكلى، ومن ثم فإن العوامل المحددة للأول لا يستبعد أن تكون هي نفسها المحددة للأخير. فمن المعروف كما ذكرنا في الفصل الثالث أنه في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة فإن معادلة التصرف في الدخل تقرر أن الدخل المتاح (ل م) يتوزع ما بين الاستهلاك (س)، الادخار (خ)، أي أن :

$ل_{م} = س + خ$	(٢)

وهذا يعنى أنه في ظل مستوى دخل متاح معين كلما زاد الطلب على الاستهلاك الكلى كلما قل العرض من الادخار الكلى، والعكس صحيح .

وفي هذا القسم سنركز على دراسة الطلب على الاستهلاك الكلى وعرض الادخار الكلى في شكل مقارن، وذلك من خلال تحديد مفهوم كل منهما ومقاييسه، والافتراضات المنطقية حول الميل للاستهلاك، ودالتي الاستهلاك والادخار في الأجل القصير وأشكالها المختلفة، ودالتي الاستهلاك والادخار في الأجل الطويل، وأخيراً العوامل الأخرى المحددة للطلب على الاستهلاك .

٤-٣-١ : مفهوم الاستهلاك والادخار :

إن المحدد الأساسى لكل من الاستهلاك الكلى والادخار الكلى هو الدخل المتاح ، وحتى يمكننا معرفة هذه الحقيقة يتعين علينا في البداية توضيح مفهوم كل من الاستهلاك والادخار .

الاستهلاك :

يتمثل الاستهلاك في الجزء من الدخل المتاح الذى يتم إنفاقه على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية ، وهذا يعنى أن الاستهلاك يعتمد على

الـدخل المتـاح، أي أن الاسـتهلاك دالـة طرديـة فـي الـدخل المتـاح ، وتأخـذ الصورة التالية :

س = د (ل $_{م}$)	(٣)

حيث تشير (س) إلى الاستهلاك .

(ل $_{م}$) إلى الدخل المتاح .

وكما ذكرنا سابقاً في المعادلة (٢) فإن الدخل المتاح يتوزع ما بين الاستهلاك والادخار ، فإننا نستطيع أن نعرف الادخار (خ = ل – س) .

الادخار :

هو الجزء من الدخل المتاح الذى لم يستهلك ، وهذا يعنى أن الادخار يعتمد على الدخل المتاح ، أي أن الادخار هو الآخر دالة طردية في الدخل المتاح طبقاً للمعادلة التالية :

خ = د (ل $_{م}$)	(٤)

حيث تشير : (خ) إلى الادخار .

(ل م) إلى الدخل المتاح .

٤-٣-٢ : مقاييس الاستهلاك والادخار :

يمكـن قيـاس مسـتوى الاسـتهلاك أو الادخـار بمقياسـين همـا الميـل المتوسط (م م)، والميل الحدي (م ح). وفيما يلى توضيح هذه المقاييس .

الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) :

ويتمثل في النسبة المنفقة على الاستهلاك عند حجم معين من الدخل المتاح أو مستوى الاستهلاك منسوباً إلى مستوى الدخل المتاح . ويتم حسابه وفقاً للمعادلة التالية :

$$م م س = \frac{س}{ل_م} \qquad (٥)$$

وهذا ما يوضحه العمود الرابع من جدول (٤-١) . وعلى سبيل المثال عند مستوى الدخل المتاح ١٠٠٠ بلغ الاستهلاك ٩٠٠ ، لذلك فإن م م س = $\frac{س}{ل_م}$ = $\frac{٩٠٠}{١٠٠٠}$ = ٠.٩

الميل المتوسط للادخار (م م خ) :

ويتمثل في النسبة الموجهة للادخار عند حجم معين من الدخل المتاح، أو مستوى الادخار منسوباً إلى مستوى الدخل المتاح . ويتم حسابه طبقاً للمعادلة التالية :

$$م م خ = \frac{خ}{ل_م} \qquad (٦)$$

وهذا ما يوضحه العمود الخامس من جدول (٤-١) . وعلى سبيل المثال عند مستوى الدخل المتاح ١٠٠٠ كان الادخار ١٠٠ ، لذلك فإن:

$$م م خ = \frac{خ}{ل_م} = \frac{١٠٠}{١٠٠٠} = ٠.١$$

ويلاحظ مما سبق أن :

الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) + الميل المتوسط للادخار (م م خ) = ١

ويمكن إثبات ذلك رياضياً على النحو التالى :

طبقاً لمعادلة التصرف في الدخل فإن الدخل المتاح يتوزع ما بين الاستهلاك والادخار أي أن :

$$ل_م = س + خ$$

وبقسمة طرفى المعادلة على $ل_م$ نحصل على :

$$\frac{ل_م}{ل_م} = \frac{س}{ل_م} + \frac{خ}{ل_م}$$

أي أن : م م س + م م خ = ١	(٧)

ويتضح من المعادلة السابقة أن مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار يساوى الواحد الصحيح ، لذلك توجد بينهما علاقة عكسية – ويمكن توضيحها من جدول (٤–١) .

جدول (٤–١)

كيفية حساب الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار

الدخل المتاح ($ل_م$)	الاستهلاك (س)	الادخار (خ)	الميل المتوسط للاستهلاك (م م س)	الميل المتوسط للادخار (م م خ)
صفر	١٠٠	١٠٠-	-	-
١٠٠	١٨٠	٨٠-	١.٨	٠.٨ -
٤٠٠	٤٢٠	٢٠-	١.٠٥	٠.٠٥ -
٥٠٠	٥٠٠	صفر	١	صفر
١٠٠٠	٩٠٠	١٠٠	٠.٩	٠.١
٢٠٠٠	١٧٠٠	٣٠٠	٠.٨٥	٠.١٥
٣٠٠٠	٢٥٠٠	٥٠٠	٠.٨٣٣	٠.١٦٧
٤٠٠٠	٣٣٠٠	٧٠٠	٠.٨٢٥	٠.١٧٥

الميل الحدي للاستهلاك (م ح س) :

يتمثل في مقدار التغير في الاستهلاك (Δ س) الناتج عن حدوث تغير معين في الدخل المتاح (Δ ل م) ، أو هو المعدل الذى يتغير به الاستهلاك كلما تغير الدخل بوحدة واحدة ، ويمكن حسابه طبقاً للمعادلة التالية :

$$\text{م ح س} = \frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{ل}_{\text{م}}} \qquad (٨)$$

وهذا ما يوضحه العمود السابع من جدول (٤-٢) . فعلى سبيل المثال عند مستوى الدخل ١٠٠٠ ، كان مقدار التغير في الدخل Δ ل م = ٥٠٠ ، وبلغ مقدار التغير في الاستهلاك (Δ س) = ٤٠٠ ، لذلك فإن:

$$\text{م ح س} = \frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{ل}_{\text{م}}} = \frac{٤٠٠}{٥٠٠} = ٠.٨ \,.$$

الميل الحدي للادخار (م ح خ) :

يتمثل في مقدار التغير في الادخار (Δ خ) الناتج عن حدوث تغير معين في الدخل المتاح (Δ ل م) ، أو هو المعدل الذى يتغير به الادخار كلما تغير الدخل بوحدة واحدة ، ويمكن حسابه طبقاً للمعادلة التالية :

$$\text{م ح خ} = \frac{\Delta \text{خ}}{\Delta \text{ل}_{\text{م}}} \qquad (٩)$$

وهذا ما يوضحه العمود الثامن من جدول (٤-٢) . فعند مستوى الدخل ١٠٠٠ ، بلغ مقدار التغير في الدخل المتاح (Δ ل م = ٥٠٠) ، بينما بلغ مقدار التغير في الادخار (Δ خ) = ١٠٠ ، لذلك فإن:

$$\text{م ح خ} = \frac{\Delta \text{خ}}{\Delta \text{ل}_{\text{م}}} = \frac{١٠٠}{٥٠٠} = ٠.٢ \,.$$

ويلاحظ مما سبق أن :

الميل الحدي للاستهلاك (م ح س) + الميل الحدي للادخار (م ح خ) = ١

ويمكن إثبات ذلك رياضياً كما يلى :

بافتراض حدوث تغير معين في الدخل المتاح (Δ ل $_{م}$) فإنه سوف يتوزع ما بين الاستهلاك بالمقدار (Δ س)، والادخار بالمقدار (Δ خ) أي أن :

Δ ل $_{م}$ = Δ س + Δ خ

وبقسمة طرفى المعادلة على Δ ل $_{م}$ نحصل على :

$$\frac{\Delta ل}{\Delta ل_{م}} = \frac{\Delta س}{\Delta ل_{م}} + \frac{\Delta خ}{\Delta ل_{م}}$$

أي أن :	م ح س + م ح خ = ١	(١٠)

ويتضح من المعادلة السابقة أن مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوى الواحد الصحيح ، لذلك توجد بينهما علاقة عكسية . ويمكن توضيح العلاقة بينهما بالاستعانة بجدول (٤-٢) .

جدول (٤-٢)

كيفية حساب الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار

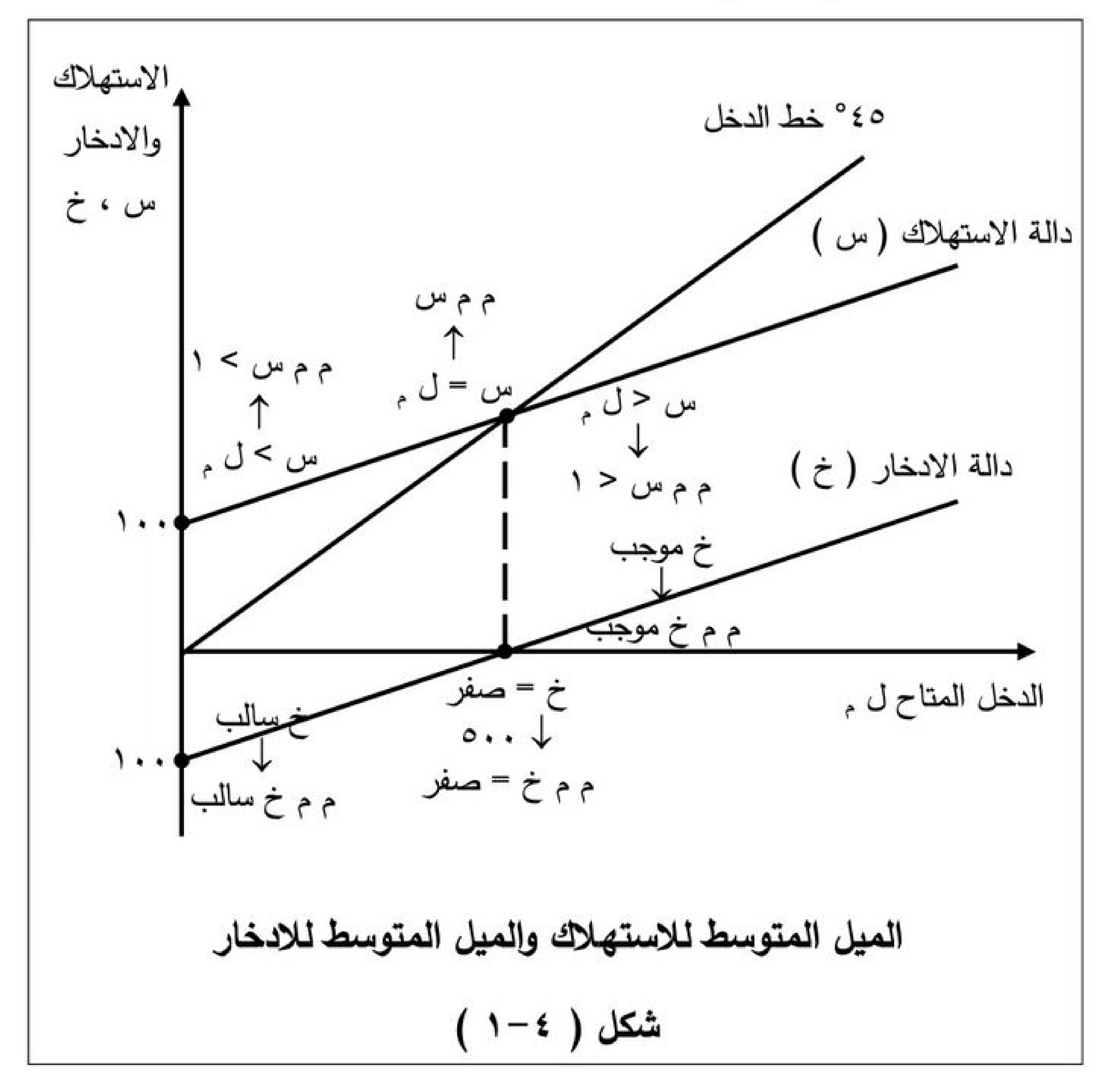
الدخل المتاح $ل_م$	الاستهلاك س	الادخار خ	مقدار التغير في الدخل المتاح $\Delta ل_م$	مقدار التغير في الاستهلاك Δ س	مقدار التغير في الادخار Δ خ	م ح س = $\frac{\Delta س}{\Delta ل_م}$	م ح خ = $\frac{\Delta خ}{\Delta ل_م}$
٠	١٠٠	-١٠٠	–	–	–	–	–
١٠٠	١٨٠	-٨٠	١٠٠	٨٠	-٢٠	٠.٨	٠.٢
٤٠٠	٤٢٠	-٢٠	٣٠٠	٢٤٠	-٦٠	٠.٨	٠.٢
٥٠٠	٥٠٠	٠	١٠٠	٨٠	٢٠	٠.٨	٠.٢
١٠٠٠	٩٠٠	١٠٠	٥٠٠	٤٠٠	١٠٠	٠.٨	٠.٢
٢٠٠٠	١٧٠٠	٣٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	٢٠٠	٠.٨	٠.٢
٣٠٠٠	٢٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	٢٠٠	٠.٨	٠.٢
٤٠٠٠	٣٣٠٠	٧٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	٢٠٠	٠.٨	٠.٢

٤-٣-٣ : الافتراضات المنطقية حول الميل للاستهلاك :

(١) الافتراض الأول : تناقص الميل المتوسط للاستهلاك في الأجل القصير

حيث تكون قيمة الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) أكبر من الوحدة عند مستويات الدخل المنخفضة ، ثم يصل الميل المتوسط للاستهلاك إلى الوحدة عند مستوى معين من الدخل ، يسمى دخل التعادل حيث يتعادل أو

يتساوى الاستهلاك مع الدخل المتاح ، وبعد ذلك يخفض الميل المتوسط للاستهلاك عن الوحدة . ويتضح من جدول (٤-١) أنه عند أي مستوى للدخل أقل من ٥٠٠ يكون م م س أكبر من الوحدة لأن الاستهلاك أكبر من الدخل المتاح ، وعند مستوى الدخل المتاح ٥٠٠ يتساوى الاستهلاك مع الدخل المتاح ، ومن ثم فإن م م س = ١ ، وعند أي مستوى للدخل المتاح أكبر من ٥٠٠ يكون الاستهلاك أقل من الدخل المتاح ، وبالتالى يكون م م س أقل من الوحدة ، وهذا يعنى أن م م س متناقص كلما زاد الدخل في الأجل القصير. وبناء على ذلك فإن م م خ يكون متزايد كلما زاد الدخل في الأجل القصير وهذا ما يوضحه شكل (٤-١) .



الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار

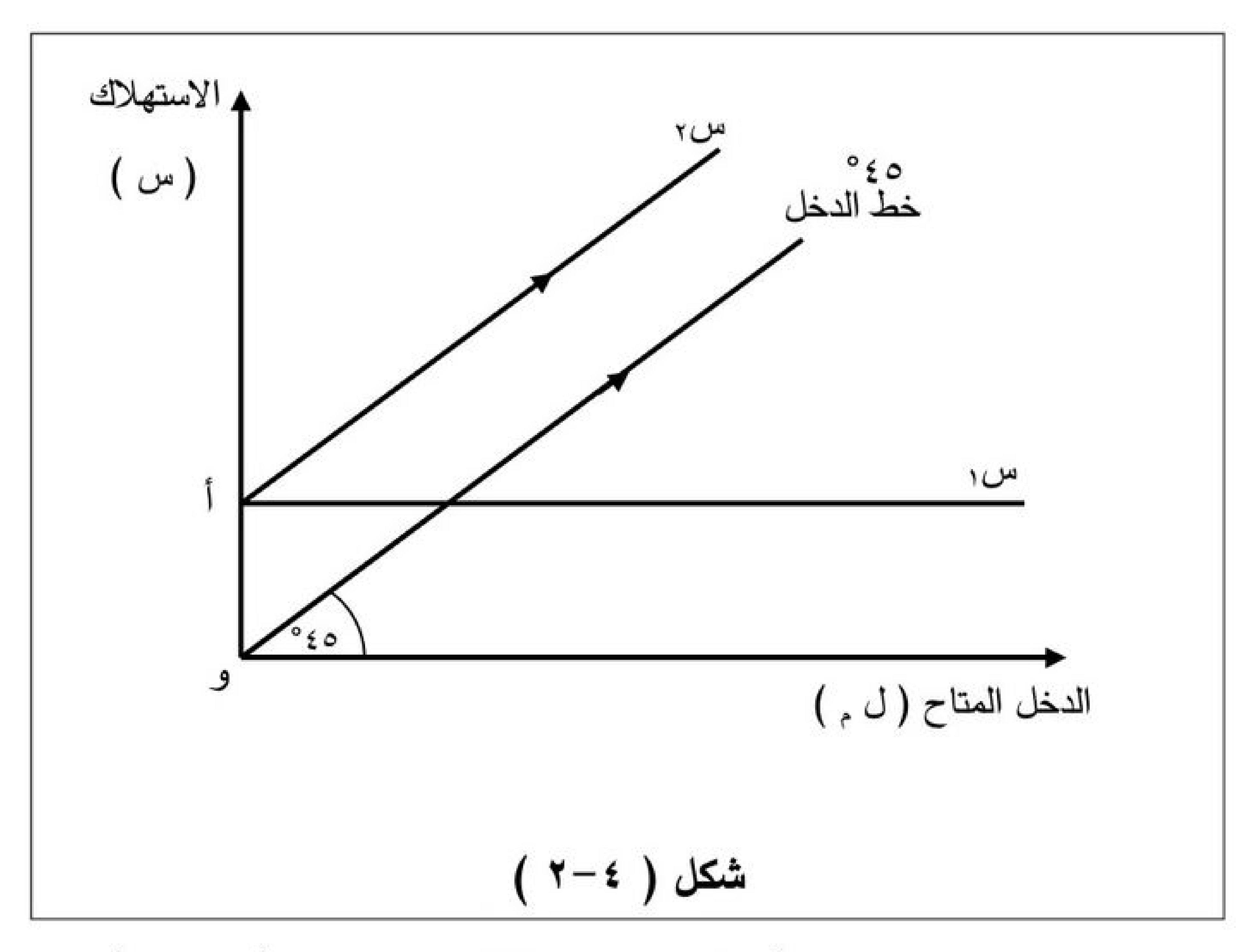
شكل (٤-١)

(٢) الافتـراض الثـانى : أن الميـل الحـدي للاسـتهلاك أكبـر مـن الصـفر وأقل من الوحدة :

بمعنى أن حدوث أية زيادة في الدخل سوف تؤدى إلى زيادة الاستهلاك بمقدار يقل عنها ولكنه أكبر من الصفر. أي أن ١ > م ح س > ٠

ولإثبات ذلك نقوم أولاً بإثبات أن م ح س ≠ صفر ولا أقل من الصفر ، لذلك لابد أن يكون أكبر من الصفر . ثانياً إثبات أن م ح س ≠ ١ ولا أكبر منه ، ولذا لابد وأن يكون أقل من الواحد .

ولإثبات ذلك يتم الاستعانة بشكل (٤-٢) ، ولإثبات أن م ح س ≠ صفر ولا أقل منه نفترض أن دالة الاستهلاك خط مستقيم موازى للمحور الأفقى أي الدالة (س١) ، وهذا يعنى أن الاستهلاك ثابت ويساوى و أ عند أي مستوى من مستويات الدخل مهما ارتفع أو انخفض ، وهذا غير منطقى ولا يمكن حدوثه ، لذلك لا يمكن أن يكون م ح س مساوياً للصفر ولا أقل من الصفر ، وبالتالى لابد أن يكون م ح س > ٠ ، وبالمثل يمكن إثبات أن م ح س ≠ ١ ولا أكبر منه ، فإذا افترضنا أن دالة الاستهلاك خط مستقيم موازى لخط الدخل مثل الدالة (س٢) حيث م ح س = ١ ، ولكن الدالة (س٢) لا يمكن أن تكون دالة استهلاك لأن مستوى الاستهلاك يبدأ من قيمة موجبة و أ عند مستوى الدخل صفر ، ثم يستمر دائماً أكبر من الدخل مهما ارتفع مستوى الدخل بنفس المقدار (و أ) ، وهذا غير منطقى ولا يمكن حدوثه ، لذلك لا يمكن أن يكون م ح س مساوياً للواحد ولا أكبر منه ، وبالتالى لابد وأن يكون م ح س < ١ .



شكل (٤–٢)

ويتضح مما سبق، أن الميل الحدي للاستهلاك لابد وأن يكون أكبر من الصفر وأقل من الوحدة. ويتضح من جدول (٤–٢) أن (م ح س = ٠.٨، م ح خ = ٠.٢) وهذا يؤكد على أن الميل الحدي للادخار هو الآخر أكبر من الصفر وأقل من الوحدة .

(٣) الافتراض الثالث : يتساوى الميل المتوسط للاستهلاك مع الميل الحدي للاستهلاك في الأجل الطويل :

أي أن :	م ح س = م م س = ب	(١١)

ولذلك فإن دالة الاستهلاك في الأجل الطويل تكون خطية ونابعة من نقطة الأصل . وبالمثل يتساوى الميل المتوسط للادخار مع الميل الحدي للادخار في الأجل الطويل أي أن :

م ح خ = م م خ = (١ – ب)   (١٢)

ولذلك تكون دالة الادخار في الأجل الطويل خطية ونابعة من نقطة الأصل .

٤-٣-٤ : دوال الاستهلاك والادخار في الأجل القصير وأشكالها المختلفة :

أ – دالة الاستهلاك في الأجل القصير :

توضح دالة الاستهلاك العلاقة الطردية بين الاستهلاك كمتغير تابع والدخل المتاح كمتغير مستقل ، وفقاً للدالة التالية : س = د (ل م) .

الشكل الرياضى لدالة الاستهلاك :

تأخذ دالة الاستهلاك الصيغة الرياضية التالية :

س = س/ + ب ل م   (١٣)

حيث تشير (س) إلى الاستهلاك الكلى في المجتمع . (س/) تعبر عن الاستهلاك التلقائى أو المستقل عن الدخل ، والذى يتمثل في مستوى الاستهلاك عندما يكون الدخل المتاح صفر ، (ب) تعبر عن الميل الحدي للاستهلاك (م ح س) أو ميل دالة الاستهلاك ، (ل م) مستوى الدخل المتاح.

وبافتراض أن دالة الاستهلاك على الصورة التالية :

س = ١٠٠ + ٠.٨ ل م   (١٤)

ومن دالة الاستهلاك السابقة يتضح ما يلى :

١ – أن مستوى الاستهلاك التلقائى (س/) = ١٠٠ ، ويمثل الحد الأدنى من الاستهلاك عندما ينخفض الدخل المتاح إلى الصفر ، ويسمى بحد

الكفاف أي الحد الأدنى من الاستهلاك اللازم للعيش على قيد الحياة في حالة انخفاض مستوى الدخل إلى الصفر .

٢ – ميل دالة الاستهلاك (م ح س) = ٠.٨ ، وتعنى أن كل زيادة في الدخل المتاح قدرها ١٠ جنيهات يصاحبها زيادة في مستوى الاستهلاك بمقدار ٨ جنيهات .

العلاقة بين م م س ، م ح س في الأجل القصير :

∵ س = س/ + ب ل $_م$

∴ م ح س = $\frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{ل}_م}$ = ب (١)

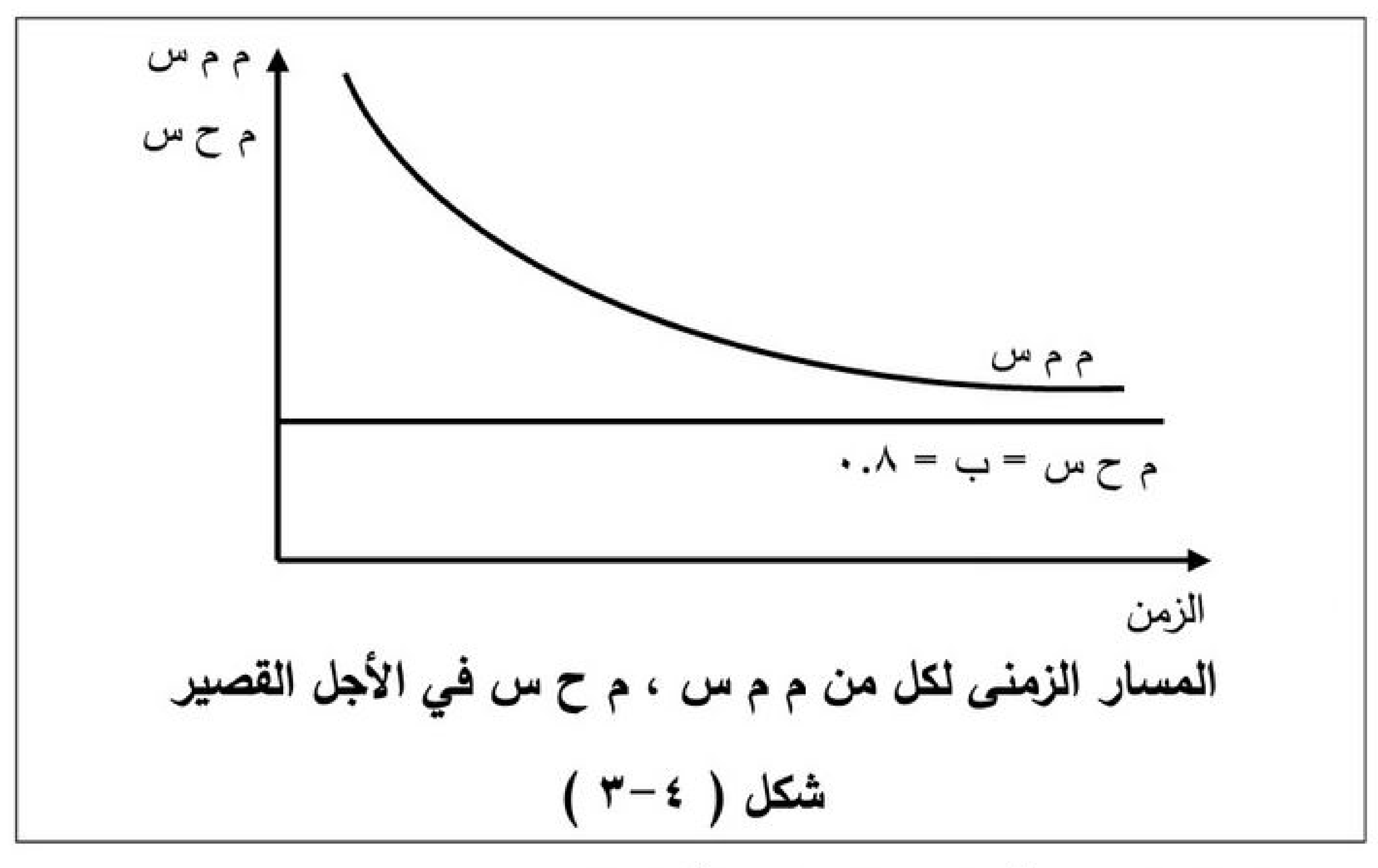
∵ م م س = $\frac{\text{س}}{\text{ل م}}$ = $\frac{\text{أ} + \text{ب ل م}}{\text{ل م}}$ = $\frac{\text{أ}}{\text{ل م}}$ + $\frac{\text{ب ل م}}{\text{ل م}}$ = $\frac{\text{أ}}{\text{ل م}}$ + ب

∴ م م س = م ح س + $\frac{\text{أ}}{\text{ل م}}$

ومن المعادلتين (١) ، (٢) يتضح أن :

م م س > م ح س بالمقدار ($\frac{\text{أ}}{\text{ل م}}$) وهو مقدار موجب ، فمع زيادة الدخل تقل قيمة المقدار ($\frac{\text{أ}}{\text{ل م}}$) ، ولن يتساويا إلا عندما ل $_م$ = ∞ ، وبالتالى يقل م م س كلما زاد الدخل والعكس صحيح .

ويمكن توضيح العلاقة بين م م س ، م ح س في شكل (٤–٣) التالى.

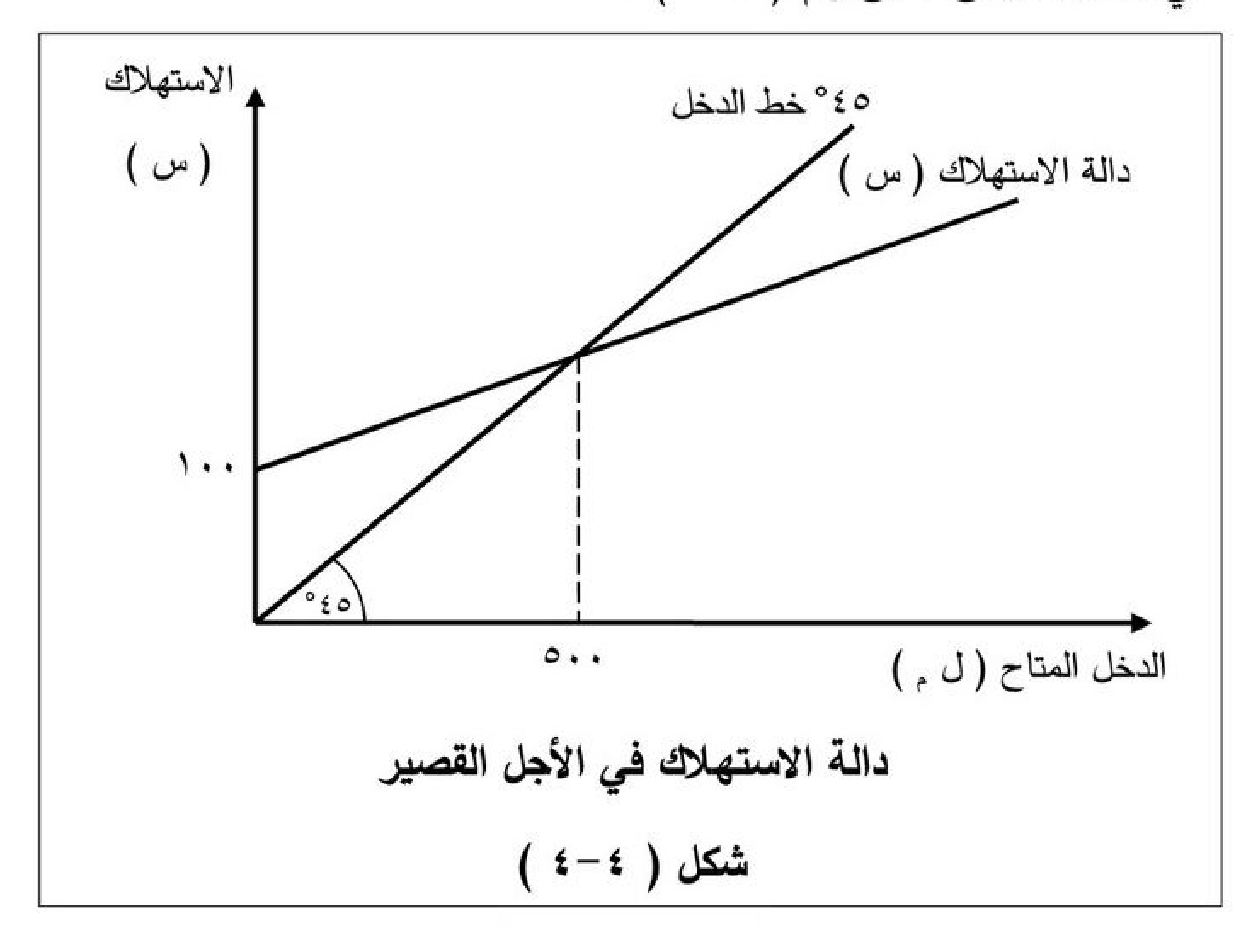


المسار الزمنى لكل من م م س ، م ح س في الأجل القصير

شكل (٤-٣)

الشكل البيانى لدالة الاستهلاك في الأجل القصير :

يمكن تصوير دالة الاستهلاك السابقة التى توضحها المعادلة (١٤) في الشكل البيانى التالى رقم (٤-٤) .



دالة الاستهلاك في الأجل القصير

شكل (٤-٤)

يتضح من شكل (٤-٤) أنه تم رسم الخط (٤٥) وهو خط استرشادى ليوضح علاقة الاستهلاك بالدخل ، حيث ميل هذا الخط يساوى الواحد الصحيح ، ولذلك توضح أي نقطة عليه أن الجزء المقطوع من المحور الأفقى يساوى الجزء المقطوع من المحور الرأسى ، أي أن كل نقطة عليه يتساوى عندها الاستهلاك مع الدخل .

خصائص دالة الاستهلاك قصيرة الأجل السابقة :

١ – تناقص م م س كلما زاد الدخل ، وهذا يعنى أنها قصيرة الأجل .

٢ – الميل الحدي للاستهلاك أكبر من الصفر وأقل من الوحدة ، وثابت ، وهذا يعنى أن دالة الاستهلاك خطية أي أنها خط مستقيم .

ب – دالة الادخار في الأجل القصير :

توضح دالة الادخار العلاقة الطردية بين الادخار كمتغير تابع والدخل المتاح متغير مستقل ، طبقاً للدالة التالية : خ = د (ل م) .

الشكل الرياضى لدالة الادخار :

تأخذ دالة الادخار الصورة الرياضية التالية :

خ = – س/ + (١ + ب) ل م	(١٥)

حيث تشير (خ) إلى مستوى الادخار ، تشير (– س/) إلى الادخار بالسالب والذى يعادل الاستهلاك الموجب عندما يكون الدخل المتاح مساوياً للصفر، أي أنها تمثل قيمة المسحوبات من المدخرات السابقة عندما يكون مستوى الدخل صفر ، (١ – ب) تعبر عن الميل الحدي للادخار (م ح خ) أو ميل دالة الادخار ، (ل م) تعبر عن مستوى الدخل المتاح .

ويمكن اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك على النحو التالى :

∵ ل م = س + خ

، ∵ س = س/ + ب ل م ∴ خ = ل $_{م}$ – س = ل $_{م}$ – [س/ + ب ل $_{م}$]

= ل $_{م}$ – س/ – ب ل $_{م}$

خ = – س/ + (١ – ب) ل $_{م}$

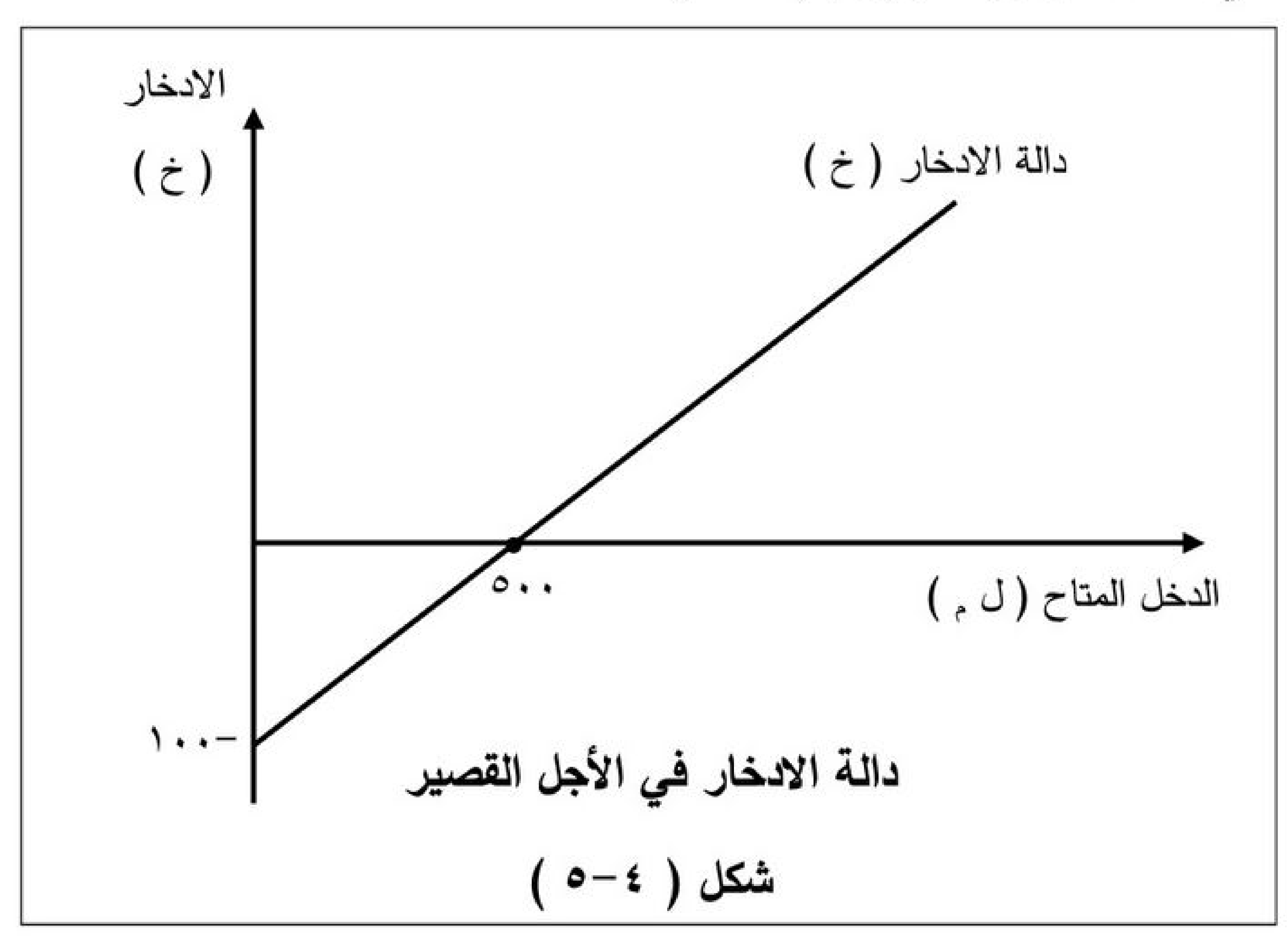
وبناء على دالة الاستهلاك السابقة وهى : س = ١٠٠ + ٠.٨ ل $_{م}$

فإن دالة الادخار المقابلة لها هي :

خ = – ١٠٠ + ٠.٢ ل $_{م}$	(١٦)

الشكل البيانى لدالة الادخار في الأجل القصير :

يمكن تصوير دالة الادخار السابقة التى توضحها المعادلة رقم (١٦) في الشكل البيانى التالى رقم (٤–٥) .



دالة الادخار في الأجل القصير

شكل (٤–٥)

ويتضح من شكل (٤-٥) أن دالة الادخار تم رسمها في صورة خطية وتزيد مع زيادة الدخل بمقدار أقل من الواحد الصحيح وأكبر من الصفر . وعندما تقطع دالة الادخار المحور الأفقى فإنه يتحدد مستوى الدخل الذى يتحول عنده الادخار من السالب إلى الموجب ، هو مستوى الدخل ٥٠٠ في الشكل السابق .

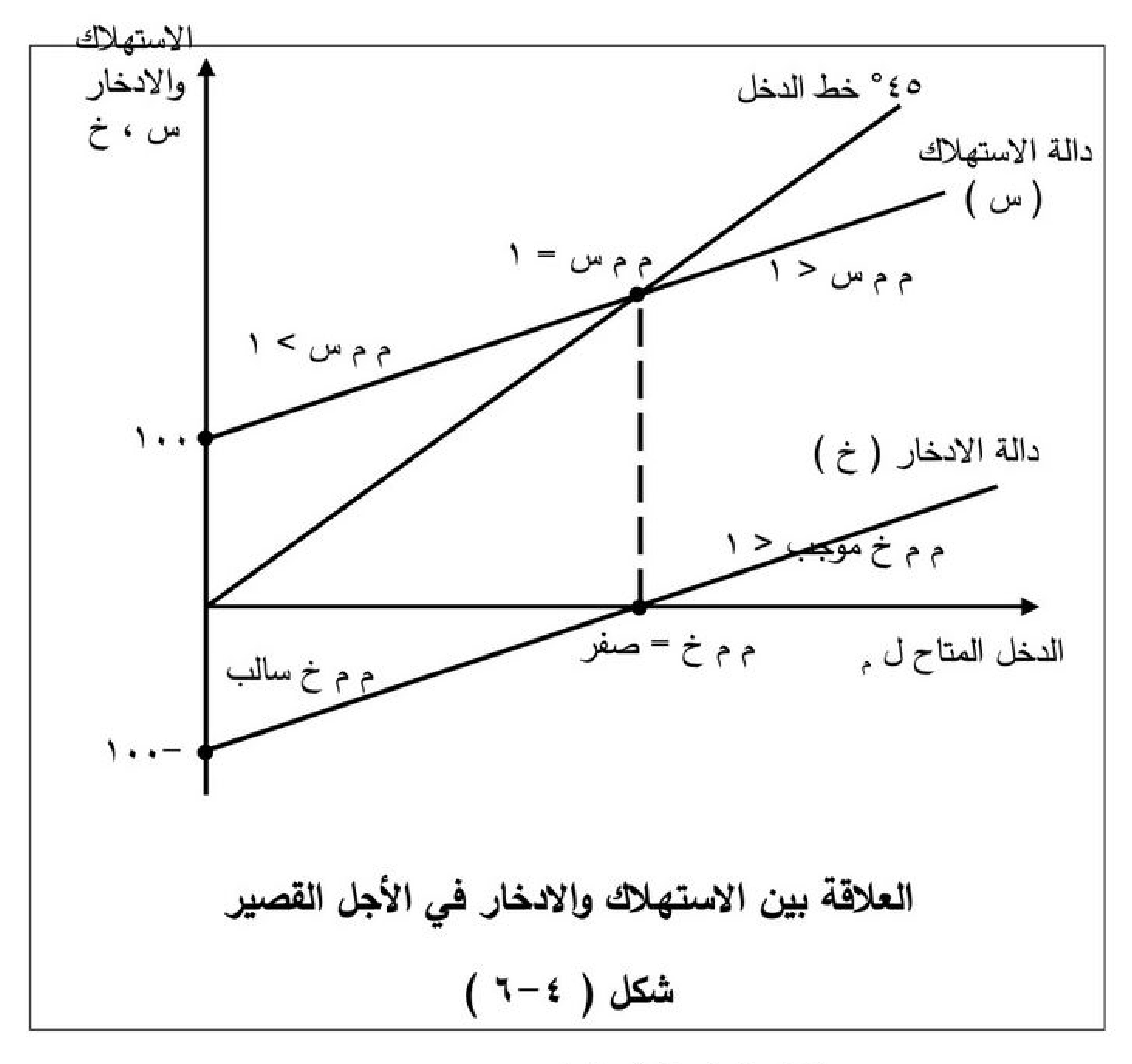
خصائص دالة الادخار قصيرة الأجل السابقة :

١ – أن م م خ متغير ومتزايد كلما زاد الدخل ، وهذا يعنى أن الدالة قصيرة الأجل .

٢ – خطية أي خط مستقيم ، لأن الميل الحدي للادخار ثابت وأكبر من الصفر وأقل من الوحدة .

حـ – العلاقة بين دالتى الاستهلاك والادخار في الأجل القصير :

ويمكن الجمع بين دالتى الاستهلاك والادخار في شكل بيانى واحد كما يتضح ذلك من شكل (٤-٦) .



العلاقة بين الاستهلاك والادخار في الأجل القصير

شكل (٤-٦)

يتضح من شكل (٤-٦) ما يلى :

١ – نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع المحور الرأسى (س/ = ١٠٠) تساوى نقطة تقاطع دالة الادخار مع المحور الرأسى في الجزء السالب (– س/ = – ١٠٠) ، وهذا يعنى أنه عند مستوى الدخل صفر يتساوى الاستهلاك التلقائى مع الادخار بالسالب .

٢ – نقطة تقاطع دالة الادخار مع المحور الأفقى والتى تسمى بحد التحول من الادخار السالب إلى الادخار الموجب ، وعندها يتساوى حجم الادخار مع

الصفر ، وهى تقع تماماً رأسياً أسفل نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع خط الدخل ، والتى تسمى باستهلاك التعادل ، وعندها يتساوى حجم الاستهلاك مع الدخل المتاح .

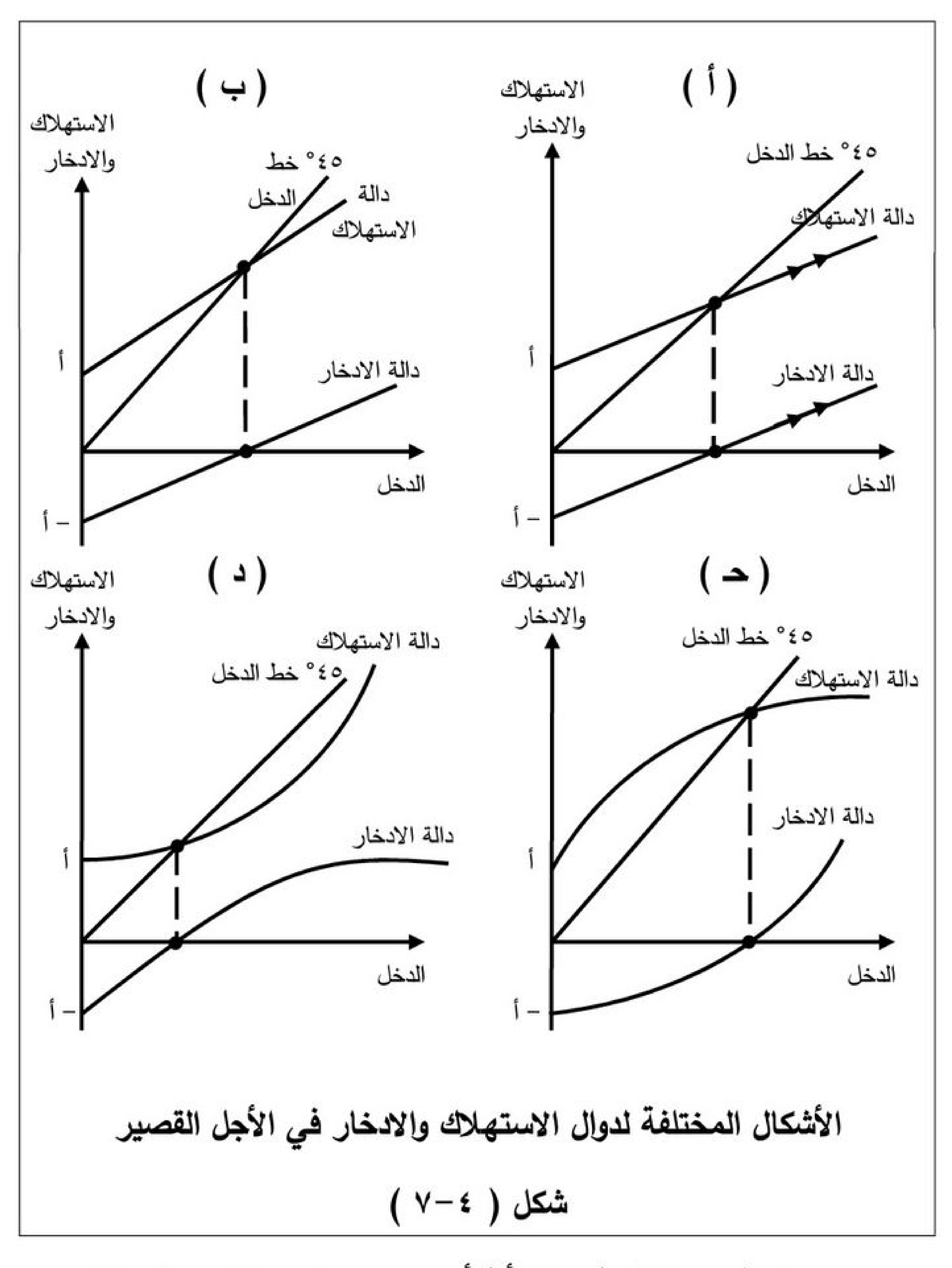
٣ – الميل الحدي للاستهلاك (م ح س) بين أي نقطتين تقعان على دالة الاستهلاك ثابت دائماً مهما زاد الدخل ، وهذا يعنى أن دالة الاستهلاك خطية أي خط مستقيم ، كذلك فإن م ح خ ثابت أيضاً بين أي نقطتين مهما زاد الدخل ، ويعنى أن دالة الادخار خطية .

٤ – الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) متناقص كلما زاد الدخل في الأجل القصير ، وكذلك فإن الميل المتوسط للادخار (م م خ) متزايد كلما زاد الدخل في الأجل القصير .

٥ – مجموع كل من م م س ، م م خ يساوى الواحد الصحيح دائماً ، فإذا كان م م س > ١ يكون س > ل م ويكون م م خ سالب . وإذا كان م م س = ١ يتساوى س مع ل م ويكون م م خ صفر . وإذا كان م م س < ١ يقل الاستهلاك عن الدخل المتاح ويكون م م خ موجب .

د – الأشكال المختلفة لدوال الاستهلاك والادخار في الأجل القصير :

توجد عدة أشكال مختلفة لدوال الاستهلاك والادخار في الأجل القصير تتحدد حسب قيمة م ح س ويوضحها شكل (٤–٧) .



الأشكال المختلفة لدوال الاستهلاك والادخار في الأجل القصير

شكل (٤–٧)

ويلاحظ من شكل (٤–٧–أ) أنه تم رسم دالتى الاستهلاك والادخار بافتراض ثبات كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار وأنهما متساويان أي أن م ح س = م ح خ = ٠.٥ ، وهذا يعنى أن دالة الاستهلاك

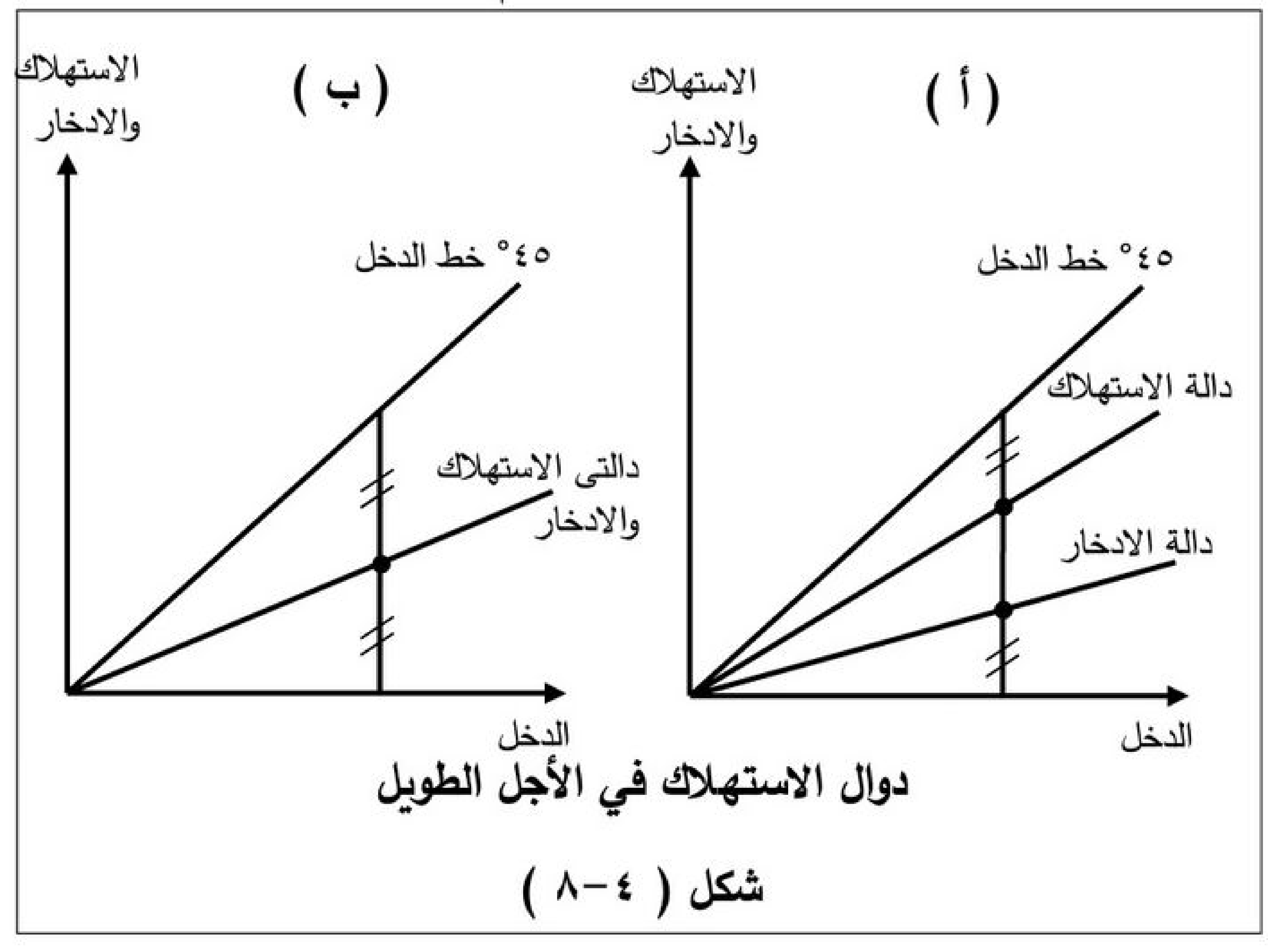
خطية وتوازى دالة الادخار الخطية . وفي شكل (٤-٧-ب) تم رسم دالتى الاستهلاك والادخار بافتراض ثبات كل من م ح س ، م ح خ ولكنهما غير متساويان ولكن مع ملاحظة أن م ح س > م ح خ ، بمعنى أن دالة الاستهلاك متزايد بمعدل أكبر من تزايد دالة الادخار . ويبين شكل (٤-٧-حـ) أنه تم رسم دالتى الاستهلاك والادخار بافتراض تناقص الميل الحدي للاستهلاك ، بمعنى أن دالة الاستهلاك متزايد بمعدل متناقص ، لذا فإن دالة الادخار متزايد بمعدل متزايد أي أن م ح خ متزايد ، وهذا هو الشكل المنطقى الذى يتحقق في الواقع . وأخيراً يوضح شكل (٤-٧-د) أننا قمنا برسم دالتى الاستهلاك والادخار بافتراض تزايد م ح س ، أي أن دالة الاستهلاك متزايدة بمعدل متزايد، ولذا فإن دالة الادخار متزايدة بمعدل متناقص .

ويلاحظ من الأشكال الأربعة لدوال الاستهلاك في شكل (٤-٧) أن الميل المتوسط للاستهلاك متناقص مع زيادة الدخل في الفترة القصيرة ، وذلك بغض النظر عن قيمة م ح س ، هذا يميل الأفراد لإنفاق نسب متناقصة من الدخل على الاستهلاك مع زيادة مستويات الدخل ، وفي نفس الوقت يكون الميل المتوسط للادخار متزايد مع زيادة الدخل .

٤-٣-٥ : دالتى الاستهلاك والادخار في الأجل الطويل :

أثبتت الدراسات التطبيقية أن دالة الاستهلاك في الأجل الطويل خطية ونابعة من نقطة الأصل ، هذا يعنى ثبات كل من م ح س ، م م س وتساويهما . وبالمثل تكون دالة الادخار هي الأخرى خطية ونابعة من نقطة الأصل ، مما ثم يكون م ح خ = م م خ = ثابت . ويمكن التمييز بين شكلين دوال الاستهلاك والادخار في الأجل الطويل يوضحها شكل (٤-٨) .

ويلاحظ من شكل (٤-٨-أ) أن كل من دالتى الاستهلاك والادخار خطوط مستقيمة نابعة من نقطة الأصل ، مما يعنى تساوى كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك ، كذلك يتساوى الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار . ويبين شكل (٤-٨-ب) أن دالة الاستهلاك منطبقة على دالة الادخار وإنهما خط مستقيم واحد نابع من نقطة الأصل ، يعنى تساوى كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار والميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار وكل منهما يساوى ($\frac{١}{٢}$) ، أي أن م ح س = م ح خ = م م س = م م خ = $\frac{١}{٢}$.



دوال الاستهلاك في الأجل الطويل

شكل (٤-٨)

٤-٣-٦ : العوامل الأخرى المحددة للاستهلاك :

طبقاً للنظرية الكينزية توجد عوامل أخرى تؤثر على الاستهلاك بخلاف الدخل المتاح ، منها عوامل شخصية وعوامل موضوعية ، ولكنه اعتبر أن

الدخل المتاح هو أهم هذه العوامل جميعاً . وقد ذكر كينز أن هناك ٢٤ عامل يؤثر في الاستهلاك الكلى ، وقام بتقسيمها إلى مجموعتين من العوامل ، **وأولهما العوامل الموضوعية** : وتشمل عادات الإنفاق الاستهلاكى ، وهيكل توزيع الدخل القومى ، وحجم الأصول العينية أو الثروة الحقيقية التى يمتلكها المجتمع ، وهيكل توزيعها بين أفراد المجتمع ، ومستويات الأسعار ومدى استقرارها وتوقعات الأفراد بشأنها ، وسعر الفائدة السائد في السوق ، ومدى توافر الائتمان وعمليات البيع بالتقسيط . **ثانيهما العوامل الشخصية** : وتتضمن الرغبة في حب الظهور والكرم والتبزير ، والحرص والبخل والرغبة في ترك ثروة للورثة ، ودرجة الاحتياط بالنسبة للمستقبل .

ولكن بالرغم من ذلك فإن الاعتقاد لدى كينز أن العوامل الموضوعية والشخصية لها أثرها الضئيل في الفترة القصيرة ، حيث أن بعض هذه العوامل ذات تأثير إيجابى والبعض الآخر ذات تأثير سلبى ، ومحصلة تأثير هذه العوامل يؤول للصفر . ومن ثم اعتبر الدخل المتاح هو المحدد الأساسى للاستهلاك الكلى في الفترة القصيرة .

وفيما يلى توضيح أثر بعض العوامل الموضوعية على الاستهلاك الكلى :

(١) طريقة توزيع الدخل القومى بين أفراد المجتمع :

تؤثر طريقة توزيع الدخل القومى بين أفراد المجتمع في الطلب على الاستهلاك ، فإذا تم إعادة توزيع الدخل القومى في صالح الطبقات الفقيرة ، بحيث نأخذ من الطبقات الغنية ونعطى الطبقات الفقيرة ، فإن هذا سوف يؤدى إلى زيادة الاستهلاك الكلى في المجتمع ، لأن م ح س للطبقات الغنية منخفض مثلاً (٠.٥) ، م ح س للطبقات الفقيرة مرتفع (٠.٩) فعندما يتم تحويل ١٠٠ مليون جنيه من الطبقات الغنية إلى الطبقات الفقيرة ، فإن الاستهلاك الكلى يزيد

بمقدار ٤٠ مليون جنيه – أما إذا حدث العكس ، أي إذا قمنا بإعادة توزيع الدخل القومى في صالح الطبقات الغنية – كما يحدث الآن بفعل التضخم – فإن الاستهلاك الكلى يتعرض للانخفاض .

(٢) حجم الثروة الحقيقية :

يؤثر مقدار ما يمتلكه أفراد المجتمع من الثروة الحقيقية في الطلب على الاستهلاك الكلى ، فكلما زاد حجم ما يمتلكه أفراد المجتمع من ثروة حقيقية كلما زاد الطلب على الاستهلاك الكلى وقل عرض الادخار عند نفس مستوى الدخل القومى والعكس صحيح .

مثال : بافتراض وجود لدينا شخصين يتساوى دخلهم الشهرى ، ولكن أحدهما يستمد دخله من العمل والآخر يستمد دخله من ثروة حقيقية يمتلكها (كعمارة أو أرض زراعية) فإنه من المتوقع أن ينفق الفرد الثانى نسبة أكبر من دخله على الاستهلاك بالمقارنة بالفرد الأول . ويرجع ذلك إلى أن الشخص الأول عليه أن يدخر جزءاً أكبر من دخله لمواجهة الطوارئ التى يمكن أن تواجه في المستقبل أو ليعيش منه في المستقبل عندما يتقاعد عن العمل . أما الشخص الثانى فإنه يدخر نسبة أقل من دخله لاطمئنانه على مستقبله من حيث وجود مصدر شب دائم أو مؤكد يحقق له دخلاً في الحاضر والمستقبل . وهذا يعنى أنه كلما زاد حجم الثروة التى يمتلكها الفرد كلما زاد م م س وقل م م خ .

(٣) سعر الفائدة :

يؤثر سعر الفائدة في الاستهلاك الكلى للمجتمع بصورة غير مباشرة وذلك من خلال تأثيره على الادخار الكلى . **فطبقاً للنظرية الكلاسيكية** : فإن الفائدة هي عائد الادخار ، ولذلك كلما زاد سعر الفائدة كلما زاد مستوى الادخار

وبالتالى قل مستوى الاستهلاك . ولكن الدراسات التطبيقية الحديثة أثبتت أن مرونة الاستهلاك بالنسبة لسعر الفائدة تقترب من الصفر ، ومن ثم فإن الاستهلاك لا يتأثر بسعر الفائدة وفقاً للنظرية الكلاسيكية والكينزية . ومن وجهة نظر الإسلام : فإن كثير من الأفراد في البلاد النامية الإسلامية مازالوا يعتقدون في عدم مشروعية الفائدة وأنها عين الربا ، وهذا ما يؤكده قوله تعالى " **أحل الله البيع وحرم الربا** " ، ولذلك فإن الكثير من محاولات السلطات النقدية التى تبذل في البلاد الإسلامية لتعبئة المدخرات عن طريق رفع سعر الفائدة لا تحقق نتائجها المرجوة . **وخلاصة ما سبق** ، أن سعر الفائدة له تأثير محدود في الاستهلاك .

(٤) توقعات الأسعار :

إذا توقع الأفراد حدوث ارتفاع في الأسعار بدرجة كبيرة ، فإن هذا قد يحفزهم على زيادة الطلب على السلع والخدمات في الوقت الحاضر خاصة القابلة للتخزين منها كالسلع المعمرة والملابس وغيرها . وبالطبع إذا توقع أفراد المجتمع حدوث انخفاض في الأسعار في المستقبل فإن هذا يحفزهم على تأجيل بعض مشترياتهم للمستقبل ، مما يقلل من الطلب على الاستهلاك في الوقت الحالى .

(٥) مدى توافر الائتمان :

كلما كان من السهل لأفراد المجتمع الحصول على ائتمان استهلاكى في صورة قروض أو ائتمان بشروط ميسرة كما هو الحال في الشركات التى تبيع بالتقسيط وتمنح للمستهلكين مهلة للسداد على فترة طويلة كلما أدى ذلك إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية ، من ثم زاد الطلب على الاستهلاك الكلى والعكس صحيح .

(٦) رصيد المجتمع من السلع المعمرة :

يؤثر ما يمتلكه أفراد المجتمع من سلع معمرة في الطلب على الاستهلاك الكلى في المجتمع ، وذلك من خلال تأثيره في استهلاك السلع المكملة لها أو المرتبطة معها في الاستهلاك – فعلى سبيل المثال زيادة الرصيد المتاح لدى أفراد المجتمع من الأجهزة الكهربائية بالمنزل يؤدى إلى زيادة استهلاك التيار الكهربائى، كذلك زيادة الرصيد المتاح لدى أفراد المجتمع من أجهزة التليفون المحمول يؤدى إلى زيادة طلب المجتمع على خدمات هذه التليفونات .

٤–٤ : الطلب على الاستثمار الكلى

يعتبر الاستثمار أحد المكونات الرئيسية للطلب الكلى ، وبالتالى فإن أي تغير في حجمه يؤثر في مستوى الطلب الكلى ، وفي مستوى الناتج القومى ومستوى العمالة ، كما يمكن أن يؤثر حجم الاستثمار على رصيد السلع الرأسمالية، ومن ثم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومى ومعدل النمو الاقتصادى في الأجل الطويل . ويتسم الاستثمار بعدم الاستقرار فهو يتذبذب من سنة إلى أخرى مما يسبب حالات الرواج والكساد في الاقتصاد القومى ، ويعزى الاقتصاديون معظم الدورات الاقتصادية إلى التذبذب في مستوى الاستثمار الكلى في المجتمع .

وفي هذا القسم سنقوم بعرض مفهوم الاستثمار ، وأنواعه ، ومحدداته ، ودالة الطلب على الاستثمار ، ومنحنى الطلب على الاستثمار ، التغيرات في الكمية المطلوبة من الاستثمار والتغيرات في الطلب على الاستثمار ، وأخيراً نعرض لنظرية معجل الاستثمار ، وذلك على النحو التالى :

٤-٤-١ : مفهوم الاستثمار :

تعتبر كلمة الاستثمار من التعبيرات الشائعة في حياة الأفراد عموماً ، وفي الحياة الاقتصادية بشكل خاص . ويمكن تعريف الاستثمار على أنه " **تيار من الإنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع والآلات والطرق والمنازل ، كما أنه يتضمن الإضافة للمخزون من المواد الأولية والسلع الوسيطة والسلع النهائية خلال فترة زمنية عادة سنة** " . ونلاحظ أن هذا التعريف يقصر الاستثمار على شراء السلع العينية الجديدة التى يتم استخدامها في المستقبل ، وهذا التعريف يركز على الاستثمار الحقيقى دون الاستثمار المالى .

والمفهوم الواسع للاستثمار يتمثل في " **التخلى عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية ولفترة من الزمن قد تطول أو تقصر مقابل أصل أو أكثر من الأصول التى يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية ، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية لتلك الأموال التى تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل ، يالإضافة إلى الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية بفعل التضخم ، والمخاطر الناشئة عن احتمال عدم الحصول على التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً** " ويلاحظ من المفهوم الموسع أن الاستثمار يتمثل في الإنفاق على شراء أصول مدرة للدخل ، وهذه الأصول قد تكون أصول حقيقية مثل الآلات والمعدات والمبانى والمخزون أو أصول مالية مثل الأسهم والسندات . كما يلاحظ أن الاستثمار من المتغيرات ذات الطبيعة المزدوجة ، فهو يؤثر على جانب الطلب الكلى ، كما يؤثر على جانب العرض الكلى ، فالاستثمار الحقيقى يؤدى إلى زيادة الطلب الكلى على السلع والخدمات الإنتاجية كالآلات والمعدات والمبانى وغيرها ، كما أنه يؤثر على الطاقة الإنتاجية (جانب العرض الكلى) أما عن طريق إحلال الجزء الهالك من رأس المال أو ما يسمى الاستثمار الإحلالى أو عن طريق التوسع في الطاقة

الإنتاجية من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو ما يسمى بالاستثمار الصافى .

٢-٤-٤ : أنواع الاستثمار :

يمكن النظر إلى الاستثمار من أكثر من زاوية ، وبالتالى يمكن تصنيفه وفقاً لأكثر من معيار ، المعيار الأول طبيعة الاستثمار ، المعيار الثانى أجل الاستثمار ، المعيار الثالث وفقاً للقائم بالاستثمار ، المعيار الرابع حسب القطاع القائم بالاستثمار ، المعيار الخامس حسب جنسية المستثمر ، المعيار السادس وفقاً للغرض من الاستثمار ، المعيار السابع طبقاً لعلاقة الاستثمار بالدخل . وجميع التقسيمات السابقة لأنواع الاستثمار تتداخل مع بعضها البعض ، بحيث يصعب الفصل التام بينها ، إلا أن القاسم المشترك بينها هو المعيار الأول ، لأن جميع الاستثمارات إما أن تكون استثمارات حقيقية أو استثمارات مالية . وفيما يلى عرض موجز لهذه الأنوع من الاستثمار :

المعيار الأول : طبيعة الاستثمار :

ووفقاً لهذا المعيار يقسم الاستثمار إلى نوعين ، هما الاستثمار الحقيقى ، والاستثمار المالى .

أ - **الاستثمار الحقيقى** : ويتمثل في القيام بالإنفاق على شراء أو تكوين الأصول الإنتاجية المستخدمة في عمليات الإنتاج مثل إقامة المصانع والعدد والآلات ، وهذا النوع من الاستثمار ينعكس في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومى، ومن ثم زيادة الدخل القومى ورفع مستوى التوظف . وينقسم الاستثمار الحقيقى إلى ثلاثة أنواع هي :

١ - **الاستثمار الثابت في المعدات والآلات الرأسمالية** : ويشير إلى التجهيزات الثابتة اللازمة للقيام بالعملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والإنشاءات والمصانع ، وهى تعمل على دعم القدرات

الإنتاجية للاقتصاد القومى في المستقبل . ويعتبر هذا النوع من الاستثمار من أهم مكونات الاستثمار القومى ، ويتحدد بالعديد من العوامل منها : سعر الفائدة ، والكفاءة الحدية للاستثمار ، والسياسات الحكومية كالسياسة المالية والسياسة النقدية ، والتوقعات ، ومستوى التقدم التكنولوجى والاختراعات، ورصيد السلع الرأسمالية المتاحة للمجتمع .

٢ – **الاستثمار في المخزون** : يتمثل في الإنفاق على المواد الأولية والسلع الوسيطة ، والسلع النهائية التى تقوم المشروعات الإنتاجية بتخزينها بغرض بيعها في المستقبل . ويعتبر الاستثمار في المخزون أصغر أنواع الاستثمار القومى ، ويتميز بسرعة التغير . ويتحدد الاستثمار في المخزون بعدة عوامل ، من أهمها : معدل المبيعات ، ومعدل الإنتاج ، وتكلفة الفرصة البديلة ، والتغير في تكاليف تخزين البضاعة ، ومعدل تلف المخزون وتكلفة التأمين .

٣ – **الاستثمار في المبانى السكنية** : ويتضمن الإنفاق على تشييد وإقامة المبانى السكنية . والاستثمار في المبانى السكنية له أهمية خاصة لارتباطه بالعديد من القطاعات الأخرى ، فضلاً عن أنه من المؤشرات الهامة للنشاط الاقتصادى لأنه رواجه أو كساده يبعث موجة رواج أو كساد في العديد من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة به . ويتحدد الاستثمار في المبانى السكنية بعوامل عديدة منها : صافى العائد الذى يمكن الحصول عليه من امتلاك المساكن ، ومعدل العائد على الاستثمارات الأخرى ، وحجم الثروة لدى أفراد المجتمع ، ومعدل تكوين أسر جديدة، وتغيير سن الزواج ، وتوزيع السكان حسب العمر ، ومستوى التوظف والأجور .

ب – **الاستثمار المالى** : يتمثل في شراء أصول رأسمالية قائمة ، أي شراء حصة في رأسمال (سهم) أو حصة في قرض (سند) أو إذن خزانة تعطى لمالكها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد أو الحقوق الأخرى المضمونة قانوناً، ويركز هذا النوع من الاستثمار على توظيف الأموال في سوق الأوراق المالية ، لأن الاستثمار المالى يتجه نحو حيازة المستثمر لأصول مالية يعبر عنها بالأوراق المالية القابلة للتداول ، والتى تكون إما أسهم أو سندات .

المعيار الثانى : أجل الاستثمار :

وطبقاً لهذا المعيار يقسم الاستثمار إلى نوعين ، هما : الاستثمار الثابت ، والاستثمار المتداول .

أ – **الاستثمار الثابت** : ويتمثل في الاستثمارات طويلة ومتوسطة الأجل التى يزيد أجلها عن سنة ، ويتضمن الاستثمار في الإنشاءات الجديدة والمعدات والآلات الجديدة ، أي خطوط الإنتاج والهياكل الأساسية في عمليات الإنتاج التى تستخدم لفترات زمنية طويلة .

ب – **الاستثمار المتداول** : ويشير إلى الاستثمارات قصيرة الأجل التى يقل أجلها عن سنة ، ويتضمن الاستثمار في المخزون سواء كان مواد أولية أو سلع وسيطة أو نهائية . وهذا النوع من الاستثمار ضرورى لاستمرار العملية الإنتاجية .

المعيار الثالث : وفقاً للقائم بالاستثمار :

حيث ينظر إلى الاستثمار من زاوية من يقوم به ، هل يقوم به أشخاص طبيعيون أم شخصيات اعتبارية ، ولذلك يقسم هذا النوع إلى استثمار نوعين هما : الاستثمار الشخصى والاستثمار المؤسسى .

أ – **الاستثمار الشخصى** : ويتمثل في حجم الاستثمارات التى يقوم بها الأشخاص الطبيعيون ، مثل شراء الآلات والمعدات والأسهم والسندات .

ب – **الاستثمار المؤسسى** : ويقصد به حجم الاستثمارات التى تقوم بها المؤسسات أو الشركات أو الهيئات .

المعيار الرابع : حسب القطاع القائم بالاستثمار :

حيث ينظر إلى الاستثمار من زاوية القطاع الذى يقوم به ، وطبقاً لهذا المعيار يقسم الاستثمار إلى نوعين ، هما الاستثمار العام والاستثمار الخاص .

أ – **الاستثمار العام** : يتمثل في حجم الاستثمارات المنفذة من قبل القطاع العام أو الحكومة .

ب – **الاستثمار الخاص** : يقصد به حجم الاستثمارات التى يقوم الأفراد والقطاع الخاص .

المعيار الخامس : حسب جنسية المستثمر :

ووفقاً لهذا المعيار يقسم الاستثمار إلى الاستثمار المحلى والاستثمار الأجنبى.

أ – **الاستثمار المحلى** : يتمثل في حجم الاستثمارات بكافة أنواعها التى يقوم بها المواطنين داخل الدولة أو المؤسسات الوطنية .

ب – **الاستثمار الأجنبى** : يقصد به حجم الاستثمارات التى تقوم بها الشركات والهيئات الأجنبية .

المعيار السادس : حسب الغرض من الاستثمار :

وفقاً لهذا المعيار يقسم الاستثمار إلى نوعين هما : الاستثمار الإحلالى، والاستثمار الصافى .

أ – **الاستثمار الإحلالى** : يتمثل في حجم الاستثمار الذى يتم من خلال إحلال الأصول الإنتاجية المستهلكة بأخرى جديدة ، بغرض المحافظة على رصيد رأس مال المجتمع . ويكون ذلك مقابل المعدات والآلات التى تستهلك في عمليات الإنتاج من أجل المحافظة على الطاقة الإنتاجية في نهاية الفترة كما كانت عليه في بداية الفترة ، ومن ثم فإنه يساوى قيمة الاستهلاك الرأسمالى.

ب – **الاستثمار الصافي** : يقصد به حجم الاستثمار اللازم لزيادة رأس مال المجتمع، ويتمثل في الفرق بين الاستثمار الكلى والاستثمار الإحلالى ، ويعبر عن الإضافة الصافية إلى رصيد رأس مال المجتمع . وقد يكون الاستثمار الصافي موجب أو صفر أو سالب . ولذلك فإن قرار الاستثمار الصافي لن يتخذ إلا إذا كان رصيد رأس مال المجتمع الحالى أقل من الرصيد اللازم لتعظيم الربح ، وبمجرد الوصول إلى رأس المال المرغوب فيه ، يتوقف الاستثمار الصافي ، ويقتصر الاستثمار الكلى على الاستثمار الإحلالى .

المعيار السابع : طبقاً لعلاقة الاستثمار بالدخل :

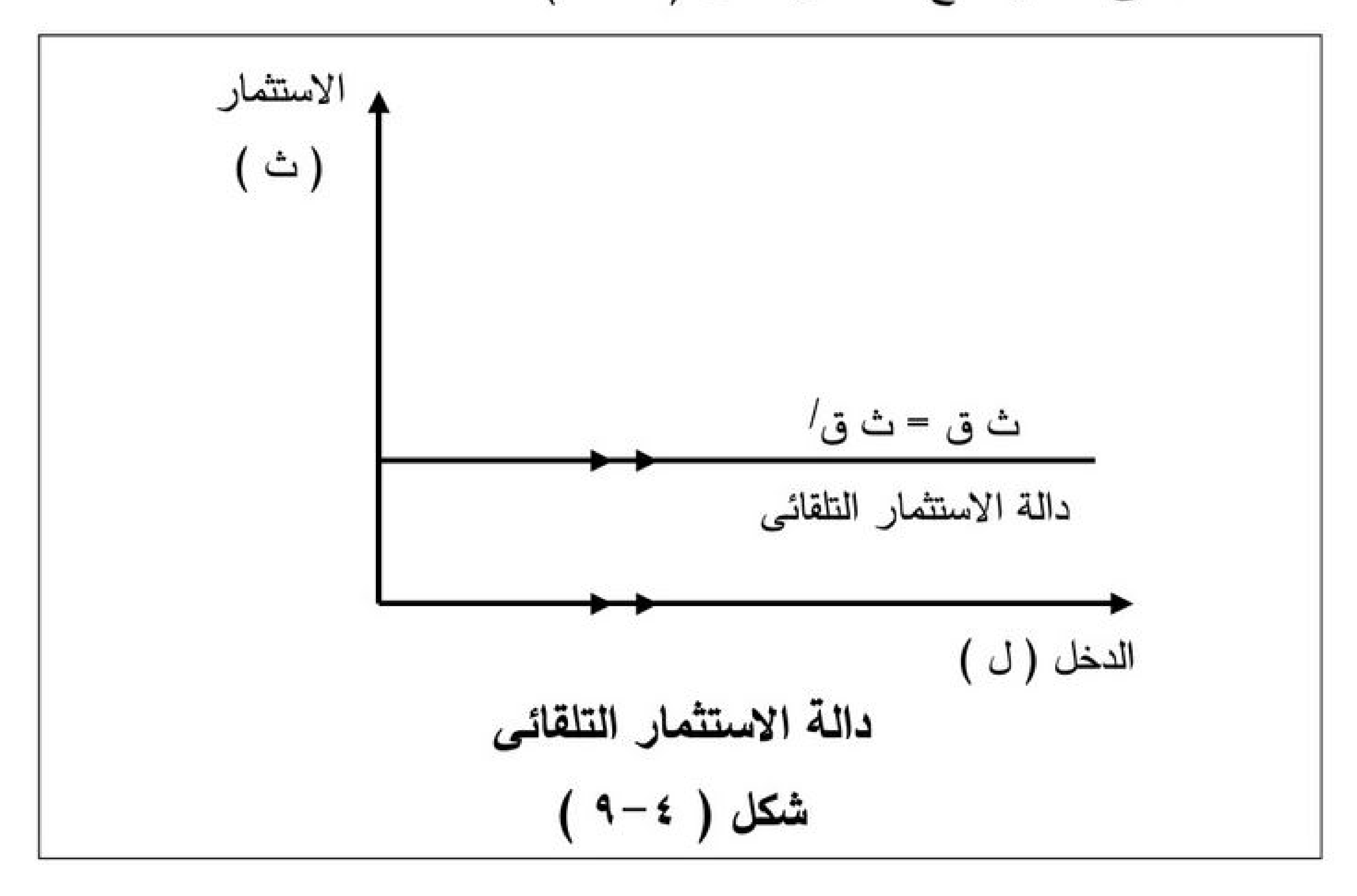
ووفقاً لهذا المعيار يقسم الاستثمار الكلى إلى نوعين ، هما الاستثمار التلقائى، والاستثمار المحفوز .

أ – **الاستثمار التلقائى (ث ق)** : هو حجم الاستثمار الذى يتحدد بصفة مستقلة عن الدخل ، ولا يتأثر بالتغيرات في الدخل ، ولكنه يتحدد بعوامل

أخرى مثل سعر الفائدة ومستوى التقدم التكنولوجى . وبناء على ذلك يعد الاستثمار التلقائى متغير خارجى ، ويتحدد وفقاً للمعادلة التالية :

ث ق = ث ق/ (١٧)

ويمكن رسم دالة الاستثمار التلقائى كخط مستقيم موازى للمحور الأفقى كما يتضح ذلك من شكل (٤-٩) .



دالة الاستثمار التلقائى

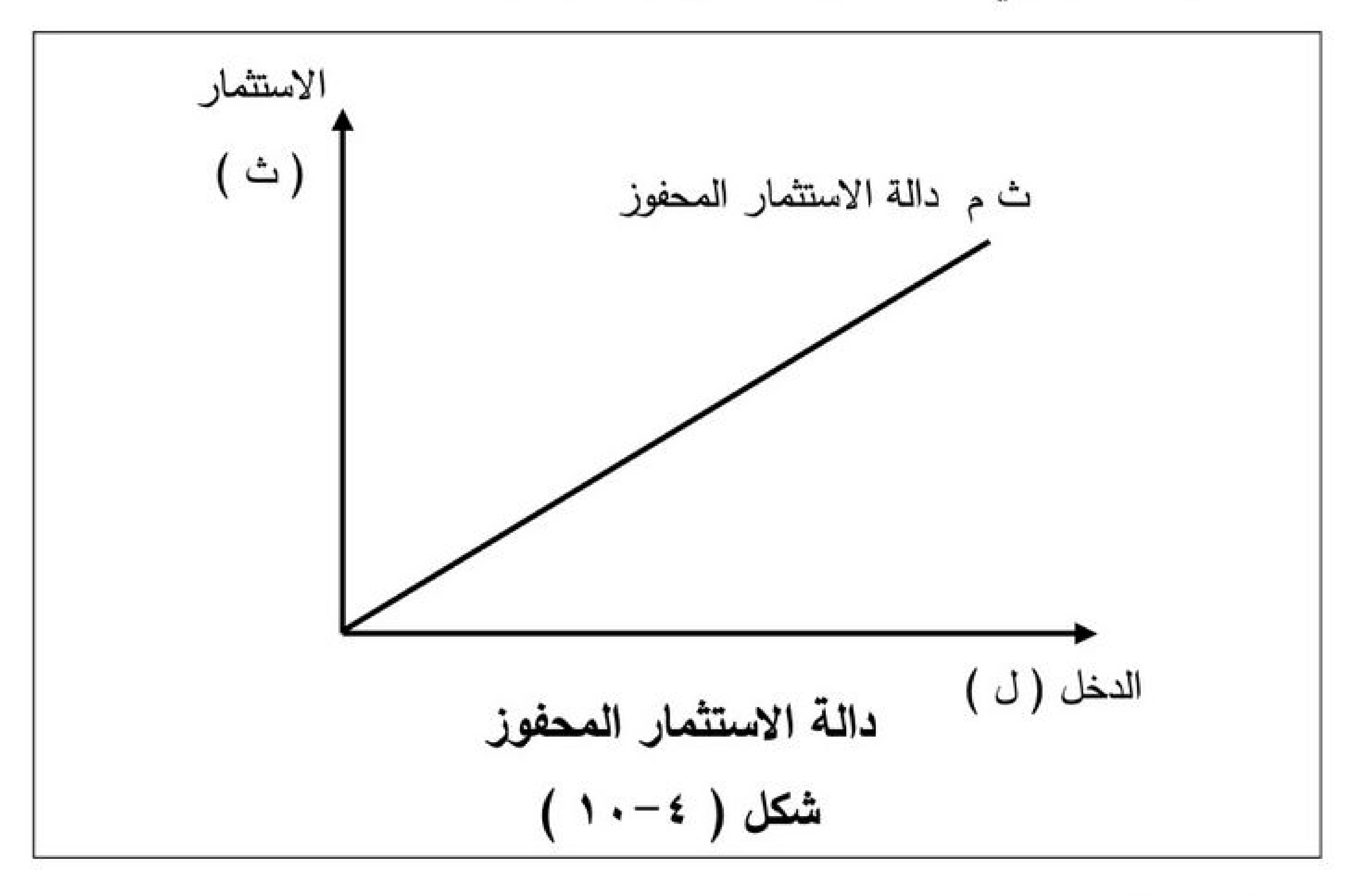
شكل (٤-٩)

ب – الاستثمار المحفوز (ث م) : ويتمثل في حجم الاستثمار الذى يتحدد بالدخل والتغيرات فيه ، ويكون دالة طردية في الدخل ، وذلك على النحو التالى :

ث م = د (ل)	(١٨)

حيث تشير (ث م) إلى الاستثمار المحفوز ، (ل) مستوى الدخل ، ولذلك فإن دالة الاستثمار المحفوز يمكن رسمها بيانياً في صورة خط مستقيم نابع من نقطة الأصل بأي زاوية كما في شكل (٤-١٠) . وإذا

كان مستوى الدخل صفر فإن الاستثمار المحفوز يساوى صفر ، وكلما زاد الدخل يزيد الاستثمار المحفوز بمعدل ثابت .



دالة الاستثمار المحفوز

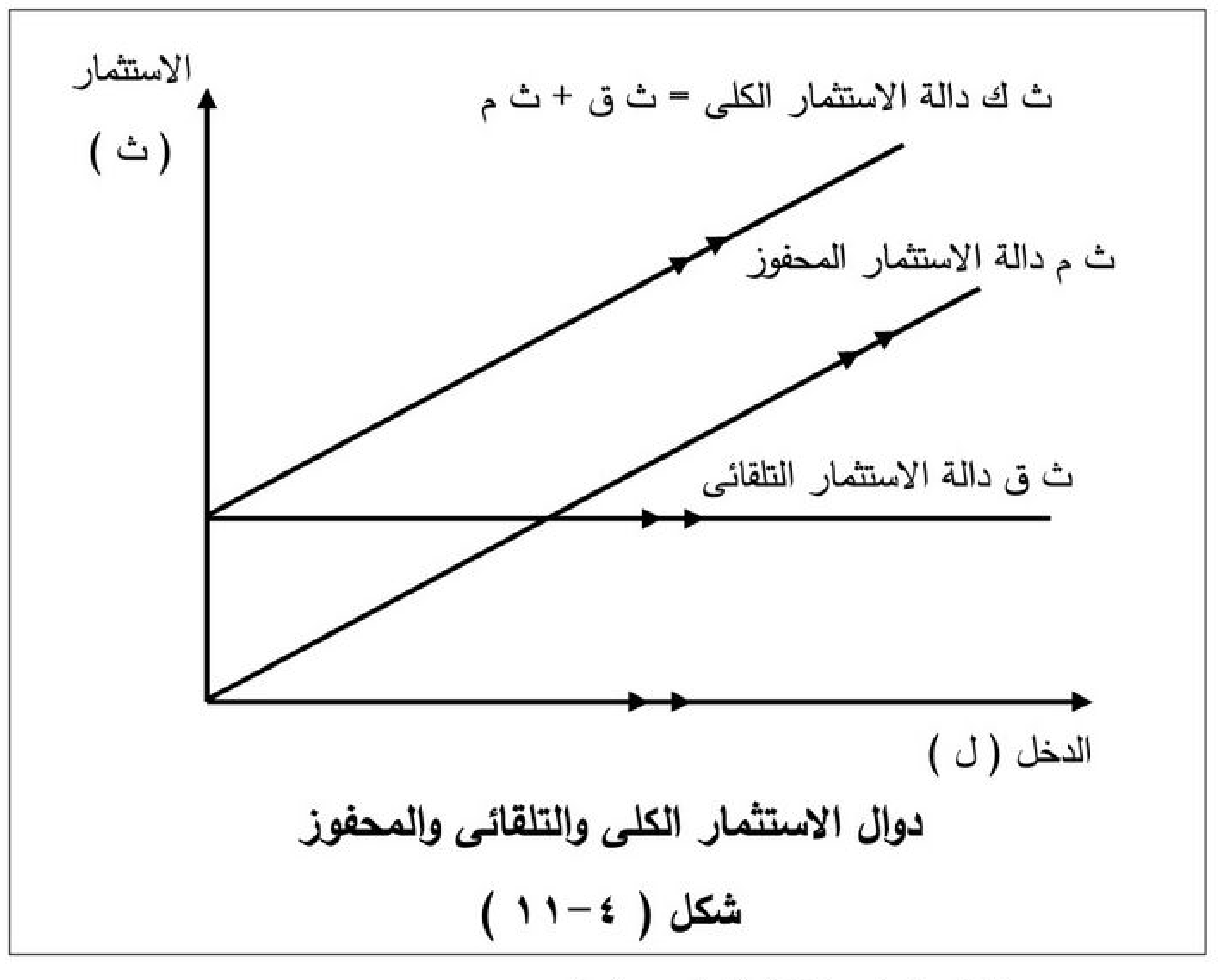
شكل (٤-١٠)

دالة الاستثمار الكلى :

هي عبارة عن التجميع الرأسى لدالتى الاستثمار التلقائى والاستثمار المحفوز عند المستويات المختلفة من الدخل . لأن الاستثمار الكلى هو مجموع الاستثمار التلقائى والاستثمار المحفوز ، وهذا ما توضحه المعادلة التالية :

الاستثمار الكلى (ث ك)= الاستثمار التلقائى (ث ق) + الاستثمار المحفوز (ث م) (١٩)

ويمكن توضيح دالة الاستثمار الكلى والتلقائى والمحفوز فى شكل واحد كما يتضح ذلك من شكل (٤-١١) .



دوال الاستثمار الكلى والتلقائى والمحفوز

شكل (٤-١١)

ويتضح من شكل (٤-١١) السابق ما يلى :

١ - أن دالة الاستثمار الكلى تبدأ من نقطة تقاطع دالة الاستثمار التلقائى مع المحور الأفقى ، لأنه عندما يكون مستوى الدخل صفر ، فإن الاستثمار المحفوز يساوى صفر، وبالتالى فإن الاستثمار الكلى يساوى الاستثمار التلقائى فقط .

٢ - دالة الاستثمار الكلى تعلو دالة الاستثمار المحفوز بمقدار ثابت يمثل الاستثمار التلقائى، ولذلك فإن دالة الاستثمار الكلى توازى دالة الاستثمار المحفوز ويكون لهما نفس الميل .

٤-٤-٣ : محددات الاستثمار :

يتحدد حجم الاستثمار بعوامل عديدة يمكن تقسيمها إلى مجموعتين من العوامل، **أولهما عوامل أساسية تحدد الحجم الأمثل للاستثمار من وجهة نظر المشروع** وهى: سعر الفائدة والكفاءة الحدية للاستثمار، **ثانيهما عوامل أخرى تؤثر فى الطلب على الاستثمار** مثل التوقعات ، والتقدم التكنولوجى والربح وحوافز الاستثمار. **ولعل أهم العوامل المؤثرة فى الاستثمار ما يلى :**

(١) سعر الفائدة :

يعبر سعر الفائدة عن تكلفة الاستثمار، سواء تم تمويل الاستثمار ذاتياً أو عن طريق الاقتراض. وفى حالة اعتماد المشروع على تمويل استثماراته على الاقتراض فإن سعر الفائدة يمثل تكلفة اقتراض الأموال المستخدمة فى الاستثمار، أما فى حالة اعتماد المشروع على التمويل الذاتى فإن سعر الفائدة يمثل تكلفة الفرصة البديلة ، أى أنه يمثل العائد الذى يضحى به المشروع فى حالة استخدامه موارده الذاتية فى الاستثمار فى أصل ما جديد بدلاً من إيداع هذه الموارد فى البنك وحصوله على فائدة مقابل ذلك. وبناء على ذلك فإن سعر الفائدة يمثل تكلفة الاستثمار، ومع ثبات العوامل الأخرى على حالها فمن المتوقع أن توجد علاقة عكسية بين حجم الاستثمار وسعر الفائدة ، فكلما ارتفع سعر الفائدة انخفض حجم الاستثمار والعكس صحيح . وهذا يعنى أن سعر الفائدة الجارى فى السوق يصبح محدداً أساسياً للاستثمار.

(٢) الكفاءة الحدية للاستثمار :

طالما أن المشروع الخاص يسعى لتعظيم أرباحه فإن من أهم العوامل المحددة للاستثمار معدل العائد المتوقع من الاستثمار . فلا يكفى أن يكون سعر الفائدة منخفضاً حتى يقبل المشروع على الاستثمار فى مجال من

المجالات ، ولكن يتعين أن يكون معدل العائد المتوقع من الاستثمار أعلى من أو على الأقل يساوى سعر الفائدة. وهذا ما تقرره نظرية الكفاءة الحدية للاستثمار ، والتى يرجع الفضل فيها للاقتصادى كينز . فتوضح هذه النظرية أنه حتى يقبل المشروع على الاستثمار فى أصل من الأصول يتعين أن تكون الكفاءة الحدية للاستثمار أعلى من أو تساوى على الأقل سعر الفائدة الذى يمثل تكلفة الاقتراض.

- **ويعرف كينز الكفاءة الحدية للاستثمار** : بأنها " **سعر الخصم الذى يجعل القيمة الحالية لسلسلة الغلات الصافية المتوقعة من الحياة الإنتاجية للأصل الرأسمالى مساوية لتكلفة الأصل الرأسمالى** " . ويتطلب حساب الكفاءة الحدية للاستثمار تقدير كل من التكلفة الاستثمارية للأصل الرأسمالى ، والإيرادات المتوقعة ، وتكاليف التشغيل من هذا الأصل خلال حياته الإنتاجية. ومن الملاحظ أن تقدير الإيرادات المتوقعة وتكاليف التشغيل تأتى على مدار عدد من السنوات التى يعمل خلالها الأصل الرأسمالى ، ولذلك فإنها ترتبط بالتغيرات فى الأسعار والطلب المتوقع والتطورات التكنولوجية ، ومن ثم فإن تقديرها يشوبه درجة من عدم التأكد ، بعكس التكلفة الاستثمارية التى تدفع عادة فى بداية حياة الأصل تكون شبه مؤكدة . ولذلك فإن التنبؤ بالإيرادات المتوقعة وتكاليف التشغيل يخضع بدرجة كبيرة لتقديرات المستثمر.

وعلى كل حال فإن حساب الكفاءة الحدية للاستثمار يتطلب حساب الإيرادات الدورية المتوقعة ، وتكاليف التشغيل الدورية المتوقعة ، وبطرح تكاليف التشغيل من الإيرادات المتوقعة دوريا يتم الحصول على الإيرادات (الغلات) الصافية المتوقعة (غ) ، ويتم خصم الإيرادات الصافية المتوقعة

بسعر خصم معين يتم على أساسه تحقيق التساوى بين القيمة الحالية للغلات الصافية المتوقعة وتكلفة الأصل الرأسمالى . وذلك وفقاً للمعادلة التالية :

$$ت = \frac{غ_1}{(1 + ر)} + \frac{غ_2}{(1 + ر)^2} + \ldots\ldots \frac{غ_ن}{(1 + ر)^{ن-1}} \qquad (20)$$

حيث تعبر (ت) عن تكلفة الأصل الرأسمالى ، ($غ_1$ ، $غ_2$ ، .. $غ_ن$) الغلات الصافية المتوقعة خلال سنوات عمر الأصل الرأسمالى ، (ن) العمر الإنتاجى للأصل الرأسمالى ، (ر) سعر الخصم أو الكفاءة الحدية للاستثمار .

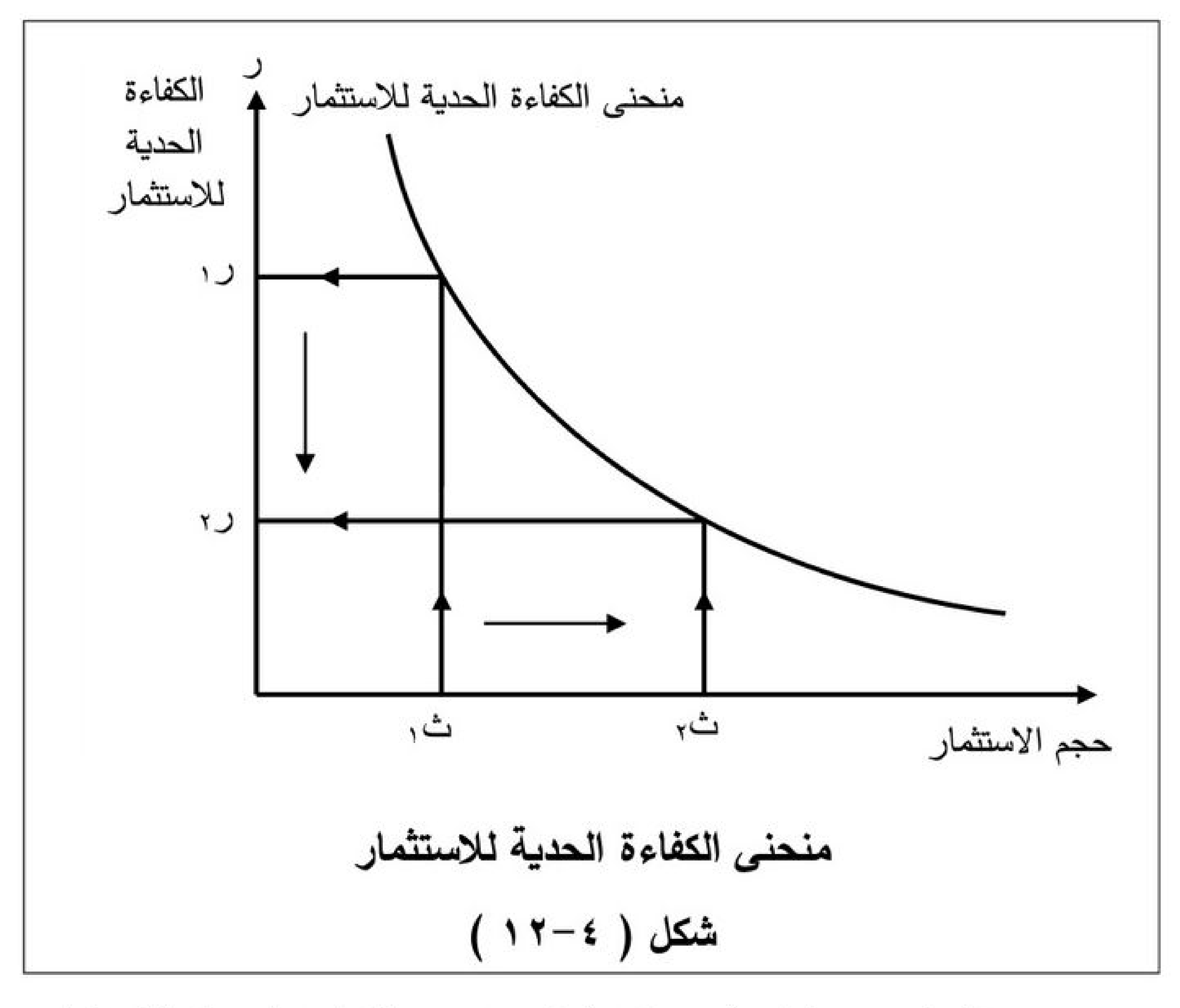
وفى المعادلة رقم (٢٠) قيمة كل من ت ، غ ، ن معلومة ومقدرة لذلك يمكن حساب (ر) أى حساب الكفاءة الحدية للاستثمار ، والتى تتحدد بعوامل فنية من أهمها مستوى التقدم التكنولوجى بالإضافة إلى العوامل النفسية مثل التوقعات بخصوص النشاط الاقتصادى .

منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار :

هو المنحنى الذى يوضح العلاقة العكسية بين الكفاءة الحدية للاستثمار (ر) كمتغير تابع وحجم الاستثمار (ث) كمتغير مستقل ، وذلك وفقاً للمعادلة التالية :

$$ر = د (ث) \qquad (21)$$

ويمكن توضيح منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار بيانياً بشكل (٤-١٢).



منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار

شكل (٤-١٢)

ويلاحظ من شكل (٤-١٢) إن منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار سالب الميل ، حيث يوضح العلاقة العكسية بين الكفاءة الحدية للاستثمار وحجم الاستثمار . **فما هو سبب هذه العلاقة العكسية ؟** ترجع هذه العلاقة العكسية أو يرجع سالبية ميل منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار إلى عاملين هما :

(١) أن زيادة حجم الاستثمار يؤدى إلى زيادة حجم الإنتاج ومن ثم زيادة حجم المبيعات وعرض السلعة ، مما يؤدى إلى انخفاض سعر بيع الوحدة وبالتالى انخفاض حجم الإيراد الكلى مما يسبب فى انخفاض الكفاءة الحدية للاستثمار .

(٢) أن زيادة حجم الاستثمار تؤدى إلى زيادة حجم الإنتاج وبالتالى زيادة الطلب على خدمات عوامل الإنتاج مما يؤدى إلى ارتفاع أسعارها وزيادة

تكاليف الإنتاج الأمر الذى يعنى انخفاض الإيراد الكلى ومما يسبب انخفاض الكفاءة الحدية للاستثمار .

تحديد الحجم الأمثل للاستثمار :

يلاحظ أنه على مستوى المشروع يمكن استخدام الكفاءة الحدية للاستثمار وسعر الفائدة فى تحديد الحجم الأمثل للاستثمار . فإذا افترضنا أن هناك ستة مشروعات يمكن أن يستثمر فيها المشروع أمواله ، وكانت الكفاءة الحدية للاستثمار مرتبة تنازلياً كما فى جدول (٤-٣) وبافتراض أن سعر الفائدة السوقى ١٥ % .

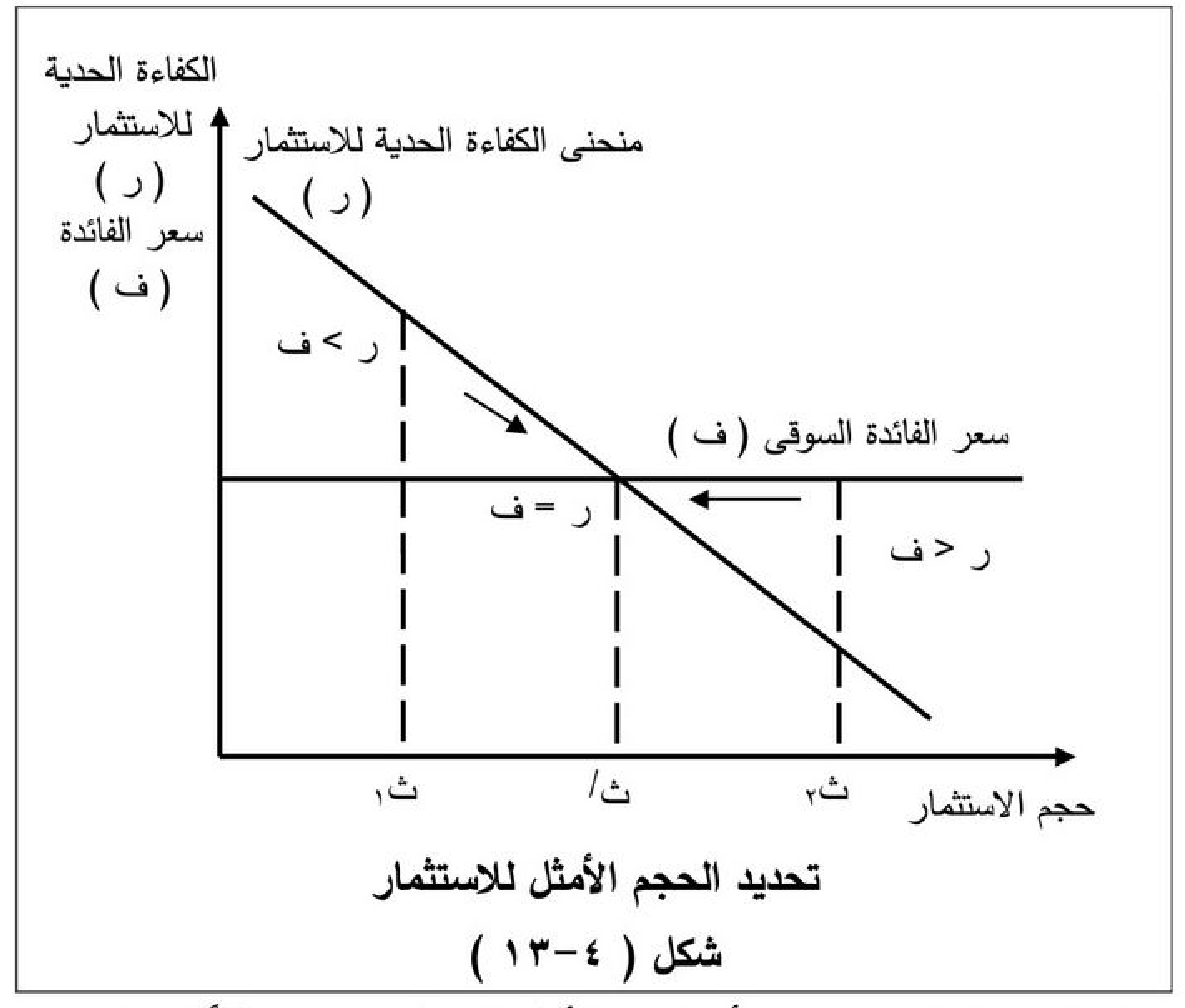
جدول (٤-٣)

تحديد الحجم الأمثل للاستثمار

المشروع	الكفاءة الحدية للاستثمار (ر)	سعر الفائدة السوقى (ف)
أ	٢٥ %	١٥ %
ب	٢٠ %	١٥ %
حـ	١٨ %	١٥ %
د	١٥ %	١٥ %
هـ	١٢ %	١٥ %
و	١٠ %	١٥ %

ويتضح من جدول (٤-٣) أن المشروع سوف يختار المشروعات (أ ، ب ، حـ ، د) ليستثمر فيها أمواله ، لأن (ر ≤ ف) بالنسبة لها . ويستبعد المشروع الاستثمار فى المشروعين (هـ ، و) من برنامجه الاستثمارى لأن (ر < ف) .

وبناء على ذلك يمكن تحديد الحجم الأمثل للاستثمار بيانياً عن طريق مقارنة الكفاءة الحدية للاستثمار (ر) مع سعر الفائدة السوقى (ف) كما يتضح ذلك من شكل (٤-١٣) .



تحديد الحجم الأمثل للاستثمار

شكل (٤-١٣)

ويلاحظ من شكل (٤-١٣) أن الحجم الأمثل للاستثمار يتحدد وفقاً لما يلى :

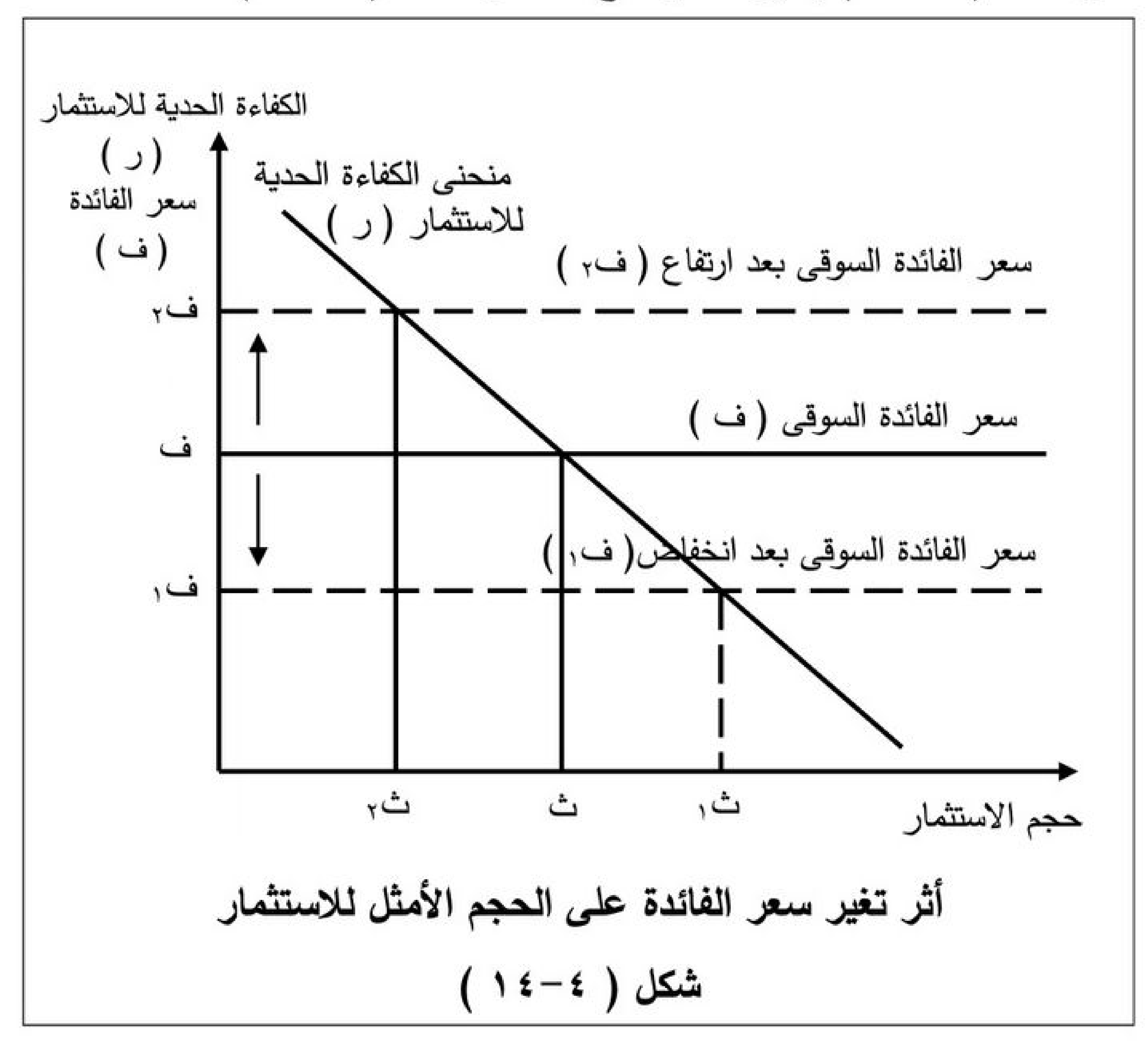
(١) عند حجم الاستثمار (ث١) تكون (ر > ف) ولذلك يتخذ قرار الاستثمار ويكون ذلك حافز على زيادة حجم الاستثمار من ث١ إلى ث/ .

(٢) عند حجم الاستثمار ($ث_٢$) تكون (ر > ف) ولذلك لا يتخذ قرار الاستثمار ويكون ذلك حافز على تخفيض حجم الاستثمار من $ث_٢$ إلى ث/ .

(٣) عند حجم الاستثمار (ث/) تكون (ر = ف) ومن ثم يتخذ قرار الاستثمار ولكن لا يوجد أى حافز على زيادة أو تخفيض حجم الاستثمار وهذا يعنى أننا وصلنا إلى الحجم الأمثل للاستثمار (ث/) الذى تتساوى عنده الكفاءة الحدية للاستثمار مع سعر الفائدة السوقى .

أثر تغير سعر الفائدة السوقى على الحجم الأمثل للاستثمار :

عندما يتغير سعر الفائدة السوقى فإن الحجم الأمثل للاستثمار المحدد فى شكل (٤-١٤) يتغير كما يتضح ذلك من شكل (٤-١٤) .



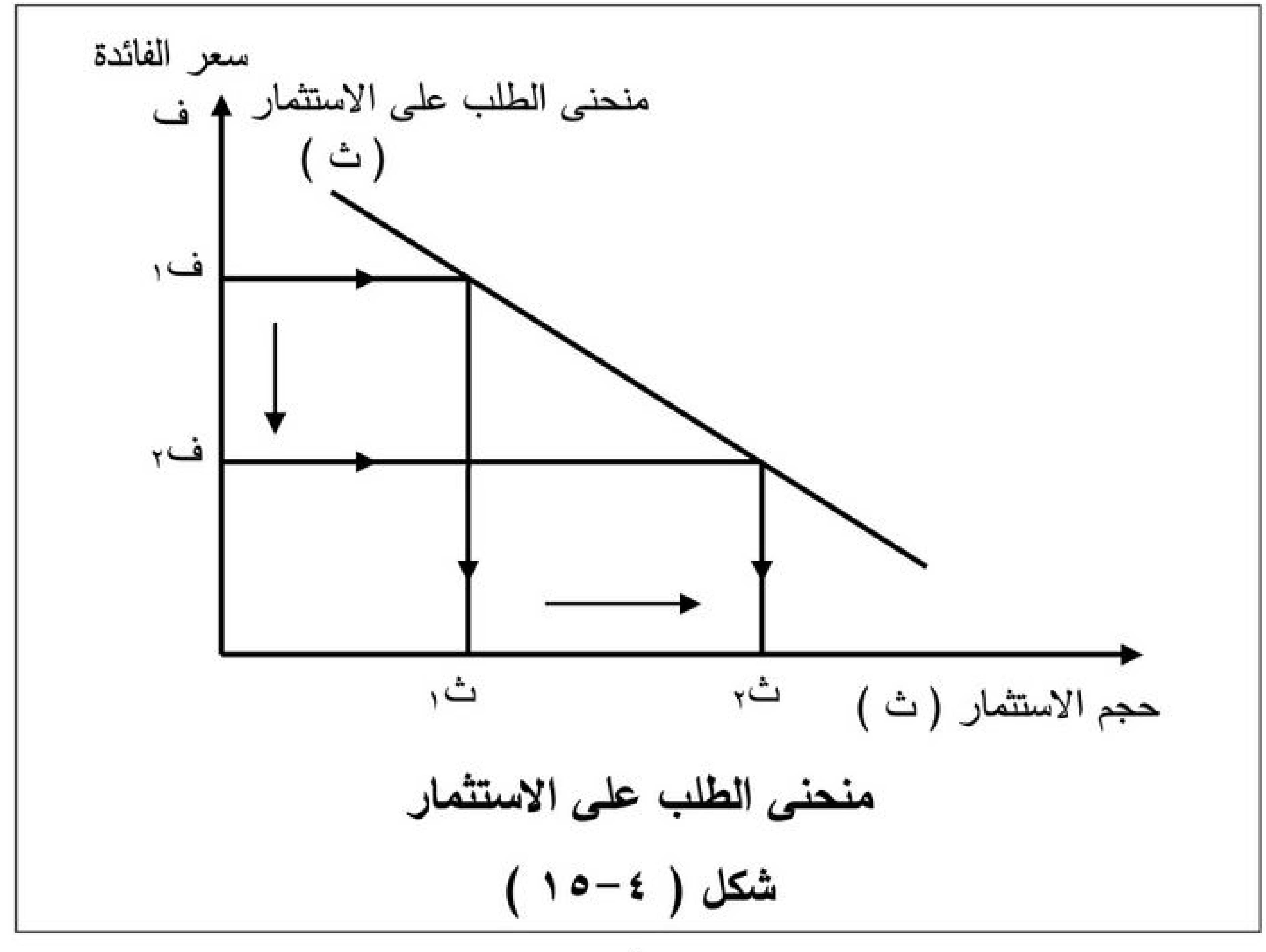
أثر تغير سعر الفائدة على الحجم الأمثل للاستثمار

شكل (٤-١٤)

يلاحظ من شكل (٤-١٤) أن ارتفاع سعر الفائدة السوقى من ف إلى ف٢ أدى على انخفاض حجم الاستثمار التوازنى من ث إلى ث٢ ، كما يلاحظ أن انخفاض سعر الفائدة السوقى من ف إلى ف١ أدى إلى زيادة حجم الاستثمار التوازنى من ث إلى ث١ . وهذا يعنى أنه توجد علاقة عكسية بين حجم الاستثمار كمتغير تابع وسعر الفائدة كمتغير مستقل كما يتضح ذلك من المعادلة التالية :

ث = د (ف)	(٢٢)

ويمكن توضيح المعادلة السابقة التى تعبر عن الطلب على الاستثمار فى شكل (٤-١٥) .



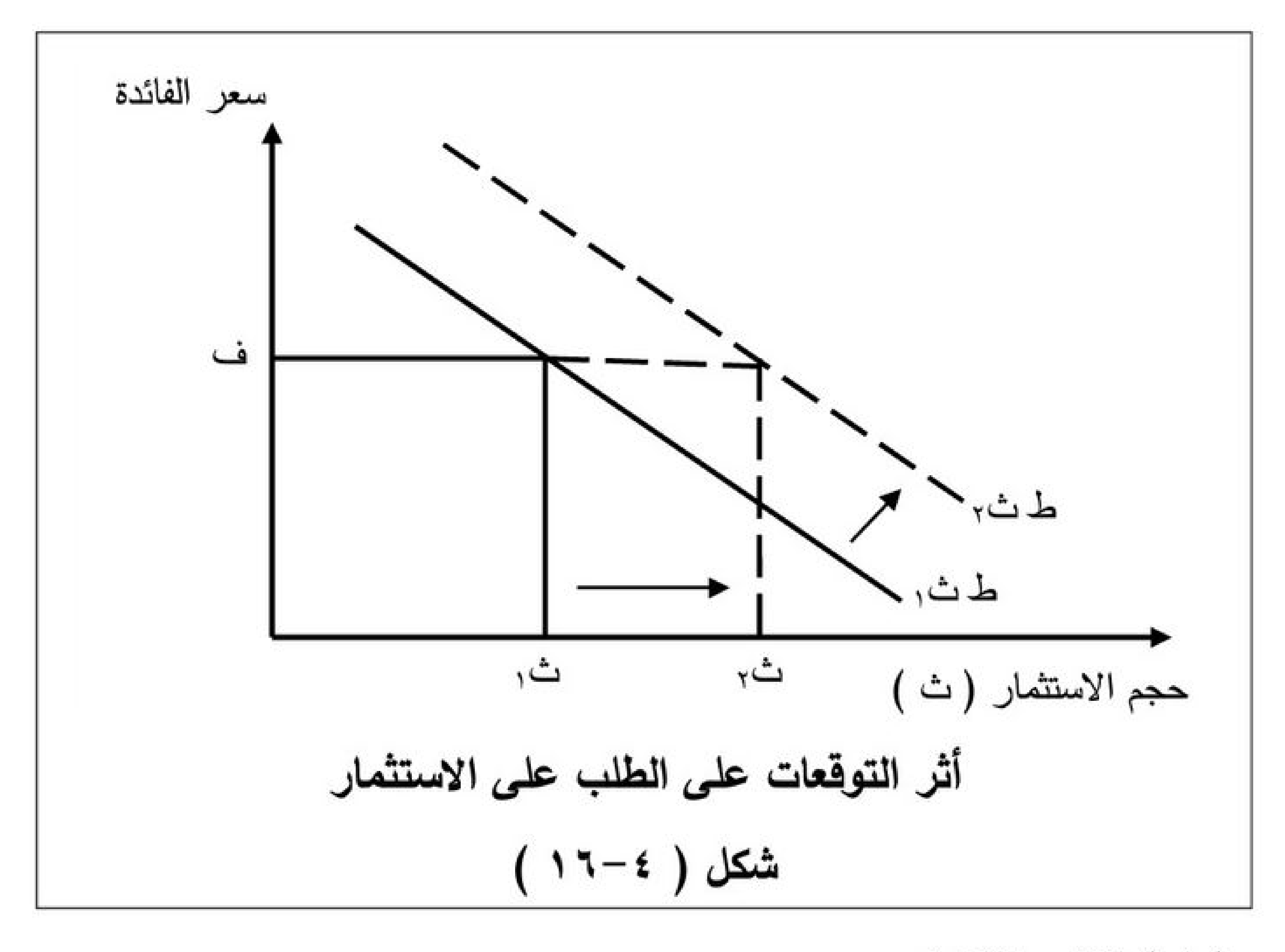
منحنى الطلب على الاستثمار

شكل (٤-١٥)

ويلاحظ من شكل (٤-١٥) أن منحنى الطلب على الاستثمار سالب الميل أى يوضح علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة .

(٣) التوقعات :

من أهم العوامل التى تحدد الطلب على الاستثمار عامل التوقعات ، فلقد أظهرت الدراسات التطبيقية أن التوقعات بالنسبة للمستقبل تلعب دوراً كبيراً فى التأثير فى الاستثمار ، لأن توقعات رجال الأعمال فيما يتعلق بمستقبل أعمالهم من أهم العوامل المؤثرة فى الطلب على الاستثمار ، ومثل هذه التوقعات قد تكون تفاؤلية أو تشاؤمية . ولاشك أن اتجاه التوقعات يتأثر بعوامل كثيرة منها اتجاه الطلب على منتجات المشروع فى الماضى القريب ، فإذا كان متزايداً فإن التوقعات تكون تفاؤلية بشأن استمرار هذا الطلب ، وإذا كان متناقصاً فإن التوقعات تكون تشاؤمية . كما تتأثر التوقعات بالتطورات السياسية فى المنطقة ، وهى تطورات قد تزيد من الاستقرار مما يؤدى لوجود نظرة تفاؤلية بشأن الاستثمار فى المستقبل ، أو قد تزيد من عدم الاستقرار مما ينعكس فى وجود نظرة تشاؤمية بشأن مستقبل الاستثمار . وبصفة عامة فإن التوقعات التفاؤلية لدى رجال الأعمال تدفعهم لزيادة حجم الاستثمار حتى مع ثبات سعر الفائدة الأمر الذى يؤدى إلى انتقال منحنى الطلب على الاستثمار بأكمله ناحية اليمين من ط ث$_{١}$ إلى ط ث$_{٢}$ كما يتضح ذلك من شكل (٤–١٦) ، والعكس صحيح .



أثر التوقعات على الطلب على الاستثمار

شكل (٤-١٦)

(٤) التقدم التكنولوجى :

يأتى التقدم التكنولوجى بمخترعات وتجديدات يترتب على استخدامها تخفيض نفقة الإنتاج ، وبالتالى رفع الكفاءة الحدية للاستثمار ، ولاشك أن استخدام هذه المخترعات والتجديدات لا يمكن أن يتم فى كثير من الحالات إلا من خلال الاستثمار فى الآلات والمعدات الحديثة ، وتقوم بعض المشروعات التى ترغب فى تحقيق معدلات ربح مرتفعة وفى تقوية مركزها التنافسى فى السوق بزيادة استثماراتها كى تطبق المخترعات والتجديدات المتعلقة بفنون الإنتاج الحديثة مسايرة للتقدم التكنولوجى بغض النظر عن مستوى سعر الفائدة السائد فى السوق ، الأمر الذى يؤدى إلى انتقال منحنى الطلب على الاستثمار بأكمله ناحية اليمين من ط ث۱ إلى ط ث۲ كما هو موضح فى شكل (٤-١٦) ، والعكس صحيح .

(٥) الربح :

يعد الربح أحد العوامل الهامة المحددة للطلب على الاستثمار بالنسبة للمشروع الواحد خلال أى فترة من الزمن . فالربح المتحقق للمشروع خلال فترة من الزمن يعد مؤشراً له قيمته فى تقدير حالة الطلب على منتجات المشروع ، وارتفاعه يثير الرغبة فى زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع ويؤدى إلى اتخاذ قرار الاستثمار ، والعكس صحيح بمعنى أن انخفاض الربح قد يتسبب فى كثير من الحالات فى تأجيل القيام بالاستثمارات الجديدة أو ربما الاكتفاء باستبدال القدر الهالك منها أى القيام فقط بالاستثمار الإحلالى . ولاشك أن قدرة المشروع على توفير الموارد المالية المتاحة لتمويل الاستثمار – والتى يعتبر الربح من أهمها – من العوامل الأساسية المؤثرة فى الطلب على الاستثمار . فمع زيادة أرباح المشروع يزيد الطلب على الاستثمار بالرغم من ثبات سعر الفائدة ، ومن ثم ينتقل منحنى الطلب على الاستثمار بأكمله ناحية اليمين من ط ث$_{١}$ إلى ط ث$_{٢}$ كما يتضح ذلك من شكل (٤–١٦) . ومن ناحية أخرى فإن الربح فى حد ذاته يزيد من مقدرة المشروع على الاستثمار ، من حيث إمكانية استخدامه بدرجة أو أخرى فى تمويل الاستثمار ، ففى فترات الرواج حيث تزداد أرباح غالبية المشروعات الأمر الذى يؤدى إلى زيادة الطلب على الاستثمار على المستوى الكلى ، والعكس صحيح .

(٦) حوافز الاستثمار :

تعد من أهم العوامل المؤثرة فى الطلب على الاستثمار ، نظراً لأن حوافز الاستثمار التى تقدمها حكومات الدول النامية تجذب العديد من المستثمرين للاستثمار فى هذه الدول ، ومن ثم تتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى هذه الدول ، وذلك من خلال القضاء على العقبات الإدارية والروتينية ،

وتقديم العديد من الإعفاءات والمزايا لهذه الاستثمارات بهدف استقطاب المزيد منها ، ويترتب على ذلك زيادة معدلات الاستثمار فى المجتمع .

وبناء على ما سبق ، فكلما زادت حوافز الاستثمار المقدمة من قبل حكومات الدول النامية كلما زاد الطلب على الاستثمار بالرغم من ثبات سعر الفائدة ، وبالتالى ينتقل منحنى الطلب على الاستثمار بأكمله ناحية اليمين من ط ث$_1$ إلى ط ث$_2$ ، كما هو موضح فى شكل (٤-١٦) والعكس صحيح .

٤-٤-٤ : دالة الطلب على الاستثمار ومنحنى الطلب على الاستثمار:

١ – دالة الطلب على الاستثمار :

هي الدالة التى توضح العلاقة بين حجم الاستثمار الكلى (ط ث) كمتغير تابع وكل العوامل المحددة للاستثمار . وبناء على ذلك فإن دالة الطلب على الاستثمار تأخذ الصورة التالية :

ط ث = د (ف ، ر ، و ، ت ، ب ، ح)	(٢٣)

حيث تشير ط ث إلى الطلب على الاستثمار الكلى ، (ف) سعر الفائدة السائد فى السوق ، (ر) الكفاءة الحدية للاستثمار ، (و) التوقعات ، (ت) مستوى التقدم التكنولوجى ، (ب) الربح ، (ح) حوافز الاستثمار .

٢ – منحنى الطلب على الاستثمار :

هو المنحنى الذى يوضح العلاقة العكسية بين حجم الاستثمار الكلى كمتغير تابع وسعر الفائدة كمتغير مستقل مع ثبات العوامل الأخرى المحددة للطلب على الاستثمار على حالها . ومنحنى الطلب على الاستثمار يأخذ الشكل الرياضى التالى :

ط ث = د (ف)	(٢٤)

ويمكن توضيح منحنى الطلب على الاستثمار بيانياً بشكل (٤-١٥) السابق عرضه .

٤-٤-٥ : التغيرات فى الكمية المطلوبة من الاستثمار والتغيرات فى الطلب لى الاستثمار :

بالنظر إلى دالة الطلب على الاستثمار التالية :

ط ث = د (ف ، ر ، و ، ت ، ب ، ح)

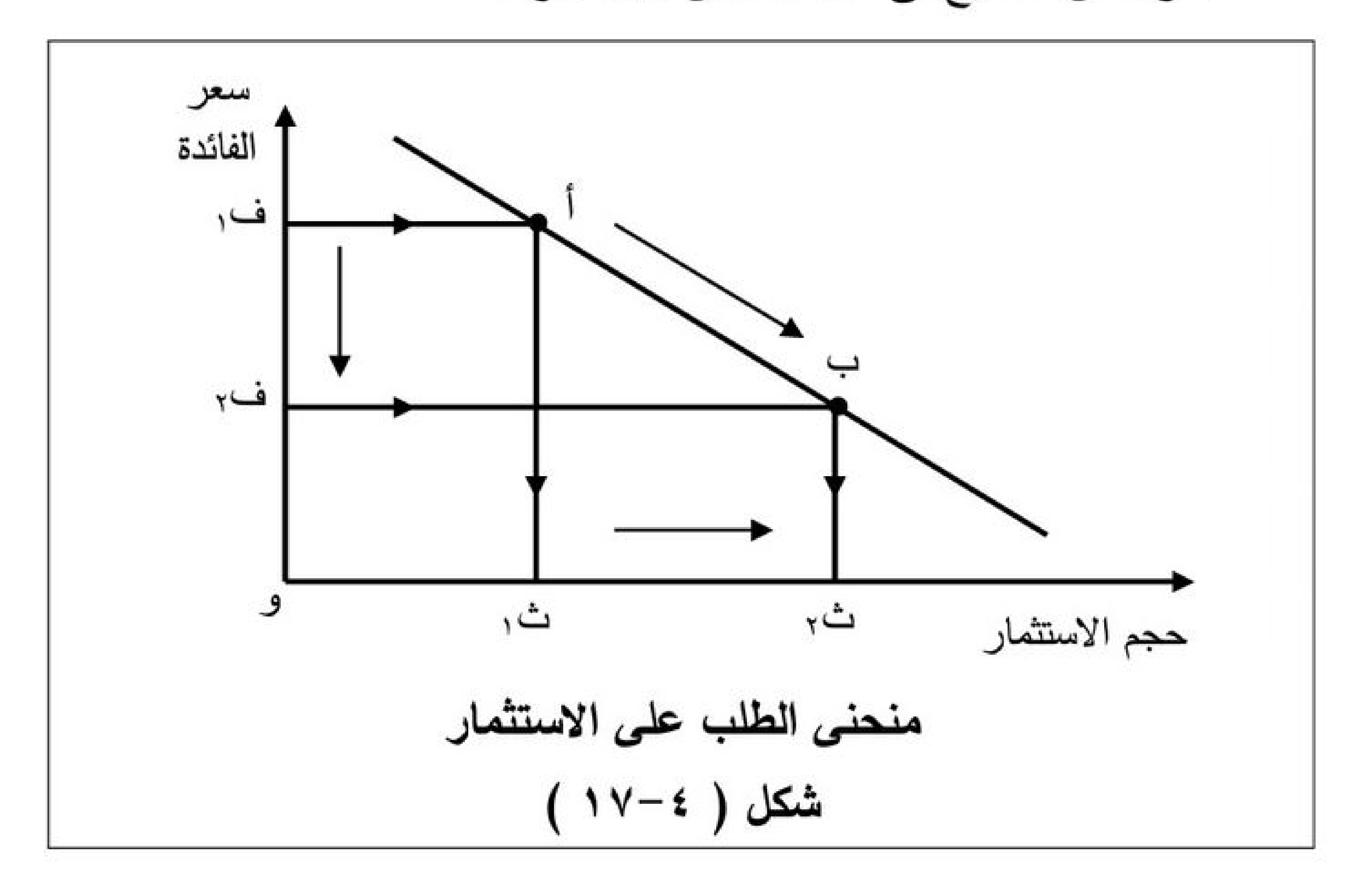
ظروف الطلب الأخرى

فإننا نفرق فى جانب المتغيرات المستقلة المؤثرة فى الطلب على الاستثمار بين سعر الفائدة كمحدد أساسى للاستثمار ، وظروف الطلب الأخرى (وهى المحددات الأخرى للطلب على الاستثمار ، وتشمل الكفاءة الحدية للاستثمار ، التوقعات ، والتقدم التكنولوجى ، والربح ، وحوافز الاستثمار) ولكى يتغير المتغير التابع (ط ث) يجب أن يتغير أحد المتغيرات المستقلة وهنا يتم التفرقة بين :

أ – التغيرات فى الكمية المطلوبة من الاستثمار (تمدد وانكماش الاستثمار) :

الناتجة عن تغير سعر الفائدة (ف) مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المحددة للطلب على الاستثمار . ويتضح من شكل (٤-١٧) أن منحنى الطلب على الاستثمار عليه النقطة (أ) توضح أن الكمية المطلوبة من الاستثمار هي و $ث_١$ عند سعر الفائدة $ف_١$ ، والآن إذا انخفض سعر الفائدة إلى $ف_٢$ مع ثبات العوامل الأخرى على حالها فإن الكمية المطلوبة من الاستثمار تصبح و $ث_٢$ ويتحرك المستثمر من النقطة أ إلى النقطة ب على نفس منحنى الطلب على الاستثمار . ويعرف التغير الذى حدث فى

الكمية المطلوبة من الاستثمار وقدره (ث١ ث٢) باسم تمدد الاستثمار ، والعكس صحيح فى حالة انكماش الاستثمار .

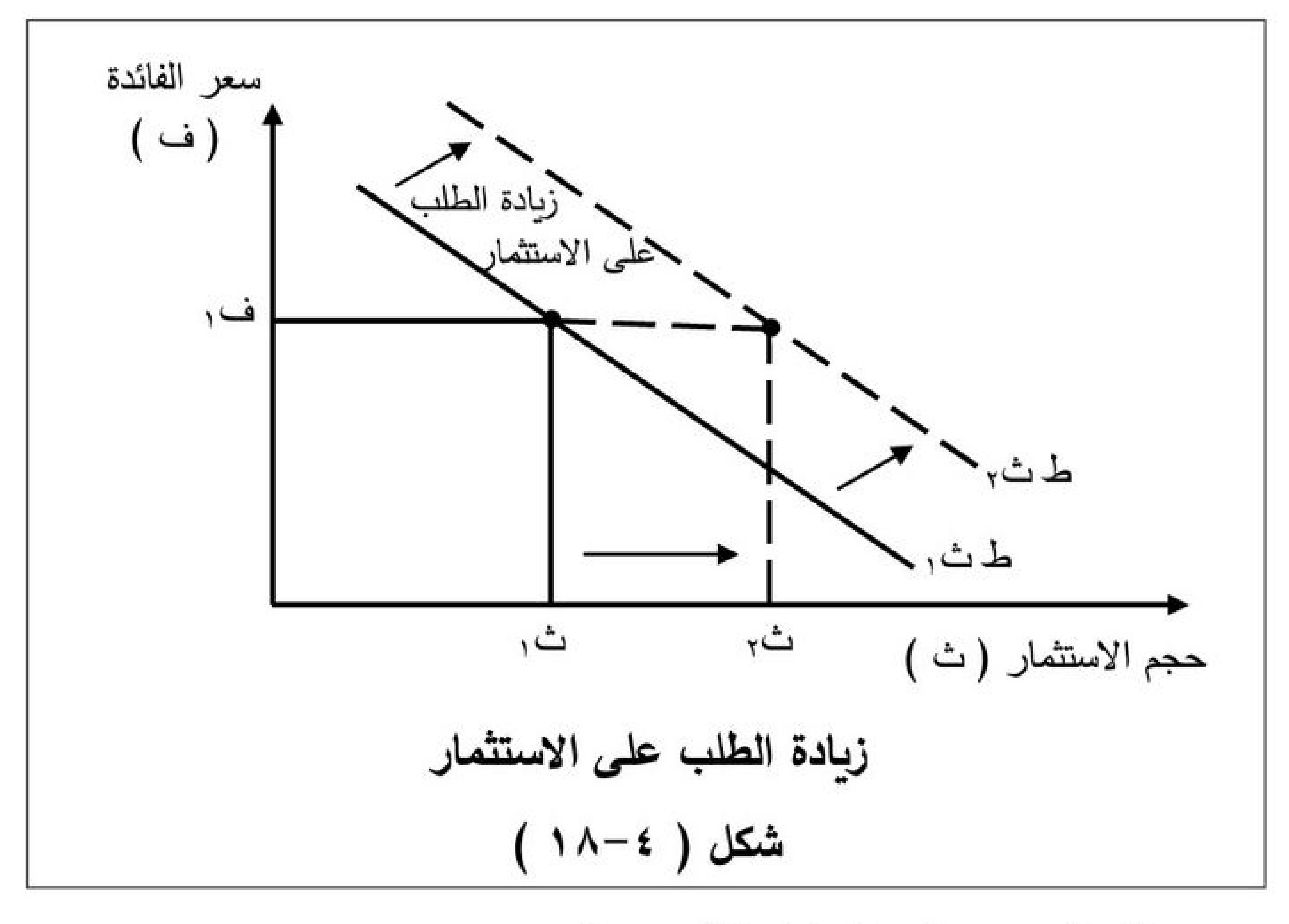


منحنى الطلب على الاستثمار

شكل (٤-١٧)

ب – التغيرات فى الطلب على الاستثمار (زيادة ونقص الاستثمار) : وهى تغيرات تحدث فيه نتيجة حدوث تغيرات مواتية أو غير مواتية فى العوامل الأخرى المحددة للطلب على الاستثمار مع بقاء سعر الفائدة ثابتاً . ويعبر عن هذه التغيرات بيانياً بانتقال منحنى الطلب على الاستثمار بأكمله ناحية اليمين فى حالة زيادة الطلب على الاستثمار أو ناحية اليسار فى حالة نقص الطلب على الاستثمار .

- **زيادة الطلب على الاستثمار :** تعنى أن الكمية المطلوبة من الاستثمار ستزيد بالرغم من ثبات سعر الفائدة ، وهذا يعنى انتقال منحنى الطلب على الاستثمار بأكمله ناحية اليمين من ط ث١ إلى ط ث٢ كما هو موضح فى شكل (٤-١٨) .



زيادة الطلب على الاستثمار

شكل (٤-١٨)

يرجع ذلك إلى تغير أحد العوامل الأخرى مثل :

١) زيادة الكفاءة الحدية للاستثمار .

٢) حدوث توقعات تفاؤلية لدى رجال الأعمال .

٣) تحسن مستوى التقدم التكنولوجى .

٤) زيادة معدلات الأرباح المحققة .

٥) زيادة الحوافز المقدمة للاستثمار من قبل الحكومة .

- أما نقص **الطلب على الاستثمار** : فيعنى أن الكمية المطلوبة من الاستثمار ستنخفض بالرغم من ثبات سعر الفائدة ، وهذا يعنى انتقال منحنى الطلب على الاستثمار بأكمله ناحية اليسار من ط ث١ إلى ط ث٣ كما يتضح ذلك من شكل (٤-١٩) . ويرجع ذلك إلى تغير إحدى ظروف الطلب على الاستثمار الأخرى مثل :

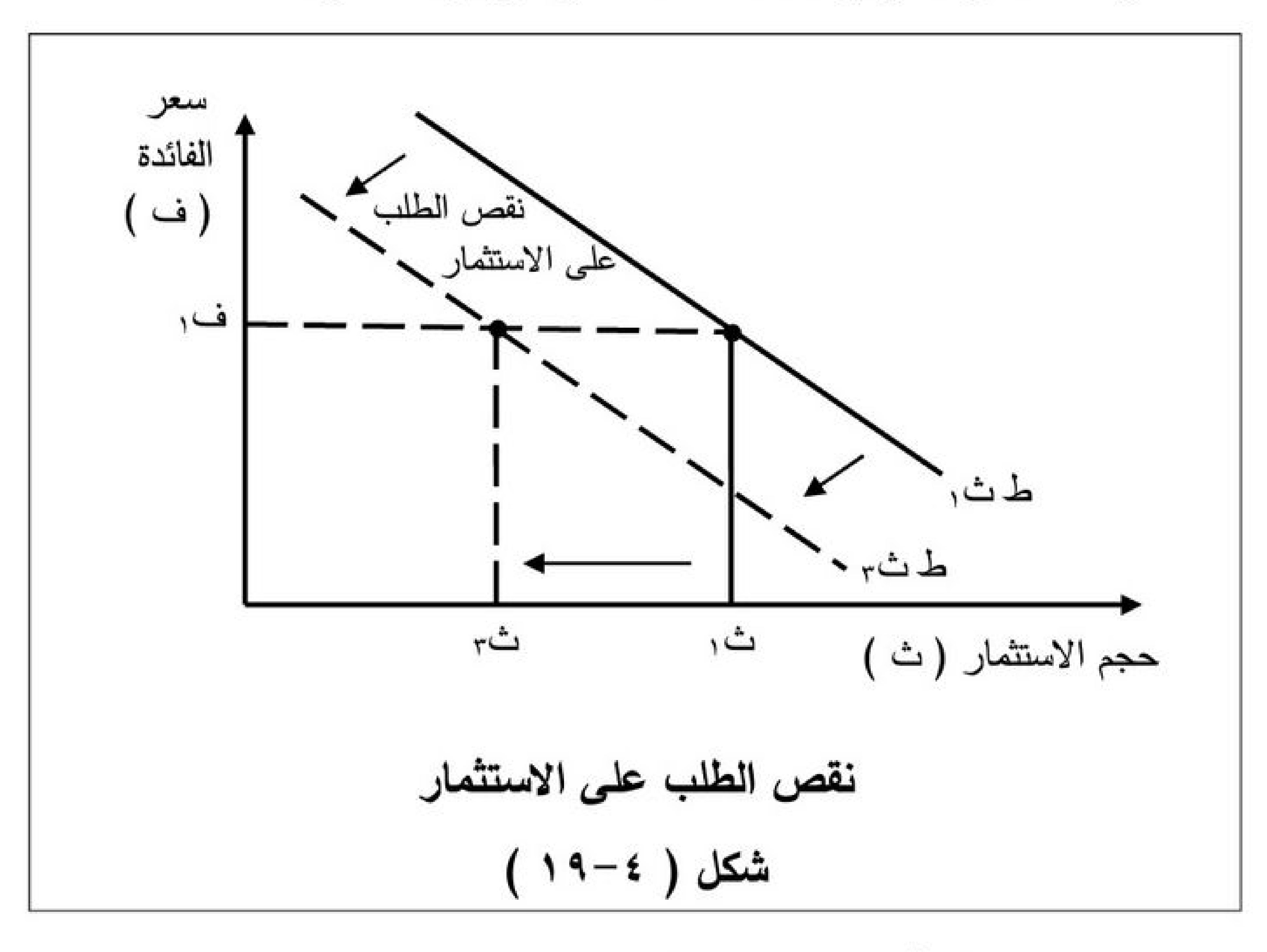
١) انخفاض الكفاءة الحدية للاستثمار .

٢) حدوث توقعات تشاؤمية لدى رجال الأعمال .

٣) تدهور مستوى التقدم التكنولوجى .

٤) انخفاض معدلات الأرباح المحققة .

٥) انخفاض الحوافز المقدمة للاستثمار من قبل الحكومة .



نقص الطلب على الاستثمار

شكل (٤-١٩)

٤-٤-٦ : نظرية معجل الاستثمار :

تنص نظرية معجل الاستثمار على أن حجم الاستثمار الصافى يتحدد بمقدار التغير فى الدخل القومى بمعلومية ما يسمى معامل المعجل . وتعتمد نظرية معجل الاستثمار على عدة افتراضات أساسية ، وتقوم بتوضيح فرض مفسر معين ، وفيما يلى توضيح ذلك .

الافتراضات الأساسية لنظرية معجل الاستثمار :

١) ان صناعات السلع الاستهلاكية تعمل بكامل طاقاتها الإنتاجية أى أنها فى حالة توظف كامل .

٢) ثبات معامل المعجل ، أى أنه توجد نسبة ثابتة بين رصيد رأس مال المجتمع والناتج (معامل رأس المال/الناتج) وهذا يعنى أن إنتاج كمية معينة من الناتج تحتاج إلى كمية ثابتة معينة من رأس المال ، ولا تتغير هذه النسبة بتغير مستوى الإنتاج .

الفرض المفسر لنظرية معجل الاستثمار :

تقوم نظرية معجل الاستثمار بتوضيح فرض مفسر يقرر أن التغير فى الاستثمار دالة للتغير فى الدخل القومى ، وذلك وفقاً للمعادلة التالية :

$$\Delta \text{ث} = \text{د} \, (\Delta \text{ل}) \qquad (٢٥)$$

ومن المعادلة السابقة يتضح أن حدوث زيادة معينة فى الدخل القومى (Δ ل) تؤدى إلى حدوث زيادة أكبر منها فى الاستثمار الصافى (Δ ث) . ويتوقف ذلك على معامل المعجل (ع) ، والذى تكون قيمته أكبر من الواحد الصحيح ، ويتم حسابه وفقاً للمعادلة التالية :

$$\text{ع} = \frac{\Delta \text{ث}}{\Delta \text{ل}} \qquad (٢٦)$$

ويتمثل معامل المعجل (ع) فى مقدار التغير فى الاستثمار الصافى الناتج عن تغير الدخل القومى بوحدة واحدة . وتتوقف قيمة معامل معجل الاستثمار على طبيعة النشاط الإنتاجى ودرجة التكيف الرأسمالى .

كيفية عمل نظرية معجل الاستثمار :

فى حالة زيادة الدخل القومى بالمقدار Δ ل ، فإن ذلك يؤدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية ، ومن ثم يتطلب الأمر زيادة إنتاجها ، ولكننا افترضنا أنها فى حالة توظف كامل ، فإن ذلك سوف يدفع هذه المشروعات إلى القيام باستثمارات جديدة لتوسيع الطاقة الإنتاجية بغرض مقابلة الزيادة فى الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية . ومن ثم فإن زيادة الدخل القومى أدت إلى زيادة رصيد رأس مال المجتمع أى حدوث استثمار صافى ، ولعل هذا يعنى أنه طبقاً لنظرية معجل الاستثمار فإن التغير فى الاستثمار دالة للتغير فى مستوى الدخل القومى ، وليس دالة فى حجم الدخل القومى نفسه ، فمهما كان حجم الدخل القومى ، ما لم يزداد فإن رأس مال المجتمع يظل ثابت .

٤-٥ : الطلب الحكومى

لقد أصبح الطلب الحكومي أحد العناصر الأساسية المكونة للطلب الكلى ، حيث أنه يمثل المكون الثالث للطلب الكلى ، وتؤثر الحكومة فى مستوى الطلب الكلى من خلال سياستها المالية ، والتى تتعلق بالتغير فى كل من الإنفاق الحكومي والضرائب ، وينعكس أثر ذلك بصورة واضحة على ميزانية الحكومة .

وسوف نركز فى هذا القسم على دراسة كل من الإنفاق الحكومي والإيراد الحكومي وميزانية الحكومة وذلك على النحو التالى :

٤-٥-١ : الإنفاق الحكومى :

يتكون الإنفاق الحكومي من عنصرين أساسيين هما :

أ – المشتريات الحكومية من السلع والخدمات : وتتضمن البنود التالية :

١) إنفاق الحكومة على شراء سلع وخدمات استهلاكية سواء للاستخدام المدنى أو العسكرى .

٢) إنفاق الحكومة على شراء سلع إنتاجية سواء للاستخدام المدنى أو العسكرى .

٣) إنفاق الحكومة على شراء خدمات إنتاجية مقابل دفع أجور ومرتبات .

٤) إنفاق الحكومة على مشروعات البنية الساسية مثل إقامة الطرق والكبارى والمدارس والمستشفيات العامة والصرف الصحى وغيرها .

ويتميز هذا النوع من الإنفاق الحكومي بأنه ذات **طبيعة ثنائية** ، حيث أنه ينطوى على تدفق نقدى من الحكومة إلى قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى ، ويقابله فى الاتجاه العكسى تدفق عينى من السلع والخدمات من قطاعات المجتمع الأخرى إلى القطاع الحكومي .

ب – المدفوعات التحويلية الحكومية : وتتمثل فى التحويلات النقدية من قبل الحكومة للأفراد والتى لا يقابلها تدفقات عينية فى الاتجاه العكسى ، ومن أمثلتها الإعانات الاجتماعية للفقراء والمسنين والأرامل وتعويضات البطالة وغيرها . ويتميز هذا النوع من الإنفاق الحكومي بأنه ذات **طبيعة مفردة** ، حيث أنه ينطوى على تدفق نقدى من الحكومة إلى قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى فقط ، ولا يقابله تدفق عينى فى الاتجاه العكسى . وتؤثر المدفوعات التحويلية فى الدخل المتاح للأفراد ، الأمر الذى يعنى زيادة طلب الأفراد على السلع الاستهلاكية والإنتاجية ، ومن ثم زيادة الطلب الكلى ، أى أنها تؤثر بصورة غير مباشرة فى مستوى الطلب الكلى .

– **قياس مدى مساهمة القطاع الحكومي فى النشاط الاقتصادى :** يقاس الحجم النسبى للقطاع الحكومى ودور الحكومة فى النشاط الاقتصادى

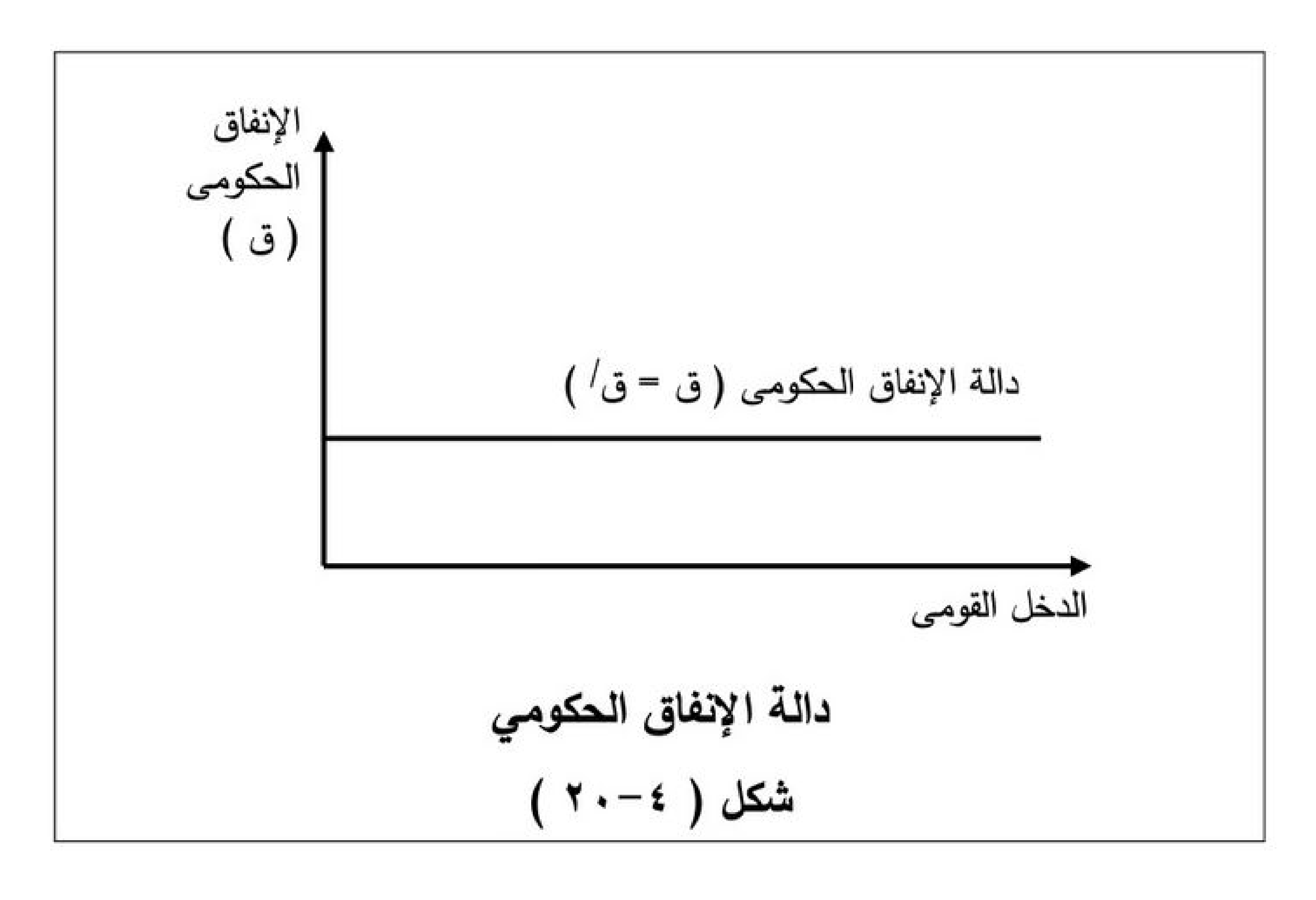
بمقياسين : **أولهما نسبة المشتريات الحكومية للناتج القومى الإجمالى :** وتستخدم هذه النسبة لقياس حجم الموارد التى تستخدمها الحكومة من موارد المجتمع الكلية ، بمعنى آخر يوضح هذا المقياس النسبة من الناتج القومى التى يتم تحويلها من إشباع الحاجات الخاصة إلى الحاجات العامة . **ثانيهما نسبة الإنفاق الحكومي الكلى للناتج القومى الإجمالى :** حيث يتضمن هنا الإنفاق الحكومي المشتريات الحكومية والمدفوعات التحويلية ، ويوضح هذا المقياس النسبة من الناتج القومى التى تستطيع الحكومة اتخاذ قرار بشأنها . وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على زيادة الحجم النسبى للقطاع الحكومي ، وزاد دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى ، ويتوقف ذلك بالطبع على النظام الاقتصادى المطبق فى الدولة ، فإذا كانت الدولة تطبق نظام اشتراكى تزيد هذه النسبة ، فى حين تقل هذه النسبة فى الدول التى تطبق النظام الرأسمالى . ويعد المقياس الثانى أكثر تعبير عن دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى .

دالة الإنفاق الحكومي :

يتحدد حجم الإنفاق الحكومي وفقاً لعدة أهداف ، بعضها اجتماعى والبعض الآخر سياسى أو عسكرى ، ولذلك يعتبر بعض الاقتصاديين أن الإنفاق الحكومي متغير خارجى ، حيث أنه يتحدد بصفة مستقلة عن الدخل القومى فى المجتمع . ولذلك فإن دالة الإنفاق الحكومى تأخذ الصورة التالية :

ق = ق/	(٢٧)

حيث تشير (ق) إلى مستوى الإنفاق الحكومي , وتشير (/) إلى أنه ثابت مع التغيير فى الدخل, أى أنه لا يتغير بتغير الدخل القومى, وإنما يتغير مع عوامل أخرى . ولذا يتم رسم دالة الانفاق الحكومى كخط مستقيم موازى لمحور الدخل كما يتضح ذلك من شكل (٤-٢٠) .



دالة الإنفاق الحكومي

شكل (٤-٢٠)

٤-٥-٢: الايراد الحكومي :

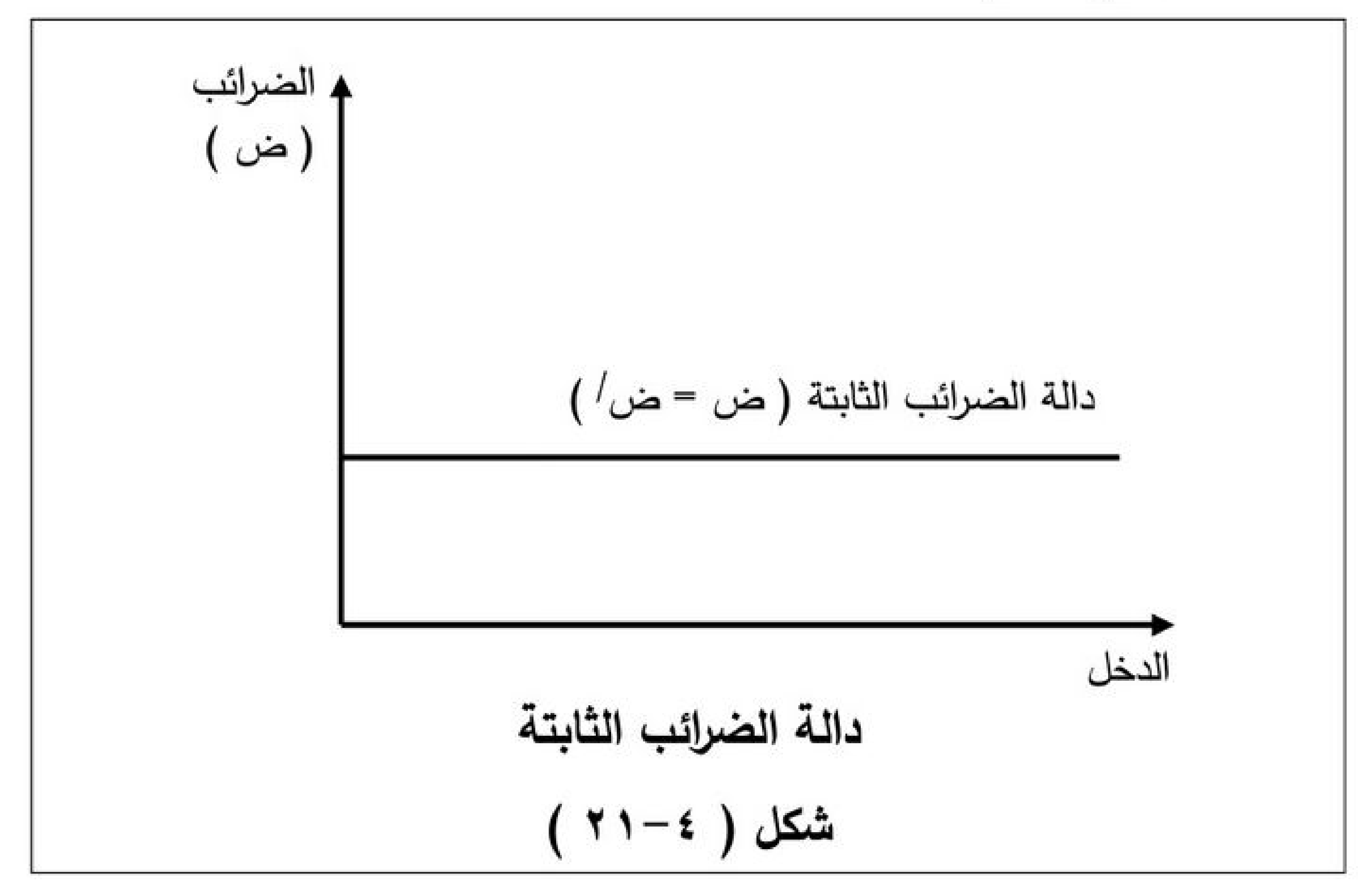
تعد الضرائب المصدر الرئيسى للإيراد الحكومي , والذى يستخدم فى تمويل الإنفاق الحكومي . وتتمثل الضرائب فى تدفق نقدى من قبل الأفراد وقطاعات المجتمع الأخرى إلى الحكومة , دون أن يقابلها تدفقات عينية من السلع والخدمات فى الاتجاه العكسى . ومن ثم فإن الضرائب تأخذ الصورة العكسية للمدفوعات التحويلية . وتؤثر الضرائب على دخول الأفراد , ومن ثم على الطلب على الاستهلاك والاستثمار والادخار, وبالتالى تؤثر فى الطلب الكلى بصورة غير مباشرة بعكس الإنفاق الحكومى الذى يؤثر بصورة مباشرة فى مستوى الطلب الكلى . وتنقسم الضرائب وفقًا لإمكانية نقل عبئها إلى نوعين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة . **والضرائب المباشرة** : هى التى تقتطع من المنبع مثل الضرائب على المرتبات أو ضريبة الدخل. **أما الضرائب غير المباشرة :** فهى التى تفرض على أسعار السلع ويتحمل عبئها المنتج أو المستهلك أو كلاهما مثل ضريبة المبيعات . وسوف نركز هنا على **الضريبة**

المباشرة , ولها أكثر من صورة , فقد تكون ثابتة أو نسبية أو تصاعدية أو تنازلية وسوف نقتصر هنا على الضريبة الثابتة والضريبة النسبية فقط .

(أ) **الضريبة الثابتة** : وتتمثل فى مبلغ ثابت يفرض على كل فرد بغض النظر عن مستوى دخله . ودالة الضرائب الثابتة تأخذ الشكل الرياضى التالى :

ض = ض/	(٢٨)

حيث تشير (ض) إلى مقدار الضريبة ، (ض/) تعنى أنها ثابتة ، بمعنى أنها مستقلة عن الدخل . ولذا يتم رسم دالة الضرائب الثابتة كخط مستقيم موازى للمحور الأفقى (محور الدخل) كما يتضح ذلك من شكل (٤-٢١) .



دالة الضرائب الثابتة

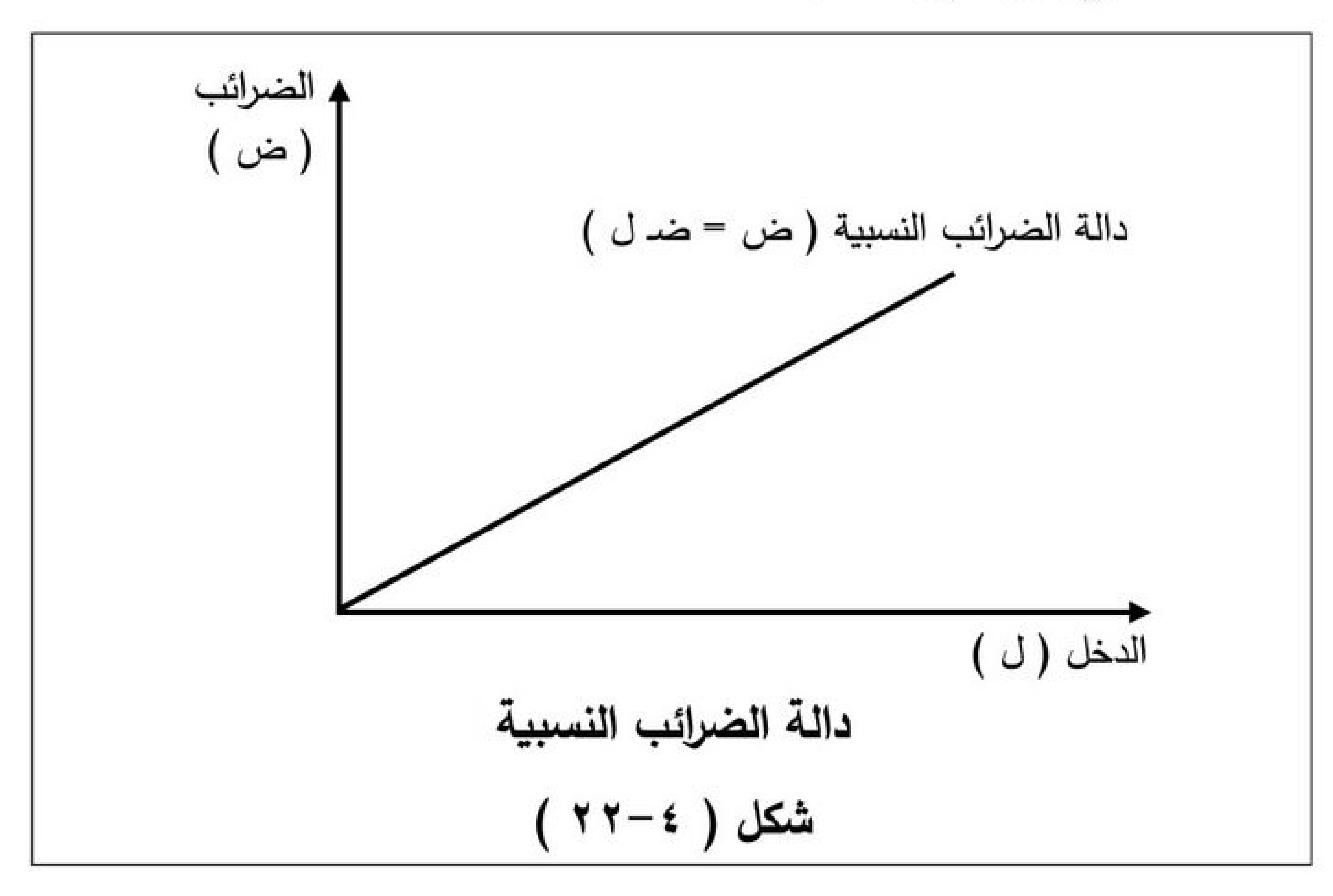
شكل (٤-٢١)

(ب) **الضريبة النسبية** : وتتمثل الضريبة هنا فى نسبة ثابتة من الدخل ، حيث تزداد قيمة الضريبة مع زيادة الدخل . ودالة الضرائب النسبية تأخذ الصورة التالية :

ض = ضـ ل	(٢٨)

حيث (ض) تشير إلى حصيلة الضريبة ، (ضـ) يعبر عن معدل الضريبة أو الميل الحدى للضرائب (م ح ض) ويتمثل فى مقدار التغير فى الضريبة (Δ ض) الناتج عن تغير الدخل بوحدة واحدة (Δ ل) ، أى أن م ح ض = $\frac{\Delta ض}{\Delta ل}$ ، (ل) مستوى الدخل .

ويمكن توضيح دالة الضريبة النسبية بالرسم البيانى رقم (٤-٢٢) والذى يوضح أن دالة الضريبة النسبية عبارة عن خط مستقيم نابع من نقطة الأصل بميل موجب ، دلالة على وجود علاقة طردية بين حصيلة الضريبة ومستوى الدخل .



دالة الضرائب النسبية

شكل (٤-٢٢)

٤-٥-٣ : ميزانية الحكومة :

تمثل ميزانية الحكومة فى الفرق بين الإيراد الحكومى - الذى يفترض أنه مساوياً للضرائب - والإنفاق الحكومي . وتوجد لميزانية الحكومة ثلاثة حالات :

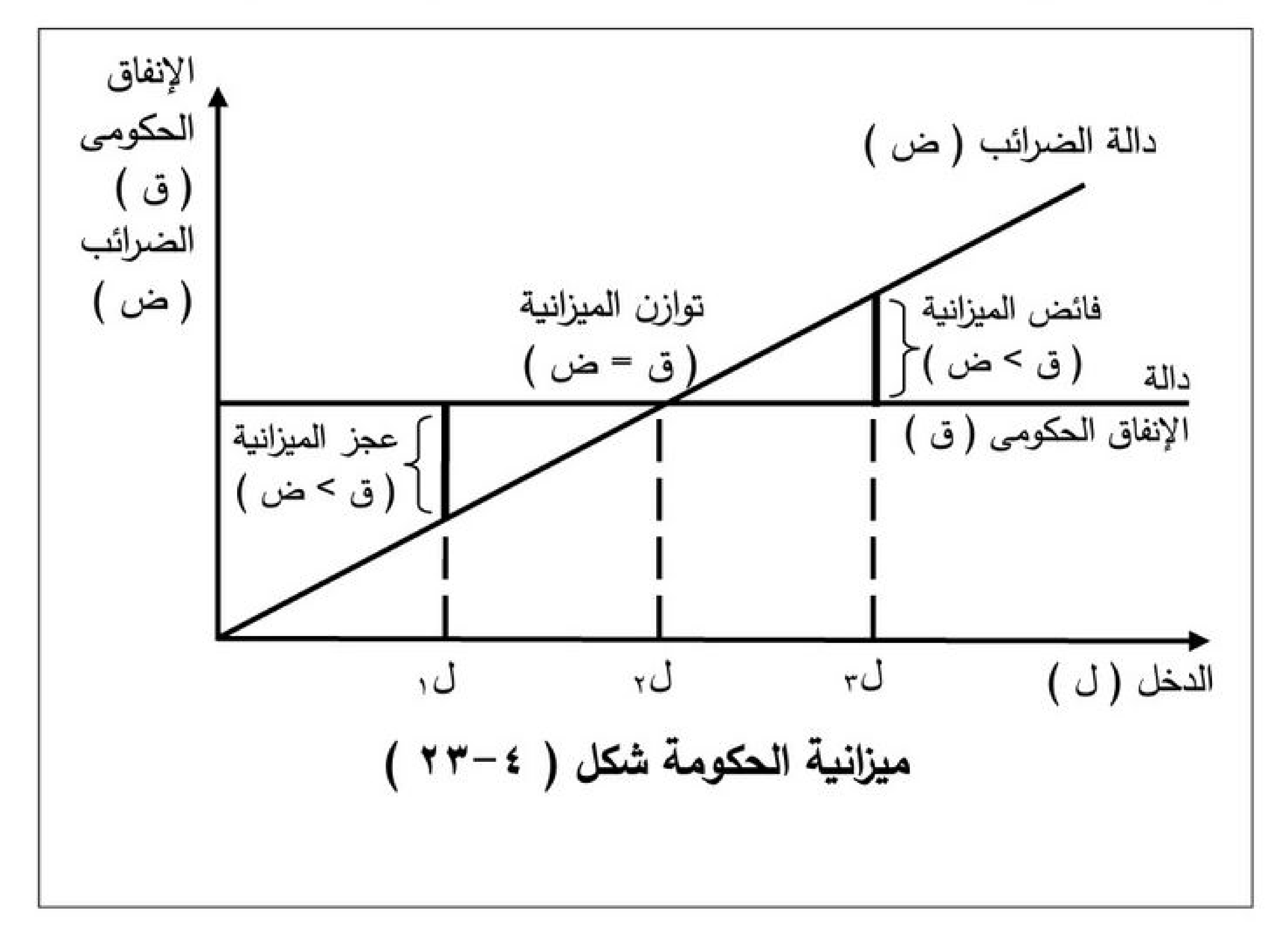
الحالة الأولى : توازن الميزانية : عندما تتساوى الضرائب مع الإنفاق الحكومى .

الحالة الثانية : فائض الميزانية : إذا كانت الضرائب أكبر من الإنفاق الحكومى .

الحالة الثالثة : عجز الميزانية : إذا كانت الضرائب أقل من الإنفاق الحكومى .

وفى حالة حدوث عجز فى الميزانية فإن الحكومة تقوم بتمويله من خلال الاقتراض من الجمهور بإصدار أذون خزانة أو سندات حكومية يتم بيعها لتغطية هذا العجز ، أو الاقتراض من البنك المركزى عن طريق إصدار نقدى جديد أو ما يسمى بالتمويل التضخمى .

ويمكن تصوير الحالات الثلاثة لميزانية الحكومة بشكل (٤-٢٣) .



ميزانية الحكومة شكل (٤-٢٣)

يتضح من شكل (٤-٢٣) ما يلى :

(١) عند أى مستوى للدخل أقل من $ل_{٢}$ مثل $ل_{١}$ يكون الإنفاق الحكومى أكبر من الضرائب (ق > ض) وهذا يعنى حدوث عجز فى الميزانية .

(٢) عند مستوى الدخل $ل_{٢}$ يتساوى الإنفاق الحكومى مع الضرائب أى أن (ق = ض) وهنا يتحقق توازن الميزانية .

(٣) عند أى مستوى للدخل أكبر من $ل_{٢}$ مثل $ل_{٣}$ يكون الإنفاق الحكومى أقل من الضرائب (ق < ض) وهذا يعنى حدوث فائض فى الميزانية .

٤-٦ : صافى الطلب الأجنبى

يعد صافى الطلب الأجنبى العنصر الرابع من عناصر الطلب الكلى , ويقصد به صافى ما ينفقه الأجانب على المنتجات المحلية مطروحاً منه ما ينفقه المواطنين على المنتجات الأجنبية , أى أنه يمثل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات . وزيادة الصادرات تؤدى إلى زيادة صافى الطلب الأجنبى على المنتجات الوطنية ، فى حين أن زيادة الواردات تؤدى إلى نقص صافى الطلب الأجنبى على المنتجات الوطنية. وفى هذا القسم سوف نركز على دراسة الصادرات , والواردات والميزان الجارى .

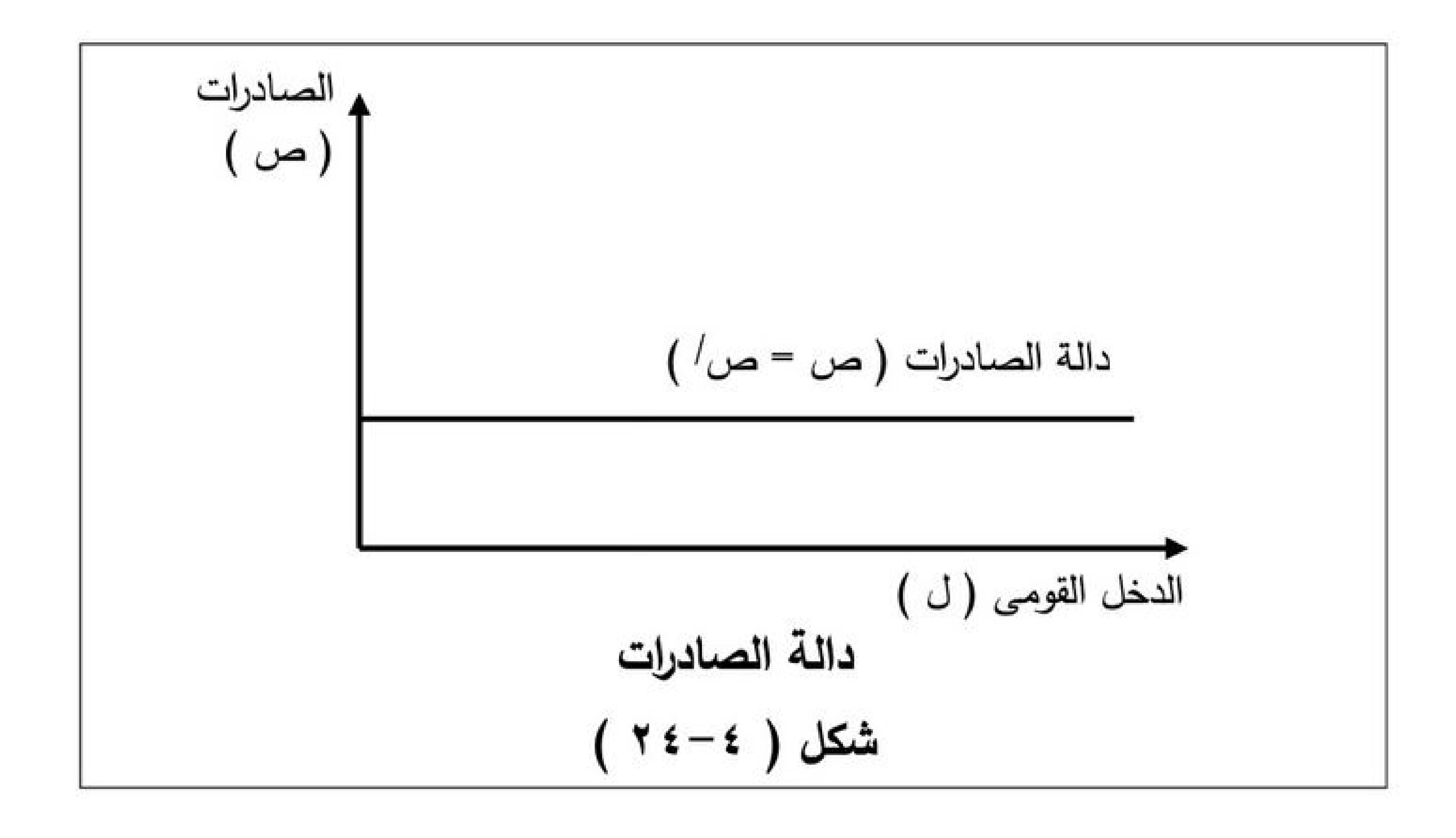
٤-٦-١ : الصادرات :

تعد الصادرات أحدى عناصر الطلب الكلى شأنها فى ذلك شأن الاستهلاك والاستثمار, ولذلك فإن تغيرات الصادرات تؤدى إلى حدوث تغيرات مضاعفة فى الدخل . كذلك تعد الصادرات أحد بنود الإضافة مثل الاستثمار والإنفاق الحكومي وتسهم فى زيادة الدخل القومى .

وتتمثل الصادرات فى طلب الأجانب على المنتجات المحلية لدولة ما ، ويتوقف حجم صادرات دولة ما وحصيلتها على عدة عوامل من أهمها : مستويات الدخول فى الدول الأجنبية ، والأذواق بهذه الدول الأجنبية ومدى تفضيلها للمنتجات المحلية ، والسعر النسبى للصادرات مقارنة بأسعار صادرات الدول الأخرى ، وسعر الصرف الأجنبى . ويتضح أن الطلب الأجنبى على الصادرات يتحدد بعوامل خارجية تتعلق بظروف الدول الأجنبية ، ولذلك ينظر إلى دالة الصادرات على أنها مستقلة عن الدخل . ولذلك تأخذ دالة الصادرات الصورة التالية :

ص = ص/	(٣٠)

حيث تشير (ص) إلى الصادرات ، (ص/) تعنى أنها متغير خارجى أى أن قيمتها تظل ثابتة مهما تغير مستوى الدخل القومى ، ولذا ترسم دالة الصادرات خط مستقيم أفقى موازى للمحور الأفقى محور الدخل كما يتضح ذلك من شكل (٤-٢٤) .



دالة الصادرات

شكل (٤-٢٤)

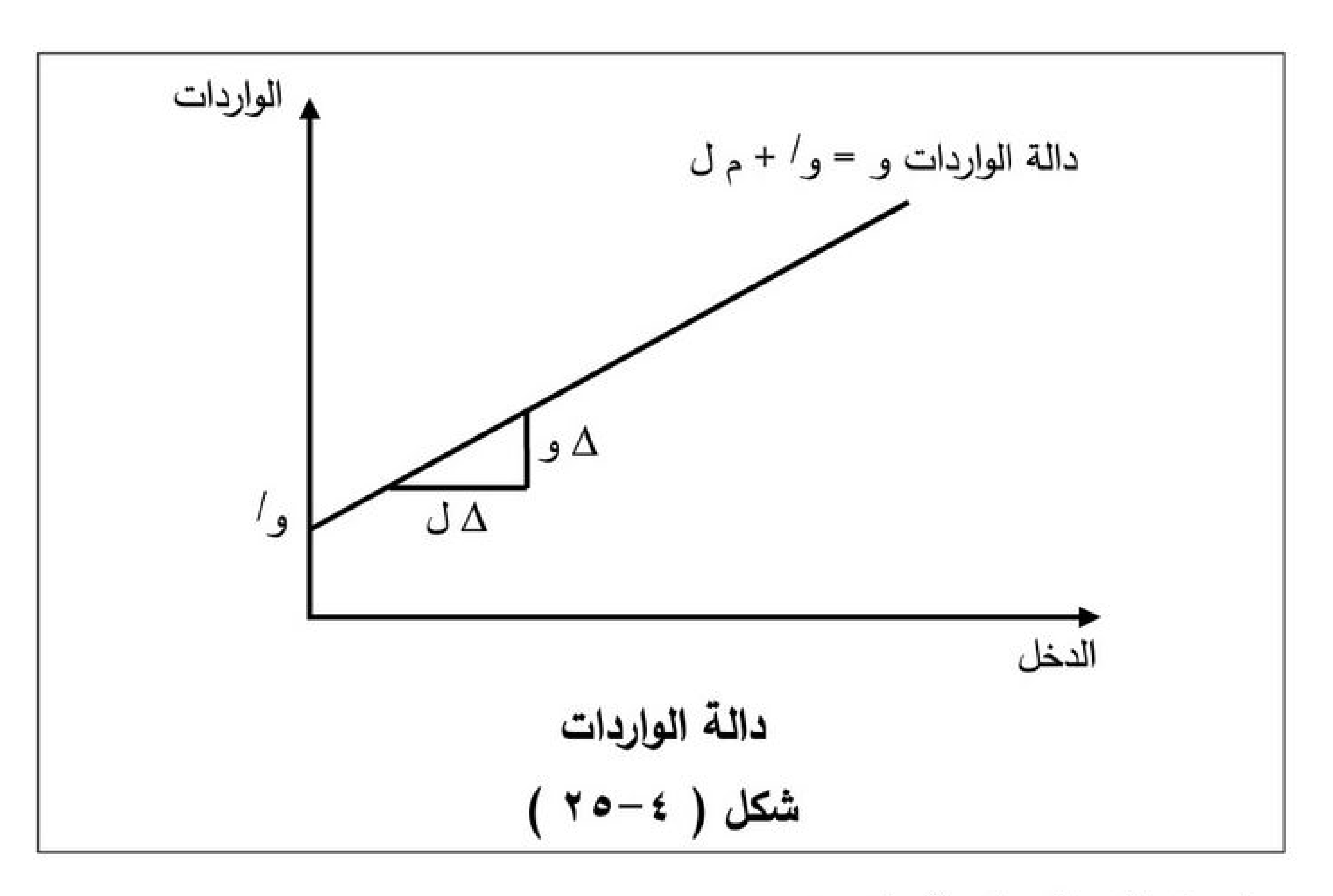
٤-٦-٢ : الواردات :

تؤثر الواردات تأثيراً سلبياً فى الطلب الكلى ، لأنه يتم تحويل جزء من إنفاق قطاعات الاقتصاد القومى من المنتجات المحلية إلى المنتجات الأجنبية ، وبالتالى تؤدى الواردات إلى تسرب جزء من الدخل القومى للعالم الخارجى، وتعد الواردات نوع من أنواع التسرب من تيار الدخل ، لأنها تمثل جزء من الدخل القومى لا يعاد إنفاقه على المنتجات المحلية مثل الادخار والضرائب .

وتتمثل الواردات فى الطلب المحلى على السلع والخدمات المنتجة فى الدول الأجنبية، ويتوقف حجم واردات دولة ما على كل من مستوى الدخل المحلى لهذه الدولة، وعلى الذوق المحلى ، والسعر النسبى للواردات مقارنة بالأسعار المحلية ، وسعر الصرف الأجنبى. ويزداد الطلب المحلى على الواردات عندما يزيد الدخل المحلى للدولة ، ويتجه الذوق المحلى إلى تفضيل السلع المستوردة على حساب السلع والخدمات المحلية ، وعندما تكون أسعار الواردات أرخص مقارنة بالأسعار المحلية ، وعندما ينخفض سعر صرف العملة الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية ، والعكس صحيح . وبناء على ذلك تكون دالة الواردات دالة طردية فى الدخل وتأخذ الصورة التالية :

و = و/ + م ل	(٣١)

حيث (و) تشير إلى القيمة الكلية للواردات ، (و/) الحد الأدنى من الواردات عندما يكون مستوى الدخل صفر ، (ل) مستوى الدخل ، (م) ميل دالة الواردات أو الميل الحدى للاستيراد (م ح و) ، والذى يتمثل فى مقدار التغير فى الواردات (Δ و) الناتج عن تغير الدخل (Δ ل) بوحدة واحدة ، أى أن م ح و = $\frac{\Delta \text{و}}{\Delta \text{ل}}$. وتأخذ دالة الواردات الشكل البيانى التالى رقم (٤-٢٥) .



دالة الواردات

شكل (٤-٢٥)

٤-٦-٣ : الميزان الجارى :

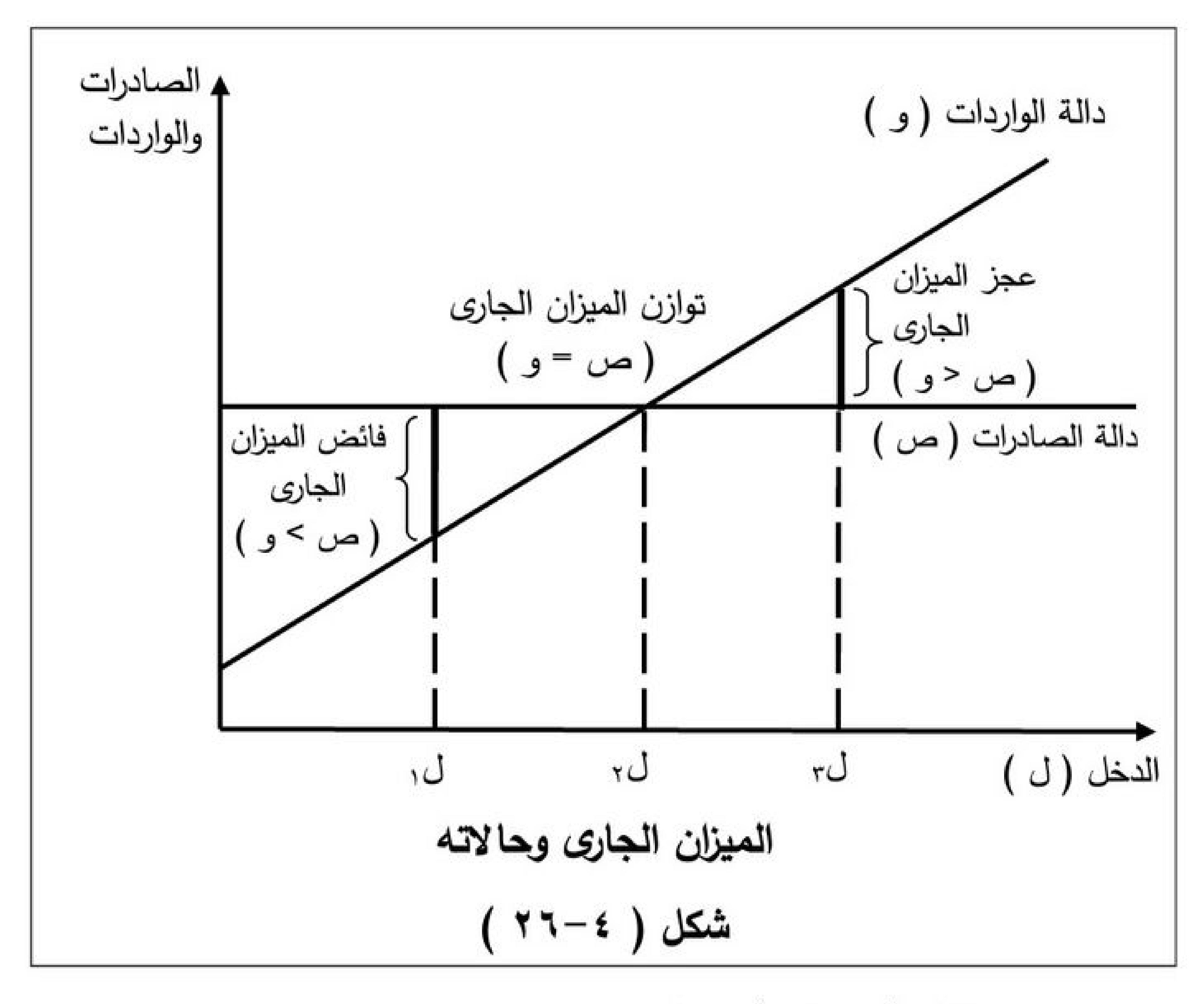
يعبر عن الفرق بين صادرات وواردات الدولة من السلع والخدمات . وتوجد له ثلاثة حالات :

الحالة الأولى : توازن الميزان الجارى : إذا تساوت قيمة الصادرات مع قيمة الواردات .

الحالة الثانية : فائض فى الميزان الجارى : إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات .

الحالة الثانية : عجز الميزان الجارى : إذا كانت قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات .

ويمكن تصوير الحالات الثلاثة للميزان الجارى فى شكل (٤-٢٦) .



الميزان الجارى وحالاته

شكل (٤-٢٦)

ويتضح من شكل (٤-٢٦) ما يلى :

(١) عند أى مستوى للدخل أقل من ل٢ مثل ل١ تكون قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات (ص > و) ومن ثم يتحقق فائض فى الميزان الجارى .

(٢) عند مستوى الدخل ل٢ تتساوى قيمة الصادرات مع قيمة الواردات (ص = و) ومن ثم يتحقق توازن الميزان الجارى .

(٣) عند أى مستوى للدخل أكبر من ل٢ مثل ل٣ تكون قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات (ص < و) ومن ثم يتحقق عجز فى الميزان الجارى .

٤-٧ : نماذج الأسئلة

السؤال الأول : أذكر دون أن تشرح ما يلى :

١ – عناصر الطلب الكلى .

٢ – الافتراضات المنطقية حول الميل للاستهلاك .

٣ – العوامل الموضوعية المثرة في الاستهلاك الكلى .

٤ – أنواع الاستثمار الحقيقى .

٥ – محددات الاستثمار .

السؤال الثانى : أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير :

١ – ليس من الضرورى أن تتساوى قيمة الطلب الكلى مع قيمة الإنفاق القومى .

٢ – قد تزيد قيمة م م س عن الوحدة بالرغم من أن قيمة م ح س لا يمكن أن تزيد عن الوحدة .

٣ – وفقاً للنظرية الكينزية يعد الدخل المحدد الأساسى للاستهلاك الكلى .

٤ – منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار سالب الميل .

٥ – قد تزيد الكمية المطلوبة من الاستثمار بالرغم من ثبات سعر الفائدة.

السؤال الثالث : وضح باستخدام الرسم البيانى فقط مع الشرح المختصر على الرسم دون شرح إضافى :

١ – دوال الاستثمار التلقائى والمحفوز والكلى في شكل بيانى واحد.

٢– دالتى الاستهلاك والادخار في شكل بيانى واحد بافتراض أن م ح س متناقص في الأجل القصير .

٣ – أثر حدوث توقعات تشاؤمية على الطلب على الاستثمار الكلى في المجتمع .

٤ – الحالات المختلفة التى يمكن أن تتخذها ميزانية الحكومة .

٥ – دالة الضرائب الثابتة ودالة الواردات .

السؤال الرابع (مسائل) :

١ – أكمل الجدول التالى :

الدخل	الاستهلاك	الادخار	م م س	م م خ	م ح س	م ح خ
٥٠٠	-----	صفر	-----	-----	-----	-----
٨٠٠	٧٤٠	-----	-----	-----	-----	-----
١٦٠٠	-----	-----	-----	٠.١٥	-----	-----

٢ – إذا كانت دالة الاستهلاك على الصورة التالية :

س = ٢٠٠ + ٠.٦ ل

المطلوب :

أ – أكتب دالة الادخار المرتبطة بها .

ب – احسب مستوى الاستهلاك والادخار إذا كان الدخل ٢٠٠٠ .

حـ – احسب مستوى الدخل الذى يصل عنده الادخار إلى الصفر .

****

الفصل الخامس*

تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى

٥-١ : مقدمة

يعد تحديد المستوى التوازنى للدخل القومىِ أحد الأهداف الأساسية التى يسعى إلى تحقيقها الاقتصاد الكلى . وسوف نقتصر هنا على دراسة وجهة نظر كينز في تحديد توازن الدخل القومى . وفى سبيلنا لتحقيق ذلك سيتم تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى من خلال عدة نماذج ، حيث نبدأ أولاً : بالنموذج المبسط (أى في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة) ، ثانياً : حالة اقتصاد مغلق به حكومة ، وهذا النموذج يقترب تدريجياً من الواقع حيث يتم فيه إدخال قطاع الحكومة ، ثالثاً : حالة اقتصاد مفتوح ، وهو أكثر واقعية.

*** كتب هذا الفصل أ.د. السيد محمد أحمد السريتي.**

**** لقد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل على المراجع التالية:**

- د. السيد محمد السريتي، د. علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، ٢٠١٣م، الفصل الخامس.
- د. اسماعيل أحمد الشناوي، د. السيد محمد السريتي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٧، الفصل الخامس.
- د. رمضان مقلد، د. علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٦، الفصل الرابع.
- د. محمود يونس، د. أحمد مندور، د. السيد محمد السريتي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠، الفصل السادس.
- Mankiw N. G., ***Principles of Macroeconomics***, Tomson, South-western U. S., Third Edition, 2004.

ويـتم تحديـد المسـتوى التـوازنى للـدخل القـومى باسـتخدام طـريقتين ، الطريقة الأولى باستخدام دالـة الطلب الكلـى ، وفقاً لها يتحدد المستوى التوازنى للـدخل القومى عنـدما يتساوى العـرض الكلـى مـع الطلـب الكلـى ويكـون شـرط التـوازن هـو : العـرض الكلـى (ل) = الطلب الكلـى (ط ك) . والطريقـة الثانيـة تحدد توازن الدخل القومى عن طريق التسربات والإضـافات ، وطبقاً لها يتحدد المسـتوى التـوازنى للـدخل القـومى عنـدما تتسـاوى التسـربات مـع الإضـافات . وتختلـف مكونـات كـل مـن الطلـب الكلـى والتسـربات والإضـافات وفقـاً لنمـوذج تحديد توازن الدخل القومى . وسنركز في هذا الفصل على النقاط التالية :

- الافتراضات الأساسية للتحليل .
- النمـوذج الأول : تحديـد تـوازن الـدخل القـومى فـي حالـة اقتصـاد مغلـق بدون حكومة .
- النموذج الثانى : تحديد توازن الدخل القومى في حالة اقتصاد مغلق بـه حكومة .
- النموذج الثالث : تحديد توازن الدخل القومى في حالة اقتصاد مفتوح .
- نماذج الأسئلة .

٥-٢ : الافتراضات الأساسية للتحليل

تعتمد النظريـة الكينزيـة لتحديد توازن الـدخل القـومى علـى مجموعـة مـن الافتراضـات الأساسـية التـى تحـدد الظـروف التـى يـتم وفقـاً لهـا تحديـد المسـتوى التوازنى للدخل القومى . وتتمثل هذه الافتراضات فيما يلى :

(١) **ثبـات المسـتوى العـام للأسـعار** : وطبقـاً لهـذا الافتـراض فـإن التغيـرات التـى تحـدث فـي الناتـج القومـى أو الـدخل القـومى تكـون تغيـرات حقيقيـة فقـط

، ومن ثم يكون سببها تغير الكميات المنتجة من السلع والخدمات النهائية ، ولا ترجع إلى تغير المستوى العام للأسعار لثباته . وهذا يعنى أن حدوث زيادة في مستوى الدخل القومى تكون راجعة إلى زيادة كمية السلع والخدمات النهائية ، والعكس صحيح .

(٢) يعمل الاقتصاد القومى عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل : وهذا الافتراض يعنى أن مستوى الناتج الفعلى يكون أقل من مستوى ناتج التوظف الكامل (العمالة الكاملة) ، الأمر الذى يعنى أنه يوجد داخل الاقتصاد القومى موارد عاطلة ، ومن ثم يمكن زيادة مستوى الناتج الفعلى عن طريق زيادة مستوى تشغيل (توظيف) الموارد العاطلة دون التأثير على المستوى العام للأسعار .

(٣) ثبات العرض الكلى لعوامل الإنتاج : ويتمثل هذا الافتراض في إن حجم الموارد المتاحة في المجتمع ثابتة ، أى ثبات العرض الكلى لعوامل الإنتاج المتاحة في المجتمع ، ولذا فإن حدوث أى زيادة في الناتج الكلى أو الدخل الكلى تكون من خلال تشغيل الموارد المتاحة ، نظراً لأن الاقتصاد القومى لم يصل بعد إلى مستوى التوظف الكامل ، ولذا فإن الزيادة في مستوى الناتج القومى أو الدخل القومى ترجع إلى زيادة مستوى التشغيل أو التوظف من خلال زيادة مستوى الطلب الكلى ، دون زيادة حجم الموارد المتاحة للمجتمع ، أى أن العرض الكلى لعوامل الإنتاج يظل ثابت . وهذا الافتراض يعنى ضمنياً أننا نحدد المستوى التوازنى للدخل القومى في ظروف الفترة القصيرة ، وهذه الفترة تتميز بثبات كمية الموارد المتاحة للمجتمع وكذلك ثبات مستوى التقدم التكنولوجى .

(٤) وجود حجم أمثل من المخزون السلعى لدى المشروعات الإنتاجية : ويتمثل هذا الافتراض في وجود مستوى معين من المخزون السلعى تسعى

دائماً المشروعات الإنتاجية للمحافظة عليه ، ويسمى بالحجم الأمثل أو المرغوب فيه للمخزون . ويتم السحب من أو الإضافة إلى مستوى المخزون السلعى لتغطية الفجوة بين مستوى الطلب الكلى وحجم الناتج الكلى (العرض الكلى) .

فإذا زاد مستوى الطلب الكلى عن حجم الناتج الكلى أو العرض الكلى يتم السحب من المخزون لمواجهة الزيادة في مستوى الطلب الكلى ، ويؤدى ذلك إلى انخفاض حجم المخزون عن الحجم الأمثل ، ومن ثم يزيد حجم الناتج الكلى في الفترة المقبلة ، وبالتالى يزيد مستوى الدخل ، والعكس صحيح ، ويحدث في حالة انخفاض مستوى الطلب الكلى عن حجم الناتج الكلى (العرض الكلى) فيتم الإضافة للمخزون ، فيزيد حجم المخزون عن حجمه الأمثل ، ولذا يقل حجم الناتج الكلى في الفترة التالية ، وبالتالى يقل مستوى الدخل .

(٥) **ثبات حجم الاستثمار الكلى في المجتمع** : ويتمثل هذا الافتراض في أن مستوى الاستثمار الكلى في المجتمع يظل ثابتاً ، ويتمثل فقط في مستوى الاستثمار التلقائى . وهذا يعنى الاستثمار متغير خارجى تتحدد قيمته من خارج نموذج تحديد الدخل القومى .

٥-٣ : النموذج الأول : تحديد توازن الدخل القومى في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة

سوف نفترض في هذا النموذج المبسط عدم وجود قطاع حكومى وقطاع عام خارجى ، ومن ثم فإن الاقتصاد القومى يتكون فقط من قطاعين هما القطاع العائلى والقطاع الإنتاجى . وسيتم في هذا القسم تحديد مستوى الدخل التوازنى في حالة الاقتصاد المبسط على النحو التالى :

أولاً : تحديد توازن الدخل باستخدام طريقة الطلب الكلى ، **ثانياً** : تحديد توازن الدخل القومى باستخدام طريقة التسربات والإضافات ، **ثالثاً** : تحديد توازن الدخل القومى باستخدام الطريقين معاً ، **رابعاً** : عرض لنظرية المضاعف .

٥-٣-١ : تحديد توازن الدخل القومى باستخدام طريقة الطلب الكلى :

في حالة الاقتصاد المبسط فإن الطلب الكلى (ط ك) يتكون من مكونين فقط هما : الطلب على الاستهلاك من قبل القطاع العائلى (س) ، والطلب على الاستثمار من قبل القطاع الإنتاجى (ث) ، أى أن (ط ك = س + ث) . ويكون شرط التوازن هو أن :

العرض الكلى = الطلب الكلى
ع ك = ط ك
ل = س + ث

وفيما يلى توضيح التوازن رياضياً وبيانياً وفقاً لهذه الطريقة :

أ – التوازن رياضياً :

إن نموذج توازن الدخل القومى في حالة الاقتصاد المغلق بدون حكومة يتكون من ثلاث معادلات هي :

س = س/ + ب ل (١) دالة الاستهلاك

ث = ث/ (٢) دالة الاستثمار

ل = س + ث (٣) شرط التوازن

ويمكن حل هذا النموذج بالتعويض بالمعادلتين (١) ، (٢) فى المعادلة (٣) وذلك على النحو التالى :

∵ $ل = س + ث$

$ل = س^{/} + ب\,ل + ث^{/}$

$ل - ب\,ل = س^{/} + ث^{/}$

$(١ - ب)\,ل = س^{/} + ث^{/}$

بقسمة طرفى المعادلة على (١ – ب) :

$$ل = \frac{س^{/} + ث^{/}}{(١ - ب)}$$

$$ل = \frac{١}{١ - ب}\,[س^{/} + ث^{/}] \qquad (٤)$$

والمعادلة الأخيرة رقم (٤) توضح كيفية تحديد مستوى الدخل التوازنى اعتماد على قيم الثوابت .

مثال : إذا توافرت لديك البيانات التالية عن أحد نماذج الدخل القومى :

س = ١٥٠ + ٠.٨ ل	(١) دالة الاستهلاك
ث = ١٠٠	(٢) دالة الاستثمار
ل = س + ث	(٣) شرط التوازن

المطلوب : تحديد مستوى الدخل التوازنى .

الحل : لتحديد مستوى الدخل التوازنى يتم ذلك عن طريق التعويض بالمعادلتين (١) ، (٢) في المعادلة (٣) التى تعبر عن شرط التوازن وذلك على النحو التالى :

∵ ل = س + ث

ل = ١٥٠ + ٠.٨ ل + ١٠٠

ل – ٠.٨ ل = ٢٥٠

٠.٢ ل = ٢٥٠

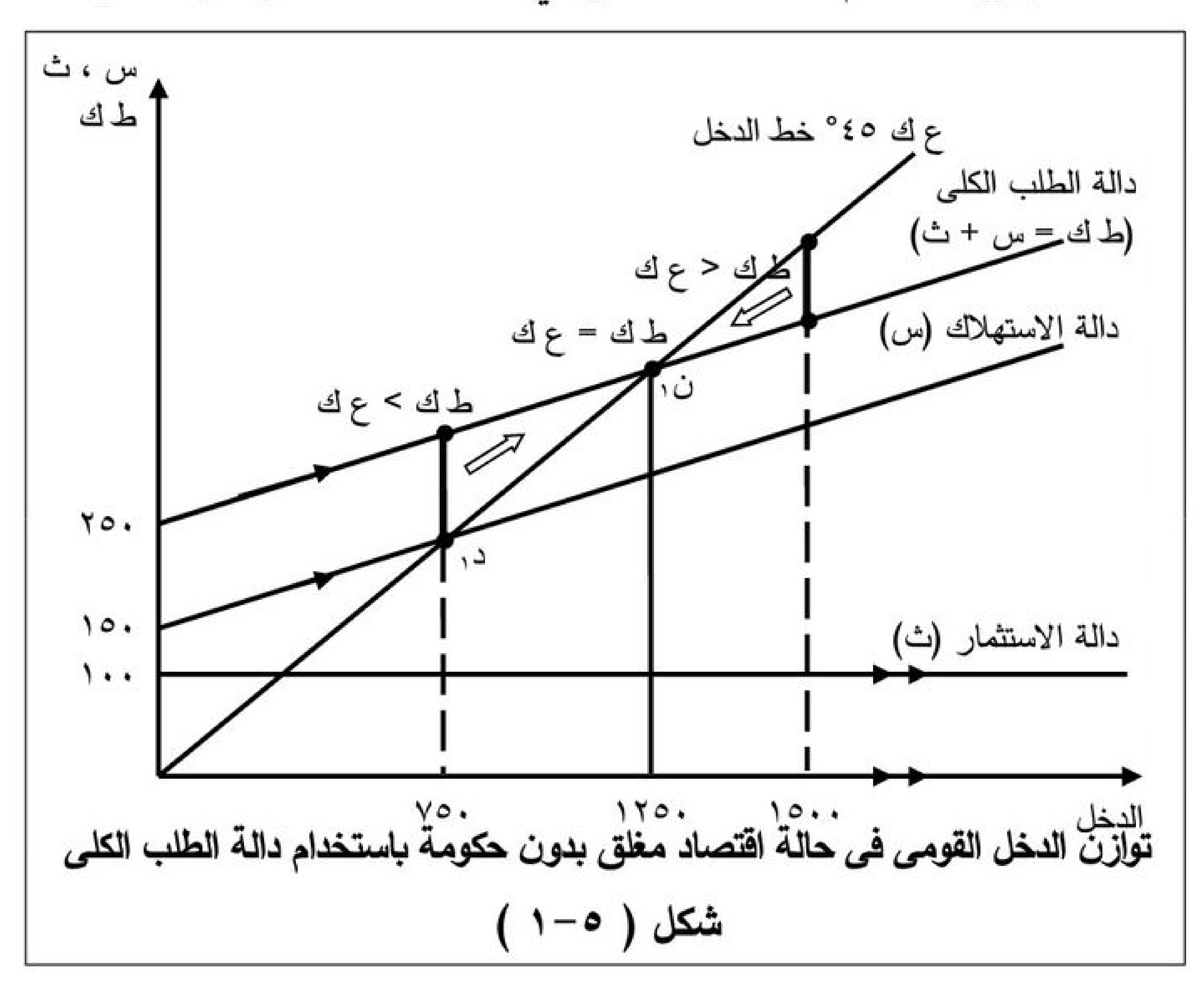
$$ل = \frac{٢٥٠}{٠.٢} = \boxed{١٢٥٠}$$ مستوى الدخل التوازنى

حل آخر : يمكننا الحصول على مستوى الدخل التوازنى بالتعويض مباشرة فى المعادلة رقم (٤) بقيم (ب ، س/ ، ث/) و ذلك كما يلى :

$$ل = \frac{١}{١ - ب} [س/ + ث/]$$

$$= \frac{١}{١ - ٠.٨} [١٥٠ + ١٠٠] = \frac{١}{٠.٢} [٢٥٠] = \boxed{١٢٥٠}$$

ب – التوازن بيانياً : يوضح شكل (٥–١) كيفية تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى باستخدام دالة الطلب الكلى في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة.



توازن الدخل القومى فى حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة باستخدام دالة الطلب الكلى

شكل (٥–١)

يتضح من شكل (٥-١) ما يلى :

١ - أن دالة العرض الكلى تم تمثيلها بيانياً بالخط (٤٥°) أو خط الدخل أو الخط الاسترشادى ، حيث كل نقطة عليه هي نقطة توازن محتملة لأنها قد تحقق شرط التوازن وهو تعادل الطلب الكلى مع العرض الكلى ، وميل هذا الخط ثابت يساوى الواحد الصحيح .

٢ - قد تم رسم دالة الاستثمار موازية للمحور الأفقى (محور الدخل) للدلالة على ثبات حجم الاستثمار مهما زاد الدخل ، وهذا يعنى أن الاستثمار الكلى يتمثل فقط في استثمار تلقائى (ث ق) ، ولذا فإن الاستثمار متغير خارجى تتحدد قيمته من خارج النموذج وتساوى ١٠٠ ، كما افترضنا ذلك في الافتراضات الأساسية للتحليل .

٣ - تم رسم دالة الاستهلاك على أساس أنها دالة كينزية قصيرة الأجل ، حيث تقطع المحور الرأسى عند قيمة موجبة تساوى (س/ = ١٥٠) الاستهلاك التلقائى ، كذلك تم رسمها كدالة خطية أى خط مستقيم متزايد بمعدل ثابت يساوى (م ح س = ٠.٨) .

٤ - تتمثل دالة الطلب الكلى في التجميع الرأسى لدالتى الاستهلاك والاستثمار عند المستويات المختلفة للدخل ، وتقطع المحور الرأسى في قيمة موجبة تساوى (س/ + ث/ = ٢٥٠) ، وتعادل الاستهلاك التلقائى والاستثمار التلقائى عندما يكون مستوى الدخل صفراً ، كما تم رسم دالة الطلب الكلى كخط مستقيم يوازى دالة الاستهلاك ، لأن ميل دالة الطلب الكلى يساوى ميل دالة الاستهلاك يساوى (م ح س = ٠.٨) ، نظراً لأن ميل دالة الاستثمار بالنسبة للدخل يساوى صفر .

٥ – تقطع دالة الاستهلاك خط الدخل عند النقطة (د١) ، وعند ذلك يتساوى الاستهلاك مع الدخل (س = ل) ويسمى ذلك بدخل التعادل وهو يساوى ٧٥٠ .

٦– يتحدد مستوى الدخل التوازنى عندما تقطع دالة الطلب الكلى خط الدخل (٤٥°) أو دالة العرض الكلى عند النقطة (ن١) ، وعند ذلك يتحدد مستوى الدخل التوازنى عند مستوى ١٢٥٠ .

٧ – مستوى الدخل التوازنى (١٢٥٠) يمثل وضعاً مستقراً لتوازن الدخل القومى ، لأن الابتعاد عنه يولد حافزاً للرجوع إليه مرة أخرى ، ويرجع ذلك إلى أن :

أ – عند أى مستوى للدخل أقل من مستوى التوازن (١٢٥٠) مثل المستوى (٧٥٠) يكون مستوى الطلب الكلى أكبر من مستوى العرض الكلى ، ولذا سيقوم المنتجون بالسحب من المخزون لمواجهة الزيادة في الطلب الكلى ، وهذا يعنى انخفاض مستوى المخزون عن حجمه الأمثل ، ويؤدى ذلك إلى زيادة حجم الإنتاج والدخل القومى في الفترة المقبلة لتعويض النقص في المخزون حتى يتم الوصول مرة أخرى إلى دخل التوازن (١٢٥٠) .

ب – عند أى مستوى للدخل أكبر من مستوى دخل التوازن (١٢٥٠) مثل المستوى (١٥٠٠) يكون مستوى الطلب الكلى أقل من مستوى العرض الكلى ، ولذلك سيتراكم المخزون ومن ثم يزيد مستوى المخزون عن حجمه الأمثل ، ويدفع ذلك إلى تخفيض مستوى الإنتاج والدخل القومى في الفترة المقبلة ، لتعويض الزيادة في المخزون حتى يتم الوصول مرة أخرى إلى دخل التوازن (١٢٥٠) .

٥–٣–٢ : تحديد توازن الدخل القومى باستخدام طريقة التسربات والإضافات :

فى حالة الاقتصاد المبسط يوجد تسرب واحد فقط من تيار الدخل هو الادخار ، وتوجد إضافة واحدة فقط إلى تيار الدخل هي الاستثمار ، ولذلك فإن دالة التسربات تتكون فقط من دالة الادخار ، وكذلك تتكون دالة الإضافات من الاستثمار فقط . ويكون شرط التوازن هو أن :

التسربات = الإضافات
الادخار = الاستثمار

وفيما يلى توضيح التوازن رياضياً وبيانياً وفقاً لهذه الطريقة :

(أ) التوازن رياضياً :

إن نموذج توازن الدخل القومى في حالة الاقتصاد المغلق بدون حكومة يتكون من ثلاث معادلات هي :

خ = – س/ + (١ – ب) ل (١) دالة الادخار

ث = ث/ (٢) دالة الاستثمار

خ = ث (٣) شرط التوازن

ويمكن حل هذا النموذج بالتعويض بالمعادلتين (١) ، (٢) في المعادلة (٣) وذلك على النحو التالى :

∵ خ = ث

– س/ + (١ – ب) ل = ث/

(١ – ب) ل = س/ + ث/

بقسمة طرفى المعادلة على (١ – ب) :

$$\therefore ل = \frac{س^{/} + ث^{/}}{(١ - ب)}$$

$$ل = \frac{١}{١ - ب} [س^{/} + ث^{/}] \qquad (٤)$$

والمعادلة رقم (٤) هي نفس المعادلة رقم (٤) التى توصلنا إليها سابقاً باستخدام طريقة الطلب الكلى ، وهذا يعنى أننا نصل إلى نفس مستوى الدخل التوازنى سواء تم تحديده باستخدام طريقة الطلب الكلى أو طريقة التسربات والإضافات .

مثال : إذا توافرت لديك البيانات التالية عن أحد نماذج الدخل القومى :

خ = -١٥٠ + ٠.٢ ل	(١) دالة الادخار
ث = ١٠٠	(٢) دالة الاستثمار
خ = ث	(٣) شرط التوازن

المطلوب : تحديد مستوى الدخل التوازنى .

الحل : لتحديد مستوى الدخل التوازنى يتم ذلك عن طريق التعويض بالمعادلتين (١) ، (٢) في المعادلة (٣) كما يلى :

$$\because خ = ث$$

$$-١٥٠ + ٠.٢ ل = ١٠٠$$

$$٠.٢ ل = ١٠٠ + ١٥٠ = ٢٥٠$$

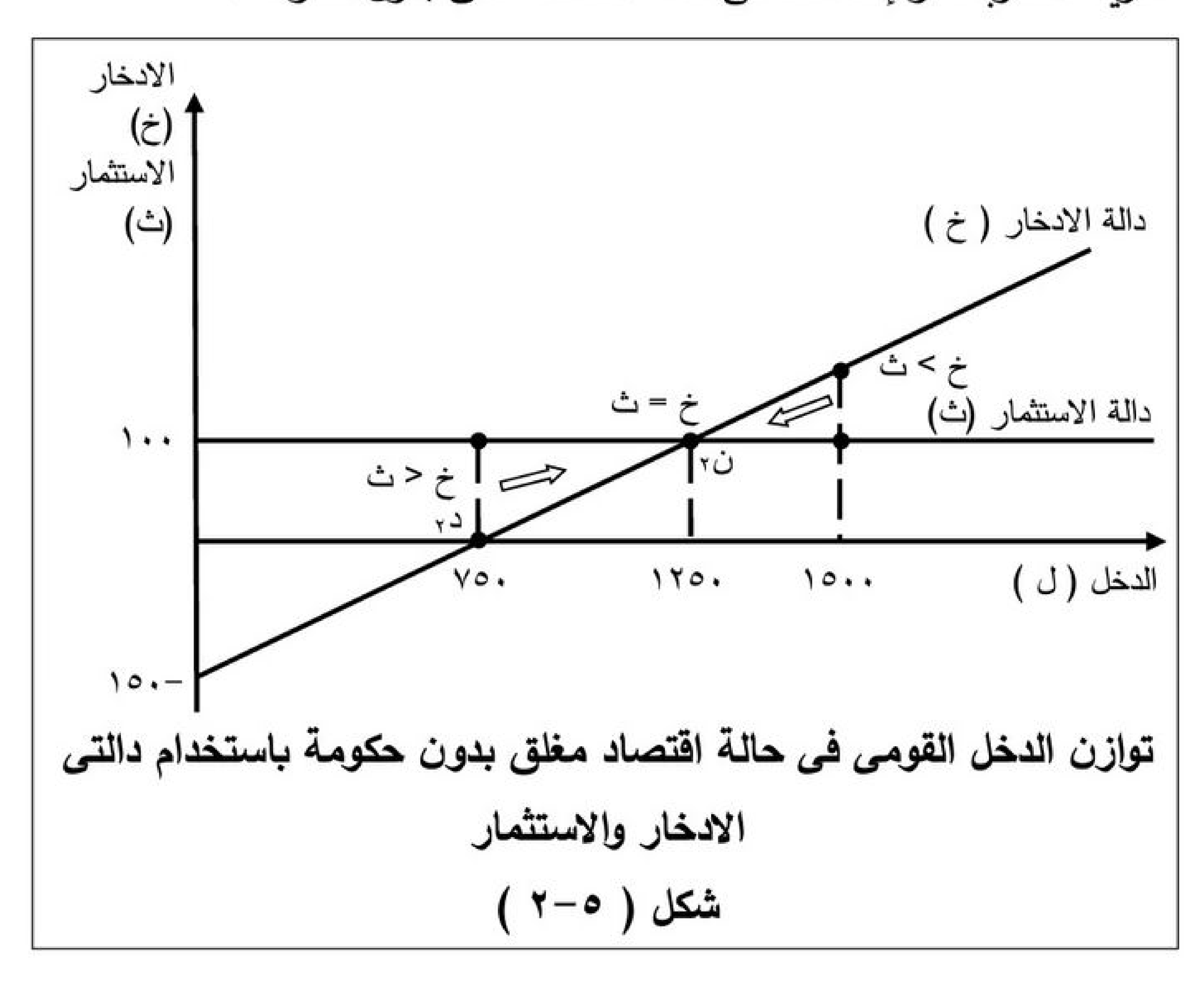
$$ل = \frac{٢٥٠}{٠.٢} = \boxed{١٢٥٠}$$ مستوى الدخل التوازنى

ويمكن الحصول عليه بالتعويض مباشرة فى المعادلة رقم (٤) وذلك على النحو التالى :

$$ل = \frac{١}{٠.٢}[١٥٠ + ١٠٠] = \frac{٢٥٠}{٠.٢} = \boxed{١٢٥٠}$$

ب – التوازن بيانياً :

يوضح شكل (٥–٢) كيفية تحديد توازن الدخل القومى باستخدام طريقة التسربات والإضافات فى حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة .



توازن الدخل القومى فى حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة باستخدام دالتى الادخار والاستثمار

شكل (٥–٢)

يتضح من شكل (٥–٢) ما يلى :

١ – تتمثل دالة الإضافات في هذا النموذج في دالة الاستثمار التلقائى فقط ، وقد تم رسمها كخط مستقيم موازى للمحور الأفقى ، دلالة على الاستثمار متغير خارجى تتحدد قيمته من خارج النموذج وتساوى (١٠٠) .

٢ – تتمثل دالة التسربات في دالة الادخار قصيرة الأجل ، وقد تم رسمها كخط مستقيم يقطع المحور الرأسى في قيمة سالبة (– س/ = – ١٥٠) تعبر عن الادخار السالب ، وهى نفس القيمة التى تقطع عندها دالة الاستهلاك المحور الرأسى ، كذلك تزيد دالة الادخار بمعدل ثابت يساوى (م ح خ = ٠.٢) وهذا يعنى أنها خطية أى خط مستقيم .

٣ – تقطع دالة الادخار المحور الأفقى عند النقطة (د٢) ، وعند ذلك يتساوى الادخار مع الصفر (خ = صفر) ، ويسمى ذلك بمستوى الدخل الذى يتحول عنده الادخار من السالب إلى الموجب ، وهو مستوى الدخل (٧٥٠) .

٤ – يتحقق توازن الدخل القومى عند النقطة (ن٢) ، وهى نقطة تقاطع دالة الإضافات (الاستثمار) مع دالة التسربات (الادخار) ، وعندها يتحدد مستوى الدخل التوازنى بالمستوى (١٢٥٠) .

٥ – مستوى الدخل التوازنى (١٢٥٠) يمثل وضعاً مستقراً لتوازن الدخل القومى ، لأن الابتعاد عنه يولد حافزاً للرجوع إليه مرة أخرى ، ويرجع ذلك إلى أن :

أ – عند أى مستوى للدخل أقل من مستوى التوازن (١٢٥٠) مثل المستوى (٧٥٠) تكون التسربات أقل من الإضافات (خ < ث) أى أن التسرب من تيار الدخل أقل الإضافة إليه ، ويكون ذلك حافزاً على زيادة مستوى الدخل القومى حتى نصل إلى دخل التوازن (١٢٥٠) .

ب – عند أى مستوى للدخل أكبر من مستوى دخل التوازن (١٢٥٠) مثل المستوى (١٥٠٠) تكون التسربات أكبر من الإضافات (خ > ث) ، أى أن التسرب من تيار الدخل أكبر من الإضافة إليه ، ويكون ذلك حافزاً على تخفيض مستوى الدخل القومى حتى نصل إلى دخل التوازن (١٢٥٠) .

٥-٣-٣ : تحديد توازن الدخل القومى باستخدام الطريقتين معاً :

يساعد جدول (٥-١) على تفهم الكيفية التى يتحدد بها المستوى التوازنى للدخل القومى في حالة الاقتصاد المبسط باستخدام طريقة الطلب الكلى أو طريقة التسربات والإضافات .

جدول (٥-١)

تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة

(١) الدخل القومى (ل)	(٢) الاستهلاك (س)	(٣) الادخار (خ)	(٤) الاستثمار (ث)	(٥) الطلب الكلى (ط ك = س + ث)
٢٥٠	٣٥٠	١٠٠-	١٠٠	٤٥٠
٥٠٠	٥٥٠	٥٠-	١٠٠	٦٥٠
٧٥٠	٧٥٠	صفر	١٠٠	٨٥٠
١٠٠٠	٩٥٠	٥٠	١٠٠	١٠٥٠
١٢٥٠	١١٥٠	١٠٠	١٠٠	١٢٥٠
١٥٠٠	١٣٥٠	١٥٠	١٠٠	١٤٥٠
١٧٥٠	١٥٥٠	٢٠٠	١٠٠	١٦٥٠
٢٠٠٠	١٧٥٠	٢٥٠	١٠٠	١٨٥٠
٢٢٥٠	١٩٥٠	٣٠٠	١٠٠	٢٠٥٠

يتضح من جدول (٥-١) أنه تم تكوينه وفقاً للبيانات السابقة عن دالة الاستهلاك والاستثمار ، ويلاحظ على جدول (٥-١) ما يلى :

١ – العمود الأول يعبر عن الدخل القومى الذى تم افتراض قيم مختلفة له . وفى هذا النموذج المبسط يعبر الدخل القومى عن الدخل المتاح لأنه لا توجد ضرائب ، كذلك فإن مستوى الدخل القومى يعبر عن العرض الكلى أو الناتج الكلى .

٢ – العمود الثانى يعبر عن مستوى الاستهلاك (س)، ويتم الحصول عليه بالتعويض بقيم الدخل القومى في دالة الاستهلاك (س= ١٥٠ + ٠.٨ ل) فمثلاً عند مستوى الدخل القومى ٢٥٠ فإن الاستهلاك يساوى:

س = ١٥٠ + ٠.٨ (٢٥٠) = ٣٥٠ .. وهكذا .

٣ – العمود الثالث يعبر عن الادخار (خ) وتم الحصول عليه بطرح العمود الثانى من العمود الأول لأن (خ = ل – س) فمثلاً عند مستوى الدخل القومى ٢٥٠ الاستهلاك يساوى ٣٥٠ ، لذلك فإن الادخار سكون سالب ١٠٠ وهكذا .

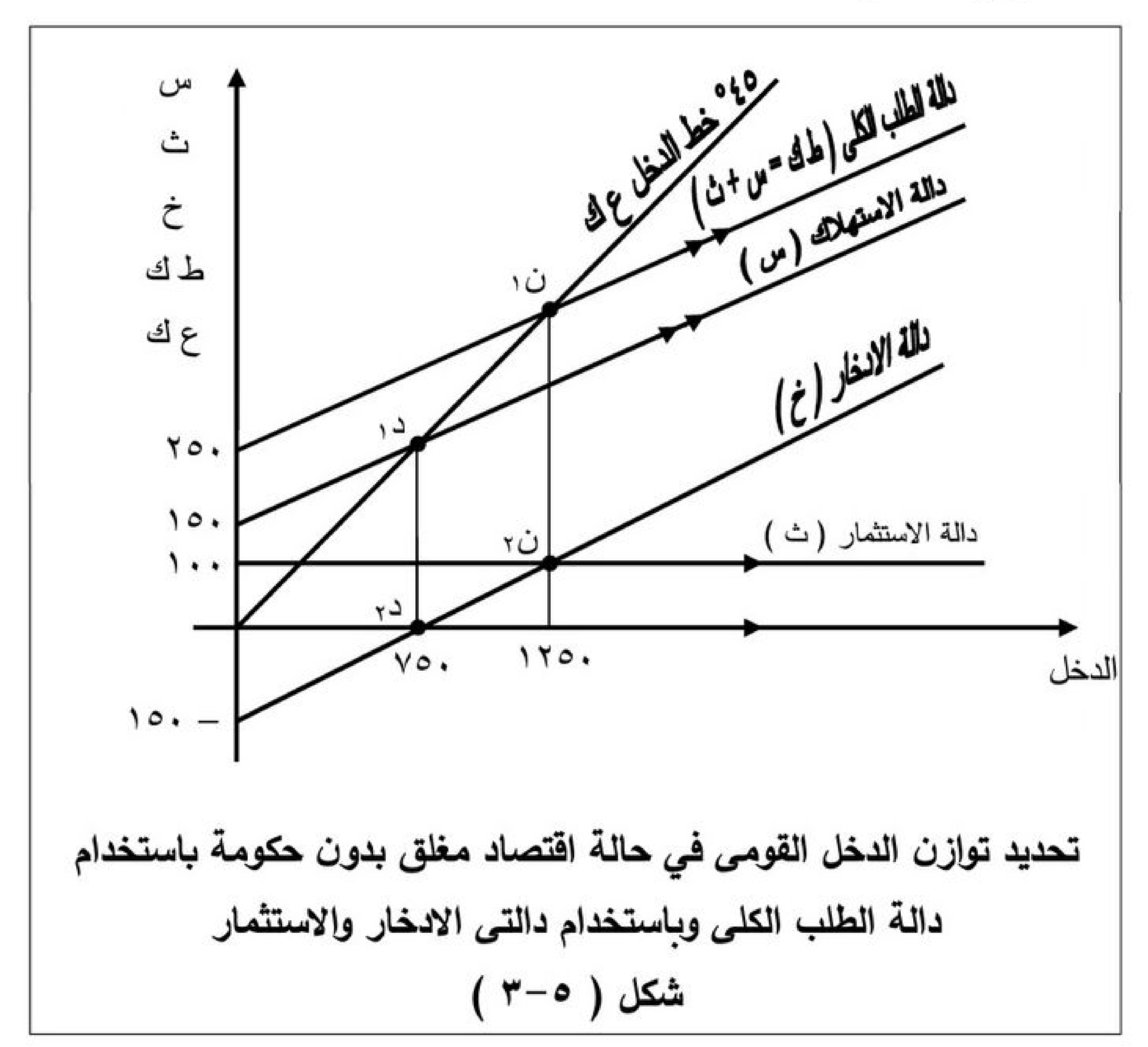
٤ – العمود الرابع يعبر عن الاستثمار (ث) وهو متغير خارجى قيمته ثابتة وتساوى دائماً (١٠٠) .

٥ – العمود الخامس يعبر عن الطلب الكلى (ط ك) وتم الحصول عليه بجمع قيم الاستهلاك والاستثمار عند المستويات المختلفة من الدخل القومى ، لأن (ط ك = س + ث) فمثلاً عند مستوى الدخل القومى ٢٥٠ فإن ط ك = ٣٥٠ + ١٠٠ = ٤٥٠ .. وهكذا .

٦ – أن مستوى الدخل التوازنى هو المستوى (١٢٥٠) وهو ذلك المستوى الذى يتساوى عنده الطلب الكلى (العمود الخامس) مع العرض الكلى أو الدخل القومى (العمود الأول) وعند هذا المستوى فقط يتساوى الطلب الكلى مع العرض الكلى وكل منهما يساوى (١٢٥٠) . كذلك عند هذا المستوى التوازنى للدخل (١٢٥٠) تتساوى التسربات أو الادخار

(العمود الثالث) مع الإضافات أو الاستثمار (العمود الرابع) وكلٍ منهما يساوى ١٠٠ .

وشكل (٥-٣) يصور البيانات الواردة في جدول (٥-١) ومن خلاله نستطيع تحديد مستوى الدخل التوازنى باستخدام دالة الطلب الكلى في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة والذى يتفق تماماً مع تحديده باستخدام دالتى الادخار والاستثمار .



تحديد توازن الدخل القومى في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة باستخدام دالة الطلب الكلى وباستخدام دالتى الادخار والاستثمار

شكل (٥-٣)

يتضح من شكل (٥-٣) ما يلى :

١ – تقطع دالة الاستهلاك المحور الرأسى في قيمة موجبة تساوى الاستهلاك التلقائى (س/ = ١٥٠) ، كذلك تقطع دالة الادخار المحور الرأسى في قيمة سالبة تساوى (– س/ = – ١٥٠) تعبر عن الادخار السالب والذى يساوى تماماً الاستهلاك التلقائى .

٢ – تقطع دالة الاستهلاك خط الدخل عند النقطة (د١) ، وعندها يتساوى الاستهلاك مع الدخل (س = ل) ويسمى ذلك بدخل التعادل ، هو المستوى (٧٥٠) ، وهى تقع رأسياً فوق النقطة (د٢) التى تقطع عندها دالة الادخار المحور الأفقى ويسمى ذلك بمستوى الدخل الذى يتحول عنده الادخار من السالب إلى الموجب .

٣ – نقطة تقاطع دالة الطلب الكلى مع العرض الكلى (ن١) تقع رأسياً فوق نقطة تقاطع دالة الادخار مع الاستثمار (ن٢) ، وعند ذلك يتحدد مستوى الدخل التوازنى (١٢٥٠) ، وهذا يؤكد على أن الطريقتين تؤديان بالضرورة إلى تحديد نفس الشئ وهو المستوى التوازنى للدخل القومى (١٢٥٠) .

٥–٣–٤ : نظرية المضاعف :

أ – افتراضات النظرية :

تقوم نظرية المضاعف بتوضيح **فرض مفسر** يقرر بأن حدوث تغير معين في حجم الإضافات سيؤدى إلى حدوث تغير أكبر منه في حجم الدخل التوازنى وفى نفس الاتجاه ، أو بعبارة أخرى ، فإن الزيادة المبدئية في الاستثمار ستؤدى إلى حدوث زيادة أكبر منها في حجم الدخل التوازنى ، والعكس صحيح . والاستثمار هو عنصر الإضافة الوحيد في حالة الاقتصاد المبسط .

وتعتمد نظرية المضاعف على **افتراض أساسى** : هو وجود موارد عاطلة في صناعات السلع الاستهلاكية ، أى أن الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى العمالة الكاملة ، ولذلك فإن زيادة الاستثمار تؤدى إلى زيادة الطلب الكلى ، ومن ثم استغلال الموارد العاطلة ، وزيادة حجم الإنتاج والدخل القومى .

ب – الاشتقاق الرياضى لمضاعف الاستثمار :

أوضحنا فيما سبق في المعادلة (٤) أن مستوى الدخل التوازنى يساوى :

$$ل = \frac{١}{١ - ب} \left(س^{/} + ث^{/} \right) \qquad (٤)$$

وبافتراض حدوث تغير في الاستثمار بالمقدار Δ ث فإنه يؤدى إلى تغير الدخل بمقدار Δ ل كما يلى :

$$ل + \Delta ل = \frac{١}{١ - ب} \left(س^{/} + ث^{/} + \Delta ث \right)$$

$$ل + \Delta ل = \frac{١}{١ - ب} \left(س^{/} + ث^{/} \right) + \frac{١}{١ - ب} (\Delta ث) \qquad (٥)$$

بطرح المعادلة (٤) من المعادلة (٥) ينتج أن :

$$\Delta ل = \frac{١}{١ - ب} \left(\Delta ث \right)$$

بقسمة طرفى المعادلة على Δ ث :

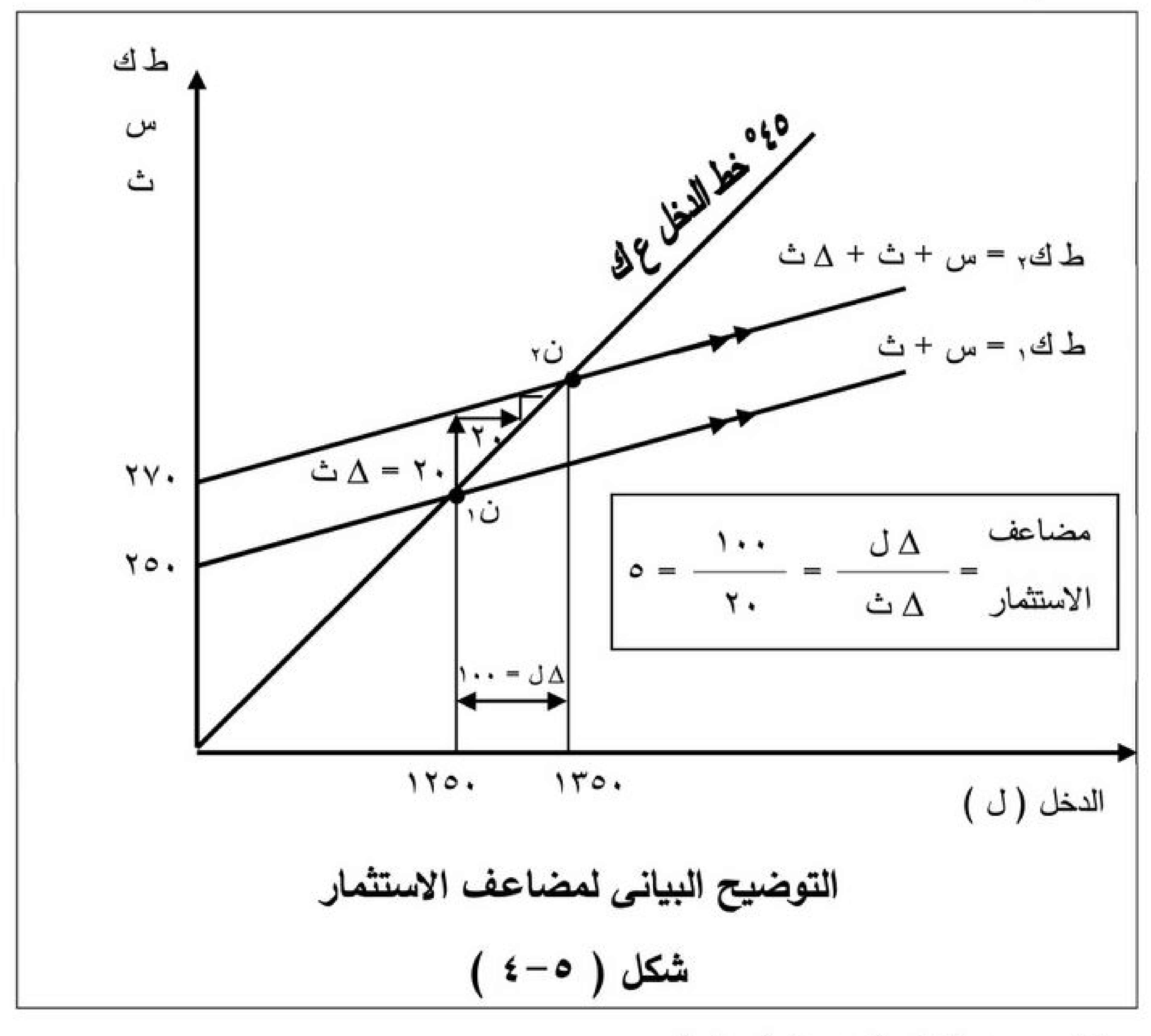
$$\frac{\Delta ل}{\Delta ث} = \frac{١}{١ - ب} \qquad (٦)$$

والمعادلة (٦) توضح أن :

$$\text{قيمة مضاعف الاستثمار} = \frac{\Delta \text{ل}}{\Delta \text{ث}} = \frac{١}{١ - \text{ب}}$$

حـ - التوضيح البيانى لمضاعف الاستثمار :

يمكن الحصول على مضاعف الاستثمار بيانياً من خلال الشكل رقم (٥-٤) .



التوضيح البيانى لمضاعف الاستثمار

شكل (٥-٤)

يتضح من شكل (٥-٤) ما يلى :

١ - تقاطعت دالة الطلب الكلى (ط ك١) مع دالة العرض الكلى عند نقطة التوازن (ن١) ، وحددت مستوى الدخل التوازنى الأصلى (١٢٥٠) .

٢ – بافتراض حدوث زيادة في الاستثمار بالمقدار (Δ ث = ٢٠) ، فإن ذلك يؤدى إلى انتقال دالة الطلب الكلى إلى أعلى بالمقدار (Δ ث) من ط ك$_{١}$ إلى ط ك$_{٢}$ ، حيث تقطع دالة العرض الكلى عند النقطة (ن$_{٢}$) وتحدد لنا مستوى الدخل التوازنى الجديد (١٣٥٠) . وهذا يعنى أن حدوث زيادة معينة في الاستثمار بمقدار (Δ ث = ٢٠) قد أدت إلى زيادة المستوى التوازنى للدخل بالمقدار (Δ ل = ١٠٠) . بناء على ما سبق ، فإن مضاعف الاستثمار = $\frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{ل}_{\text{م}}}$ = $\frac{١٠٠}{٢٠}$ = ٥ .

٣ – يتمثل المدلول الاقتصادى لقيمة مضاعف الاستثمار المساوية لخمسة : أن حدوث زيادة معينة في الاستثمار قدرها واحد جنيه تؤدى إلى زيادة الدخل القومى بمقدار خمسة جنيهات مع بقاء الدخل القومى في حالة توازن .

د – محددات المضاعف :

أوضحت لنا المعادلة رقم (٦) قيمة مضاعف الاستثمار ومنها نجد أن :

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{\Delta \text{ل}}{\Delta \text{ث}} = \frac{١}{١ - \text{ب}} = \frac{١}{١ - \text{م ح س}} = \frac{١}{\text{م ح خ}}$$

(٧)

وتوضح المعادلة رقم (٧) أن مضاعف الاستثمار يتحدد أساساً بقيمة الميل الحدى للاستهلاك وعلاقته بالمضاعف علاقة طردية ، بمعنى كلما زادت قيمة الميل الحدى للاستهلاك تزداد قيمة المضاعف، والعكس صحيح، وهذا ما يوضحه جدول (٥–٢). كذلك يتضح من المعادلة رقم (٧) أن المضاعف ما

هو إلا مقلوب الميل الحدى للتسربات (الادخار) ، أى أن مضاعف الاستثمار يتناسب عكسياً مع قيمة الميل الحدى للادخار ، فكلما زادت قيمة الميل الحدى للتسربات أو الادخار قلت قيمة المضاعف والعكس صحيح ، وهذا ما يوضحه جدول (٥-٢) .

جدول (٥-٢)

علاقة المضاعف بالميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار

م ح س	م ح خ	قيمة المضاعف = $\frac{١}{١ - م ح س}$ = $\frac{١}{م ح خ}$
٠.١	٠.٩	$\frac{١}{١ - ٠.١}$ = $\frac{١}{٠.٩}$ = ١.١١
٠.٢	٠.٨	$\frac{١}{١ - ٠.٢}$ = $\frac{١}{٠.٨}$ = ١.٢٥
٠.٣	٠.٧	$\frac{١}{١ - ٠.٣}$ = $\frac{١}{٠.٧}$ = ١.٤٣
٠.٤	٠.٦	$\frac{١}{١ - ٠.٤}$ = $\frac{١}{٠.٦}$ = ١.٦٦
٠.٥	٠.٥	$\frac{١}{١ - ٠.٥}$ = $\frac{١}{٠.٥}$ = ٢
٠.٦	٠.٤	$\frac{١}{١ - ٠.٦}$ = $\frac{١}{٠.٤}$ = ٢.٥
٠.٧	٠.٣	$\frac{١}{١ - ٠.٧}$ = $\frac{١}{٠.٣}$ = ٣.٣٣
٠.٨	٠.٢	$\frac{١}{١ - ٠.٨}$ = $\frac{١}{٠.٢}$ = ٥
٠.٩	٠.١	$\frac{١}{١ - ٠.٩}$ = $\frac{١}{٠.١}$ = ١٠

هـ – قيمة المضاعف :

تتراوح قيمة المضاعف ما بين الواحد الصحيح ومالا نهاية ، وهذا يعنى أن قيمة المضاعف لابد أن تكون أكبر من الواحد الصحيح وأقل من مالا نهاية ، أى أن : ∞ > المضاعف (ك) > ١ ، حيث تتحدد قيمة المضاعف كما ذكرنا سابقاً بقيمة م ح س ، فإذا افترضنا أن م ح س = صفر ، فإن قيمة المضاعف = $\frac{١}{١ - صفر}$ = ١ ، وطالما أن قيمة م ح س لابد أن تكون أكبر من الصفر ، فإن قيمة المضاعف لابد وأن تكون أكبر من الوحدة . وإذا افترضنا أن م ح س = ١ ، فإن قيمة المضاعف = $\frac{١}{١ - ١}$ = ∞ ، وطالما أن قيمة م ح س لابد أن تكون أقل من الواحد ، فإن قيمة المضاعف لابد وأن تكون أقل من مالا نهاية .

يتضح مما سبق ، أن قيمة المضاعف لابد وأن تكون أكبر من الواحد الصحيح وأقل من مالا نهاية ، وكلما اقترب م ح س من الوحدة كلما اقتربت قيمة المضاعف من مالا نهاية ، والعكس صحيح ، أى كلما اقتربت قيمة م ح س من الصفر ، كلما اقتربت قيمة المضاعف من الوحدة .

و – منطق عمل نظرية المضاعف :

بمعنى لماذا تسبب الزيادة المبدئية في الاستثمار (مثلاً Δ ث = ١٠٠) في حدوث زيادة أكبر منها في الدخل ، يرجع ذلك إلى أن الزيادة المبدئية في الاستثمار بالمقدار (Δ ث = ١٠٠) تنعكس بالكامل في زيادة الدخل بالمقدار (Δ $ل_{١}$ = ١٠٠) وهذا يسمى الدورة الأولى . وزيادة الدخل بالمقدار Δ $ل_{١}$ تؤدى إلى زيادة الاستهلاك بالمقدار (Δ $س_{١}$ = ٨٠ وذلك بافتراض أن م ح س = ٠.٨) ، وزيادة الاستهلاك Δ $س_{١}$ تنعكس بالكامل في زيادة الدخل بالمقدار Δ $ل_{٢}$ = ٨٠ ، هذا يسمى الدورة الثانية ، وزيادة الدخل بالمقدار Δ $ل_{٢}$ = ٨٠ ، تؤدى إلى زيادة الاستهلاك مرة أخرى حسب قيمة م ح

س بالمقدار Δ س$_{٢}$ = ٦٤ (٨٠ × ٠.٨) ، وزيادة الاستهلاك تنعكس بالكامل في زيادة الدخل بالمقدار Δ ل$_{٣}$ = ٦٤ ، هذا يسمى الدورة الثالثة ، وهكذا إلى أن تفقد الزيادة المبدئية في الاستثمار أثرها على مستوى الدخل القومى ، ويمكن توضيح الدورات المختلفة التى يعمل من خلالها مضاعف الاستثمار في جدول (٥-٣) وذلك على النحو التالى :

جدول (٥-٣)

أثر زيادة مبدئية في الاستثمار Δ ث قدرها ١٠٠ على الدخل القومى

الدورة	التغير في الدخل (Δ ل)	التغير في الاستهلاك (Δ س)
الأولى	١٠٠	٨٠
الثانية	٨٠	٦٤
الثالثة	٦٤	٥١.٢
الرابعة	٥١.٢	٤٠.٩٦
الخامسة	٤٠.٩٦	٣٢.٧٧
بقية الدورات	١٦٣.٨٤	١٣١.٠٧
المجموع	٥٠٠	٤٠٠

وبصفة عامة يمكن حساب الزيادات المتتالية في الدخل القومى الناتجة عن حدوث تغير معين في الاستثمار وفقاً للمعادلة التالية :

Δ ل = المضاعف × Δ ث

$$\Delta \text{ ل} = \frac{١}{١ - ٠.٨} \times ١٠٠$$

Δ ل = ٥ × ١٠٠ = ٥٠٠

وهى تتمثل في الزيادات المتتالية في الدخل القومى والتى تستمر في التناقص حتى تتلاشى نهائياً .

٥–٤ : النموذج الثانى : تحديد توازن الدخل القومى في حالة اقتصاد مغلق به حكومة

وفى هذا النموذج سوف نقترب أكثر من الواقع ، حيث يتم إدخال القطاع الحكومي على النموذج السابق ، ولذلك فإن الاقتصاد القومى يتكون من ثلاثة قطاعات هي القطاع العائلى والقطاع الإنتاجى والقطاع الحكومي . **والآن ما هو أثر إدخال القطاع الحكومي على متغيرات النموذج ؟** ذكرنا في الفصل السابق أن إدخال القطاع الحكومي يترتب عليه ظهور متغيرين جديدين هما الإنفاق الحكومي والضرائب ، وسوف نفترض للتبسيط أن الإنفاق الحكومي متغير خارجى أى تتحدد قيمته من خارج النموذج ، كذلك نفترض حالة الضرائب الثابتة . ولذلك فإن أول أثر متوقع لإدخال القطاع الحكومي هو أن دالتى الاستهلاك والادخار كل منهما يصبح دالة في الدخل المتاح بدلاً من كونها كانت دالة في الدخل الإجمالى ، ولذا تأخذ دالتى الاستهلاك والادخار الصورة التالية :

س = س/ + ب ل م

خ = – س/ + (١ – ب) ل م

وسوف يترتب على فرض الضرائب انخفاض الدخل المتاح ، ومن ثم انخفاض كل من الاستهلاك والادخار .

مثال : بافتراض أن دالة الاستهلاك قبل فرض الضريبة كانت على الصورة التالية:

س = ١٥٠ + ٠.٨ ل

وبافتراض قيام الحكومة بفرض ضريبة ثابتة على الدخل قدرها (٢٥) فما هو أثر ذلك على دالة الاستهلاك ؟

الأثر على دالة الاستهلاك :

∵ س = ١٥٠ + ٠.٨ ل م

= ١٥٠ + ٠.٨ (ل – ض)

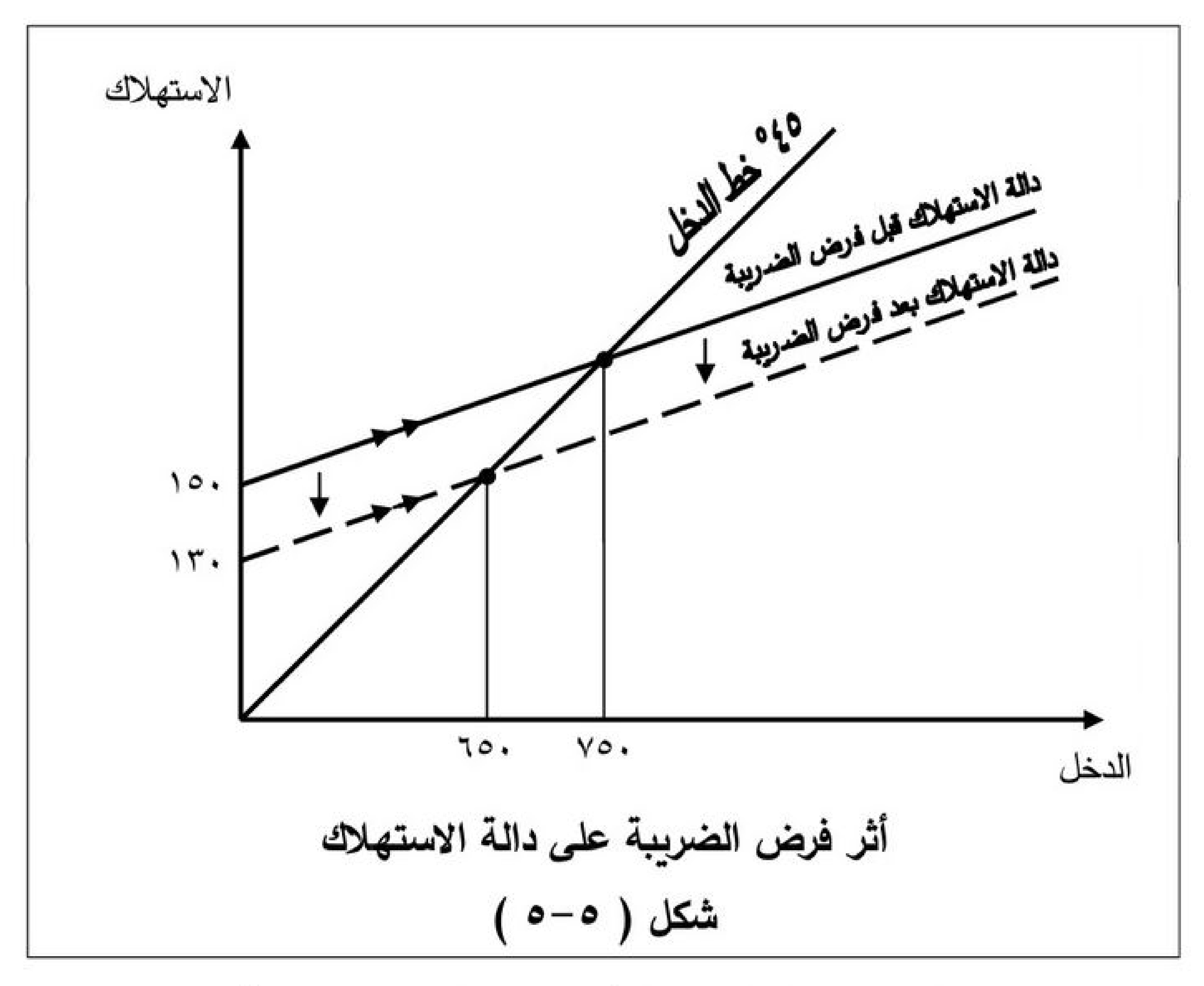
= ١٥٠ + ٠.٨ (ل – ٢٥)

= ١٥٠ + ٠.٨ ل – ٢٠

س = ١٣٠ + ٠.٨ ل ← دالة الاستهلاك بعد فرض الضريبة

يلاحظ من دالة الاستهلاك بعد فرض الضريبة أن الاستهلاك التلقائى قد انخفض بمقدار ٢٠ ، بينما ظل ميل دالة الاستهلاك ثابتاً كما هو ، وهذا يعنى أن فرض الضريبة الثابتة سوف يخفض الاستهلاك عند المستويات المختلفة من الدخل بمقدار يساوى (م ح س × الضريبة) . أى أن Δ س = م ح س × Δ ض = ٠.٨ × ٢٥ = ٢٠ .

ويمكن توضيح أثر فرض الضريبة على دالة الاستهلاك كما يتضح ذلك من شكل (٥–٥) .



أثر فرض الضريبة على دالة الاستهلاك

شكل (٥-٥)

ويلاحظ من الشكل (٥-٥) أن فرض الضريبة الثابتة أدى إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى أسفل بمقدار يساوى الضريبة مضروباً في قيمة الميل الحدى للاستهلاك . وبالمثل يؤدى فرض الضريبة الثابتة إلى انتقال دالة الادخار إلى أعلى بمقدار يساوى الضريبة مضروباً في قيمة الميل الحدى للادخار .

وفى هذا القسم سنقوم **أولاً** : بتحديد توازن الدخل القومى باستخدام طريقة الطلب الكلى ، **ثانياً** : تحديد توازن الدخل القومى باستخدام طريقة التسربات والإضافات ، **ثالثاً** : تحديد توازن الدخل القومى باستخدام الطريقتين معاً ، **رابعاً** : أثر إدخال القطاع الحكومي على المضاعف .

٥-٤-١ : تحديد توازن الدخل القومى باستخدام طريقة الطلب الكلى :

هذا النموذج يتكون الطلب الكلى من ثلاثة مكونات هي : الطلب على الاستهلاك من قبل القطاع العائلى (س) ، والطلب على الاستثمار من قبل القطاع الإنتاجى (ث) ، والطلب الحكومى من قبل القطاع الحكومي (ق) ، أى أن الطلب الكلى (ط ك = س + ث + ق) . ولذا يكون شرط التوازن هو :

العرض الكلى = الطلب الكلى

ع ك = ط ك

ل = س + ث + ق

وفيما يلى توضيح التوازن رياضياً وبيانياً وفقاً لهذه الطريقة .

أ – التوازن رياضياً :

بناء على ما سبق ، فإن نموذج توازن الدخل القومى في حالة اقتصاد مغلق به حكومة يتكون من ست معادلات هى :

س = س/ + ب ل م	(١) دالة الاستهلاك
ل م = ل – ض	(٢) دالة الدخل المتاح
ث = ث/	(٣) دالة الاستثمار
ق = ق/	(٤) دالة الإنفاق الحكومى
ض = ض/	(٥) دالة الضرائب
ل = س + ث + ق	(٦) شرط التوازن

ويمكن حل هذا النموذج بالتعويض بالمعادلات(١) ، (٢) ، (٣)، (٤)، (٥) في المعادلة (٦) كما يلى :

∵ ل = س + ث + ق

ل = س/ + ب ل م + ث/ + ق/

ل = س/ + ب (ل – ض/) + ث/ + ق/

ل = س/ + ب ل – ب ض/ + ث/ + ق/

ل – ب ل = س/ – ب ض/ + ث/ + ق/

(١ – ب) ل = س/ – ب ض/ + ث/ + ق/

بقسمة طرفى المعادلة على (١ – ب) :

ل = (س/ – ب ض/ + ث/ + ق/) ÷ (١ – ب)

∴ ل = ١ ÷ (١ – ب) [س/ – ب ض/ + ث/ + ق/]   (٧)

والمعادلة الأخيرة رقم (٧) توضح كيفية تحديد مستوى الدخل التوازنى اعتماداً على قيم الثوابت ومعلمات الدوال .

مثال : إذا توافرت لديك البيانات التالية عن أحد نماذج تحديد الدخل القومى :

س = ١٥٠ + ٠.٨ ل م	(١) دالة الاستهلاك
ل م = ل – ض	(٢) دالة الدخل المتاح
ث = ١٠٠	(٣) دالة الاستثمار
ق = ٧٠	(٤) دالة الإنفاق الحكومى
ض = ٢٥	(٥) دالة الضرائب
ل = س + ث + ق	(٦) شرط التوازن

المطلوب :

أ – ما هو حالة الاقتصاد القومى الذى يعبر عنه هذا النموذج ؟ ولماذا ؟

ب – تحديد مستوى الدخل القومى التوازنى ؟

الحل :

أ – يعبر هذا النموذج عن حالة اقتصاد مغلق به حكومة ، لوجود دالة الإنفاق الحكومى ودالة الضرائب .

ب – يتم تحديد مستوى الدخل القومى التوازنى عن طريق التعويض بالمعادلات (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) في المعادلة (٦) وذلك على النحو التالى :

∵ ل = س + ث + ق

ل = ١٥٠ + ٠.٨ (ل – ض) + ١٠٠ + ٧٠

ل = ١٥٠ + ٠.٨ (ل – ٢٥) + ١٧٠

ل = ٣٢٠ – ٠.٨ ل – ٢٠

ل – ٠.٨ ل = ٣٢٠ – ٢٠

٠.٢ ل = ٣٠٠

ل = ٣٠٠ / ٠.٢ = [١٥٠٠] مستوى الدخل التوازنى

حل آخر : يمكننا الحصول على مستوى الدخل التوازنى بالتعويض مباشرة في المعادلة رقم (٧) بقيم (ب ، س/ ، ث/ ، ق/ ، ض/) وذلك كما يلى :

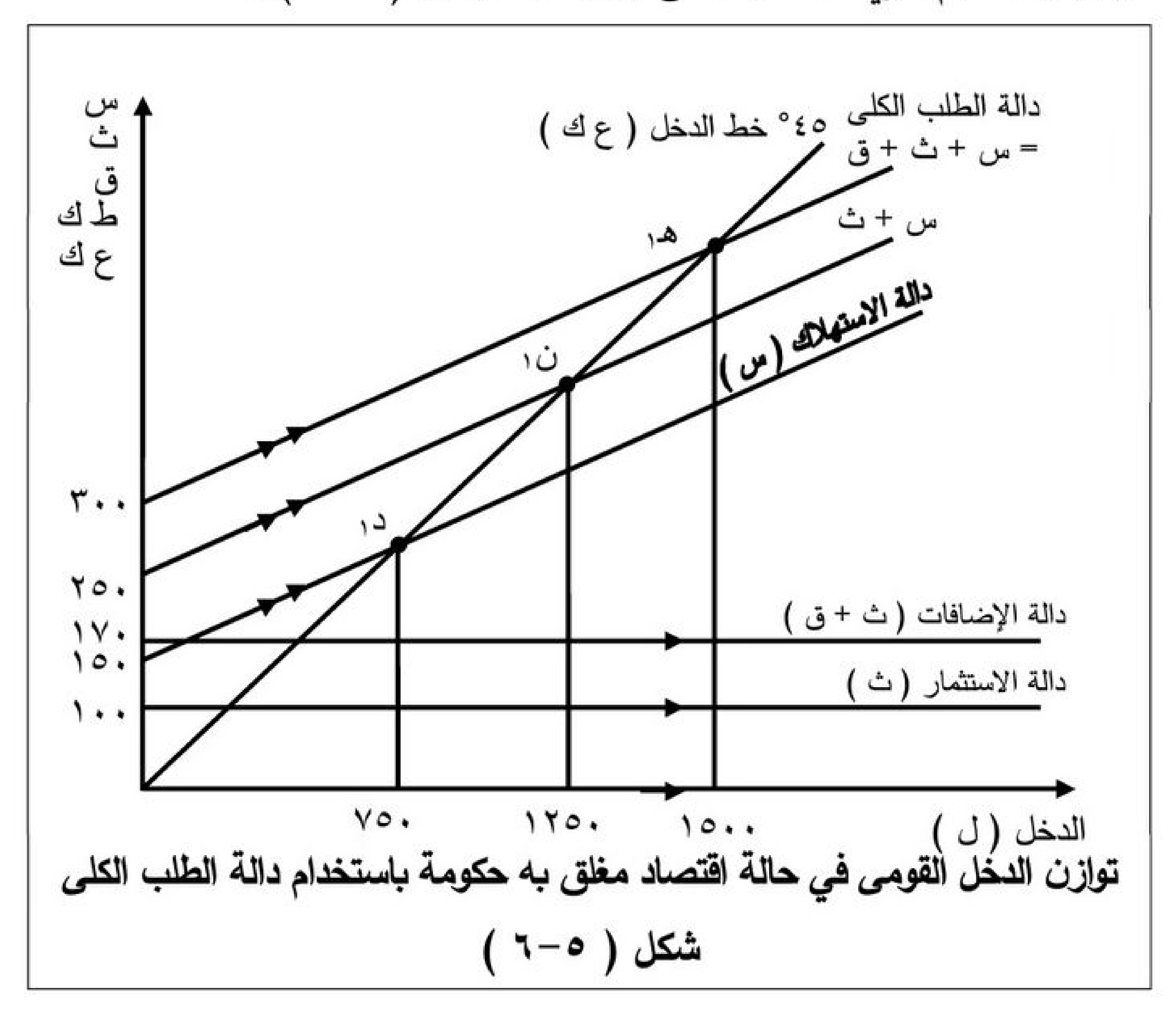
ل = ١ / (١ – ب) [س/ – ب ض/ + ث/ + ق/]

= ١ / (١ – ٠.٨) [١٥٠ – (٠.٨ × ٢٥) + ١٠٠ + ٧٠]

= ١ / ٠.٢ [٣٢٠ – ٢٠] = ١ / ٠.٢ × ٣٠٠ = [١٥٠٠]

ب – التوازن بيانياً :

يمكن توضيح توازن الدخل القومى في حالة اقتصاد مغلق به حكومة بيانياً باستخدام طريقة الطلب الكلى بالاستعانة بشكل (٥-٦) .



توازن الدخل القومى في حالة اقتصاد مغلق به حكومة باستخدام دالة الطلب الكلى

شكل (٥-٦)

يتضح من شكل (٥-٦) ما يلى :

١ - تم رسم دالة الإنفاق الحكومى كخط مستقيم موازى للمحور الأفقى محور الدخل وتساوى (٧٠) نظراً لأن الإنفاق الحكومى مستقل عن الدخل ، كذلك تم رسم دالة الاستثمار كخط مستقيم موازى لمحور الدخل وتساوى (١٠٠) ، وتم جمع الدالتين معاً فحصلنا على دالة الإضافات تساوى (١٧٠) .

٢ - تتمثل دالة الطلب الكلى في التجميع الرأسى لدوال الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومى عند المستويات المختلفة من الدخل ، وتقطع المحور

الرأسى في قيمة موجبة تساوى (س/ + ث/ + ق/ = ٣٠٠) وتعادل الاستهلاك التلقائى والاستثمار التلقائى والإنفاق الحكومى عندما يكون مستوى الدخل صفر ، كما تم رسم دالة الطلب الكلى كخط مستقيم يوازى دالة الاستهلاك لأن ميلها يساوى ميل دالة الاستهلاك (م ح س) لأن ميل كل من دالة الاستثمار والإنفاق الحكومى بالنسبة للدخل يساوى صفر .

٣ – يتحدد توازن الدخل القومى عندما تقطع دالة الطلب الكلى (ط ك = س + ث + ق) خط الدخل (٤٥°) أو دالة العرض الكلى عند النقطة هـ١ ، حيث يتحقق عند هذه النقطة شرط التوازن هو (ل = س + ث + ق) ، وعند ذلك يتحدد مستوى الدخل التوازنى (١٥٠٠) .

٤ – مستوى الدخل التوازنى (١٥٠٠) يمثل وضعاً مستقراً لتوازن الدخل القومى ، لأن الابتعاد عنه يولد حافزاً للرجوع إليه مرة أخرى ، لأنه عند أى مستوى للدخل أقل من دخل التوازن (١٥٠٠) مثلاً (١٢٥٠) يكون الطلب الكلى أكبر من العرض الكلى ، ولذا يقوم المنتجون بالسحب من المخزون لمواجهة الزيادة في الطلب الكلى ، ومن ثم يقل مستوى المخزون عن حجمه الأمثل ، ويؤدى ذلك لزيادة حجم الإنتاج والدخل القومى في الفترة المقبلة لتعويض النقص في المخزون حتى يتم الوصول مرة أخرى إلى دخل التوازن (١٥٠٠) ، والعكس صحيح .

٥ – لقد زاد مستوى الدخل التوازنى في حالة النموذج الثانى من (١٢٥٠) إلى (١٥٠٠) ويرجع ذلك إلى إضافة الإنفاق الحكومى إلى مكونات الطلب الكلى ، الأمر الذى أدى إلى زيادة مستوى الطلب الكلى ومستوى الدخل القومى .

٥-٤-٢ : تحديد توازن الدخل القومى باستخدام طريقة التسربات والإضافات :

في ظل هذا النموذج فإنه يوجد نوعين من التسربات من تيار الدخل هما الادخار والضرائب ، كذلك يوجد نوعين من الإضافات إلى تيار الدخل هما الاستثمار والإنفاق الحكومى . ولذلك يكون شرط التوازن هو أن :

التسربات (خ + ض) = الإضافات (ث + ق)

وفيما يلى توضيح التوازن رياضياً وبيانياً وفقاً لهذه الطريقة .

(أ) التوازن رياضياً :

بناء على ما سبق ، فإن نموذج توازن الدخل القومى يتكون من ست معادلات هي :

خ = − س/ + (١ − ب) ل م	(١) دالة الاستهلاك
ل م = ل − ض	(٢) دالة الدخل المتاح
ث = ث/	(٣) دالة الاستثمار
ق = ق/	(٤) دالة الإنفاق الحكومى
ض = ض/	(٥) دالة الضرائب
خ + ض = ث + ق	(٦) شرط التوازن

ويمكن حل هذا النموذج بالتعويض بالمعادلات(١)، (٢)، (٣) ، (٤) ، (٥) في المعادلة (٦) وذلك على النحو التالى :

∵ خ + ض = ث + ق

− س/ + (١ − ب) ل م + ض/ = ث/ + ق/

(١ − ب) (ل − ض/) + ض/ = س/ + ث/ + ق/

(١ − ب) ل − ض/ (١ − ب) + ض/ = س/ + ث/ + ق/

$$(١ - ب) ل - ض^{/} + ب ض^{/} + ض^{/} = س^{/} + ث^{/} + ق^{/}$$

$$(١ - ب) ل = س^{/} - ب ض^{/} + ث^{/} + ق^{/}$$

بقسمة طرفى المعادلة (١ - ب)

$$ل = \frac{س^{/} - ب ض^{/} + ث^{/} + ق^{/}}{(١ - ب)}$$

$$ل = \frac{١}{١ - ب} [س^{/} - ب ض^{/} + ث^{/} + ق^{/}] \qquad (٧)$$

والمعادلة رقم (٧) هي نفس المعادلة رقم (٧) التى توصلنا إليها سابقاً باستخدام طريقة الطلب الكلى ، وهذا يؤكد على أننا سنصل إلى نفس مستوى الدخل التوازنى في حالة اقتصاد مغلق به حكومة سواء تم تحديده باستخدام طريقة الطلب الكلى أو باستخدام طريقة التسربات والإضافات .

مثال : إذا توافرت لديك البيانات التالية عن أحد نماذج تحديد الدخل القومى لدولة ما :

خ = -١٥٠ + ٠.٢ ل م	(١) دالة الادخار
ل م = ل - ض	(٢) دالة الدخل المتاح
ث = ١٠٠	(٣) دالة الاستثمار
ق = ٧٠	(٤) دالة الإنفاق الحكومى
ض = ٢٥	(٥) دالة الضرائب
خ + ض = ث + ق	(٦) شرط التوازن

المطلوب :

أ - ما هو حالة الاقتصاد القومى الذى يعبر عنه هذا النموذج ؟ ولماذا ؟

ب - كيفية تحديد مستوى الدخل التوازنى ؟

الحل :

أ – يعبر هذا النموذج عن حالة اقتصاد مغلق به حكومة ، نظراً لأن النموذج يتضمن القطاع الحكومي لظهور دالتى الإنفاق الحكومى والضرائب في النموذج .

ب – يتم تحديد مستوى الدخل التوازنى عن طريق التعويض بالمعادلات رقم (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) في المعادلة (٦) كما يلى :

∵ خ + ض = ث + ق

– ١٥٠ + ٠.٢ (ل – ض) + ٢٥ = ١٠٠ + ٧٠

– ١٥٠ + ٠.٢ (ل – ٢٥) + ٢٥ = ١٧٠

– ١٢٥ + ٠.٢ ل – ٥ = ١٧٠

– ١٣٠ + ٠.٢ ل = ١٧٠

٠.٢ ل = ١٧٠ + ١٣٠

٠.٢ ل = ٣٠٠

ل = $\frac{٣٠٠}{٠.٢}$ = | ١٥٠٠ | مستوى الدخل التوازنى

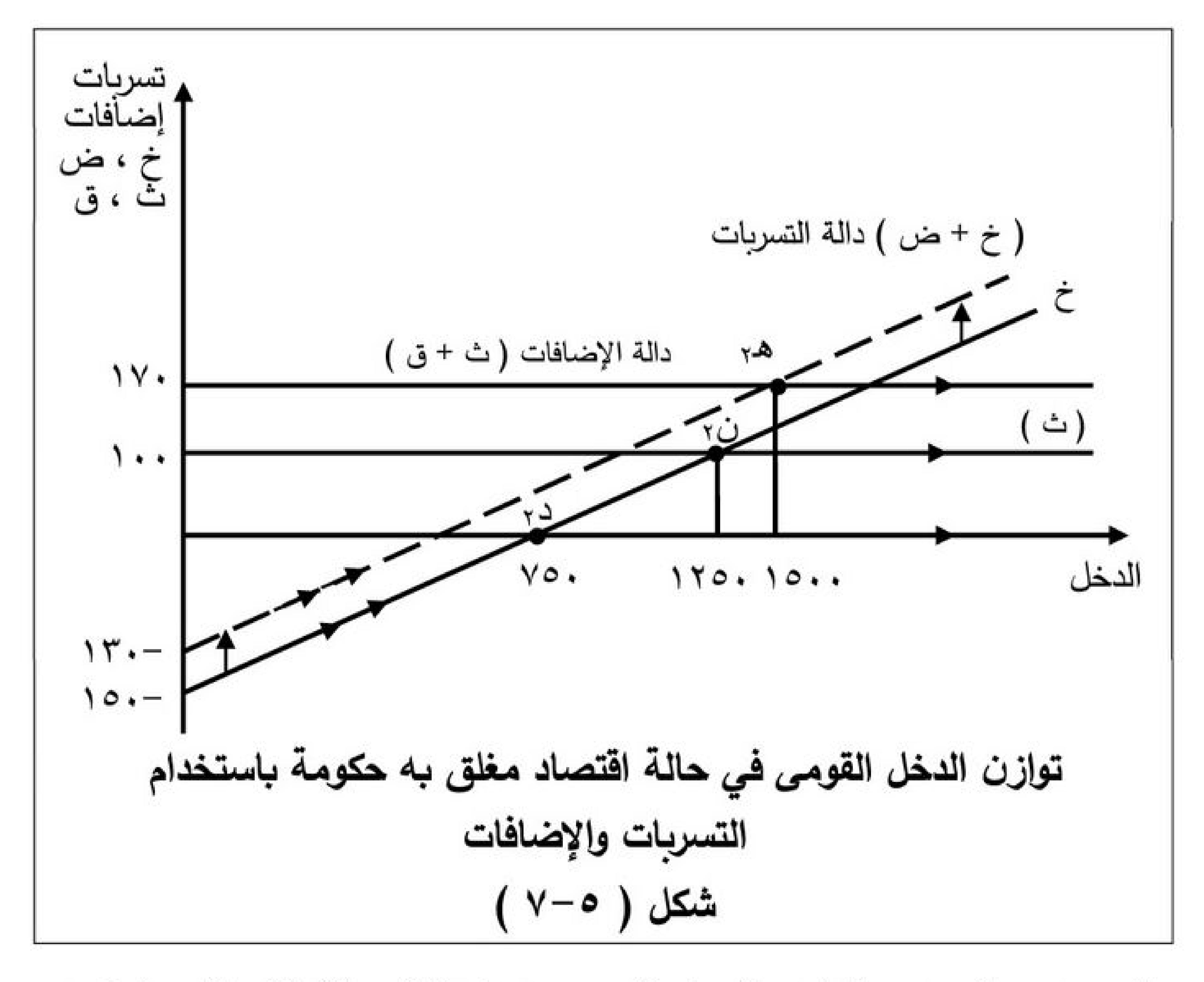
ب – التوازن بيانياً :

يوضح شكل (٥–٧) توازن الدخل القومى في حالة اقتصاد مغلق به حكومة باستخدام طريقة التسربات والإضافات .

يتضح من شكل (٥–٧) ما يلى :

١ – دالة الإضافات عبارة عن التجميع الرأسى لدالتى الاستثمار والإنفاق الحكومى عند المستويات المختلفة للدخل (١٠٠ + ٧٠ = ١٧٠) .

٢ – دالة التسربات عبارة عن التجميع الرأسى لدالتى الادخار والضرائب عند المستويات المختلفة للدخل ، وهى تساوى = –١٣٠ + ٠.٢ ل ، وميلها ثابت يساوى (م ح خ = ٠.٢) لأن الميل الحدى للضرائب يساوى صفر.



توازن الدخل القومى في حالة اقتصاد مغلق به حكومة باستخدام التسربات والإضافات

شكل (٥-٧)

٣ – يتحدد المستوى التوازنى للدخل القومى عندما تتقاطع دالة الإضافات (ث + ق) مع دالة التسربات (خ + ض) عند النقطة (هـ٢) ، والتى تحدد المستوى التوازنى للدخل (١٥٠٠) .

٤ – مستوى الدخل القومى التوازنى (١٥٠٠) يمثل وضعاً مستقراً لتوازن الدخل القومى ، لأن الابتعاد عنه يولد حافزاً للرجوع إليه مرة أخرى ، لأنه عند أى مستوى للدخل أقل من المستوى (١٥٠٠) تكون التسربات أقل من الإضافات ويكون ذلك حافزاً على زيادة الدخل حتى نصل إلى دخل التوازن ، ومن ثم زيادة الادخار حتى تتساوى التسربات مع الإضافات ويتحقق التوازن مرة أخرى ، والعكس صحيح.

٥ – من الملاحظ أن مستوى الدخل التوازنى في هذا النموذج (١٥٠٠) أكبر من مستوى الدخل التوازنى في حالة النموذج الأول (١٢٥٠) ويرجع ذلك لزيادة كل من التسربات والإضافات .

٥–٤–٣ : تحديد توازن الدخل القومى باستخدام الطريقتين معاً :

يوضح جدول (٥–٤) الكيفية التى يتحدد بها المستوى التوازنى للدخل القومى في حالة اقتصاد مغلق به حكومة ، باستخدام طريقة الطلب الكلى وطريقة التسربات والإضافات . وقد تم تكوين جدول (٥–٤) بناء عن البيانات السابقة عن دوال الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومى والضرائب وتم حسابه بطريقة مماثلة لكيفية حساب جدول (٥–١) .

جدول (٥–٤)

تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى في حالة اقتصاد مغلق به حكومة

(١) الدخل القومى ل	(٢) الضرائب ض	(٣) الدخل المتاح ل م	(٤) الاستهلاك س	(٥) الادخار خ	(٦) الاستثمار ث	(٧) الإنفاق الحكومى ق	(٨) الطلب الكلى س+ث+ق	(٩) التسربات خ + ض	(١٠) الإضافات ث + ق
٢٥٠	٢٥	٢٢٥	٣٣٠	١٠٥–	١٠٠	٧٠	٥٠٠	٨٠–	١٧٠
٥٠٠	٢٥	٤٧٥	٥٣٠	٥٥–	١٠٠	٧٠	٧٠٠	٣٠–	١٧٠
٧٥٠	٢٥	٧٢٥	٧٣٠	٥–	١٠٠	٧٠	٩٠٠	٢٠	١٧٠
١٠٠٠	٢٥	٩٧٥	٩٣٠	٤٥	١٠٠	٧٠	١١٠٠	٧٠	١٧٠
١٢٥٠	٢٥	١٢٢٥	١١٣٠	٩٥	١٠٠	٧٠	١٣٠٠	١٢٠	١٧٠
١٥٠٠	٢٥	١٤٧٥	١٣٣٠	١٤٥	١٠٠	٧٠	١٥٠٠	١٧٠	١٧٠
١٧٥٠	٢٥	١٧٢٥	١٥٣٠	١٩٥	١٠٠	٧٠	١٧٠٠	٢٢٠	١٧٠
٢٠٠٠	٢٥	١٩٧٥	١٧٣٠	٢٤٥	١٠٠	٧٠	١٩٠٠	٢٧٠	١٧٠
٢٢٥٠	٢٥	٢٢٢٥	١٩٣٠	٢٩٥	١٠٠	٧٠	٢١٠٠	٣٢٠	١٧٠
٢٥٠٠	٢٥	٢٤٧٥	٢١٣٠	٣٤٥	١٠٠	٧٠	٢٣٠٠	٣٧٠	١٧٠

ويتضح من جدول (٥-٤) ما يلى :

١ - أن مستوى الدخل التوازنى هو (١٥٠٠) ، وعنده يتساوى الطلب الكلى (العمود الثامن) هو عبارة عن مجموع الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومى ، مع العرض الكلى أو الدخل القومى (العمود الأول) وعند هذا المستوى فقط يتساوى الطلب الكلى مع العرض الكلى وكل منهما يساوى (١٥٠٠) .

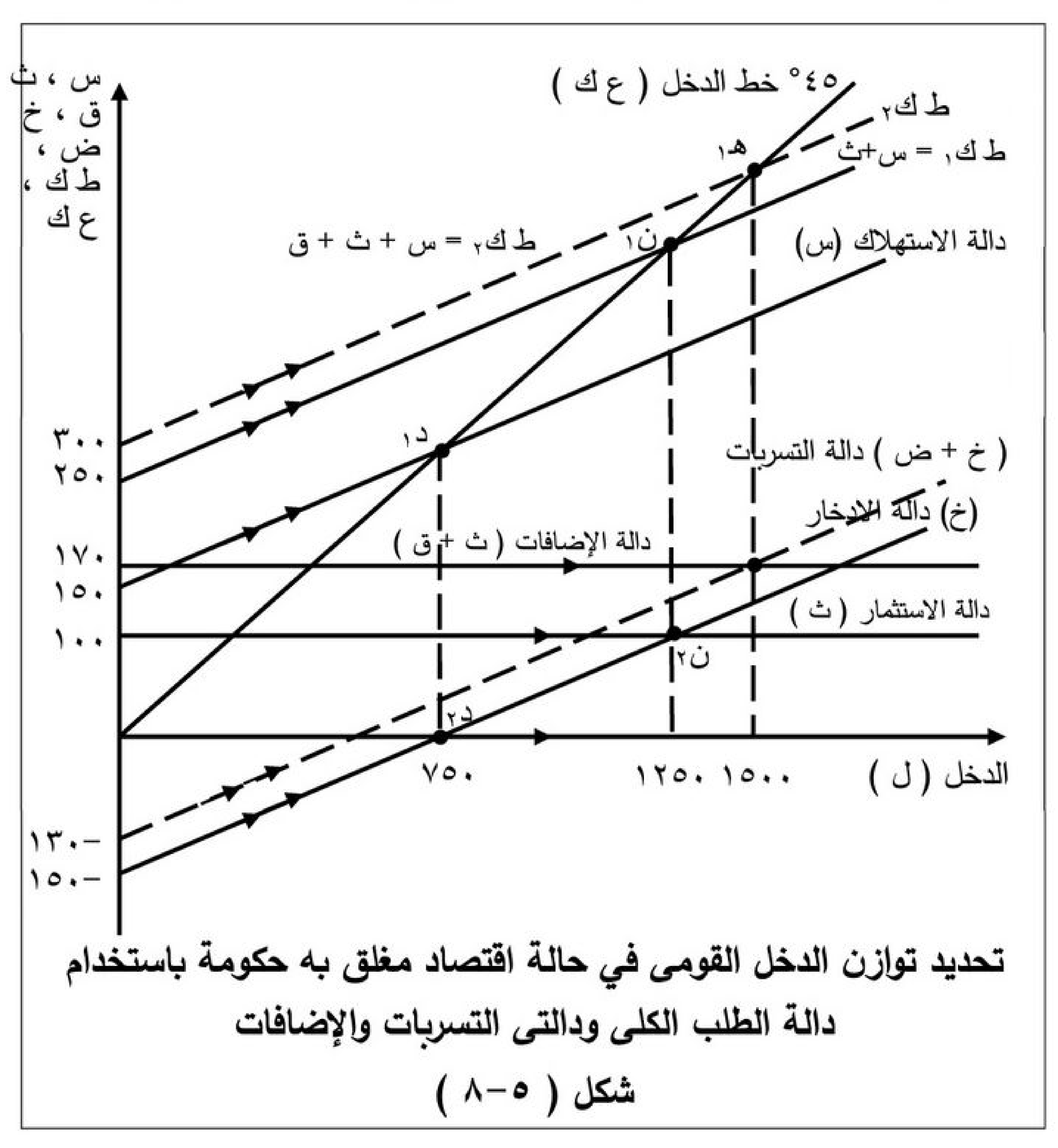
٢ - عند مستوى الدخل التوازنى (١٥٠٠) تتساوى التسربات (العمود التاسع) مع الإضافات (العمود الأخير) وكل منها يساوى (١٧٠) , وقد تم الحصول على التسربات (خ + ض) بجمع الضرائب (العمود الثانى) مع الادخار (العمود الخامس) , كذلك تم الحصول على الإضافات (ث + ق) بجمع الاستثمار (العمود السادس) مع الإنفاق الحكومي (العمود السابع) .

٣ - يلاحظ أنه عند هذا المستوى التوازنى للدخل (١٥٠٠) فقط يتساوى الطلب الكلى مع العرض الكلى وفى نفس الوقت تتساوى التسربات مع الإضافات , وهذا يؤكد لنا أن كل من الطريقتين تحددان لنا نفس الشئ وهو مستوى الدخل التوازنى , وتؤديان بالضرورة إلى تحديد نفس المستوى التوازنى للدخل القومى .

ويمكن توضيح البيانات الواردة في جدول (٥-٤) من خلال شكل (٥-٨) والذى يوضح كيفية تحديد مستوى الدخل التوازنى بيانياً في حالة اقتصاد مغلق به حكومة باستخدام دالة الطلب الكلى وباستخدام دالتى التسربات والإضافات معاً في شكل بيانى واحد .

يتضح من شكل (٥–٨) ما يلى :

١ – تحدد مستوى الدخل التوازنى في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة عند المستوى (١٢٥٠) باستخدام دالة الطلب الكلى عند النقطة (ن١) حيث يتساوى ط ك١ (س + ث) مع العرض الكلى , ونفس المستوى التوازنى من الدخل تم الوصول إليه أيضاً باستخدام دالتى الادخار والاستثمار عند النقطة (ن٢) والتى تقع رأسياً تحت النقطة (ن١) .



تحديد توازن الدخل القومى في حالة اقتصاد مغلق به حكومة باستخدام دالة الطلب الكلى ودالتى التسربات والإضافات

شكل (٥–٨)

٢ – عندما تم إدخال القطاع الحكومي تحدد المستوى التوازنى للدخل القومى عند المستوى (١٥٠٠) باستخدام دالة الطلب الكلى عند النقطة (هـ١) حيث يتساوى عندها ط ك٢ (س + ث + ق) مع العرض الكلى , ونفس المستوى التوازنى من الدخل تم الوصول إليه أيضا باستخدام دالتى التسربات (خ + ض) والإضافات (ث + ق) عند النقطة (هـ٢) والتى تقع رأسياً أسفل (هـ١) . وهذا يؤكد مرة أخرى أن توازن الدخل يتحقق عند نفس المستوى سواء تم الوصول إليه باستخدام دالة الطلب الكلى أو دالتى التسربات والإضافات .

٣ – دالة الاستهلاك تقطع خط الدخل عند النقطة (د١) وتحدد مستوى دخل التعادل , حيث يتعادل الاستهلاك مع الدخل , وعند نفس المستوى من الدخل (٧٥٠) تقطع دالة الادخار المحور الأفقى عند النقطة (د٢) والتى تحدد مستوى الدخل الذى يتحول عنده الادخار من السالب إلى الموجب .

٤ – يلاحظ إن إدخال القطاع الحكومي أدى إلى زيادة مستوى الدخل التوازنى حيث زاد من (١٢٥٠) إلى (١٥٠٠) , نظراً لزيادة مستوى الطلب الكلى من ناحية , وزيادة كل من التسربات والإضافات من ناحية أخرى .

٥–٤–٤ : أثر إدخال القطاع الحكومي على المضاعف :

في النموذج السابق كان يوجد لدينا نوع واحد من المضاعفات هو مضاعف الإضافة أو مضاعف الاستثمار أو المضاعف الكينزى البسيط . وفى النموذج الحالى الذى تم فيه إدخال القطاع الحكومي أصبح لدينا ثلاثة أنواع من المضاعفات هي : مضاعف الإضافات , ومضاعف الضريبة ، ومضاعف الميزانية المتوازنة . ولتوضيح الأنواع الثلاثة من المضاعفات سوف نفترض حالة الضريبة الثابتة وذلك للتبسيط .

١ – مضاعف الإضافات :

ويتمثل في مقدار التغير في الدخل القومى الناتج عن تغير أحد بنود الإضافة (أي تغير الاستثمار أو الإنفاق الحكومي) بوحدة واحدة بشرط بقاء مستوى الدخل في حالة توازن . وهذا المضاعف قد يكون إما مضاعف الاستثمار أو مضاعف الإنفاق الحكومي , وسوف نركز هنا على مضاعف الإنفاق الحكومي .

أ – الاشتقاق الرياضى لمضاعف الإنفاق الحكومي :

أوضحنا فيما سبق ، أن مستوى الدخل التوازنى يتحدد بالمعادلة رقم (٧) وهى :

$$\text{ل} = \frac{\text{١}}{\text{١} - \text{ب}} [\, \text{س}' - \text{ب ض}' + \text{ث}' + \text{ق}' \,] \qquad (\text{٧})$$

وبافتراض حدوث تغير في الإنفاق الحكومى بالمقدار (Δ ق) فإنه يؤدى إلى تغير الدخل بالمقدار Δ ل كما يلى :

$$\text{ل} + \Delta\,\text{ل} = \frac{\text{١}}{\text{١} - \text{ب}} [\, \text{س}' - \text{ب ض}' + \text{ث}' + \text{ق}' + \Delta\,\text{ق} \,]$$

$$\text{ل} + \Delta\,\text{ل} = \frac{\text{١}}{\text{١} - \text{ب}} [\, \text{س}' - \text{ب ض}' + \text{ث}' + \text{ق}' \,] + \frac{\text{١}}{\text{١} - \text{ب}} [\, \Delta\,\text{ق} \,] \qquad (\text{٨})$$

بطرح المعادلة رقم (٧) من المعادلة رقم (٨) ينتج أن :

$$\Delta\,\text{ل} = \frac{\text{١}}{\text{١} - \text{ب}} [\, \Delta\,\text{ق} \,]$$

بقسمة طرفى المعادلة على Δ ق :

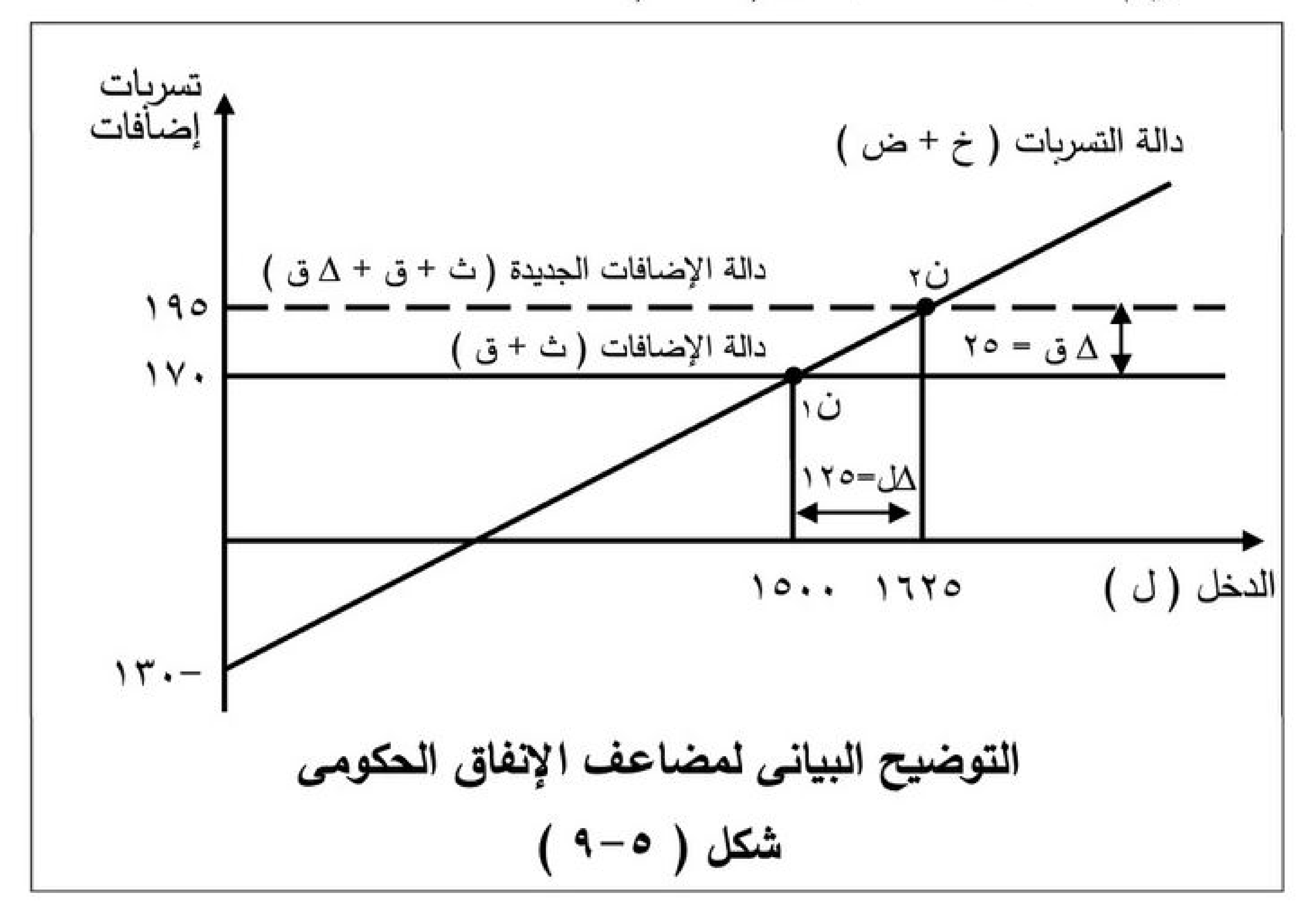
$$\frac{\Delta\,\text{ل}}{\Delta\,\text{ق}} = \frac{\text{١}}{\text{١} - \text{ب}} \qquad (\text{٩})$$

ويتضح من المعادلة رقم (٩) أن قيمة مضاعف الإنفاق الحكومى تساوى :

مضاعف الإنفاق الحكومى $= \frac{\Delta \text{ل}}{\Delta \text{ق}} = \frac{1}{1 - \text{ب}} = \frac{1}{1 - \text{م ح س}} = \frac{1}{\text{م ح خ}}$ (١٠)

ب – التوضيح البيانى لمضاعف الإنفاق الحكومى :

ويتم ذلك بالاستعانة بشكل (٥–٩) .



التوضيح البيانى لمضاعف الإنفاق الحكومى

شكل (٥–٩)

يتضح من شكل (٥–٩) ما يلى :

١ – تحدد مستوى الدخل التوازنى الأصلى (١٥٠٠) عندما تقاطعت دالة التسربات (خ + ض) مع دالة الإضافات (ث + ق = ١٧٠) عند النقطة (ن١) ، وحدث وزاد الإنفاق الحكومى بمقدار (Δ ق = ٢٥) فإن ذلك يؤدى إلى انتقال دالة الإضافات إلى أعلى بنفس المقدار وتصبح (ث + ق + Δ ق = ١٩٥) ، وعند ذلك يتحدد مستوى دخل توازنى جديد هو (١٦٢٥) .

٢ – إن زيادة الإنفاق الحكومى بالمقدار (Δ ق = ٢٥) أدى إلى زيادة الدخل القومى بالمقدار (Δ ل = ١٢٥) ، أى أن الزيادة في الإنفاق الحكومى أدت إلى حدوث زيادة أكبر منها في حجم الدخل القومى (Δ ل > Δ ق)، وهذا يعنى أن قيمة المضاعف أكبر من الواحد الصحيح وتساوى=

$$= \frac{\Delta ل}{\Delta ق} = \frac{١٢٥}{٢٥} = \boxed{٥}$$

٣ – يمكن الحصول على مقدار الزيادة في الدخل (Δ ل) الناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومى بالمقدار Δ ق = ٢٥ كما يلى :

$$\because \text{المضاعف} = ك = \frac{\Delta ل}{\Delta ق}$$

، ∵ ك = ٥ ، Δ ق = ٢٥

∴ Δ ل = ك × Δ ق

$$\Delta ل = ٥ \times ٢٥ = \boxed{١٢٥}$$

٤ – نلاحظ مما سبق أن قيمة مضاعف الإضافات = $\frac{١}{١ - ب}$ ، لم تتغير قيمة عن النموذج السابق وظل كما هو يساوى $\frac{١}{١ - ب} = \frac{١}{١ - ٠.٨} = \boxed{٥}$.

والسبب في ذلك هو أننا افترضنا حالة الضريبة الثابتة ، كذلك ظلت قيمة م ح س ثابتة .

٢ – مضاعف الضريبة :

ويتمثل في مقدار التغير في الدخل القومى (Δ ل) الناتج عن تغير الضريبة (Δ ض) بوحدة واحدة بشرط بقاء الدخل القومى في حالة توازن .

أ – الاشتقاق الرياضى لمضاعف الضريبة :

أوضحنا فيما سبق أن مستوى الدخل التوازنى يتحدد بالمعادلة (٧) وهى :

$$ل = \frac{١}{١ - ب} [س^{/} - ب ض^{/} + ث^{/} + ق^{/}] \qquad (٧)$$

وبافتراض حدوث تغير في الضريبة بالمقدار Δ ض فإنه يؤدى إلى تغير الدخل بالمقدار Δ ل كما يلى :

$$ل + \Delta ل = \frac{١}{١ - ب} [س^{/} - ب (ض^{/} + \Delta ض) + ث^{/} + ق^{/}]$$

$$ل + \Delta ل = \frac{١}{١ - ب} [س^{/} - ب ض^{/} - ب \Delta ض + ث^{/} + ق^{/}]$$

$$ل + \Delta ل = \frac{١}{١ - ب} [س^{/} - ب ض^{/} + ث^{/} + ق^{/}] + \frac{١}{١ - ب} [- ب \Delta ض]$$

$$ل + \Delta ل = \frac{١}{١ - ب} [س^{/} - ب ض^{/} + ث^{/} + ق^{/}] + (\frac{- ب}{١ - ب} \Delta ض] \quad (٨)$$

بطرح المعادلة رقم (٧) من المعادلة رقم (٨) ينتج أن :

$$\Delta ل = \frac{- ب}{١ - ب} [\Delta ض]$$

بقسمة طرفى المعادلة على Δ ض :

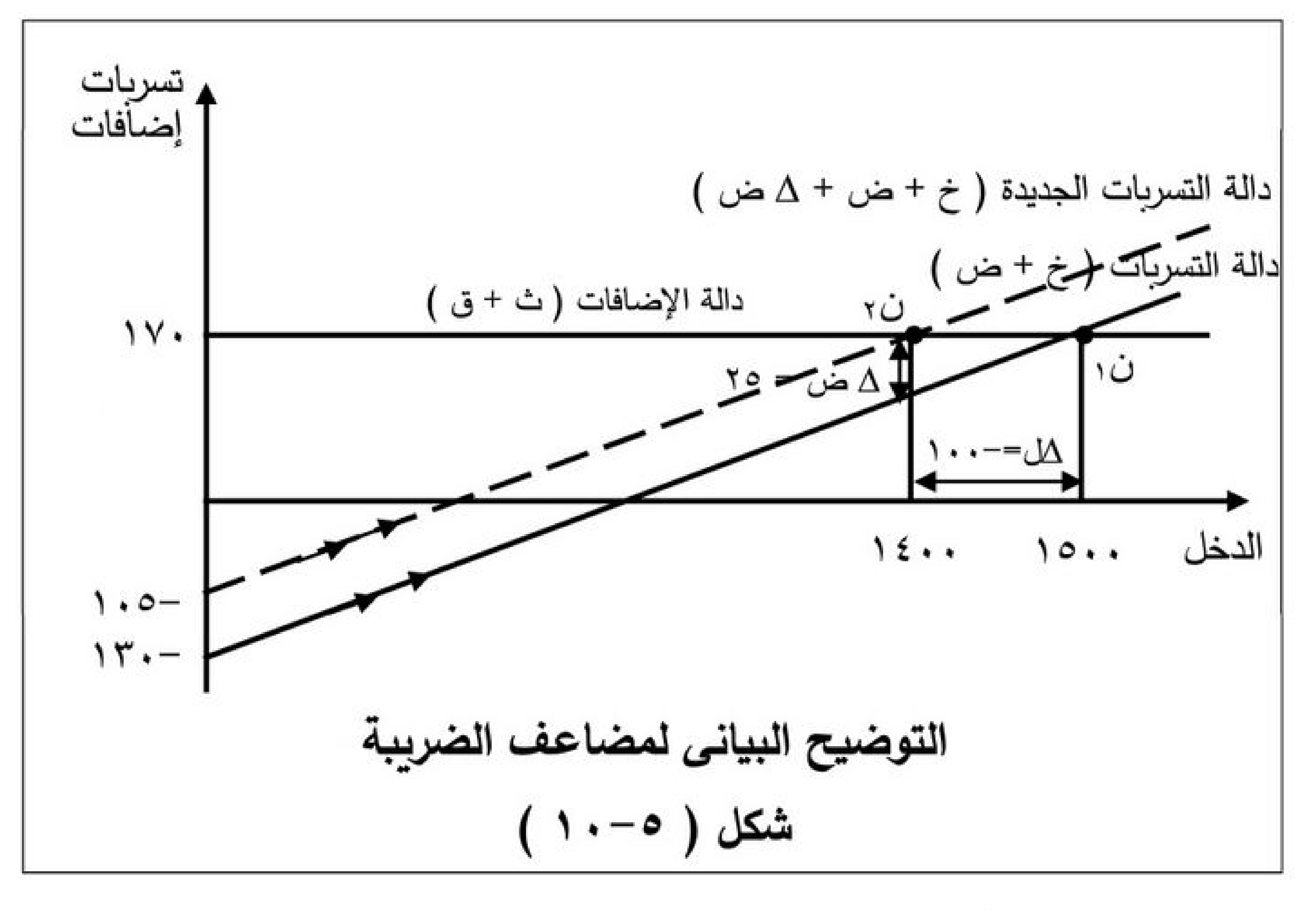
$$\frac{\Delta ل}{\Delta ض} = \frac{- ب}{١ - ب} \quad (٩)$$

ويتضح من المعادلة رقم (٩) أن قيمة مضاعف الضريبة تساوى :

$$مضاعف الضريبة = \frac{\Delta ل}{\Delta ق} = \frac{- م ح س}{١ - م ح س} = \frac{- ب}{١ - ب} = \frac{- م ح س}{م ح خ} \quad (١٠)$$

ب – التوضيح البيانى لمضاعف الضريبة :

ويتم ذلك من خلال شكل (٥-١٠) .



التوضيح البيانى لمضاعف الضريبة

شكل (٥-١٠)

يتضح من شكل (٥-١٠) ما يلى :

١ – تحدد مستوى الدخل التوازنى الأصلى (١٥٠٠) عندما تقاطعت دالة الإضافات (ث + ق) مع دالة التسربات الأصلية (خ + ض) عند نقطة التوازن (ن١) ، وحدث وزادت الضريبة الثابتة بالمقدار (Δ ض = ٢٥) فأدى ذلك إلى انتقال دالة التسربات إلى أعلى بمقدار ٢٥ ، وأصبحت تقطع المحور الرأسى في (– ١٠٥) ، وتحددت نقطة توازن جديدة (ن٢) ، وأصبح مستوى الدخل التوازنى الجديد (١٤٠٠) .

٢ – زيادة الضريبة الثابتة بالمقدار (Δ ض = ٢٥) أدت إلى نقص مستوى الدخل القومى التوازنى بالمقدار (Δ ل = – ١٠٠) ، أى أن الزيادة في الضريبة الثابتة أدت إلى حدوث نقص أكبر منها فى الدخل القومى ، وهذا يعنى أن مضاعف الضريبة = $\frac{\Delta ل}{\Delta ض} = \frac{-١٠٠}{٢٥} = -٤$.

٣ – يمكن الحصول على مقدار النقص في الدخل القومى الناتج عن زيادة الضريبة بالمقدار Δ ض = ٢٥ كما يلى :

∵ مضاعف الضريبة = $\frac{\Delta ل}{\Delta ق}$ = – ٤

، ∵ Δ ض = ٢٥

∴ Δ ل = مضاعف الضريبة × Δ ض

= – ٤ × ٢٥ = **– ١٠٠**

٤ – يتضح مما سبق ، أنه بالرغم من تساوى كل الزيادة في الإنفاق الحكومى (Δ ق = ٢٥) كإضافات مع الزيادة في الضريبة (Δ ض = ٢٥) كتسربات ، إلا أن تأثير كل منهما سيكون مختلف على الدخل القومى ، فالزيادة في الإنفاق الحكومى بمقدار ٢٥ وحدة نقدية أدت إلى زيادة الدخل القومى بمقدار ١٢٥ وحدة نقدية ، بينما الزيادة في الضريبة الثابتة بمقدار ٢٥ وحدة نقدية أدت إلى نقص الدخل القومى بمقدار ١٠٠ وحدة نقدية . والسبب في ذلك يرجع إلى اختلاف قيمة مضاعف الإنفاق الحكومى عن قيمة مضاعف الضريبة الثابتة ، حيث القيمة المطلقة لمضاعف الإنفاق الحكومى | ٥ | أكبر من القيمة المطلقة لمضاعف الضريبة الثابتة | ٤ | ، ومن ثم فإن تأثير زيادة الإنفاق الحكومى على زيادة الدخل ستكون أكبر من تأثير زيادة الضريبة على نقص الدخل هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن مضاعف الإنفاق الحكومى يؤثر طردياً على الدخل القومى بينما يؤثر مضاعف الضريبة الثابتة عكسياً على الدخل القومى .

٣ – مضاعف الميزانية المتوازنة :

ويتمثل في مقدار التغير في الدخل القومى (Δ ل) الناتج عن تغير كل من الإنفاق الحكومى والضرائب معاً وبنفس المقدار (Δ ق = Δ ض) بشرط أن يظل مستوى الدخل القومى في حالة توازن .

مضاعف الميزانية المتوازنة = مضاعف الإنفاق الحكومى + مضاعف الضريبة

$$\frac{\text{١}}{\text{١ - ب}} = \frac{\text{- ب}}{\text{١ - ب}} + \frac{\text{- ب}}{\text{١ - ب}} = \frac{\text{١ - ب}}{\text{١ - ب}} = \boxed{\text{١}}$$

فإذا افترضنا تساوى قيمة كل من الإنفاق الحكومى والضرائب ، فهذا يعنى أن ميزانية الحكومة متوازنة ، وإذا افتراضنا أنه تم زيادة الإنفاق الحكومى بالمقدار (Δ ق) ، وقد تم تمويله بالكامل عن طريق حجم مساوٍ له من الضرائب (أى زيادة الضرائب بنفس المقدار Δ ض = Δ ق) ، لذلك سوف يزداد الدخل القومى بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق الحكومى (Δ ل = Δ ق) .

الاشتقاق الرياضى لمضاعف الميزانية المتوازنة :

أوضحنا فيما سبق أن مستوى الدخل التوازنى يتحدد وفقاً للمعادلة (٧) وهى:

$$\text{ل} = \frac{\text{١}}{\text{١ - ب}} \left[\text{س}' - \text{ب ض}' + \text{ث}' + \text{ق}' \right] \qquad (\text{٧})$$

وبافتراض حدوث تغير معين في الإنفاق الحكومي (Δ ق) تم تمويله عن طريق تغير مساوٍ له تماماً في الضرائب بالمقدار (Δ ض) فإن ذلك يؤدى إلى تغير الدخل بالمقدار Δ ل كما يلى :

$$\text{ل} + \Delta\,\text{ل} = \frac{\text{١}}{\text{١ - ب}} \left[\text{س}' - \text{ب} \left(\text{ض}' + \Delta\,\text{ض} \right) + \text{ث}' + \text{ق}' + \Delta\,\text{ق} \right]$$

$$ل + \Delta ل = \frac{١}{١ - ب} [س^{/} - ب ض^{/} - ب \Delta ض + ث^{/} + ق^{/} + \Delta ق]$$

$$ل + \Delta ل = \frac{١}{١ - ب} [س^{/} - ب ض^{/} + ث^{/} + ق^{/}] + \left(\frac{- ب \Delta ض}{١ - ب} \right)$$

$$+ \left(\frac{\Delta ق}{١ - ب} \right) \quad (٨)$$

بطرح المعادلة رقم (٧) من المعادلة رقم (٨) ينتج أن :

$$\Delta ل = \frac{\Delta ق}{١ - ب} + \frac{- ب \Delta ض}{١ - ب} = \frac{\Delta ق - ب \Delta ض}{١ - ب}$$

$\because$ $\Delta ق = \Delta ض$ (حيث افترضنا توازن ميزانية الحكومة)

$$\therefore \Delta ل = \frac{\Delta ق (١ - ب)}{١ - ب} \quad (٩)$$

بقسمة طرفى المعادلة على Δ ق :

$$\frac{\Delta ل}{\Delta ق} = \frac{١ - ب}{١ - ب} = \boxed{١}$$

أى أن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوى الواحد الصحيح ، والذى يعبر عن أن حدوث زيادة في الإنفاق الحكومى ويتم تمويلها بالكامل عن طريق حجم مساوٍ لها من الضرائب (Δ ق = Δ ض) سيؤدى إلى زيادة مساوية لها في حجم الدخل القومى (Δ ل = Δ ق) .

مثال : بافتراض حدوث زيادة في الإنفاق الحكومى بمقدار ٥٠ وحدة نقدية ، وقد تم تمويلها بالكامل عن طريق زيادة الضرائب بنفس المقدار ٥٠ وحدة نقدية . فما هو تأثير ذلك على مستوى الدخل القومى ، بافتراض أن م ح س = ٠.٨ .

الحل :

أولاً : إيجاد مقدار التغير في الدخل القومى الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي :

Δ ل$_{١}$ = مضاعف الإنفاق الحكومي × Δ ق

$$= \frac{١}{١ - ب} \times ٥٠ = \frac{١}{١ - ٠.٨} \times ٥٠$$

$$= \frac{١}{٠.٢} \times ٥٠ = ٥ \times ٥٠ = \boxed{٢٥٠}$$

ثانياً : إيجاد مقدار التغير في الدخل القومى الناتج عن زيادة الضرائب :

Δ ل$_{٢}$ = مضاعف الضريبة × Δ ض

$$= \frac{- ب}{١ - ب} \times ٥٠ = \frac{- ٠.٨}{١ - ٠.٨} \times ٥٠$$

$$= \frac{- ٠.٨}{٠.٢} \times ٥٠ = - ٤ \times ٥٠ = \boxed{- ٢٠٠}$$

ثالثاً : إيجاد مقدار التغير النهائى في الدخل القومى :

$$\Delta ل = \Delta ل_{١} + \Delta ل_{٢} = ٢٥٠ + (- ٢٠٠) = \boxed{٥٠}$$

وهكذا نجد أن تغير الإنفاق الحكومي والضرائب معاً بنفس النسبة يؤدى إلى تغير الدخل القومى بنفس المقدار وفى نفس الاتجاه ، نظراً لأن مضاعف الميزانية يساوى الواحد الصحيح .

٥-٥ : النموذج الثالث : تحديد توازن الدخل القومى في حالة الاقتصاد المفتوح :

يعكس هذا النموذج الواقع بدرجة كبيرة ، حيث يتكون الاقتصاد القومى من أربعة قطاعات ، وهى القطاع العائلى والقطاع الإنتاجى والقطاع الحكومي وقطاع العالم الخارجى . **والآن ما هو أثر إدخال قطاع العالم الخارجى على متغيرات النموذج ؟** ذكرنا في الفصل السابق أن إدخال قطاع العالم الخارجى يترتب عليه ظهور متغيرين جديدين هما الصادرات والواردات . ولعل أهم الآثار المتوقعة على النموذج ما يلى :

١ - ظهور تيار جديد من الإضافات في صورة الصادرات ، وهى تمثل طلب الأجانب على المنتجات المحلية ، وسوف نفترض أنها متغير خارجى ، حيث تتحدد قيمتها من خارج النموذج ، ومن ثم تظل ثابتة أى أن (ص = ص/) . وبناء على ذلك تصبح دالة الإضافات مكونة من ثلاثة عناصر الاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات وكل منها متغير خارجى ، أى أن (الإضافات = ث + ق + ص) .

٢ - ظهور تيار جديد من التسربات في صورة الواردات ، وهى تمثل طلب المواطنين على السلع والخدمات الأجنبية ، وتكون دالة الواردات دالة طردية في الدخل القومى وفقاً للمعادلة التالية (و = و/ + م ل) وقد تم توضيحها في الفصل السابق . ولذلك تصبح دالة التسربات مكونة من ثلاثة عناصر هي الادخار والضرائب والواردات ، أى أن (التسربات = خ + ض + و) .

٣ - يتكون الطلب الكلى من أربعة عناصر هي الطلب على الاستهلاك (س)، الطلب على الاستثمار (ث) ، والطلب الحكومي (ق) ، وصافى

الطلب الأجنبى (ص – و) ، ولذلك فإن الطلب الكلى = ط ك = س + ث + ق + (ص – و) .

وفى هذا القسم سيتم **أولاً** : تحديد توازن الدخل القومى باستخدام طريقة الطلب الكلى ، **ثانياً** : تحديد توازن الدخل القومى باستخدام طريقة التسربات والإضافات ، **ثالثاً** : تحديد توازن الدخل القومى باستخدام الطريقتين معاً ، **رابعاً** : أثر إدخال قطاع العالم الخارجى على المضاعف .

٥-٥-١ : تحديد توازن الدخل القومى باستخدام طريقة الطلب الكلى :

في هذا النموذج يتكون الطلب الكلى من أربعة عناصر هي الاستهلاك ، الاستثمار والإنفاق الحكومي وصافى الطلب الأجنبى ، أى أن الطلب الكلى [ط ك = س + ث + ق + (ص – و)] . ولذا يكون شرط التوازن هو :

العرض الكلى = الطلب الكلى

ع ك = ط ك

ل = س + ث + ق + (ص – و)

وفيما يلى توضيح التوازن رياضياً وبيانياً وفقاً لهذه الطريقة .

أ – التوازن رياضياً :

بناء على ما سبق ، فإن نموذج توازن الدخل القومى في حالة الاقتصاد المفتوح يتكون من ثمان معادلات وهى :

س = س/ + ب ل م	(١) دالة الاستهلاك
ل م = ل – ض	(٢) دالة الدخل المتاح
ث = ث/	(٣) دالة الاستثمار
ق = ق/	(٤) دالة الإنفاق الحكومى

ض = ض/ (٥) دالة الضرائب

ص = ص/ (٦) دالة الصادرات

و = و/ + م ل (٧) دالة الواردات

ل = س + ث + ق + (ص – و) (٨) شرط التوازن

ويمكن حل هذا النموذج بالتعويض بالمعادلات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥، ٦ ، ٧ في المعادلة (٨) وذلك على النحو التالى :

∵ ل = س + ث + ق + (ص – و)

ل = س/ + ب (ل – ض/) + ث/ + ق/ + ص/ – (و/ + م ل)

ل = س/ + ب ل – ب ض/ + ث/ + ق/ + ص/ – و/ – م ل

ل – ب ل + م ل = س/ – ب ض/ + ث/ + ق/ + ص/ – و/

[(١ – ب) + م] ل = س/ – ب ض/ + ث/ + ق/ + ص/ – و/

بقسمة طرفى المعادلة على [(١ – ب) + م] :

ل = $\frac{١}{(١ – ب) + م}$ [س/ – ب ض/ + ث/ + ق/ + ص/ – و/] (٩)

والمعادلة الأخيرة رقم (٩) توضح كيفية تحديد مستوى الدخل التوازنى في حالة الاقتصاد المفتوح اعتماداً على قيم الثوابت ومعلمات الدوال .

مثال : إذا توافرت لديك البيانات التالية عن أحد نماذج تحديد الدخل القومى :

س = ١٥٠ + ٠.٨ ل م (١) دالة الاستهلاك

ل م = ل – ض (٢) دالة الدخل المتاح

ث = ١٠٠ (٣) دالة الاستثمار

ق = ٧٠ (٤) دالة الإنفاق الحكومى

ض = ٢٥ (٥) دالة الضرائب

ص = ١٩٠ (٦) دالة الصادرات

و = ١٠ + ٠.١ ل (٧) دالة الواردات

ل = س + ث + ق + (ص – و) (٨) شرط التوازن

المطلوب :

أ – ما هو حالة الاقتصاد القومى الذى يعبر عنه هذا النموذج ؟ ولماذا ؟

ب – تحديد مستوى الدخل القومى التوازنى ؟

الحل :

أ – يعبر هذا النموذج عن حالة الاقتصاد المفتوح لوجود دالتى الصادرات والواردات .

ب – يتم تحديد مستوى الدخل القومى التوازنى عن طريق التعويض بالمعادلات رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ في المعادلة رقم (٨) كما يلى :

∵ ل = س + ث + ق + (ص – و)

ل = ١٥٠ + ٠.٨ (ل – ٢٥) + ١٠٠ + ٧٠ + [١٩٠ – (١٠ + ٠.١ ل)]

ل = ١٥٠ + ٠.٨ ل – ٢٠ + ١٠٠ + ٧٠ + ١٩٠ – ١٠ – ٠.١ ل

ل = ٤٨٠ + ٠.٧ ل

ل – ٠.٧ ل = ٤٨٠

٠.٣ ل = ٤٨٠

ل = $\frac{٤٨٠}{٠.٣}$ = $\frac{٤٨٠}{٣}$ × ١٠ = **١٦٠٠** مستوى الدخل التوازنى

حل آخر : يمكننا الحصول على نفس النتيجة بالتعويض مباشرة في المعادلة رقم (٩) :

$$ل = \frac{١}{(١ - ب) + م} [س^/ - ب ض^/ + ث^/ + ق^/ + ص^/ - و^/]$$

$$= \frac{١}{(١ - ٠.٨) + ٠.١} [١٥٠ - (٠.٨ \times ٢٥) + ١٠٠ + ٧٠ + ١٩٠ - ١٠]$$

$$ل = \frac{١}{٠.٣} (٤٨٠) = \boxed{١٦٠٠}$$

ب – التوازن بيانياً :

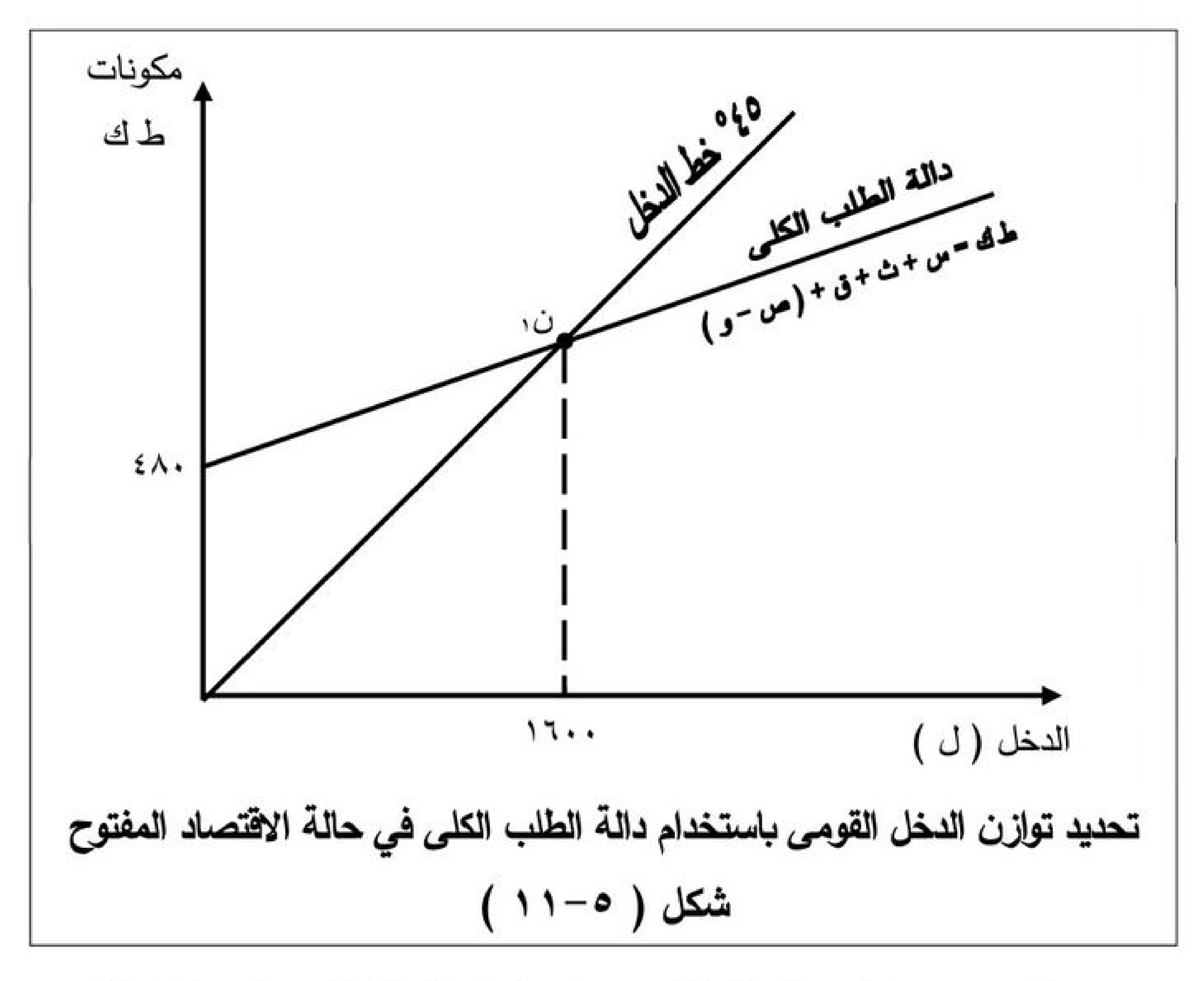
يمكن تحديد توازن الدخل القومى في حالة الاقتصاد المفتوح باستخدام دالة الطلب الكلى من خلال شكل (٥–١١) .

يتضح من شكل (٥–١١) ما يلى :

١ – أن دالة الطلب الكلى عبارة عن التجميع الرأسى لدوال الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومى وصافى الطلب الأجنبى ، ولذا تبدأ دالة الطلب الكلى من نقطة على المحور تمثل مكونات الإنفاق التلقائى تساوى ٤٨٠ ، كذلك ميل دالة الطلب الكلى في حالة الاقتصاد المفتوح أقل من ميل دالة الطلب الكلى في النماذج السابقة ، وتساوى (م ح س – م ح و) = (٠.٨ – ٠.١) = ٠.٧ .

٢ – يتحدد توازن الدخل القومى عندما تقطع دالة الطلب الكلى [ط ك = س + ث + ق + (ص – و)] خط الدخل أو دالة العرض الكلى عند النقطة ($ن_١$) ، وعند ذلك يتحدد مستوى الدخل التوازنى (١٦٠٠) ويتحقق شرط التوازن وهو ل = س + ث + ق + (ص – و) .

٣ – مستوى الدخل التوازنى (١٦٠٠) يمثل وضعاً مستقراً لتوازن الدخل القومى ، لأن الابتعاد عنه يولد حافزاً للرجوع إليه مرة أخرى .



تحديد توازن الدخل القومى باستخدام دالة الطلب الكلى في حالة الاقتصاد المفتوح

شكل (٥-١١)

٥-٥-٢ : تحديد توازن الدخل القومى باستخدام طريقة التسربات والإضافات:

في حالة الاقتصاد المفتوح تتكون دالة التسربات من ثلاثة مكونات هي الادخار والضرائب والواردات (خ + ض + و) ، كذلك فإن دالة الإضافات تتكون من ثلاثة مكونات هي الاستثمار والإنفاق الحكومى والصادرات (ث + ق + ص) . ولذلك يكون شرط التوازن هو أن :

التسربات (خ + ض + و) = الإضافات (ث + ق + ص)

أ – التوازن رياضياً :

بناء على ما سبق ، فإن نموذج توازن الدخل القومى يتكون من ثمان معادلات هى :

خ = – س/ + (١ – ب) ل م	(١) دالة الادخار
ل م = ل – ض	(٢) دالة الدخل المتاح
ث = ث/	(٣) دالة الاستثمار
ق = ق/	(٤) دالة الإنفاق الحكومى
ض = ض/	(٥) دالة الضرائب
ص = ص/	(٦) دالة الصادرات
و = و/ + م ل	(٧) دالة الواردات
خ + ض + و = ث + ق + ص	(٨) شرط التوازن

ويمكن حل هذا النموذج بالتعويض بالمعادلات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ في المعادلة (٨) وذلك على النحو التالى :

∵ خ + ض + و = ث + ق + ص

– س/ + (١ – ب) ل م + ض/ + و/ + م ل = ث/ + ق/ + ص/

– س/ + (١ – ب) (ل – ض/) + ض/ + و/ + م ل = ث/ + ق/ + ص/

(١ – ب) ل + م ل = س/ – ب ض/ + ث/ + ق/ + ص/ – و/

[(١ – ب) + م] ل = س/ – ب ض/ + ث/ + ق/ + ص/ – و/

بقسمة طرفى المعادلة على (١ – ب) + م :

ل = ١ / [(١ – ب) + م] × [س/ – ب ض/ + ث/ + ق/ + ص/ – و/] (٩)

والمعادلة رقم (٩) هي نفس المعادلة رقم (٩) التى توصلنا إليها سابقاً باستخدام طريقة الطلب الكلى ، وهذا يؤكد على أننا سنصل إلى نفس مستوى الدخل التوازنى في حالة الاقتصاد المفتوح سواء تم تحديده باستخدام طريقة الطلب الكلى أو طريقة التسربات والإضافات .

مثال : إذا توافرت لديك البيانات التالية عن أحد نماذج تحديد الدخل القومى لدولة ما :

خ = - ١٥٠ + ٠.٢ ل م	(١) دالة الادخار
ل م = ل - ض	(٢) دالة الدخل المتاح
ث = ١٠٠	(٣) دالة الاستثمار
ق = ٧٠	(٤) دالة الإنفاق الحكومى
ض = ٢٥	(٥) دالة الضرائب
ص = ١٩٠	(٦) دالة الصادرات
و = ١٠ + ٠.١ ل	(٧) دالة الواردات
ل = س + ث + ق + (ص - و)	(٨) شرط التوازن

المطلوب :

أ - ما هو حالة الاقتصاد القومى الذى يعبر عنه هذا النموذج ؟ ولماذا ؟

ب - كيفية تحديد مستوى الدخل التوازنى ؟

الحل :

أ - يعبر هذا النموذج عن حالة الاقتصاد المفتوح لوجود دالتى الصادرات والواردات .

ب – يتم تحديد مستوى الدخل التوازنى عن طريق التعويض بالمعادلات رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ في المعادلة رقم (٨) وذلك على النحو التالى :

∵ خ + ض + و = ث + ق + ص

– ١٥٠ + ٠.٢ (ل – ٢٥) + ٢٥ + ١٠ + ٠.١ ل = ١٠٠ + ٧٠ + ١٩٠

– ١٥٠ + ٠.٢ ل – ٥ + ٢٥ + ١٠ + ٠.١ ل = ٣٦٠

– ١٢٠ + ٠.٣ ل = ٣٦٠

٠.٣ ل = ٣٦٠ + ١٢٠ = ٤٨٠

ل = ٤٨٠ / ٠.٣ = ٤٨٠ / ٣ × ١٠ = **١٦٠٠** مستوى الدخل التوازنى

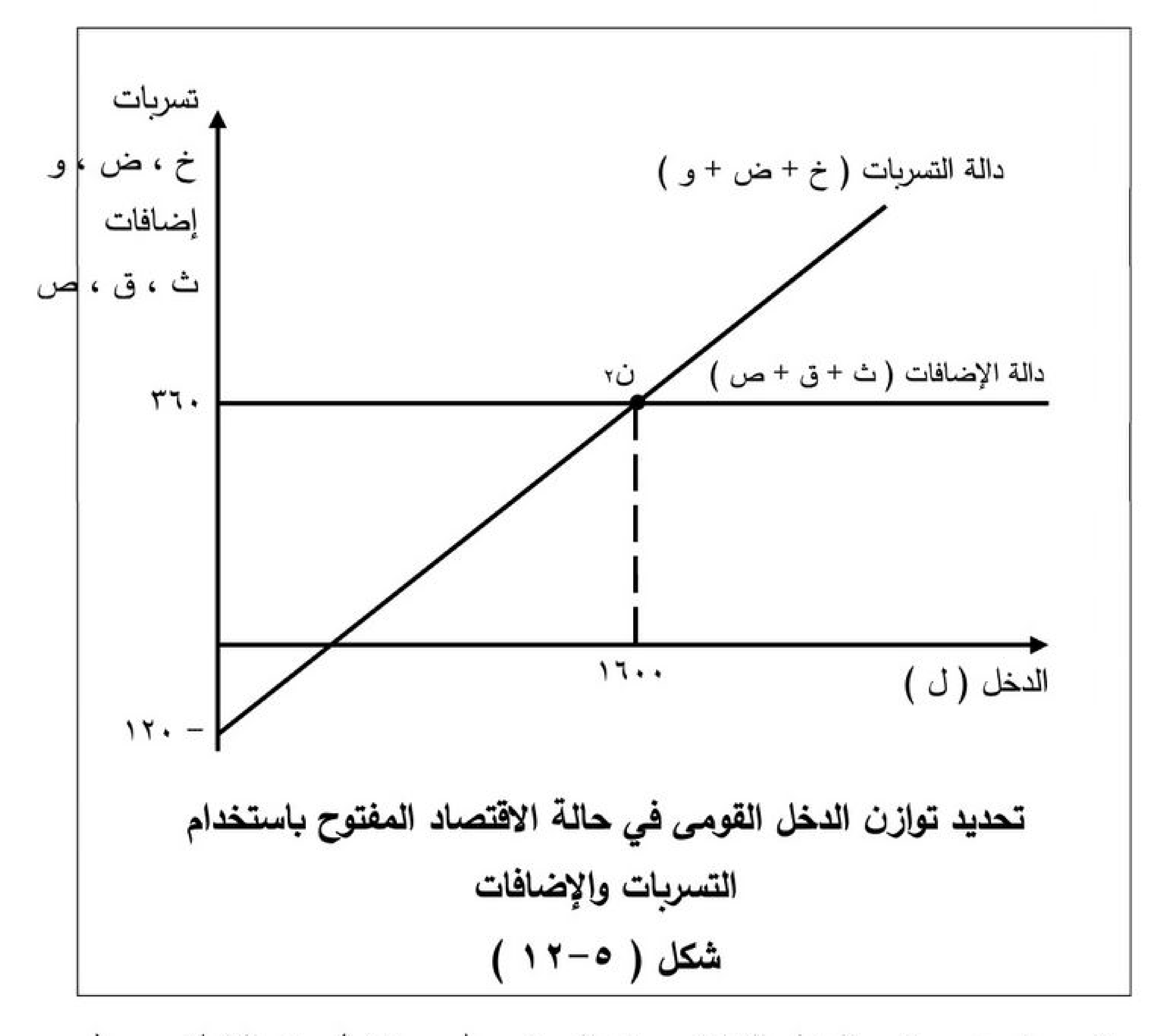
ب – التوازن بيانياً :

يوضح شكل (٥–١٢) توازن الدخل القومى في حالة الاقتصاد المفتوح باستخدام طريقة التسربات والإضافات .

يتضح من شكل (٥–١٢) ما يلى :

١ – أن دالة الإضافات عبارة عن التجميع الرأسى لدوال الاستثمار والإنفاق الحكومى والصادرات عند المستويات المختلفة للدخل وتساوى (١٠٠ + ٧٠ + ١٩٠ = ٣٦٠) .

٢ – تتمثل دالة التسربات في التجميع الرأسى لدوال الادخار والضرائب والواردات عند المستويات المختلفة من الدخل وهى (– ١٢٠ + ٠.٣ ل) ، ولذا تقطع المحور الرأسى عند قيمة سالبة تساوى (– ١٢٠) ، وميلها يتمثل في الميل الحدى للتسربات ويساوى الميل الحدى للادخار + الميل الحدى للواردات (م ح خ + م ح و = ٠.٢ + ٠.١ = ٠.٣) .



تحديد توازن الدخل القومى في حالة الاقتصاد المفتوح باستخدام التسربات والإضافات

شكل (٥–١٢)

٣ – يتحدد مستوى الدخل التوازنى عند المستوى (١٦٠٠) عند النقطة (ن٢) عندما تتقاطع دالة التسربات مع دالة الإضافات ، وعند ذلك يتحقق شرط التوازن وهو [التسربات (خ + ض + و) = الإضافات (ث + ق + ص)] .

٤ – مستوى الدخل التوازنى (١٦٠٠) يمثل وضعاً مستقراً لتوازن الدخل القومى ، لأن الابتعاد عنه يولد حافزاً للرجوع إليه مرة أخرى .

٥–٥–٣ : تحديد توازن الدخل القومى باستخدام الطريقتين معاً :

يوضح جدول (٥-٥) كيفية تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى في حالة الاقتصاد المفتوح . وقد تم تكوين هذا الجدول بناء على البيانات السابقة عن دوال الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومى والضرائب والصادرات والواردات ، كما تم حسابه بطريقة مماثلة لكيفية حساب جدولى (٥-١) ، (٥-٤) .

ويتضح من جدول (٥-٥) ما يلى :

١ – أن مستوى الدخل التوازنى هو (١٦٠٠) ، وعنده يتساوى الطلب الكلى (العمود العاشر) والذى يتمثل في مجموع الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومى والصادرات مع خصم منهم الواردات ، مع العرض الكلى أو الدخل القومى (العمود الأول) ، وعند هذا المستوى فقط يتساوى الطلب الكلى مع العرض الكلى وكل منهما يساوى (١٦٠٠) .

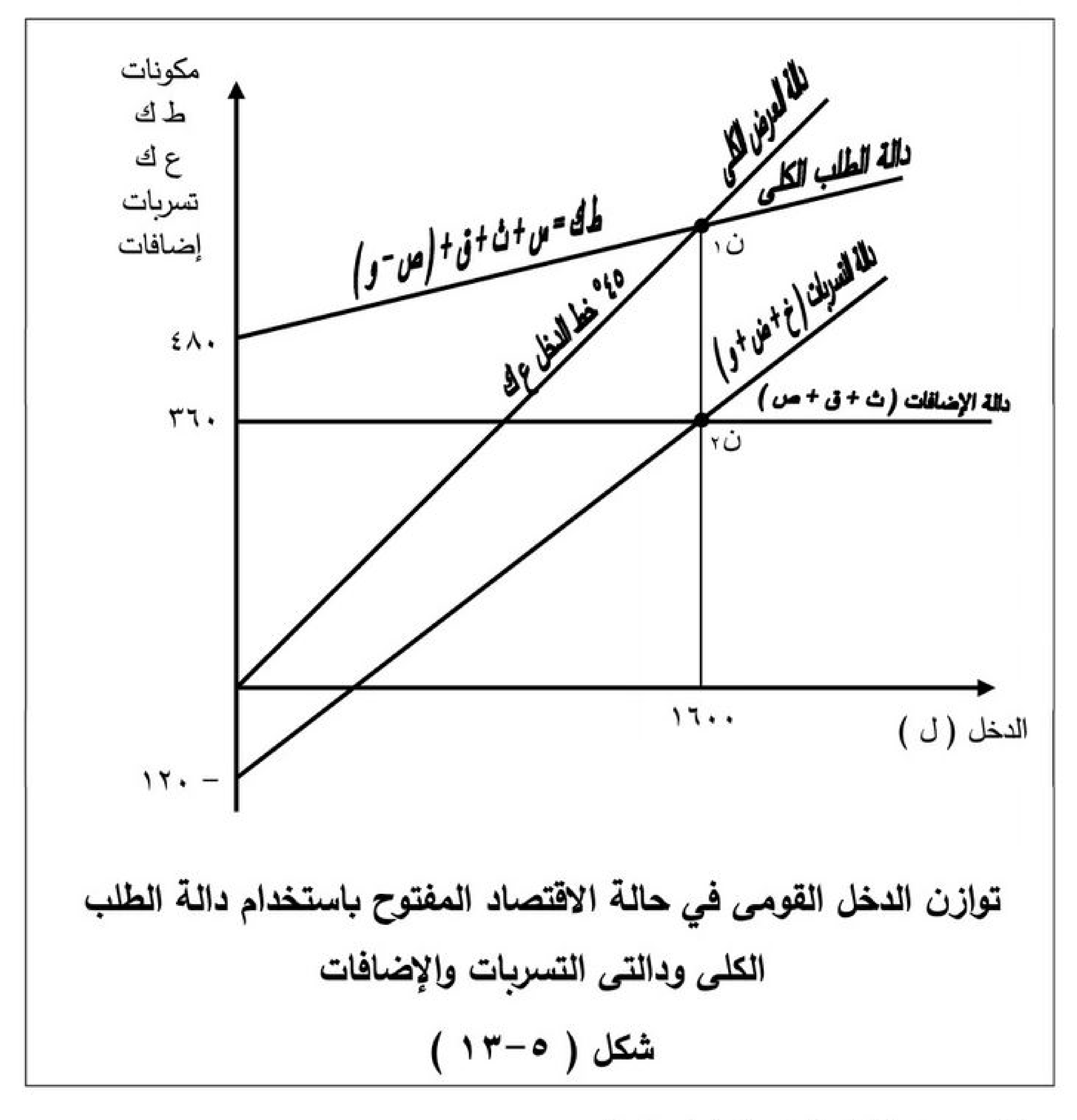
٢ – عند مستوى الدخل التوازنى (١٦٠٠) تتساوى التسربات (خ + ض + و) التى يعبر عنها العمود الحادى عشر مع الإضافات (ث + ق + ص) والتى يعبر عنها العمود الثانى عشر ، وكل منهما يساوى ٣٦٠ .

ويمكن توضيح البيانات الواردة في جدول (٥-٥) بشكل (٥-١٣) والذى يوضح كيفية تحديد مستوى الدخل التوازنى في حالة الاقتصاد المفتوح باستخدام الطريقتين معاً في شكل بيانى واحد .

جدول (٥-٥)

تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى فى حالة الاقتصاد المفتوح

(١) الدخل القومى ل	(٢) الضرائب ض	(٣) الدخل المتاح ل	(٤) الاستهلاك س	(٥) الادخار خ	(٦) الاستثمار ث	(٧) الإنفاق الحكومي ق	(٨) الصادرات ص	(٩) الواردات و	(١٠) الطلب الكلى س + خ + ق + (ص – و)	(١١) التسربات خ + ض + و	(١٢) الإضافات ث + ق + ص
٢٠٠	٢٥	١٧٥	٢٩٠	-١١٥	١٠٠	٧٠	١٩٠	٣٠	٦٢٠	-٦٠	٣٦٠
٤٠٠	٢٥	٣٧٥	٤٥٠	-٧٥	١٠٠	٧٠	١٩٠	٥٠	٧٦٠	صفر	٣٦٠
٦٠٠	٢٥	٥٧٥	٦١٠	-٣٥	١٠٠	٧٠	١٩٠	٧٠	٩٠٠	٦٠	٣٦٠
٨٠٠	٢٥	٧٧٥	٧٧٠	٥	١٠٠	٧٠	١٩٠	٩٠	١٠٤٠	١٢٠	٣٦٠
١٠٠٠	٢٥	٩٧٥	٩٣٠	٤٥	١٠٠	٧٠	١٩٠	١١٠	١١٨٠	١٨٠	٣٦٠
١٢٠٠	٢٥	١١٧٥	١٠٩٠	٨٥	١٠٠	٧٠	١٩٠	١٣٠	١٣٢٠	٢٤٠	٣٦٠
١٤٠٠	٢٥	١٣٧٥	١٢٥٠	١٢٥	١٠٠	٧٠	١٩٠	١٥٠	١٤٦٠	٣٠٠	٣٦٠
١٦٠٠	٢٥	١٥٧٥	١٤١٠	١٦٥	١٠٠	٧٠	١٩٠	١٧٠	١٦٠٠	٣٦٠	٣٦٠
١٨٠٠	٢٥	١٧٧٥	١٥٧٠	٢٠٥	١٠٠	٧٠	١٩٠	١٩٠	١٧٤٠	٤٢٠	٣٦٠
٢٠٠٠	٢٥	١٩٧٥	١٧٣٠	٢٤٥	١٠٠	٧٠	١٩٠	٢١٠	١٨٨٠	٤٨٠	٣٦٠



توازن الدخل القومى في حالة الاقتصاد المفتوح باستخدام دالة الطلب الكلى ودالتى التسربات والإضافات

شكل (٥-١٣)

يتضح من شكل (٥-١٣) ما يلى :

١ – تحدد المستوى التوازنى للدخل القومى عند المستوى (١٦٠٠) باستخدام دالة الطلب الكلى [س + ث + ق + (ص – و)] عندما قطعت دالة العرض الكلى عند النقطة ($ن_١$) ، وهى تقع رأسياً فوق نقطة التوازن ($ن_٢$) التى يتساوى عندها التسربات (خ + ض + و) مع الإضافات (ث + ق + ص) وهذا يؤكد على أنه يتم الحصول على نفس مستوى

الدخل التوازنى سواء تم تحديده باستخدام طريقة الطلب الكلى أو طريقة التسربات والإضافات .

٢ – يلاحظ أن إدخال قطاع العالم الخارجى أدى إلى زيادة مستوى الدخل التوازنى ، حيث زاد من (١٥٠٠) إلى (١٦٠٠) ويرجع ذلك إلى أن صافى الطلب الأجنبى موجباً ، لأن الصادرات أكبر من الواردات ، وبالتالى زاد مستوى الطلب الكلى ، الأمر الذى انعكس في زيادة مستوى الدخل القومى التوازنى . ولكن قد يحدث العكس إذا كان صافى الطلب الأجنبى سالباً ، حيث تكون الصادرات أقل من الواردات ، وبالتالى يقل مستوى الطلب الكلى ، الأمر الذى ينعكس في انخفاض مستوى الدخل القومى التوازنى .

٥–٥–٤ : أثر إدخال قطاع العالم الخارجى على المضاعفات :

إن إدخال قطاع العالم الخارجى سوف يؤثر على القيم المختلفة للمضاعفات ، حيث من المتوقع أن تنخفض قيم المضاعفات في حالة الاقتصاد المفتوح عن حالة الاقتصاد المغلق لأنه في حالة الاقتصاد المفتوح يوجد لدينا نوعين من التسربات من تيار الدخل هو الادخار والواردات ، بينما في حالة الاقتصاد المغلق يوجد فقط تسرب واحد من تيار الدخل هو الادخار . سوف نركز في هذا الجزء فقط على الأثر المتوقع على مضاعف الإضافات ومضاعف الضريبة ، مع تأجيل توضيح الأثر المتوقع على مضاعف الميزانية المتوازنة لدراسات أكثر تقدماً .

١ – مضاعف الإضافات :

ويتمثل في مقدار التغير في الدخل القومى الناتج عن تغير أحد بنود الإضافة (أى تغير الاستثمار أو الإنفاق الحكومى أو الصادرات) بوحدة واحدة بشرط بقاء الدخل القومى في حالة توازن . وفى حالة الاقتصاد المفتوح

يوجد ثلاثة أنواع من مضاعف الإضافات ، هي مضاعف الاستثمار أو مضاعف الإنفاق الحكومى أو مضاعف الصادرات ، وكل منهم يتساوى مع الآخر ويتم حسابه بنفس الأسلوب . وسوف نركز هنا على مضاعف الصادرات.

أ – الاشتقاق الرياضى لمضاعف الصادرات :

أوضحنا فيما سبق ، أن مستوى الدخل التوازنى يتحدد وفقاً للمعادلة رقم (٩) وهى :

$$\text{ل} = \frac{\text{١}}{(\text{١} - \text{ب}) + \text{م}} [\text{س}' - \text{ب ض}' + \text{ث}' + \text{ق}' + \text{ص}' - \text{و}'] \quad (\text{٩})$$

وبافتراض حدوث تغير في الصادرات بالمقدار (Δ ص) فإنه يؤدى إلى تغير الدخل بالمقدار Δ ل كما يلى :

$$\text{ل} + \Delta\,\text{ل} = \frac{\text{١}}{(\text{١} - \text{ب}) + \text{م}} [\text{س}' - \text{ب ض}' + \text{ث}' + \text{ق}' + \text{ص}' + \Delta\,\text{ص} - \text{و}']$$

$$\text{ل} + \Delta\,\text{ل} = \frac{\text{١}}{(\text{١} - \text{ب}) + \text{م}} [\text{س}' - \text{ب ض}' + \text{ث}' + \text{ق}' + \text{ص}' - \text{و}'] + \frac{\text{١}}{(\text{١} - \text{ب}) + \text{م}} [\Delta\,\text{ص}] \quad (\text{١٠})$$

بطرح المعادلة رقم (٩) من المعادلة رقم (١٠) ينتج أن :

$$\Delta\,\text{ل} = \frac{\text{١}}{(\text{١} - \text{ب}) + \text{م}} [\Delta\,\text{ص}]$$

بقسمة طرفى المعادلة على Δ ص :

$$\frac{\Delta\,\text{ل}}{\Delta\,\text{ص}} = \frac{\text{١}}{(\text{١} - \text{ب}) + \text{م}} \quad (\text{١١})$$

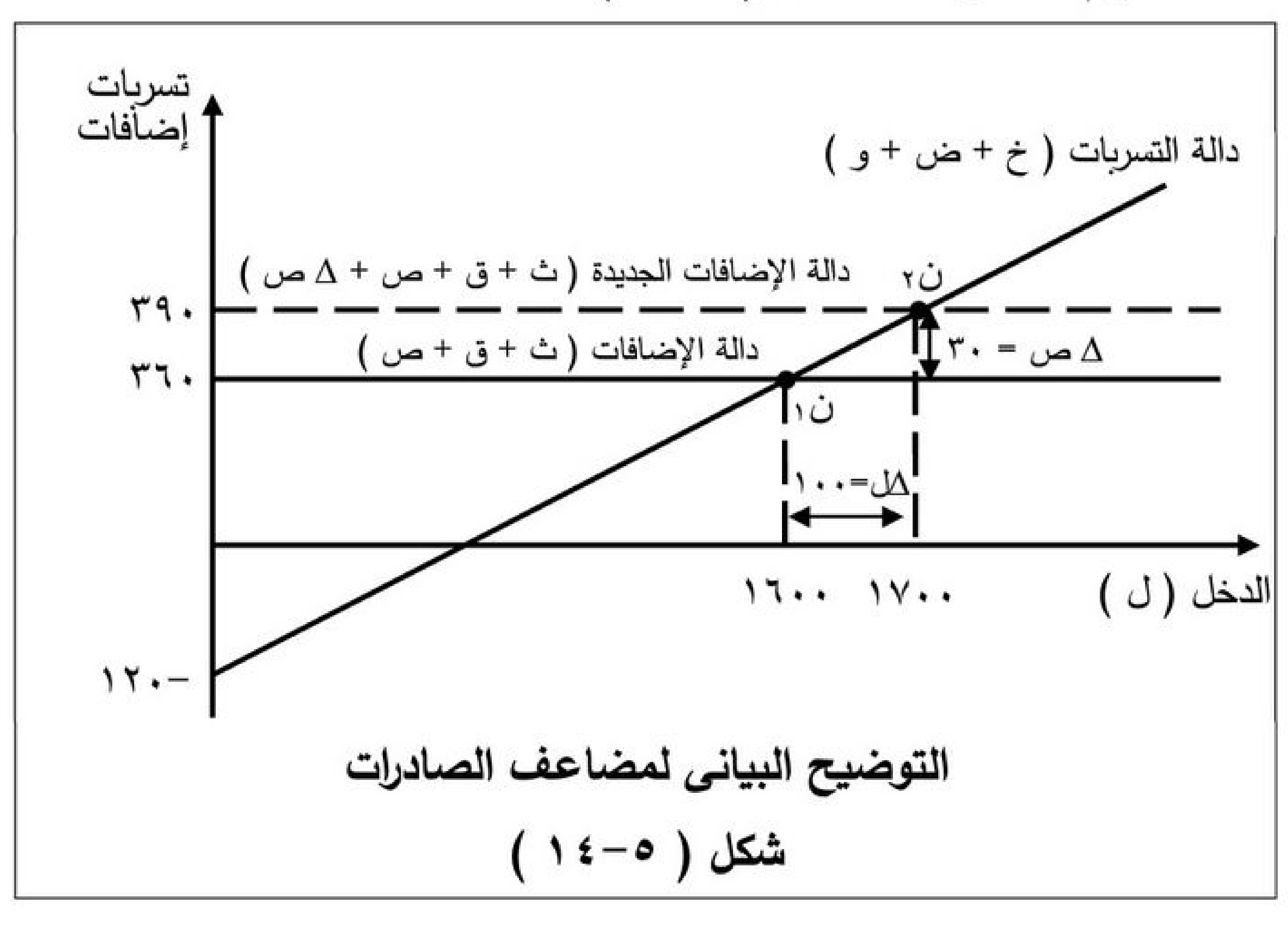
ويتضح من المعادلة رقم (١١) أن قيمة مضاعف الصادرات يساوى :

$$\text{مضاعف الصادرات} = \frac{\Delta \text{ل}}{\Delta \text{ص}} = \frac{١}{(١ - \text{ب}) + \text{م}} = \frac{١}{(١ - \text{م ح س}) + \text{م ح و}}$$

$$= \frac{١}{\text{م ح خ} + \text{م ح و}} = \frac{١}{\text{الميل الحدى للتسربات}} \quad (١٢)$$

ب – التوضيح البيانى لمضاعف الصادرات :

يتم ذلك من خلال شكل (٥–١٤) .



التوضيح البيانى لمضاعف الصادرات

شكل (٥–١٤)

يتضح من شكل (٥–١٤) ما يلى :

١ – تحدد مستوى الدخل التوازنى الأصلى (١٦٠٠) عندما تقاطعت دالة التسربات (خ + ض + و) مع دالة الإضافات (ث + ق + ص = ٣٦٠) فأدى ذلك إلى انتقال دالة الإضافات إلى أعلى بنفس المقدار وأصبحت (ث + ق + ص + Δ ص = ٣٩٠) ، ولذلك تقاطعت مع

دالة التسربات وتحددت نقطة توازن جديدة هي ($ن_٢$) وأصبح مستوى الدخل التوازنى الجديد (١٧٠٠) .

٢ – إن زيادة الصادرات بالمقدار (Δ ص = ٣٠) أدت إلى زيادة الدخل القومى بالمقدار (Δ ل = ١٠٠) ، أى أن الزيادة في الصادرات أدت إلى حدوث زيادة أكبر منها في الدخل القومى ، وهذا يعنى أن مضاعف الصادرات قيمته أكبر من الواحد الصحيح ويساوى $= \frac{\Delta ل}{\Delta ص} = \frac{١٠٠}{٣٠}$

$= \boxed{٣.٣٣}$

٣ – نلاحظ مما سبق ، أن قيمة مضاعف الإضافات في النموذجين السابقين ظلت ثابتة وتساوى $\frac{١}{١ - ب} = \frac{١}{١ - ٠.٨} = \boxed{٥}$ ، أما في النموذج الحالى قلت قيمة المضاعف وأصبحت تساوى $\frac{١}{(١ - ب) + م} =$

$$= \frac{١}{(١ - ٠.٨) + ٠.١} = \frac{١}{٠.٣} = ٣.٣٣٣$$

ويرجع ذلك إلى أنه في حالة الاقتصاد المغلق كان يوجد نوع واحد من التسربات هو الادخار ، أما في حالة الاقتصاد المفتوح يوجد لدينا نوعين من التسربات هو الادخار والواردات .

٢ – مضاعف الضريبة :

ويتمثل في مقدار التغير في الدخل القومى (Δ ل) الناتج عن تغير الضريبة (Δ ض) بمقدار وحدة واحدة بشرط أن يظل الدخل القومى في حالة توازن .

أ – الاشتقاق الرياضى لمضاعف الضريبة :

أوضحنا فيما سبق ، أن مستوى الدخل التوازنى يتحدد طبقاً للمعادلة (٩) كما يلى :

$$\text{ل} = \frac{١}{(١ - \text{ب}) + \text{م}} [\text{س}' - \text{ب ض}' + \text{ث}' + \text{ق}' + \text{ص}' - \text{و}'] \quad (٩)$$

وبافتراض حدوث تغير في الضرائب بالمقدار Δ ض فإنه يؤدى إلى تغير الدخل القومى بالمقدار Δ ل كما يلى :

$$\text{ل} + \Delta \text{ل} = \frac{١}{(١- \text{ب}) + \text{م}} [\text{س}' - \text{ب} (\text{ض}' + \Delta \text{ض}) + \text{ث}' + \text{ق}' + \text{ص}' - \text{و}']$$

$$\text{ل} + \Delta \text{ل} = \frac{١}{(١- \text{ب}) + \text{م}} [\text{س}' - \text{ب ض}' - \text{ب} \Delta \text{ض} + \text{ث}' + \text{ق}' + \text{ص}' - \text{و}']$$

$$\text{ل} + \Delta \text{ل} = \frac{١}{(١ - \text{ب}) + \text{م}} [\text{س}' - \text{ب ض}' + \text{ث}' + \text{ق}' + \text{ص}' - \text{و}'] + \left(\frac{١}{(١ - \text{ب}) + \text{م}}\right) \Delta \text{ض} \quad (١٠)$$

بطرح المعادلة رقم (٩) من المعادلة رقم (١٠) ينتج أن :

$$\Delta \text{ل} = \frac{- \text{ب}}{(١ - \text{ب}) + \text{م}} \Delta \text{ض}$$

بقسمة طرفى المعادلة على Δ ض :

$$\frac{\Delta \text{ل}}{\Delta \text{ض}} = \frac{- \text{ب}}{(١ - \text{ب}) + \text{م}} \quad (١١)$$

ويتضح من المعادلة رقم (١١) أن مضاعف الضريبة الثابتة في حالة الاقتصاد المفتوح يساوى :

$$\text{مضاعف الضريبة} = \frac{\Delta \text{ل}}{\Delta \text{ض}} = \frac{-\text{ب}}{(\text{١} - \text{ب}) + \text{م}} = \frac{-\text{م ح س}}{(\text{١} - \text{م ح س}) + \text{م ح و}}$$

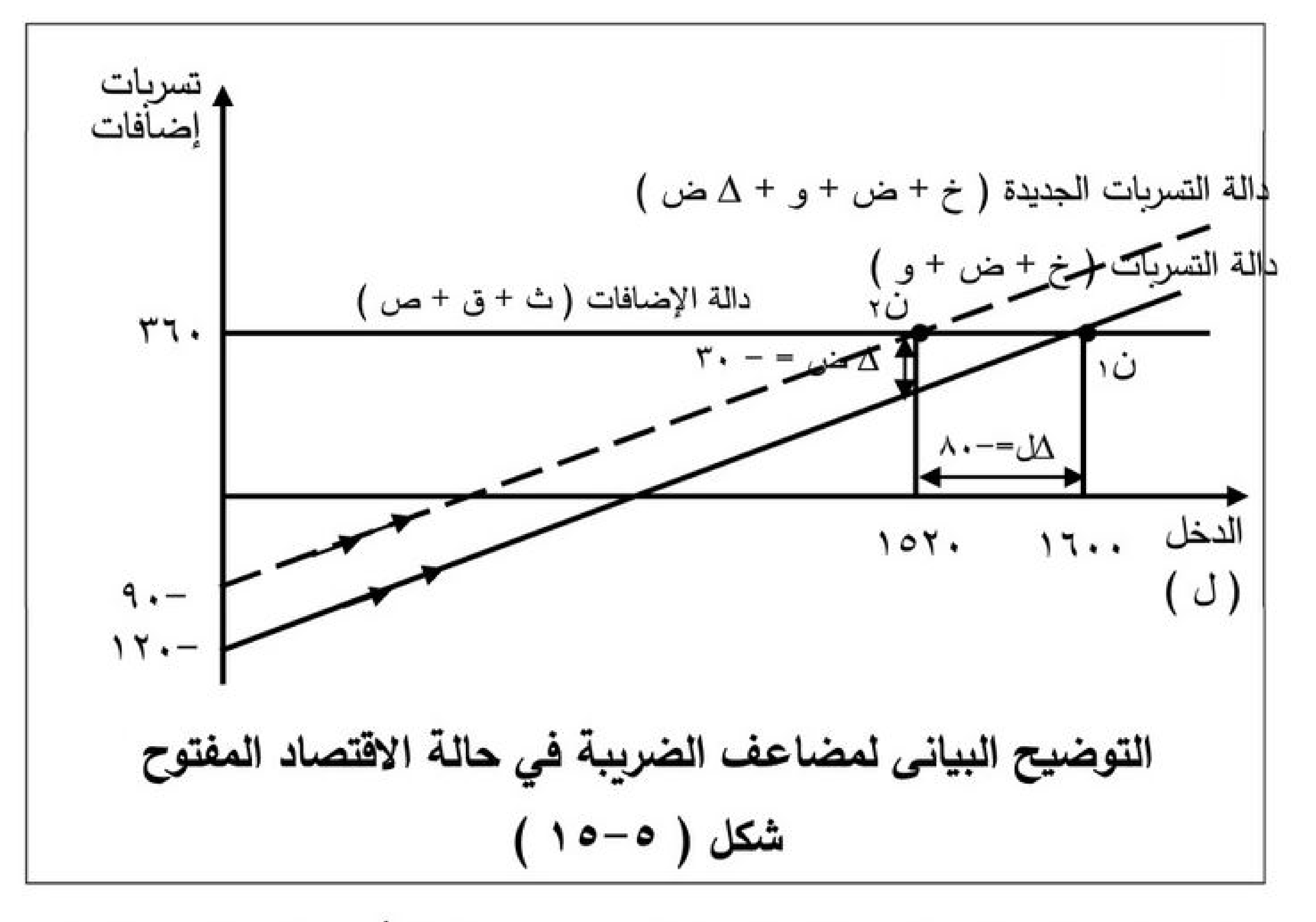
$$= \frac{-\text{م ح س}}{\text{م ح خ} + \text{م ح و}} = \frac{-\text{م ح س}}{\text{الميل الحدى للتسربات}} \qquad (\text{١٢})$$

ب – التوضيح البيانى لمضاعف الضريبة :

يتم ذلك من خلال شكل (٥–١٥) .

يتضح من شكل (٥–١٥) ما يلى :

١ – تحدد مستوى الدخل القومى التوازنى الأصلى (١٦٠٠) عندما تقاطعت دالة الإضافات (ث + ق + ص = ٣٦٠) مع دالة التسربات الأصلية (خ + ض + و) = – ١٢٠ + ٠.٣ ل عند النقطة (ن_1) ، وحدث وزادت الضريبة بمقدار (Δ ض = ٣٠) فأدى ذلك إلى انتقال دالة التسربات إلى أعلى بمقدار ٣٠ وأصبحت تقطع المحور الرأسى في (– ٩٠) ، وتحددت نقطة التوازن الجديدة (ن_2) ، وأصبح مستوى الدخل التوازنى الجديد (١٥٢٠) .



التوضيح البيانى لمضاعف الضريبة في حالة الاقتصاد المفتوح

شكل (٥-١٥)

٢ - إن زيادة الضرائب بالمقدار (Δ ض = ٣٠) أدت إلى نقص الدخل القومى بالمقدار (Δ ل = - ٨٠) ، أى أن الزيادة في الضريبة الثابتة أدت إلى حدوث نقص أكبر منها في الدخل القومى ، وهذا يعنى أن

مضاعف الضريبة = $\frac{\Delta \text{ل}}{\Delta \text{ض}}$ = $\frac{-٨٠}{٣٠}$ = - ٢.٦٦ .

٣ - نلاحظ مما سبق ، أن قيمة مضاعف الضريبة في النموذج الثانى =

$\frac{-\text{ب}}{١ - \text{ب}}$ = $\frac{-٠.٨}{١ - ٠.٨}$ = $\frac{-٠.٨}{٠.٢}$ = - ٤ ، أما في النموذج الحالى

قلت القيمة المطلقة لمضاعف الضريبة وأصبحت = $\frac{-\text{ب}}{(١ - \text{ب}) + \text{م}}$ =

$\frac{-٠.٨}{(١ - ٠.٨) + ٠.١}$ = $\frac{-٠.٨}{٠.٣}$ = -٣.٣

ويرجع ذلك إلى أنه في حالة الاقتصاد المغلق كان يوجد نوع واحد من التسربات هو الادخار ، أما في حالة الاقتصاد المفتوح يوجد لدينا نوعين من التسربات هما الادخار والواردات .

٥-٦ : نماذج الأسئلة

السؤال الأول : أذكر دون أن تشرح :

١ – الافتراضات الأساسية لتحديد توازن الدخل القومى .

٢ – الأنواع المختلفة للمضاعفات .

السؤال الثانى : أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير :

١ – تزايد قيمة المضاعف البسيط كلما زاد ميل دالة الادخار .

٢ – إذا كان الميل الحدى للاستهلاك = ٠.٨ ، وانخفضت الضرائب بمقدار ٢٠ مليون جنيه ، فإن ذلك سيؤدى إلى انخفاض مستوى الدخل التوازنى بمقدار ١٠٠ مليون جنيه .

٣ – قيمة المضاعف لابد وأن تكون أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح .

٤ – يرتبط مضاعف الضريبة في حالة الاقتصاد المفتوح طردياً مع الميل الحدى للواردات .

٥ – تتزايد قيمة مضاعف الاستثمار كلما زادت قيمة الزيادة المبدئية في الاستثمار .

السؤال الثالث : وضح باستخدام الرسم البيانى فقط مع الشرح المختصر على الرسم :

١ – توازن الدخل القومى في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة باستخدام دالة الطلب الكلى .

٢ – أثر فرض الضريبة الثابتة على دالة الاستهلاك .

٣ – توازن الدخل القومى في حالة اقتصاد مغلق به حكومة باستخدام التسربات والإضافات .

٤ – مضاعف الإنفاق الحكومي في حالة الاقتصاد المغلق .

٥ – التوضيح البيانى لمضاعف الضريبة في حالة الاقتصاد المفتوح .

السؤال الرابع (مسائل) :

١- إذا توافرت لديك البيانات التالية عن أحد نماذج تحديد الدخل القومى لاقتصاد ما :

س = ١٠٠ + ٠.٦ ل م ، ث = ٨٠ ، ق = ٥٠ ، ض = ٠ .

المطلوب :

أ – ما هي حالة الاقتصاد الذى يعبر عنه هذا النموذج ؟ ولماذا ؟

ب – تحديد مستوى الدخل التوازنى .

ج – احسب مستويات الدخل المتاح والاستهلاك والادخار والاستثمار والطلب الكلى والتسربات والإضافات عند مستويات الدخل التالية : ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ٤٠٠ ، ٥٠٠ ، ٨٠٠ ، ١٠٠٠ .

٢ – إذا توافرت لديك البيانات التالية عن أحد نماذج الدخل القومى لاقتصاد ما

خ = – ١٠٠ + ٠.٨ ل م ، ث = ١٠٠ ، ق = ١٠٠ ،

ض = ٥٠ ، ص = ١١٠ ، و = ١٠ + ٠.١ ل

المطلوب :

أ – ما هي حالة الاقتصاد الذى يعبر عنه النموذج ؟ ولماذا ؟

ب – تحديد مستوى الدخل التوازنى .

****

الفصل السادس*

السياسة المالية

ومستوى النشاط الاقتصادي

تسعى الحكومة في أي مجتمع إلى تحقيق عديد من الأهداف ولعل أهم هذه الأهداف يتمثل في: تحقيق مستوى مرتفع من الناتج والوصول بالاقتصاد إلى مستوى التوظف الكامل، والاستقرار في مستوى الأسعار، وتحقيق معدل مرتفع لنمو الدخل. ولا يمكن لأي اقتصاد أن يحقق هذه الأهداف بصورة تلقائية بالمستوى المطلوب والمرغوب فيه، وهذا ما أثبته الواقع والتجارب التاريخية وبخاصة منذ أزمة الكساد العالمي العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي وظهور النظرية الكينزية، ولذا، يتطلب الأمر تدخل الحكومة باستخدام السياسات الاقتصادية المختلفة لتحقيق أهداف المجتمع ومعالجة جوانب الضعف والقصور في الاقتصاد التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف.

وبالتالي، فإن السياسات الاقتصادية هي عبارة عن الأدوات والوسائل والإجراءات التي تستخدمها الحكومة لتحقيق هدف أو مجموعة

---

* **كتب هذا الفصل: د. علي عبد الوهاب نجا.**

- تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل على:
  - د. فايز إبراهيم الحبيب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثالثة، الناشر هو المؤلف، الرياض، ١٩٩٤.
  - مايكل ابدجمان، **الاقتصاد الكلي**، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٣.
  - Felderor B., Homburg S., ***Macroeconomics and New Macroeconomics***, Springer, Berlin Heidexberg, 1992, ch 1,2.

من الأهداف. ويتوقف تحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة في المجتمع على مدى كفاءة وفاعلية السياسات المستخدمة. ولعل أهم السياسات الاقتصادية وأكثرها استخداماً سياستان هما: السياسة المالية والسياسة النقدية.

ويتمثل الدور الأساسي للسياسات الاقتصادية- المالية أو النقدية- في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبخاصة علاج الانكماش والتضخم في الاقتصاد. وسوف يتم التركيز في هذا الفصل على دراسة السياسة المالية فقط ودورها في تحقيق أهداف المجتمع، على أساس أن دراسة السياسة النقدية سوف يتم دراستها في الفصل التالي وبصورة أكثر تفصيلاً في منهج النقود والبنوك. **ووفقاً لذلك فإن هذا الفصل يختص بدراسة النقاط التالية:**

- السياسة المالية.
- مستوى النشاط الاقتصادي والسياسة المالية.
- الخلاصة.
- نماذج الأسئلة.

٦ – ١: السياسة المالية

سوف يتم في هذا البند استعراض السياسة المالية (Fiscal policy) عند كل من الكلاسيك وكينز، ومفهوم السياسة المالية وأهدافها وكذلك أدواتها، فضلاً عن اتجاهات السياسة المالية، وذلك على النحو التالي.

٦-١-١: السياسة المالية عند كل من الكلاسيك وكينز

أولاً- السياسة المالية عند الكلاسيك: يبنى التحليل الكلاسيكي على عدد من الافتراضات الأساسية لعل أهمها:

(١) سيادة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق نطاق ممكن.

(٢) سيادة ظروف المنافسة الكاملة سواء في أسواق السلع أو أسواق خدمات عوامل الإنتاج.

(٣) سيادة ظروف التوظف الكامل.

وفي ظل هذه الافتراضات، فإن التفاعل التلقائي لقوى السوق - أي جهاز الثمن - يترتب عليه تحقيق الاستغلال الأمثل والكامل للموارد، وبالتالي، يتوازن الاقتصاد دائماً عند مستوى التوظف الكامل، وذلك تماشياً مع فكرة قانون "**ساى للأسواق**" الذي ينص على أن "**كل عرض يخلق الطلب عليه**" حيث أن أي زيادة في الإنتاج تقابلها زيادة في الدخول، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات بما يضمن استيعاب الزيادة المبدئية التي حدثت في الإنتاج. وهذا يعني أن زيادة الإنتاج لا تؤدي إلى زيادة العرض الكلي فقط، بل تؤدي أيضاً إلى زيادة الطلب الكلي بنفس المقدار، ومن ثم، لا يوجد عجز في الطلب الكلي أو فائض في العرض الكلي. وهذا يضمن تحقيق المستوى التوازني للدخل في الاقتصاد عند مستوى التوظف الكامل دائماً، وبالتالي، لا توجد بطالة في المجتمع. وأي اختلال يترتب عليه ابتعاد الاقتصاد عن مستوى التوظف الكامل يكون اختلالاً عارضاً أو مؤقتاً سرعان ما يصحح نفسه بصورة تلقائية، ويعود

الاقتصاد إلى وضع التوازن المستقر عند مستوى التوظف الكامل. وبالتالي، لا يتطلب الأمر تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي للتأثير في مستوى الناتج أو الدخل أو مستوى الأسعار، وأن يكون هذا التدخل في أضيق نطاق ممكن لرعاية ما يسمى بالأرامل الأربعة وهي: الدفاع الخارجي، والأمن الداخلي، والعدالة، والمرافق العامة - تلك المجالات التي لا يرتادها القطاع الخاص الذي يهدف إلى الربح - وبالتالي، لا يكون هناك أي دور للسياسة المالية، ولذا، يرى الاقتصاديون ضرورة الحياد المالي للحكومة، وبذلك تتعادل إيرادات الحكومة مع نفقاتها، ومن ثم، تعمل على مراعاة تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة بصورة دائمة.

ثانياً - السياسة المالية عند كينز: نتيجة لأزمة الكساد العالمي العظيم التي حدثت في ثلاثينيات القرن الماضي (١٩٢٩ - ١٩٣٣) وما اقترن بها من زيادة في معدلات البطالة وانخفاض في مستوى الناتج القومي ومعدل النمو به، واستمرار ذلك لفترة زمنية طويلة نسبياً - حوالي أربع سنوات - بدأ الاقتصاديون يتشككون في تحقق الافتراضات الكلاسيكية وتحقيق التوازن في الاقتصاد بصورة تلقائية عند مستوى التوظف الكامل، هذا فضلاً عن بداية ظهور النظرية الكينزية.

وقد أوضح كينز أن الاقتصاد القومي يتوازن عند أي مستوى للدخل، وقد يكون ذلك دون مستوى التوظف الكامل، ومن ثم، توجد بطالة، أو أعلى من مستوى التوظف الكامل، ومن ثم، يعاني الاقتصاد من ارتفاع في معدل التضخم. وبالتالي، بدأ كينز والاقتصاديون التابعون له يؤمنون بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية الملائمة بهدف التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك لتحقيق هدفي التوظف

الكامل والاستقرار في الأسعار، فضلاً عن تحقيق الأهداف الأخرى في المجتمع.

وقد قام الفكر الكينزي بالتركيز على جانب الطلب الكلي ومكوناته، ومن خلال السياسة المالية يتم التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب تحقيقاً لأهداف المجتمع كما سوف يتضح في النقاط التالية.

وفقاً لذلك، فإن الفكر الكينزي يؤمن بعدم الحياد المالي، وبالتالي، عدم الالتزام بتوازن الميزانية، حيث قد تعمد الحكومة إلى إحداث عجز مقصود أو فائض مقصود بالميزانية تماشياً مع متطلبات السياسة المالية ووفقاً لظروف النشاط الاقتصادي.

٦-١-٢: مفهوم السياسة المالية وأدواتها

أولاً – مفهوم السياسة المالية وأهدافها: يتمثل المفهوم الرئيسي للسياسة المالية في دور الحكومة في استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي العام، وذلك لأن تغيير الضرائب يؤثر في القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات، وهذا يؤثر بدوره في مستوى الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، وكذلك تغيير الإنفاق الحكومي يؤثر في الطلب الكلي في الاتجاه الذي ترغبه الحكومة. وتعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع، **ولعل أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال السياسة المالية يتمثل في:**

١ – تحقيق التوظف الكامل.

٢ – تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل.

٣. – تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

ثانياً – أدوات السياسة المالية: تتمثل أدوات السياسة المالية فيما يلي:

١ – تغيير الإنفاق الحكومي.

٢ – تغيير الضرائب.

٣ – المزج بين الأداتين معاً.

ويؤثر هذا في مستوى الطلب الكلي بالمجتمع، وبالتالي، يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي في الاتجاه المرغوب تحقيقه. وقد تم توضيح أثر هذه الأدوات على الدخل القومي التوازني في الفصل السابق من هذا المؤلف.

٦–١–٣: اتجاهات السياسة المالية

يوجد اتجاهان للسياسة المالية إحداهما توسعي والآخر انكماشي.

أولاً – الاتجاه التوسعي ويسمى بالسياسة المالية التوسعية: ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظف، وتراجع في معدل نمو الناتج، ويعزي ذلك إلى قصور الطلب الكلي. ولذا، يتطلب الأمر إتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي، زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظف، مما يترتب عليه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل، وبالتالي، ارتفاع معدل النمو في الدخل، **ويتم ذلك من خلال:**

- زيادة الإنفاق الحكومي.
- تخفيض الضرائب.
- المزج بين الأداتين معاً.

أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية، ويمول هذا العجز من خلال الاقتراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي، أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي، وهذا النوع الأخير من

تمويل عجز الميزانية يترتب عليه زيادة عرض النقود بالمجتمع، ومن ثم، قد يؤدي إلى زيادة معدل التضخم به.

ويترتب على هذه الوسائل السابقة للسياسة المالية التوسعية زيادة الطلب الكلي بحيث يتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل، وبالتالي، يزداد مستوى الدخل ويتم علاج قصور مستوى التشغيل والبطالة بالمجتمع.

ثانياً – الاتجاه الانكماشي ويسمى بالسياسة المالية الانكماشية: ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب على ذلك من عديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه الاستثمارات، واختلال في معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، ويكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي.

ورغم افتراض ثبات الأسعار في ظل هذا التحليل، غير أنه عندما يكون الطلب الكلي أعلى من مستوى الناتج عند مستوى التوظف الكامل، تتجه الأسعار إلى الارتفاع. ولذا، يتطلب الأمر تدخل الحكومة باتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع، وبالتالي، تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، **ويتم ذلك من خلال:**

- تخفيض الإنفاق الحكومي.
- زيادة الضرائب.
- المزج بين الأداتين معاً.

أي تعمل الحكومة على إحداث فائض بالميزانية يستخدم في تغطية عجز السنوات السابقة.

ويترتب على هذه الوسائل السابقة تخفيض الطلب الكلي بحيث يتعادل مع العرض الكلي عند مستوى الدخل المناظر لمستوى التوظف الكامل.

٦ – ٢ : مستوى النشاط الاقتصادي والسياسة المالية

نظراً لأن المستوى التوازني للدخل القومي – الذي يتحقق بتعادل العرض الكلي مع الطلب الكلي – ليس من الضروري أن يكون معادلاً للدخل المحتمل والمناظر لمستوى التوظف الكامل، وبالتالي، فإنه قد يكون هناك فجوة في الدخل، وتقاس فجوة الدخل هذه بالفرق بين الدخل المحتمل أي أقصى دخل يمكن الحصول عليه في المجتمع أو ما يسمى بالدخل المناظر لمستوى التوظف الكامل والدخل الفعلي الذي تحقق من خلال تعادل العرض الكلي مع الطلب الكلي.

∴ فجوة الدخل = الدخل القومي المحتمل – الدخل القومي الفعلي

وعندما نقارن بين مستوى الدخل القومي التوازني أي الفعلي، والدخل المحتمل أي دخل التوظف الكامل، **فإننا نواجه بثلاثة احتمالات ممكنة للتوازن وهي:**

(١) **أن التوازن يتحقق عند مستوى التوظف الكامل**، وبالتالي، يكون الدخل الفعلي مساوياً للدخل المحتمل، ومن ثم، تكون فجوة الدخل = صفر. ولا يتطلب الأمر تدخل الحكومة بأي سياسات اقتصادية، وذلك لأن المستوى التوازني المرغوب والمستهدف للدخل قد تحقق بصورة تلقائية، غير أنه قلما يحدث ذلك في الواقع.

(٢) **أن التوازن يتحقق عند مستوى دون التوظف الكامل،** وبالتالي، يكون الدخل الفعلي أقل من الدخل المحتمل، ومن ثم، تكون فجوة الدخل موجبة، وبالتالي، يعاني الاقتصاد من وجود بطالة ويقال أن الاقتصاد يعاني من وجود فجوة انكماشية، تعزي إلى قصور الطلب الكلي، حيث يكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل، وهنا يتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية توسعية لمعالجة القصور في الطلب الكلي.

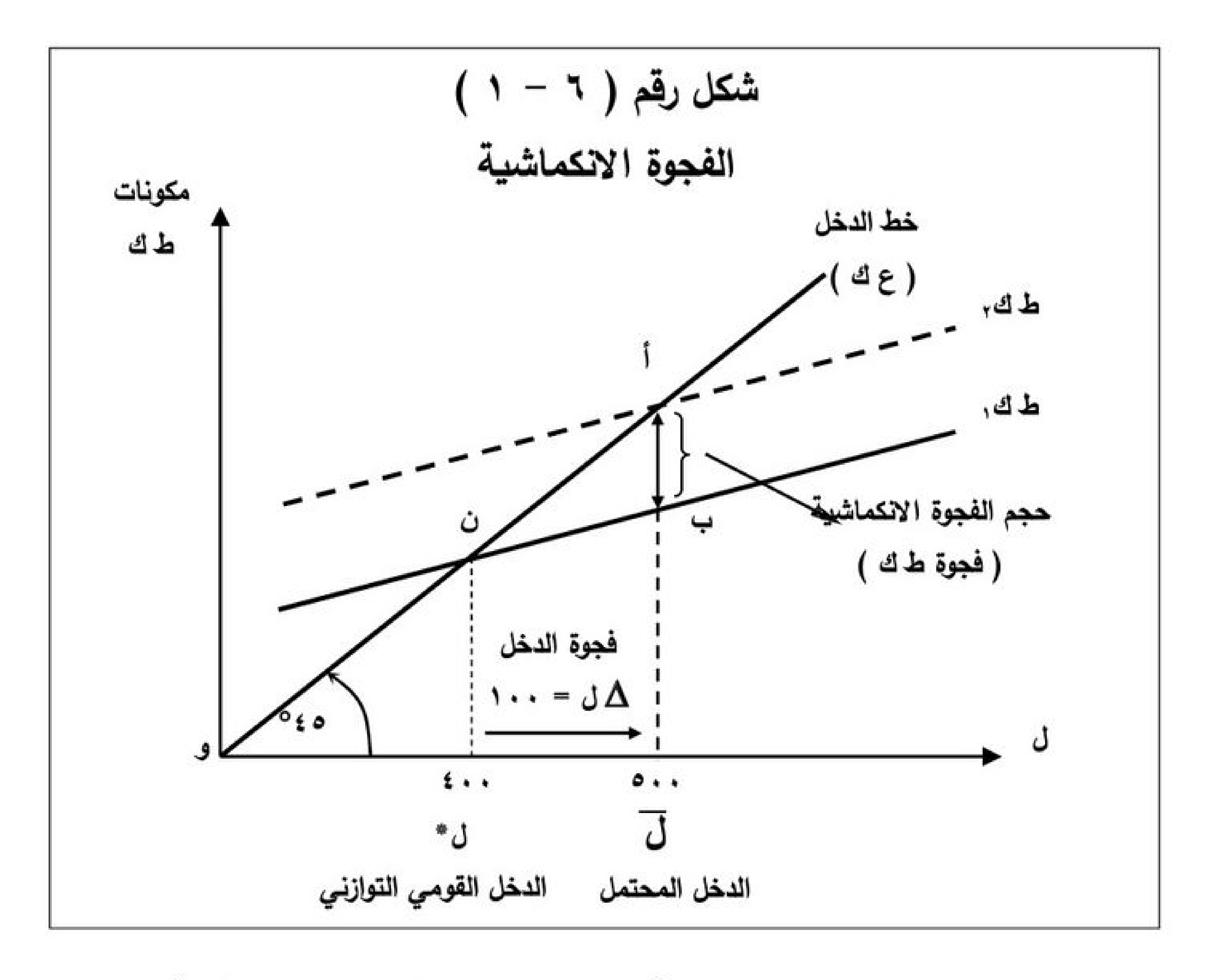
(٣) **أن التوازن يتحقق عند مستوى أكبر من التوظف الكامل،** وبالتالي، يكون مستوى الدخل الفعلي أكبر من الدخل المحتمل، ومن ثم، تكون فجوة الدخل سالبة، وبالتالي، يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار ويقال أن الاقتصاد يعاني من وجود فجوة تضخمية. ويعزي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي، حيث يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل. وهنا يتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي.

والحالتين (٢)، (٣) هما الأكثر حدوثاً في الواقع العملي، ويتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع السياسة المالية المناسبة بهدف الوصول بالاقتصاد إلى وضع التوازن عند مستوى التوظف الكامل، وبالتالي، تحقيق هدفي التوظف الكامل واستقرار الأسعار. وسوف يتم دراسة كل من الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية ودور السياسة المالية في علاج كل منهما، وذلك بأسلوب تحليلي مبسط يتناسب مع مستوى الطالب المبتدئ في دراسة الاقتصاد الكلي. ويكون ذلك في ظل افتراض أن الاقتصاد مغلق أي

لا توجد معاملات مع العالم الخارجي، وأن الضريبة ثابتة أي مستقلة عن الدخل.

٦-٢-١: الفجوة الانكماشية

تظهر الفجوة الانكماشية (Deflationary Gap) في الاقتصاد عندما يكون مستوى الدخل القومي التوازني، الذي تعادل عنده العرض الكلي مع الطلب الكلي عند مستوى أقل من دخل التوظف الكامل، أي أن الدخل القومي الفعلي أقل من الدخل القومي المحتمل، وبالتالي، يعاني الاقتصاد من وجود فجوة موجبة في الدخل. وينعكس ذلك في صورة بطالة بالمجتمع، ويعزي ذلك إلى قصور في الطلب الكلي عن استيعاب إنتاج التوظف الكامل، ويتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية توسعية ومعالجة القصور في الطلب الكلي وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و/ أو تخفيض الضرائب، أي أحداث عجز مقصود في الميزانية، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي، زيادة مستوى التشغيل للموارد العاطلة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة مستوى الإنتاج والدخل إلى أن يتحقق التوازن عند مستوى التوظف الكامل وتختفي فجوة الدخل، ويمكن توضيح الفجوة الانكماشية بيانياً كما في **الشكل رقم (٦ - ١)**، حيث تقاس مكونات الطلب الكلي على المحور الرأسي، والدخل القومي على المحور الأفقي.



وفي هذا الشكل بافتراض أن دخل التوازن (ل*= ٤٠٠) وأن دخل التوظف الكامل أو ما يسمى بالدخل المحتمل (ل̄ = ٥٠٠)، وأن $م ح_{س}$ = ٠.٨ .

يتضح من هذا الشكل ما يلي:

- أن مستوى الدخل القومي التوازني الافتراضي = (ل*= ٤٠٠) الذي تحقق بتعادل العرض الكلي مع الطلب الكلي أقل من دخل التوظف الكامل الافتراضي (ل̄ = ٥٠٠)، وبالتالي، يعاني الاقتصاد من وجود فجوة انكماشية.
- نظراً لأن الدخل القومي التوازني الفعلي أقل من الدخل القومي المحتمل، وبالتالي، تكون هناك فجوة موجبة في الدخل، حيث أن:

• فجوة الدخل = الدخل القومي المحتمل – الدخل القومي التوازن الفعلي

∴ فجوة الدخل (Δ ل) = ٥٠٠ – ٤٠٠ = ١٠٠

تمثل الزيادة المستهدفة في الدخل حتى يتم الوصول إلى مستوى التوظف الكامل.

• حجم الفجوة الانكماشية يقاس بالفرق بين مستوى الدخل عند التوظف الكامل (ع ك) ومستوى الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل، أي أنها عبارة عن مقدار النقص أو القصور في الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل، ولذا، تسمى بفجوة الطلب الكلي، **ويقاس حجم الفجوة الانكماشية وفقاً للمعادلة التالية:**

حجم الفجوة الانكماشية = (**حجم الدخل عند مستوى التوظف الكامل**) – (**حجم ط ك عند مستوى التوظف الكامل**) = أ ب

حيث أن (أ ب) تمثل مقدار الزيادة المراد إحداثها في (ط ك) حتى يتحقق التوازن عند مستوى التوظف الكامل.

ويمكن قياس حجم الفجوة الانكماشية بطريقة أخرى من خلال العلاقة التالية:

$$\text{حجم الفجوة الانكماشية} = \frac{\text{فجوة الدخل } (\Delta\text{ ل})}{\text{مضاعف الإضافات}}$$

$$\because \text{مضاعف الإضافات} = \frac{١}{١ - \text{م ح س}} = \frac{١}{١ - ٠.٨} = \frac{١}{٠.٢} = ٥$$

$$\therefore \text{حجم الفجوة الانكماشية} = \frac{\Delta\text{ ل}}{\text{ع}_{\text{ق}}} = \frac{١٠٠}{٥} = ٢٠$$

الزيادة المراد إحداثها في (ط ك)

- **تعالج الفجوة الانكماشية من خلال اتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى معالجة القصور في الطلب الكلي وذلك من خلال أحد الطرق الثلاثة البديلة التالية:**

١ - زيادة الإنفاق الحكومي بنفس حجم الفجوة الانكماشية ($\frac{\Delta ل}{ع_{ق}}$)

أي بمقدار فجوة الطلب الكلي، ∵ $ع_{ق} = ٥$

$$\therefore \Delta ق = \frac{\Delta ل}{ع_{ق}} = \frac{١٠٠}{٥} = ٢٠$$

وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بالمقدار المطلوب، وبالتالي، يتم التخلص من فجوة الدخل، حيث أن:

$$\Delta ل = ع_{ق} \times \Delta ق = ٥ \times ٢٠ = \boxed{١٠٠}$$

الزيادة المستهدفة في الدخل

وينتج عن ذلك أن يتم الوصول بمستوى الدخل التوازني إلى مستوى الدخل المحتمل = ٤٠٠ + ١٠٠ = ٥٠٠ وهو دخل التوظف الكامل.

٢ - تخفيض الضرائب بالمقدار ($\frac{\Delta ل}{ع_{ض}}$):

$$\because ع_{ض} = \frac{-م ح س}{١ - م ح س} = \frac{-٠.٨}{١ - ٠.٨} = \frac{-٠.٨}{٠.٢} = -٤$$

$$\therefore \Delta ض = \frac{\Delta ل}{ع_{ض}} = \frac{١٠٠}{-٤} = \boxed{-٢٥}$$

وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بالمستوى المطلوب، وبالتالي، يتم التخلص في فجوة الدخل، حيث أن:

$$\Delta ل = ع_{ض} \times \Delta ض = -٤ \times -٢٥ = \boxed{١٠٠}$$ ← **الزيادة المستهدفة في الدخل**

وينتج عن ذلك أن يتم الوصول بمستوى الدخل التوازني إلى مستوى الدخل المحتمل = ٤٠٠ + ١٠٠ = ٥٠٠ وهو دخل التوظف الكامل.

٣ - **إتباع سياسة الميزانية المتوازنة:** وتتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب معاً بنفس مقدار فجوة الدخل (وذلك لأن قيمة مضاعف الميزانية المتوازنة = ١).

∴ Δ ق = Δ ض = Δ ل = ١٠٠

وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بالمستوى المطلوب والتخلص من فجوة الدخل، حيث أن:

Δ ل = ١ × ١٠٠ = ١٠٠ ⟵ الزيادة المستهدفة في الدخل

وينتج عن ذلك أن يتم الوصول بمستوى الدخل التوازني إلى مستوى الدخل المحتمل = ٤٠٠ + ١٠٠ = ٥٠٠ وهو دخل التوظف الكامل.

- الأسلوبين الأول والثاني يتم إتباعهما في حالة عدم الالتزام بتوازن الميزانية العامة للدولة، بينما الأسلوب الثالث يتم إتباعه في حالة الالتزام بمبدأ التوازن في الميزانية العامة للدولة.
- الأساليب الثلاثة السابقة تمثل سياسة مالية توسعية تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي، انتقال منحنى الطلب الكلي إلى أعلى كما في الشكل رقم (٦ - ١) من (ط ك ١) إلى (ط ك٢) ويتحقق التوازن عند النقطة (أ)، ومن ثم، يكون مستوى الدخل التوازني هو نفسه مستوى الدخل المحتمل والمناظر لمستوى التوظف الكامل.

ويلاحظ أن التخلص من الفجوة الانكماشية يتطلب حدوث زيادة في الإنفاق الحكومي بمقدار أقل من التخفيض في الضرائب، وهذا بدوره أقل من مقدار الزيادة في الإنفاق والضرائب معاً، لأن هذا يتوقف على قيمة

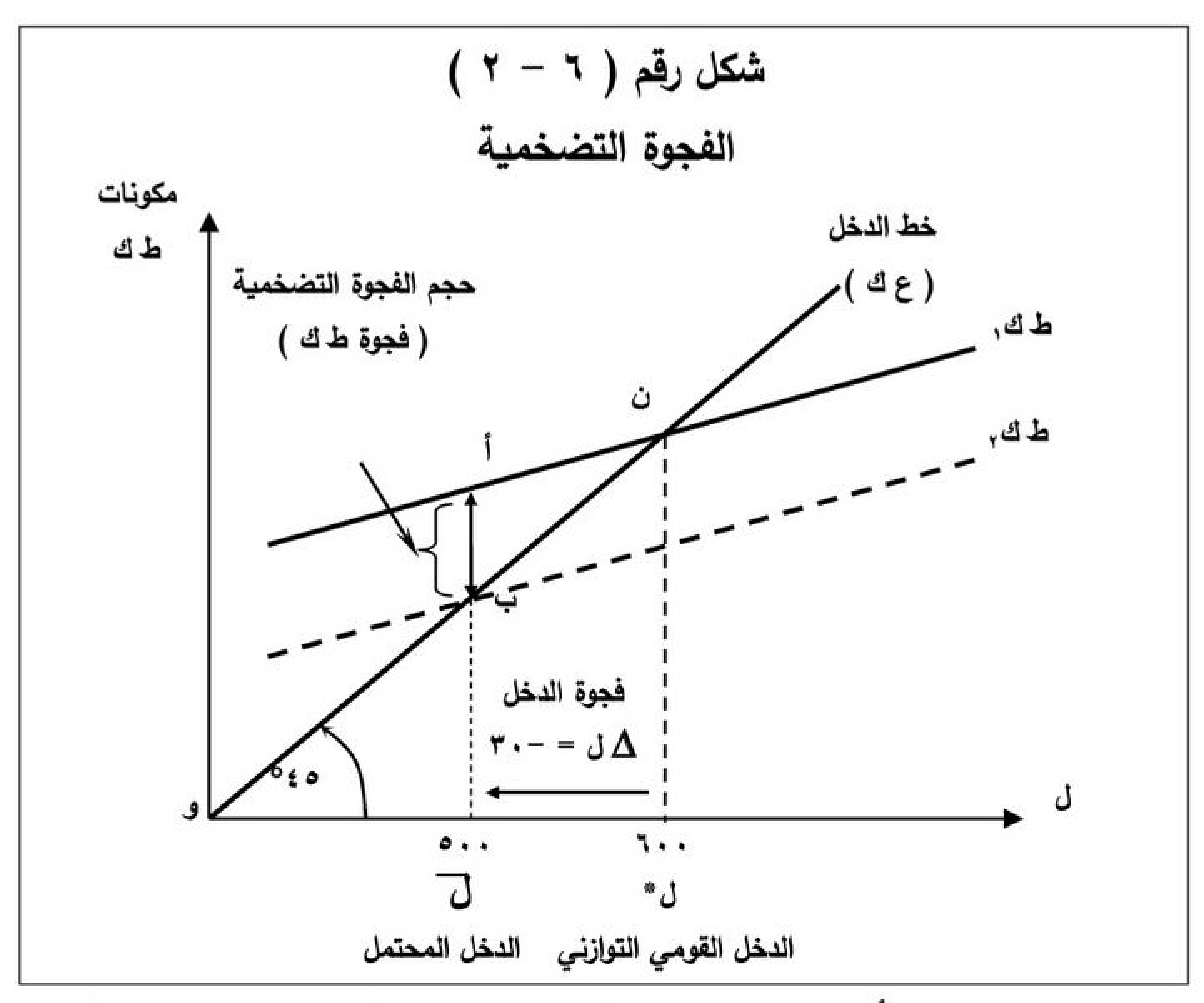
المضاعف في كل حالة، ومن ثم، يرجع ذلك إلى أن قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي > القيمة العددية المطلقة لمضاعف الضرائب وهذا بدوره > قيمة مضاعف الميزانية المتوازنة.

ويجدر التنويه هنا إلى أن السياسة المالية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي تكون أكثر فاعلية في التخلص من الفجوة الانكماشية مقارنة بالسياسة المالية من خلال تخفيض الضرائب، وهذه بدورها أكثر فاعلية من سياسة الميزانية المتوازنة.

٦ –٢ –٢: الفجوة التضخمية

تظهر الفجوة التضخمية (Inflationary Gap) في الاقتصاد عندما يكون مستوى الدخل القومي التوازني، الذي يتحقق بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى أكبر من دخل التوظف الكامل، أي أن الدخل القومي الفعلي أكبر من الدخل القومي المحتمل، وبالتالي، يعاني الاقتصاد من وجود فجوة سالبة في الدخل، وينعكس ذلك في صورة ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم بالمجتمع. ويعزي ذلك إلى أن أي زيادة في الطلب الكلي بعد الوصول إلى مستوى التوظف الكامل تنعكس في ارتفاع الأسعار فقط. ويتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي و/أو زيادة الضرائب، أي إحداث فائض مقصود بالميزانية، ويؤدي هذا إلى انخفاض الطلب الكلي إلى أن يتحقق التوازن عند مستوى التوظف الكامل.

ويمكن توضيح الفجوة التضخمية بيانياً كما في **الشكل رقم** (٦ – ٢)، حيث تقاس مكونات (ط ك) على المحور الرأسي، والدخل (ل) على المحور الأفقي.



وبافتراض أن دخل التوازن (ل*= ٦٠٠)، وان دخل التوظف الكامل أي الدخل المحتمل (ل̄ = ٥٠٠) ، وأن م ح $_{س}$ = ٠.٨ .

ويتضح من هذا الشكل ما يلي:

- أن مستوى الدخل القومي التوازني الافتراضي (ل* = ٦٠٠) أكبر من دخل التوظف الكامل الافتراضي (ل̄ = ٥٠٠)، وبالتالي، يعاني الاقتصاد من وجود فجوة تضخمية.
- نظراً لأن دخل التوازن الفعلي أكبر من الدخل المحتمل، وبالتالي، تكون هناك فجوة سالبة في الدخل، حيث أن:

فجوة الدخل = الدخل القومي المحتمل – دخل التوازن الفعلي

∴ فجوة الدخل (Δ ل) = ٥٠٠ – ٦٠٠ = – ١٠٠

تمثل النقص المستهدف في الدخل حتى يتم التوازن عند مستوى التوظف الكامل

- حجم الفجوة التضخمية تقاس بمقدار الزيادة في الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل، أي أنها تقاس بالفرق بين مستوى الدخل عند مستوى التوظف الكامل ومستوى الطلب عند مستوى التوظف الكامل، ولذا، تسمى بفجوة الطلب الكلي. **وتقاس حجم الفجوة التضخمية بنفس الأسلوب السابق وفقاً للمعادلة التالية:**

حجم الفجوة التضخمية = (**حجم الدخل عند مستوى التوظف الكامل**) – (**حجم ط ك عند مستوى التوظف الكامل**) = – أ ب

حيث أن (– أ ب) تمثل مقدار النقص المراد إحداثه في (ط ك)، حتى يتحقق التوازن عند مستوى التوظف الكامل.

ويمكن قياس حجم الفجوة التضخمية بأسلوب آخر من خلال العلاقة التالية[١]:

حجم الفجوة التضخمية = **فجوة الدخل (Δ ل)** / **مضاعف الإضافات**

∵ مضاعف الإضافات من المثال السابق ($ع_{ق}$) = ٥

∴ **حجم الفجوة التضخمية** = $\frac{\Delta ل}{ع_{ق}}$ = $\frac{-١٠٠}{٥}$ = – ٢٠

النقص المراد إحداثه في (ط ك)

---

[١] يلاحظ أن قياس حجم فجوة الطلب الكلي أو فجوة الدخل هو نفسه المتبع في قياس الفجوة الانكماشية، ولكن تكون كل من فجوة (ط ك) وفجوة الدخل موجبة في حالة الفجوة الانكماشية، بينما تكون قيمتهما سالبة في حالة الفجوة التضخمية.

- **تعالج الفجوة التضخمية من خلال اتباع سياسة مالية انكماشية تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي وذلك من خلال أحد الطرق الثلاثة البديلة التالية:**

١ - تخفيض الإنفاق الحكومي بنفس حجم الفجوة التضخمية ($\frac{\Delta ل}{ع_{ق}}$)

أي بمقدار فجوة (ط ك) ، ∵ $ع_{ق} = ٥$

$$\therefore \Delta ق = \frac{\Delta ل}{ع_{ق}} = \frac{-١٠٠}{٥} = \boxed{-٢٠}$$

وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي بالمستوى المطلوب، وبالتالي، يتم التخلص من فجوة الدخل، حيث أن:

$$\Delta ل = ع_{ق} \times \Delta ق = ٥ \times -٢٠ = \boxed{-١٠٠}$$

النقص المستهدف في الدخل

وبالتالي، يتم الرجوع بمستوى الدخل القومي التوازني إلى مستوى الدخل المحتمل = ٦٠٠ – ١٠٠ = $\boxed{٥٠٠}$ ← **وهو دخل التوظف الكامل**

٢ - زيادة الضرائب بالمقدار ($\frac{\Delta ل}{ع_{ض}}$):

∵ $ع_{ض} = -٤$ (كما في المثال السابق)

$$\therefore \Delta ض = \frac{\Delta ل}{ع_{ض}} = \frac{-١٠٠}{-٤} = \boxed{+٢٥}$$

وهذه الزيادة في الضرائب تؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي بالمستوى المطلوب، وبالتالي، التخلص من فجوة الدخل، حيث أن:

$$\Delta ل = ع_{ض} \times \Delta ض = -٤ \times ٢٥ = \boxed{-١٠٠}$$

لنقص المستهدف في الدخل

وبالتالي، يتم الرجوع بمستوى الدخل القومي التوازني إلى مستوى الدخل المحتمل = ٦٠٠ – ١٠٠ = $\boxed{٥٠٠}$ ← **وهو دخل التوظف الكامل**

ويتم استخدام الأسلوبين السابقين في حالة عدم التزام الحكومة بمبدأ الميزانية المتوازنة.

٣ – **اتباع سياسة الميزانية المتوازنة:** وهي تتمثل في تخفيض الإنفاق الحكومي والضرائب معاً بنفس مقدار فجوة الدخل (وذلك لأن قيمة مضاعف الميزانية المتوازنة = ١).

∴ Δ ق = Δ ض = Δ ل = – ١٠٠

ويؤدي هذا إلى انخفاض الطلب الكلي بالمستوى المطلوب، ومن ثم، التخلص من فجوة الدخل، حيث أن:

Δ ل = ١ × – ١٠٠ = – ١٠٠ ⟵ النقص المستهدف في الدخل

وبالتالي، يتم الرجوع بمستوى الدخل القومي التوازني إلى مستوى الدخل المحتمل = ٦٠٠ – ١٠٠ = ٥٠٠ ⟵ **وهو دخل التوظف الكامل**

- الأساليب الثلاثة السابقة تمثل سياسة مالية انكماشية تؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، وبالتالي، انتقال منحنى الطلب الكلي إلى أسفل كما في الشكل رقم (٦ – ٢) من الوضع (ط ك$_{١}$) إلى الوضع (ط ك$_{٢}$) ويتحقق التوازن عند النقطة (ب)، وبالتالي، يكون مستوى الدخل القومي التوازني عند مستوى الدخل المحتمل أي عند مستوى التوظف الكامل.
- **يلاحظ مما سبق،** أن السياسة المالية من خلال تغيير الإنفاق الحكومي تكون أكثر فاعلية من سياسة تغيير الضرائب، وهذه بدورها تكون اكثر فاعلية من سياسة الميزانية المتوازنة لمعالجة الفجوات – سواء الفجوة الانكماشية أو الفجوة التضخمية – لأن التغيير في الإنفاق الحكومي يكون أقل من التغيير في الضرائب، والذي يكون أقل بدوره من التغيير في حالة الميزانية المتوازنة، ويحقق الهدف أي يعمل على تحقيق التوازن عند مستوى التوظف الكامل، ويرجع ذلك إلى أن مضاعف الإنفاق الحكومي >

مضاعف الضرائب – من حيث القيمة المطلقة – وهذا بدوره > مضاعف الميزانية المتوازنة.

مثال رقمي: إذا توافرت لديك البيانات التالية عن اقتصاد ما:

أ – الحد الأدنى للاستهلاك عند مستوى الدخل صفر = ١٠٠ مليون جنيه.

ب – الميل الحدي للاستهلاك = ٠.٨ .

جـ – الاستثمار الثابت = ٥٠ مليون جنيه.

د – الإنفاق الحكومي = ٤٠ مليون جنيه.

هـ – الضرائب الثابتة = ٤٠ مليون جنيه.

و – مستوى الدخل عند التوظف الكامل = ٨٥٠ مليون جنية.

المطلوب:

١ – حدد المستوى التوازنى للدخل القومي.

٢ – هل يعانى الاقتصاد من فجوة وما نوعها، وما حجمها؟

٣ – كيف يمكن التخلص من الفجوة بالاعتماد على:

أ – سياسة تغيير الإنفاق الحكومي.

ب – سياسة تغيير الضريبة.

جـ – سياسة الميزانية المتوازنة.

الحل:

∵ دالة الإستهلاك (س) = ١٠٠ + ٠.٨ ل م

١ – ∵ شرط التوازن:

ع ك = ط ك

ل = س + ث + ق

ل = ١٠٠ + ٠.٨ ل م + ٥٠ + ٤٠

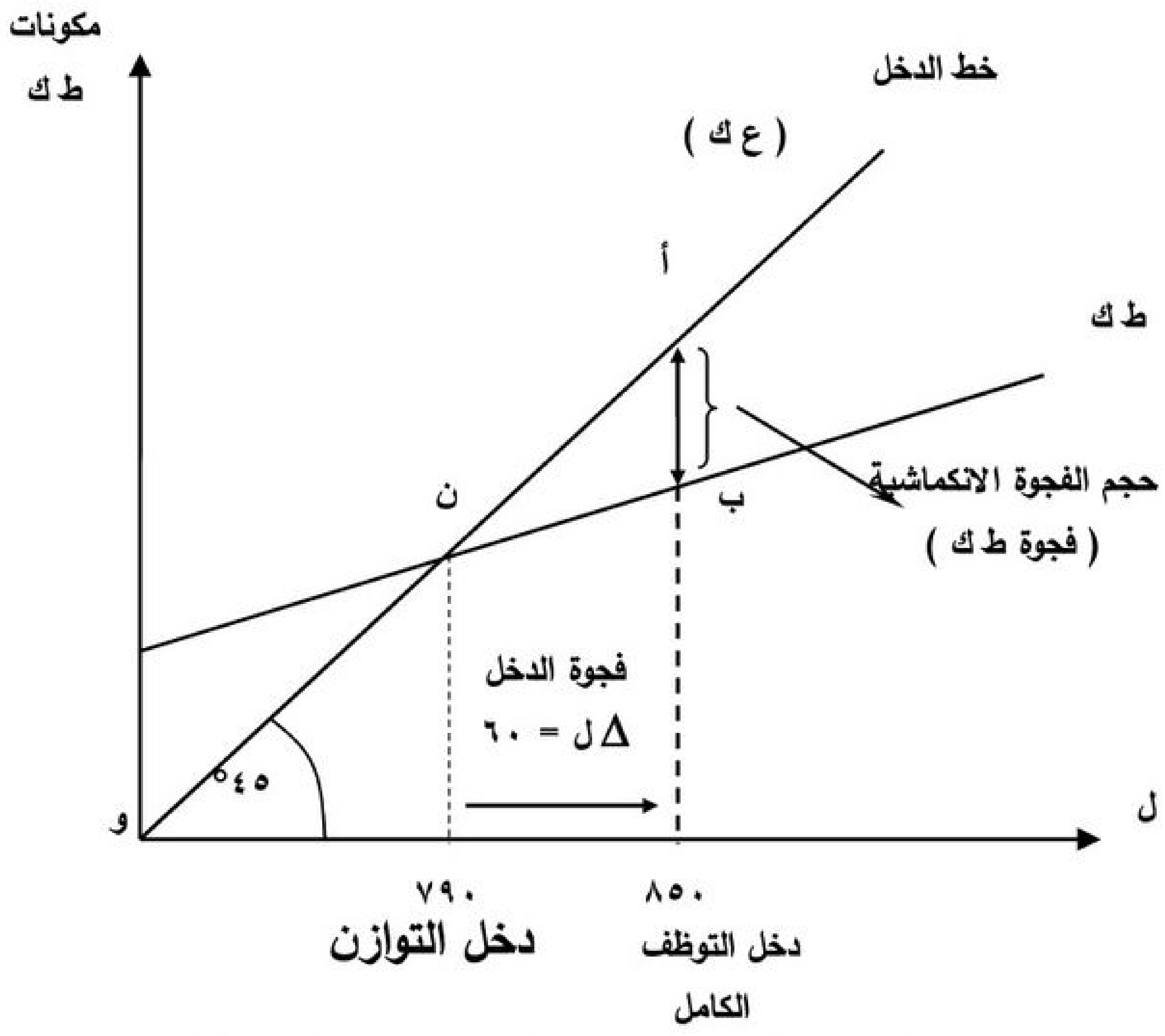
ل = ١٩٠ + ٠.٨ (ل − ٤٠)

ل = ١٩٠ + ٠.٨ ل − ٣٢

٠.٢ ل = ١٥٨

∴ ل* = $\frac{١٥٨}{٠.٢}$ = **٧٩٠** دخل التوازن.

٢ -



∵ دخل التوازن (٧٩٠) < دخل التوظف الكامل (٨٥٠)

∴ توجد فجوة انكماشية.

$\therefore$ ع$_{ق}$ = $\frac{١}{١ - م ح س}$ = $\frac{١}{١ - ٠.٨}$

= $\frac{١}{٠.٢}$ = ٥

$\therefore$ حجم الفجوة الانكماشية = $\frac{\Delta ل}{ع_{ق}}$ = $\frac{٦٠}{٥}$ = $\boxed{١٢}$

٣ - يتم التخلص من الفجوة الانكماشية عن طريق:

أ - زيادة الإنفاق الحكومي بنفس مقدار الفجوة ($\frac{\Delta ل}{ع_{ق}}$):

Δ ق = ١٢ ، ع$_{ق}$ = ٥

$\therefore$ Δ ل = ع$_{ق}$ × Δ ق = ٥ × ١٢ = $\boxed{٦٠}$ ← Δ ل المستهدفة.

ب - تخفيض الضرائب بالمقدار ($\frac{\Delta ل}{ع_{ض}}$):

ع$_{ض}$ = - ٤ $\therefore$ Δ ض = $\frac{\Delta ل}{ع_{ض}}$ = $\frac{٦٠}{-٤}$ = $\boxed{-١٥}$

$\therefore$ Δ ل = ع$_{ض}$ × Δ ض = - ٤ × - ١٥ = $\boxed{٦٠}$ ← Δ ل المستهدفة.

جـ - سياسة الميزانية المتوازنة:

Δ ق = Δ ض = Δ ل المستهدفة = ٦٠

$\therefore$ Δ ل = ١ × ٦٠ = $\boxed{٦٠}$ ← Δ ل المستهدفة.

٦ – ٣: الخلاصة

- **تعرف السياسات الاقتصادية**، بأنها عبارة عن الأدوات والوسائل والإجراءات التي تستخدمها الحكومة للتأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، وأهم هذه السياسات الاقتصادية وأكثرها استخداماً سياستان هما: السياسة المالية والسياسة النقدية.

- **يبنى التحليل الكلاسيكي**، على عدد من الافتراضات هى: الحرية الاقتصادية، وسيادة ظروف المنافسة الكاملة، وسيادة ظروف التوظف الكامل. ووفقاً لذلك يتوازن الاقتصاد دائماً عند مستوى التوظف الكامل، وذلك تمشياً مع فكرة قانون "**ساى للأسواق**" الذي ينص على أن "**كل عرض يخلق الطلب عليه**" وأن أي اختلال يترتب عليه ابتعاد الاقتصاد عن مستوى التوظف الكامل يكون اختلالاً عارضاً أو مؤقتاً سرعان ما يصحح نفسه بصورة تلقائية، ويعود الاقتصاد إلى وضع التوازن المستقر عند مستوى التوظف الكامل. وبالتالي، يؤمن الكلاسيك بعدم فاعلية السياسة المالية، ويرون ضرورة الحياد المالي للحكومة، وبذلك تتعادل إيرادات الحكومة مع نفقاتها أي ضرورة توازن الميزانية العامة للدولة.

- **وفقاً للتحليل الكينزي**، يتوازن الاقتصاد القومي عند أي مستوى للدخل، وقد يكون ذلك دون مستوى التوظف الكامل، ومن ثم، توجد بطالة، أو أعلى من مستوى التوظف الكامل، ومن ثم، يعاني الاقتصاد من التضخم. وبالتالي، يؤمن بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال

السياسة المالية الملائمة بهدف التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، ولذا، يؤمن بعدم الحياد المالي، وبالتالي، عدم الالتزام بتوازن الميزانية، حيث قد تعمد الحكومة إلى إحداث عجز أو فائض مقصود بالميزانية تماشياً مع متطلبات السياسة المالية ووفقاً لظروف النشاط الاقتصادي.

- **تتمثل أدوات السياسة المالية،** في تغيير الإنفاق الحكومي و/أو الضرائب و/أو الاثنين معاً بهدف التأثير في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، مستوى التوظف والأسعار، ومن ثم، مستوى النشاط الاقتصادي في الاتجاه المرغوب.

- **تنقسم السياسة المالية إلى نوعين:**

• **سياسة مالية توسعية:** تستخدم في حالة الكساد، من خلال: زيادة الإنفاق الحكومي، و/أو تخفيض الضرائب، و/أو الاثنين معاً، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي حتى يتعادل مع العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل، وبالتالي، يزداد مستوى الدخل ويتم علاج قصور مستوى التشغيل والبطالة بالمجتمع.

• **سياسة مالية انكماشية:** تستخدم في حالة التضخم، من خلال: تخفيض الإنفاق الحكومي، و/أو زيادة الضرائب، و/أو الاثنين معاً، مما يؤدي إلى نقص الطلب حتى يتعادل مع العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل، وبالتالي، ينخفض مستوى الدخل ويتم الحد من ارتفاع معدل التضخم بالمجتمع.

- **الفجوة الانكماشية،** تظهر عندما يكون مستوى الدخل القومي التوازني، أقل من دخل التوظف الكامل، أي أن الدخل القومي الفعلي أقل من الدخل القومي المحتمل، وتنعكس في صورة بطالة بالمجتمع، ترجع إلى قصور في الطلب الكلي عن استيعاب إنتاج التوظف الكامل، ويتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية توسعية ومعالجة القصور في الطلب الكلي وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و/أو تخفيض الضرائب، أي أحداث عجز مقصود بالميزانية.
- **الفجوة التضخمية،** تظهر عندما يكون مستوى الدخل القومي التوازني، أكبر من دخل التوظف الكامل، أي أن الدخل القومي الفعلي أكبر من الدخل القومي المحتمل، وينعكس ذلك في صورة ارتفاع في المستوى العام للأسعار. ويرجع ذلك إلى أن أي زيادة في الطلب الكلي بعد الوصول إلى مستوى التوظف الكامل تنعكس في ارتفاع الأسعار فقط. ويتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي و/أو زيادة الضرائب، أي إحداث فائض مقصود بالميزانية.
- **تعد السياسة المالية،** من خلال تغيير الإنفاق الحكومي أكثر فاعلية من سياسة تغيير الضرائب، وهذه بدورها أكثر فاعلية من سياسة الميزانية المتوازنة لمعالجة الفجوات – سواء الفجوة الانكماشية أو الفجوة التضخمية – لأن التغيير في الإنفاق الحكومي يكون أقل من التغيير في الضرائب، وهذا أقل بدوره من التغيير في حالة الميزانية المتوازنة.

٦ - ٤: نماذج الأسئلة

س١ - بين مدى صحة أو خطأ كل من العبارات التالية بإيجاز:

١ - يمكن علاج الفجوة الانكماشية في الاقتصاد من خلال إحداث عجز في ميزانية الدولة.

٢ - تظهر الفجوة التضخمية في الاقتصاد عندما يقل الطلب الكلي في الاقتصاد عن مستوى الطلب الكلي اللازم لاستيعاب ناتج التوظف الكامل.

٣ - يعد تخفيض الضرائب بمبلغ معين سياسة مالية أكثر فاعلية في علاج الفجوة الانكماشية، مقارنة بسياسة زيادة الإنفاق الحكومي بنفس المقدار.

٤ - إذا كان دخل التوظف الكامل ٥٠٠ مليون جنيه والدخل التوازني تحقق عند مستوى ٤٠٠ مليون جنيه، علماً بأن الميل الحدي للاستهلاك = ٠.٦ والضرائب ثابتة، فإنه يلزم للوصول إلى مستوى التوظف الكامل زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب معاً بمقدار ١٠٠ مليون جنيه.

٥ - تعد سياسة الميزانية المتوازنة أكثر السياسات المالية فاعلية في علاج الفجوات الانكماشية أوالتضخمية.

٦ - لا تختلف السياسة المالية التي يمكن استخدامها في ظروف الركود والكساد، عن تلك التي يتم استخدامها في ظل ظروف التضخم.

٧ - يؤمن الكلاسيك بفاعلية السياسة المالية في التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي.

س٢ – التمارين:

تمرين (١) إذا أعطيت البيانات التالية عن اقتصاد ما (بالمليون جنيه):

س = ٢٠ + ٠.٨ لـم

ث = ٦٠

ق = ٢٠

ض = ٢٠

وكان مستوى الدخل المناظر لمستوى التوظف الكامل = ٥٠٠

المطلوب:

١ – تحديد مستوى الدخل القومي التوازني.

٢ – تحديد إذا كان الاقتصاد يعاني من فجوة انكماشية أم تضخمية، ولماذا؟ وما حجمها؟ مع التوضيح البياني؟

٣ – كيف يمكن التخلص من الفجوة إن وجدت بكافة الطرق الممكنة.

تمرين (٢) إذا أعطيت البيانات التالية عن اقتصاد ما:

- الادخار السالب = – ١٠٠ مليون جنيه،
- الإنفاق الحكومي = ٥٠ مليون جنيه،
- الميل الحدي للادخار = ٠.٢،
- الضرائب الثابتة = ٥٠ مليون جنيه
- الاستثمار الثابت = ٣٠ مليون جنيه،
- دخل العمالة الكاملة = ٦٠٠ مليون جنيه

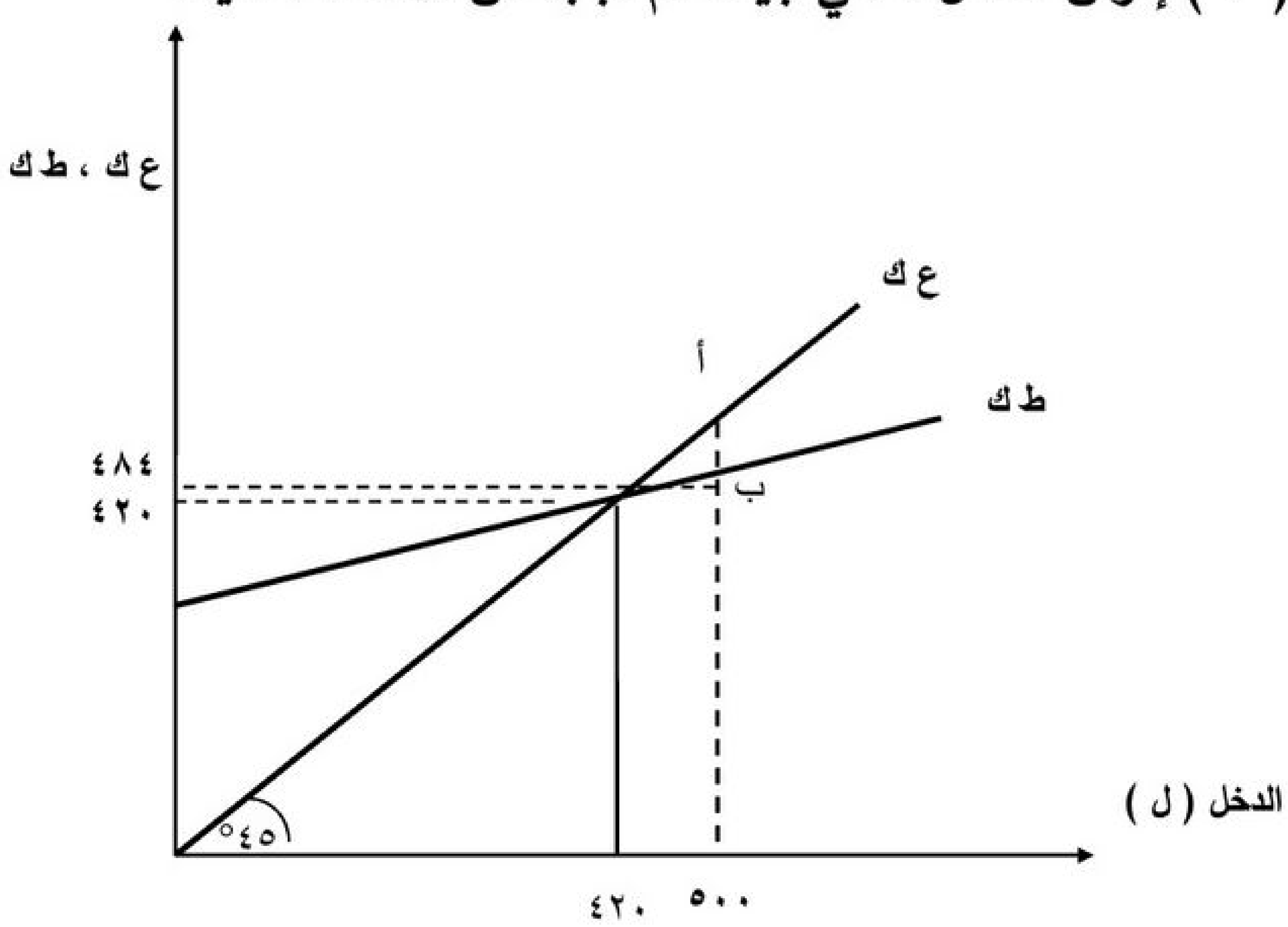
المطلوب:

١ – تحديد المستوى التوازني للدخل القومي.

٢ – تحديد إذا كان الاقتصاد يعاني من فجوة انكماشية أم تضخمية، ولماذا؟ وما حجمها؟

٣ – وضح كيف يتم التخلص من هذه الفجوة بكافة الطرق الممكنة.

تمرين (٣) إدرس الشكل التالي جيداً، ثم أجب عن الأسئلة التالية:



فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك = ٠.٨

المطلوب:

١ – تحديد المستوى التوازني للدخل القومي.

٢ – هل توجد فجوة؟ وما نوعها؟ وما حجمها؟

٣ – كيف يمكن التخلص من الفجوة بتغيير الإنفاق فقط.

٤ – كيف يمكن التخلص من الفجوة بتغيير الضرائب فقط.

٥ – كيف يمكن التخلص من الفجوة بتغيير الإنفاق والضرائب معاً.

الفصل السابع*

التضخم

تعد ظاهرة التضخم إحدى أهم المشكلات التي تواجهها كافة الاقتصادات في العالم، حيث تأتي في مقدمة الاختلالات التي تعاني منها هذه الاقتصادات. وهناك شبه اتفاق على وجود عدد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة على كافة نواحي الحياة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها، خاصة في الدول النامية التي تعاني من هذه الظاهرة بدرجة أكثر حدة من نظيرتها المتقدمة. ويتطلب فهم هذه الظاهرة معرفة ماهيتها بما يحتويه الأمر من وضع تعريف مقبول للتضخم يسمح باستعراض أنواعه من جهة وكيفية قياسه من جهة أخرى، وآثاره من جهة ثالثة. كما يتطلب الأمر البحث في أسبابه ونظرياته من أجل وضع تصور للسياسات الملائمة لعلاجه أو الحد منه.

*** كتب هذا الفصل: د. أسامة أحمد الفيل.**

وقد اعتمد في كتابته على المراجع الآتية:

- د. عبد الرحمن يسري أحمد، د. محمدي فوزي أبو السعود، **النظرية الاقتصادية الكلية**، قسم الاقتصاد – كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٩، الفصلين السابع والثامن.
- Richard G. Lipsey, Peter D. Steiner, Douglas D. Purvis, ***Economics***, Harper & Row, Seventh edition, New York, 1984, Ch. 36.
- Oliveir Blanchard, ***Macroeconomics***, Prentice Hall, 3rd Ed., 2002, Ch. 9.

ولذا سوف يناقش هذا الفصل النقاط التالية:

- تعريف التضخم.
- أنواع التضخم.
- قياس التضخم.
- آثار التضخم.
- أسباب التضخم ونظرياته.
- الخلاصة.
- نماذج الأسئلة.

٧ – ١: تعريف التضخم

بالرغم من وجود عدد من التعريفات لظاهرة التضخم، إلا أن أكثرها شيوعاً يتمثل في اعتبار التضخم "**ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات داخل الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة**".

ويتطلب هذا التعريف توافر شرطين أساسيين هما:

١- ارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات في المجتمع كي يرتفع المستوى العام للأسعار. حيث لا يعد تضخماً ارتفاع أسعار عدد محدود من السلع والخدمات. ذلك أن ارتفاع أسعار بعض السلع قد يصاحبه انخفاض أسعار مجموعة أخرى من السلع بحيث لا يرتفع المستوى العام للأسعار.

٢- أن يكون الارتفاع في أسعار السلع والخدمات مستمراً على مدى فترة طويلة من الزمن. ذلك أن هذا الارتفاع في الأسعار قد يرجع إلى

ظروف مؤقتة راجعة إلى قصور مؤقت في عرض هذه السلع بسبب بعض الظروف الطبيعية أو زيادة مؤقتة في الطلب عليها كما يحدث غالباً في كثير من السلع الزراعية، ثم يعود الأمر إلى وضعه الأصلي. وبالتالي لا يعد ارتفاع الأسعار في هذه الحالة تضخماً لأنه لا يتسم بصفة الاستمرارية.

وينتقد التعريف السابق للتضخم لأنه يركز على مظهر التضخم (الارتفاع المستمر في الأسعار) ويهمل الجوانب الأخرى المتعلقة به مثل أسبابه أو آثاره. ويمكن إيجاز بعض الانتقادات التي وجهت لهذا التعريف في النقاط التالية:

١- لم يحدد طول الفترة الزمنية اللازمة لاعتبار ارتفاع المستوى العام للأسعار تضخماً. هل عام أم خمسة أعوام أم أكثر أم أقل من ذلك.

٢- لم يحدد مدى الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يعد تضخماً. هل ١٠٪ أم أكثر أم أقل من ذلك.

٣- لم يفرق بين ارتفاع الأسعار الراجع إلى تحسن نوعية السلع والخدمات وبين ارتفاع الأسعار الراجع إلى الإفراط في إصدار النقود أو الراجع إلى قوى العرض والطلب على هذه السلع والخدمات.

٤- يستبعد التضخم المكبوت الناتج عن تدخل الحكومة بسياساتها المختلفة من أجل منع ارتفاع الأسعار ظاهرياً. فقد تثبت الحكومة الأسعار بصورة جبرية (مثل فرض حد أقصى للسعر) عند مستويات أقل من مستوياتها

الحقيقية. ولذا ترتفع الأسعار بصورة ضمنية (وليست صريحة) من خلال الآتي:

أ- ثبات السعر بالرغم من تناقص المعروض من السلعة أو زيادة الطلب عليها حيث تظهر السوق السوداء وطوابير المستهلكين.

ب-ثبات السعر مع التدهور المستمر في نوعية السلع (انخفاض جودتها).

ويلاحظ أن كبت التضخم قد يؤدي إلى نتائج سلبية بالغة الخطورة بالنسبة للاقتصاد. فمن جهة يؤدي إلى عدم التخصيص الأمثل للموارد، ومن جهة أخرى يهمل معالجة السبب الحقيقي للتضخم مما يدفعه للتفاقم.

٧ - ٢: أنواع التضخم

توجد تقسيمات عديدة للتضخم. فيمكن النظر إليه من حيث **أسباب حدوثه**، وفي هذا المضمار سنجد أن التضخم ينشأ إما بسبب الإفراط في إصدار النقود و/أو بسبب وجود زيادة مستمرة في الطلب الكلي و/أو بسبب وجود نقص في العرض الكلي من السلع والخدمات. وسوف نناقش هذا الأمر في نقطة لاحقة من هذا الفصل عند تناول أسباب التضخم بالشرح والتحليل.

كما يمكن أن ننظر إلى التضخم من حيث **مظهره الخارجي**. وقد سبق الإشارة إلى أن التضخم يمكن أن **يكون صريحاً** حيث يوجد ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار. كما يمكن أن يكون **مكبوتاً** عند تدخل الحكومة بتثبيت الأسعار في مستوى أقل من المستوى التوازني لها.

كذلك يمكن النظر إلى التضخم من حيث **سرعة ارتفاع الأسعار وعلاقتها بالزمن**. وفي هذا المضمار ينقسم التضخم إلى ثلاثة أنواع هي:

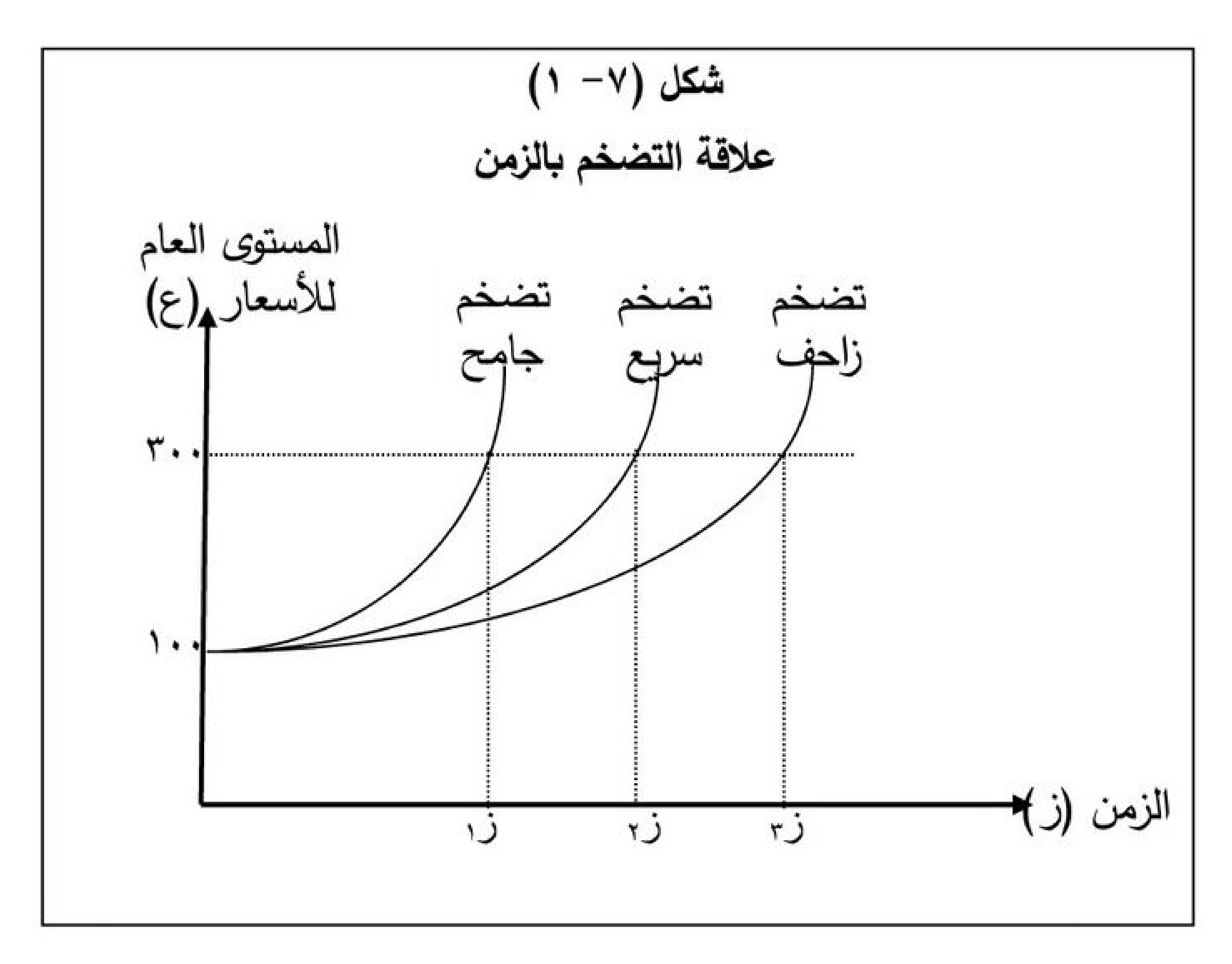
١- **تضخم معتدل:** حيث يرتفع المستوى العام للأسعار ارتفاعاً محدوداً وبطريقة تدريجية إلى حد ما. ويترتب عليه انخفاضات طفيفة ومتتالية في قيمة العملة الوطنية بدرجة لا تؤثر على كفاءة النظام النقدي في القيام بوظائفه. وإذا استمر ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات بطيئة على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً أطلق عليه **تضخم زاحف** كما يبين شكل (٧- ١).

٢- **تضخم سريع:** حيث يرتفع المستوى العام للأسعار بدرجة وسرعة كبيرتين. الأمر الذي يؤدي إلى تدهور سريع في قيمة العملة المحلية وتصبح أسعار الفائدة الحقيقية سالبة (وهي الفرق بين أسعار الفائدة النقدية ومعدل التضخم). ويترتب على هذا النوع من التضخم انخفاض معدلات الادخار والتحول المتزايد إلى شراء العقارات والسلع المعمرة كما حدث في كل من إيطاليا والبرازيل خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٠).

٣- **تضخم جامح:** حيث ترتفع الأسعار بمعدلات سريعة جداً وكبيرة للغاية خلال فترة زمنية قصيرة. الأمر الذي يؤدي إلى انهيار قيمة العملة المحلية تماماً وفقدان الأفراد للثقة فيها مما يؤدي بدوره إلى انهيار النظام النقدي في النهاية. ويحدث عادة هذا النوع من التضخم في أعقاب الحروب والأزمات (بسبب الإفراط في إصدار النقود غالباً) كما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى. ويبين شكل (٧- ١) هذا النوع من التضخم.

شكل (٧– ١)

علاقة التضخم بالزمن



ويلاحظ في شكل (٧– ١) ارتفاع المستوى العام للأسعار من ١٠٠ إلى ٣٠٠ خلال فترة زمنية قصيرة هي (ز$_{١}$) في التضخم الجامح، بينما ازدادت هذه الفترة في كل من التضخم السريع والزاحف إلى (ز$_{٢}$)، (ز$_{٣}$) على الترتيب لنفس مستوى الارتفاع في الأسعار.

وتجدر الإشارة إلى أن التضخم كما قد ينشأ نتيجة لعوامل داخلية (أي داخل الاقتصاد القومي) فإنه قد ينشأ نتيجة لتأثير العوامل الخارجية على مستوى الأسعار المحلية، حيث يصبح **التضخم مستورداً**. ويزداد التضخم المستورد في دولة ما كلما ارتفع الميل (الحدي والمتوسط) للواردات وزادت نسبة التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي

الإجمالي وزادت نسبة المكون الأجنبي في الاستثمارات المحلية بما يتضمنه من زيادة الاعتماد على مستلزمات الإنتاج المستوردة.

وتقاس نسبة التضخم المستورد في دولة ما من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات} \times \text{معدل التضخم العالمي}}{\text{قيمة الناتج المحلى الإجمالى}} \times ١٠٠$$

٧ – ٣: قياس التضخم

عند قياس معدل التضخم في المجتمع يتم الاعتماد على الأرقام القياسية للأسعار (سواء الرقم القياسي لأسعار المستهلكين أو الرقم القياسي لأسعار الجملة أو مكمش الناتج المحلي). وهناك عدة طرق تقليدية يقاس من خلالها معدل التضخم، ولكن أشهرها الطرق الثلاث الآتية:

١ – معدل التضخم البسيط:

الذي يقيس معدل التغير السنوي في الأسعار بين عامين متتاليين ويحسب من خلال المعادلة الآتية:

$$م_{ب} = \frac{م_{ن} - م_{ن-١}}{م_{ن-١}} \times ١٠٠$$

حيث $م_{ب}$ تشير إلى معدل التضخم البسيط.

$م_{ن}$ تشير إلى الرقم القياسي للأسعار في السنة ن.

$م_{ن-١}$ تشير إلى الرقم القياسي للأسعار في السنة السابقة لها (ن – ١).

ولكن حساب معدل التضخم بهذه الطريقة قد يكون مضللاً إذا كان ارتفاع الأسعار في إحدى السنوات غير طبيعي أو كانت هناك تقلبات حادة في الأسعار.

٢- معدل التضخم المركب:

الذي يقيس متوسط معدل التضخم السنوي خلال فترة زمنية معينة، ويحسب من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{م}_{\text{ك}} = \sqrt[\text{ن}]{\frac{\text{م}_{\text{ن}}}{\text{م}_{٠}}} - ١$$

حيث $\text{م}_{\text{ك}}$ تشير إلى متوسط معدل التضخم السنوي خلال فترة القياس.

$\text{م}_{\text{ن}}$ تشير إلى الرقم القياسي للأسعار في السنة الأخيرة من الفترة (السنة ن).

$\text{م}_{٠}$ تشير إلى الرقم القياسي للأسعار في السنة الأولى من الفترة (سنة الأساس).

ن عدد سنوات الفترة.

غير أن هذا المعدل لا يوضح التغير في مستويات الأسعار من عام إلى آخر خلال فترة القياس.

٣- مكمش الناتج المحلي الإجمالي:

ويعبر عن النسبة بين الناتج المحلي الإجمالي النقدي ونظيره الحقيقي (المحسوب على أساس الأسعار الثابتة الخاصة بسنة الأساس).

حيث:

$$\text{مكمش الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي النقدي}}{\text{الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى}} \times ١٠٠$$

$$\text{مكمش الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\sum_{\text{ر}=١}^{\text{م}} \text{ك}_{\text{رن}}\ \text{ث}_{\text{رن}}}{\sum_{\text{ر}=١}^{\text{م}} \text{ك}_{\text{رن}}\ \text{ث}_{\text{ر}٠}} \times ١٠٠$$

حيث $\text{ك}_{\text{رن}}$ تشير إلى الكمية المنتجة من السلعة (ر) في سنة المقارنة (ن).

$\text{ث}_{\text{رن}}$ تشير إلى سعر السلعة (ر) في سنة المقارنة (ن).

$\text{ث}_{\text{ر}٠}$ تشير إلى سعر السلعة (ر) في سنة الأساسة (٠).

م تشير إلى عدد السلع والخدمات المنتجة في المجتمع.

ويحسب معدل التضخم كالآتي:

معدل التضخم = مكمش الناتج المحلي الإجمالي – ١٠٠

حيث يشير الرقم ١٠٠ إلى سنة الأساس.

ويتميز هذا المقياس بأنه أكثر شمولاً لأنه يضم كافة السلع والخدمات المنتجة في المجتمع.

٧ – ٤: آثار التضخم

يترتب على التضخم عدداً من الآثار السلبية في كافة مناحي الحياة. وسنكتفي بعرض بعض هذه الآثار، حيث نركز فقط على الآثار الاقتصادية. ذلك أن التضخم يمكن أن يؤثر على كل من توزيع الدخل القومي وتوزيع الثروة في المجتمع ومعدلات الادخار المحلي والاستثمار والعجز والفائض في ميزان المدفوعات على النحو التالي:

١-الأثر على إعادة توزيع الدخل القومي:

حيث يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل القومي من خلال تأثيره على الدخول الحقيقية لأفراد المجتمع، حيث إن:

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}} .$$

وفي هذا الصدد يمكن تقسيم أفراد المجتمع إلى أربع فئات رئيسية كالتالي:

أ- فئة أصحاب الدخول النقدية الثابتة:

غالباً ما تظل الدخول النقدية لهذه الفئة ثابتة، بينما يتوالى ارتفاع المستوى العام للأسعار. ويترتب على هذا الأمر تعرض الدخول الحقيقية لهذه الفئة للتناقص بشكل مستمر، وبمعدل يقترب من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار. ولذلك فإن التدهور في مستوى الدخل الحقيقي لهذه الفئة يتوقف على درجة الارتفاع في المستوى العام للأسعار. وينطبق هذا الأمر على الفئات التي تحصل على دخولها من إيجارات ثابتة محددة بالقانون مثل إيجار الملكيات الزراعية أو العقارات السكنية، خاصةً إذا كانت العقود طويلة الأجل لا تأخذ في اعتبارها الارتفاع المتتالي في الأسعار. كذلك ينطبق هذا الأمر على من يحصلون على دخولهم من المعاشات أو التأمينات. وتعد هذه الفئات من أكثر فئات المجتمع تضرراً من التضخم.

ب- فئة أصحاب الدخول النقدية شبه الثابتة:

حيث تزداد الدخول النقدية لهذه الفئة ولكن بمعدلات أقل من معدلات ارتفاع المستوى العام للأسعار. ولذا تنخفض الدخول الحقيقية لهذه الفئة بالفرق

بين معدل التضخم ومعدل الزيادة في الدخول النقدية. وينطبق هذا الأمر غالباً على معظم العاملين في الجهاز الحكومي والدولة بمرتبات شبه ثابتة لا تتغير إلا بزيادات طفيفة سنوياً لا تتناسب مع الارتفاع المتتالي في الأسعار. وتضار هذه الفئة من التضخم ولكن بدرجة أقل مقارنة بالفئة الأولى (فئة أصحاب الدخول الثابتة).

ج- فئة أصحاب الدخول الحقيقية الثابتة:

حيث تزداد الدخول النقدية لهذه الفئة بمعدلات تكاد تتساوى مع معدلات ارتفاع المستوى العام للأسعار. ولذا تظل الدخول الحقيقية لهذه الفئة ثابتة، ولا تضار أو تستفيد من التضخم. وينطبق هذا الأمر على معظم العمال الصناعيين في الدول المتقدمة. حيث استطاعت النقابات العمالية القوية بهذه الدول أن تربط بين الزيادة في الأجور والارتفاع في المستوى العام للأسعار، ولذا ظل الدخل الحقيقي لهذه الفئة ثابتاً تقريباً (وربما زاد في بعض الحالات). ويلاحظ أن هذا الوضع لم يتحقق في الدول النامية نظراً لضعف قدرة وقوة النقابات العمالية بها.

د- فئة أصحاب الدخول النقدية المتغيرة:

حيث تزداد الدخول النقدية لهذه الفئة بمعدلات أكبر من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار. ولذا تزداد الدخول الحقيقية لهذه الفئة بالفرق بين معدل الزيادة في الدخول النقدية ومعدل التضخم، وبذلك تستفيد هذه الفئة من وجود التضخم. وينطبق هذا الوضع غالباً على أصحاب المشروعات الصناعية، حيث يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى زيادة إيراداتهم النقدية في حين لا ترتفع على الفور تكاليفهم النقدية مما يعني زيادة

أرباحهم النقدية خاصة في الفترة القصيرة. وينطبق نفس الوضع تقريباً على أصحاب المشروعات التجارية والخدمية والحرفيين والمهنيين وما شابه ذلك.

والخلاصة أن التضخم يعيد توزيع الدخل القومي في المجتمع لصالح أصحاب الدخول النقدية المتغيرة على حساب أصحاب الدخول النقدية الثابتة وشبه الثابتة. أي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة. وهذا يتنافى مع العدالة الاجتماعية، بل ويتنافى مع الكفاءة الإنتاجية في أغلب الأحيان.

٢-الأثر على إعادة توزيع الثروة في المجتمع:

نظراً لأن التغيرات في ملكية الثروة ترتبط بالتغيرات في الدخول الحقيقية، لذا فإن الأفراد الذين ازدادت دخولهم الحقيقية بسبب وجود التضخم يصبحون أكثر قدرة من غيرهم على زيادة ثروتهم الحقيقية. بينما يفقد الأفراد الذين انخفضت دخولهم الحقيقية في ظل التضخم جزءاً من ثرواتهم الحقيقية. ذلك أن بعض الأفراد الذين انخفضت دخولهم الحقيقية يحاولون المحافظة على نفس مستوى المعيشة المعتاد لديهم عن طريق بيع بعض ممتلكاتهم من الأشكال المختلفة للثروة (في شكل أراضي أو عقارات أو أسهم وسندات). في الوقت الذي يقوم بشرائها أصحاب الدخول النقدية المتغيرة والمرتفعة المستفيدة من التضخم. ولذا يترتب على التضخم إعادة توزيع الثروة في صالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة.

٣-الأثر على الادخار المحلي:

سيترتب على زيادة معدلات التضخم في المجتمع أثر سلبي على تكوين المدخرات المحلية وهي أحد المصادر الأساسية لتمويل عملية التنمية

الاقتصادية والاجتماعية. الأمر الذي بدوره يؤثر سلباً على خطط وبرامج التنمية. فمن جهة يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى إضعاف ثقة الأفراد في وحدة النقد المحلي، مما يفقد النقود وظيفتها كمستودع للقيمة ويحل محلها التفضيل السلعي المتمثل في شراء الأصول الحقيقية (عقارات وأراضي وما شابه ذلك) أو الذهب أو الاحتفاظ بثرواتهم في شكل عملات أجنبية. ومن جهة أخرى يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى تآكل المدخرات المحلية للفئات الأكثر تضرراً من التضخم، حيث تحول جزءاً من هذه المدخرات إلى إنفاق استهلاكي كي تحافظ على مستوى استهلاكها المعتاد من السلع والخدمات.

٤-الأثر على الاستثمار:

يترتب على زيادة معدلات التضخم بالمجتمع آثار سلبية على حجم ونوعية الاستثمار بهذا المجتمع. فمن جهة يؤدي التضخم إلى توجيه قدر أكبر من الاستثمارات إلى الأنشطة التي تتسم بسرعة دوران رأس المال، وهي أنشطة ذات معدلات مرتفعة من الربح ولكنها ليست الأكثر أهمية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذه الأنشطة عمليات المضاربة على الأراضي والعقارات وتخزين السلع توقعاً لارتفاع أسعارها مستقبلاً. ومن جهة أخرى يترتب على التضخم توجيه قدر متزايد من الاستثمارات إلى إنتاج السلع الكمالية والترفيهية التي يطلبها الأغنياء (ذوي القوة الشرائية المرتفعة) نظراً لارتفاع أسعارها بصفة مستمرة، ويكون هذا على حساب السلع الضرورية التي يطلبها أغلب أفراد المجتمع. ومن جهة ثالثة يترتب على التضخم صعوبة تقدير التكلفة الحقيقية للمشروعات الأمر

الذي يؤدي بدوره إلى الارتباك في تنفيذ المشروعات أو العجز عن إتمامها. ومن جهة رابعة يؤدي التضخم إلى إضعاف قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة في الأنشطة الضرورية للمجتمع، مما يعوق عملية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة وبالتالي لا تسهم هذه التدفقات بطريقة فعالة في تحقيق التنمية بالمجتمع.

٥-الأثر على ميزان المدفوعات:

يترتب على ارتفاع معدل التضخم في دولة ما مقارنة بمعدلات التضخم العالمية آثار سلبية على ميزان المدفوعات، حيث يحدث عجزاً (أو تزيد حدته) في هذا الميزان. فمن جهة يترتب على زيادة معدلات التضخم المحلية انخفاض حجم الصادرات التي أصبحت أغلى نسبياً مما قد يؤدي بدوره إلى انخفاض حصيلة الصادرات إذا كان الطلب عليها كبير المرونة. ومن جهة أخرى تصبح الواردات أرخص نسبياً وبالتالي يزيد الطلب عليها مما قد يؤدي إلى زيادة قيمة الواردات (أيضاً إذا كان الطلب المحلي عليها كبير المرونة). وحيث تنخفض قيمة الصادرات وترتفع قيمة الواردات فإن الحساب الجاري يحقق عجزاً (أو تزيد حدة هذا العجز إذا كان من الأصل في حالة عجز). ومن جهة ثالثة يؤدي التضخم إلى تحويل رؤوس الأموال الوطنية إلى عملات أخرى أو هروبها إلى دول أخرى أكثر استقراراً وذات معدلات فائدة حقيقية أعلى، وفي المقابل تحجم رؤوس الأموال الأجنبية عن التدفق إلى داخل الدولة نظراً لانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية على الاستثمارات المالية من جهة، وانخفاض حجم الأرباح على الاستثمارات المحلية في ظل زيادة تكاليف الإنتاج من جهة أخرى. ويترتب على كل من

الأمـرين (هـروب رؤوس الأمـوال الوطنيـة للخـارج وإحجـام رؤوس الأمـوال الأجنبية عن التدفق إلى الداخل) حدوث عجز في حساب رأس المال (أو زيادة حدته). وفي ظل وجود عجز في كل من الحساب الجاري وحساب رأس المال تنخفض التدفقات المالية إلى الداخل وتزيد التدفقات المالية إلى الخارج مما يؤدي إلى زيادة حدة العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي تدهور مركز الاحتياطيات الرسمية للدولة (من الذهب والعملات الأجنبية).

٧ - ٥: أسباب التضخم (ونظرياته)

تختلـف أسـباب التضـخم بـاختلاف النظريـات التـي حاولـت تفسـير سبب وجوده أو تزايده. ومعظم هذه النظريات تعتمد على فكرة أساسية تتمثل في التفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي والمؤثرات في كل منهما. بالإضـافة إلـى وجـود عـدد مـن الاقتصـاديين يرجعـون التضـخم فـي الـدول الناميـة إلى الاختلالات الهيكلية التي ترتبط باقتصاديات هذه الدول. وفي الواقع العملي قد يوجد أكثر من سبب للتضخم ولذا توجد أكثر من نظرية تصلح لتفسيره. بل في بعض الأحيان يمتزج أكثر من سبب للتضخم في نفـس الدولـة. ومعرفـة هـذه الأسـباب تسـمح بتصـميم السياسـات العلاجيـة الملائمة لتخفيف حدته. وبناءً على ما سبق يمكن **تقسيم النظريات المفسرة لأسباب التضخم إلى ثلاث مجموعات من النظريات هي:**

١- نظريات جانب الطلب (جذب الطلب).

٢- نظريات جانب العرض (دفع النفقة).

٣- النظرية الهيكلية.

١- نظرية جذب الطلب:

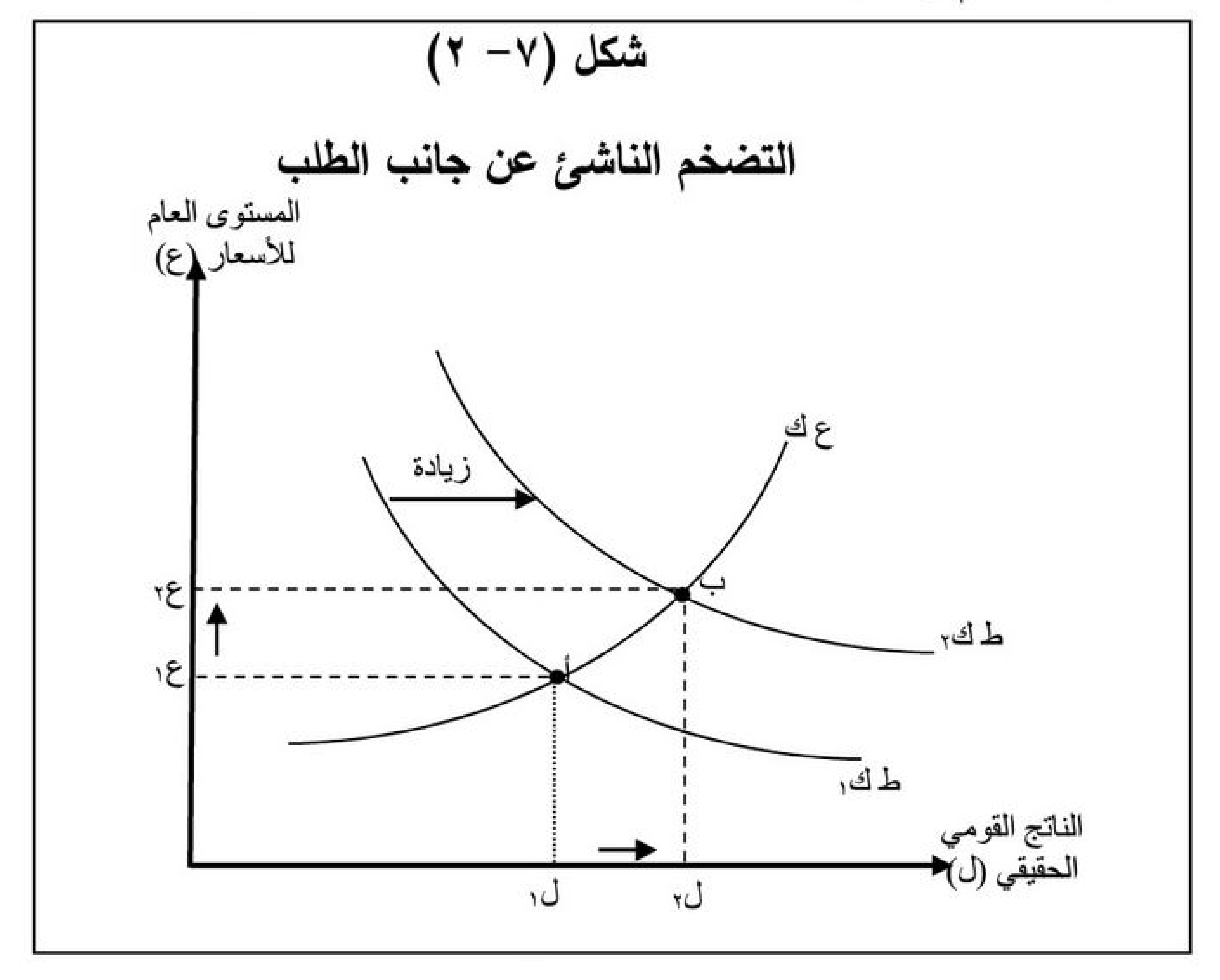
تري أن السبب الرئيسي لوجود التضخم هو حدوث زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات، سواء كانت هذه الزيادة بسبب الإفراط في

إصدار النقود أو بسبب زيادة أحد مكونات الطلب الكلي (الاستهلاك- الاستثمار - الإنفاق الحكومي- صافي الصادرات).

و يوضح الشكل (٧- ٢) كيف تؤدي زيادة الطلب الكلي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولكن عند مستوى ناتج كلي أكبر. ذلك أن زيادة الطلب الكلي من (ط ك١) إلى (ط ك٢) أدت إلى زيادة المستوى العام للأسعار من (ع١) إلى (ع٢)، مع زيادة الناتج الحقيقي من (ل١) إلى (ل٢). أي أن زيادة الطلب الكلي انعكست جزئياً في زيادة الناتج الحقيقي وجزئياً في زيادة الأسعار وحدوث تضخم جزئي. وترجع زيادة الناتج الحقيقي إلى توظيف مزيد من الموارد الإنتاجية للمجتمع، مما يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة. وفي ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار، ستوجد علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة.

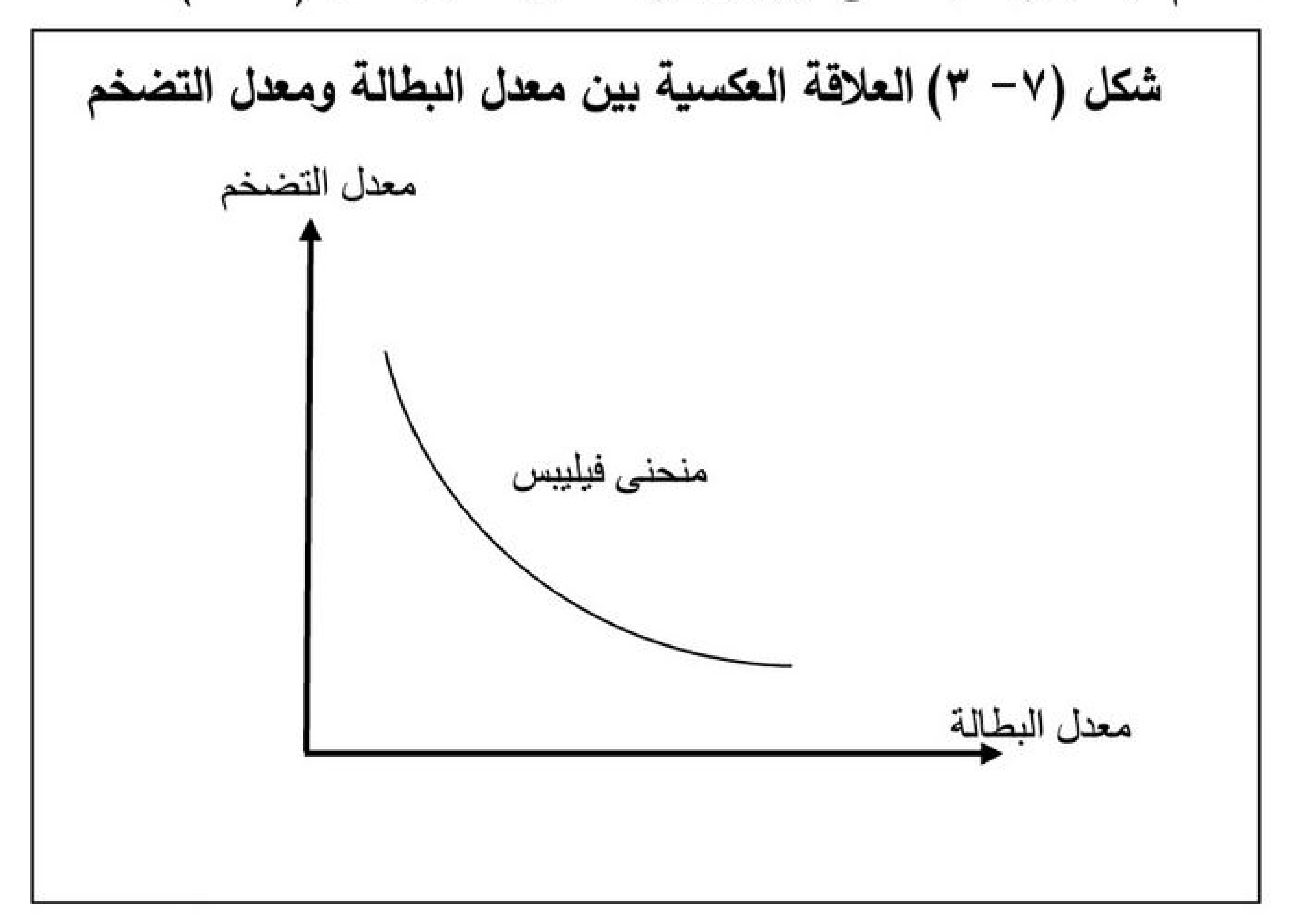
شكل (٧- ٢)

التضخم الناشئ عن جانب الطلب



وقد تم التعبير عن العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم فيما يعرف **بمنحنى فيليبس**، وذلك من خلال شكل (٧- ٣).

شكل (٧- ٣) العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم



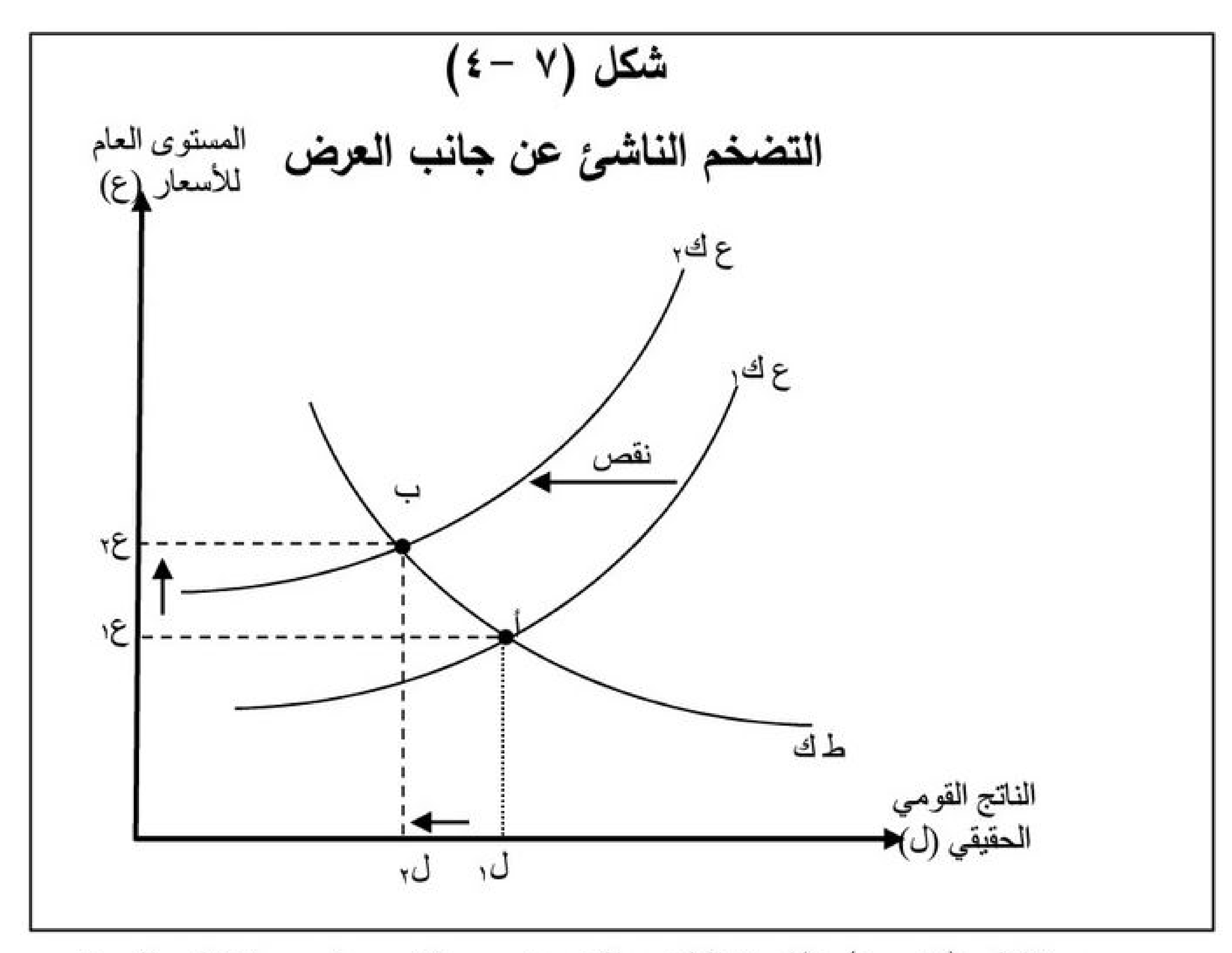
ويشير هذا الشكل إلى صعوبة علاج كل من البطالة والتضخم معاً (في نفس الوقت)، حيث إن تخفيض معدل البطالة يترتب عليه زيادة معدل التضخم، والعكس صحيح. ولذا يصبح على واضعي السياسات الاقتصادية المفاضلة بين علاج إحدى المشكلتين مع زيادة حدة المشكلة الأخرى.

٢- نظرية دفع النفقة:

تري أن السبب الرئيسي لوجود التضخم هو انخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات. حيث يؤدي ارتفاع أثمان خدمات عناصر الإنتاج (خاصةً أجور العمال) إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم انخفاض أرباح

رجال الأعمال الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تحفيزهم على رفع الأسعار وحدوث التضخم (في ظل نقص العرض الكلي).

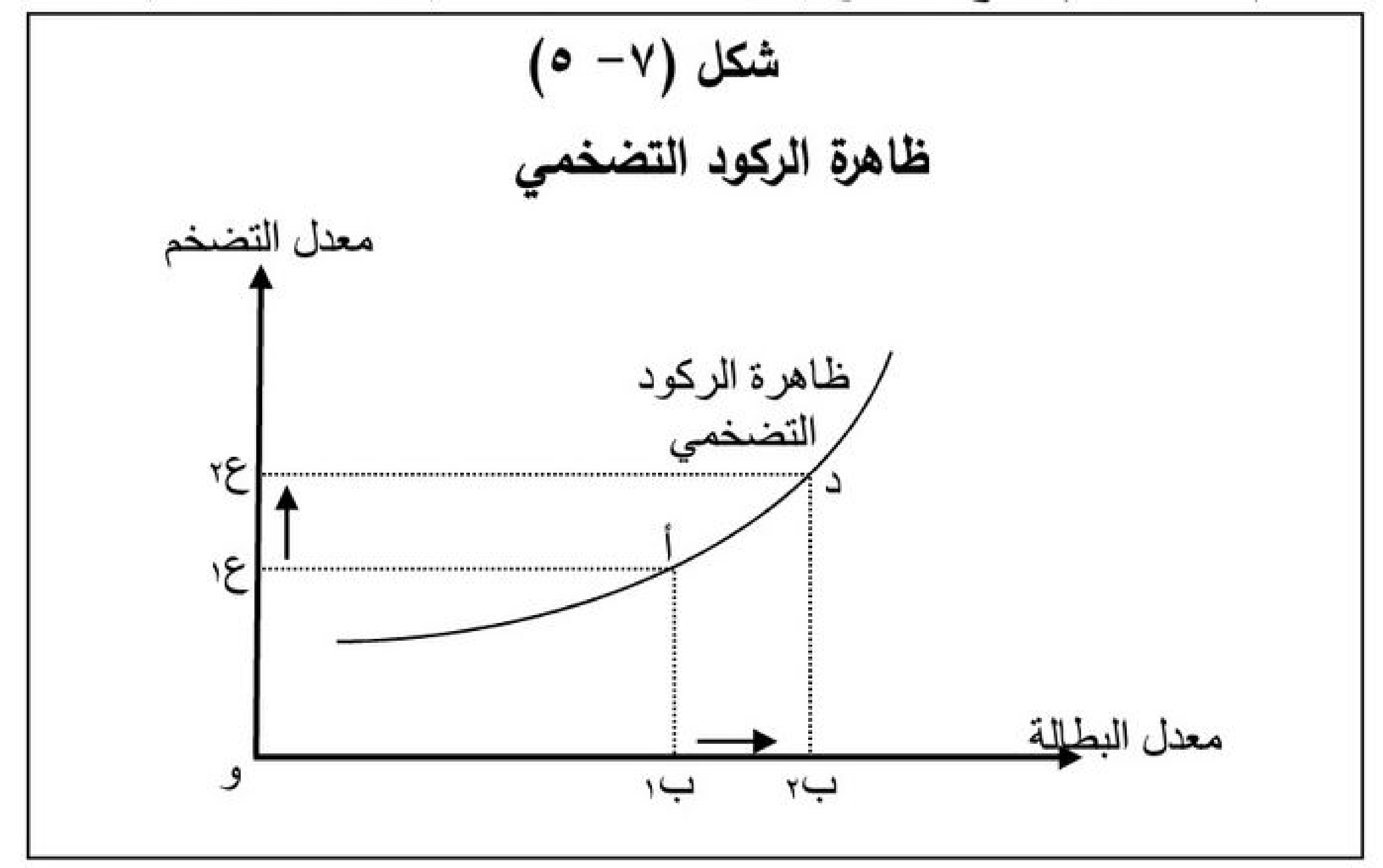
ويوضح الشكل (٧- ٤) كيف يؤدي نقص العرض الكلي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولكن عند مستوى ناتج كلي أقل. ذلك أن انخفاض العرض الكلي من (ع ك$_{١}$) إلى (ع ك$_{٢}$) أدى إلى زيادة المستوى العام للأسعار من (ع$_{١}$) إلى (ع$_{٢}$)، مع انخفاض الناتج الحقيقي من (ل$_{١}$) إلى (ل$_{٢}$). أي أن نقص العرض الكلي انعكس جزئياً في انخفاض الناتج الحقيقي وجزئياً في زيادة الأسعار وحدوث التضخم. ويرجع انخفاض الناتج الحقيقي إلى تعطل مزيد من الموارد الإنتاجية للمجتمع، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة. وفي ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار، ستوجد علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل البطالة.وقد أطلق الاقتصاديون على الحالة التي يزداد فيها كل من معدل التضخم ومعدل البطالة **ظاهرة الركود التضخمي**. وقد تعرضت الدول الغربية المتقدمة لهذه الظاهرة بعد ارتفاع أسعار البترول المفاجئ في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣.



شكل (٧ -٤)

التضخم الناشئ عن جانب العرض

يبين شكل (٧– ٥) ظاهرة الركود التضخمي. فقد صاحب ارتفاع المستوى العام للأسعار (من ع$_{١}$ إلى ع$_{٢}$) زيادة معدل البطالة (من ب$_{١}$ إلى ب$_{٢}$).



شكل (٧– ٥)

ظاهرة الركود التضخمي

٣- النظرية الهيكلية:

يرى أنصار هذه النظرية أن التضخم في الدول النامية قد لا يتأثر كثيراً بالعوامل النقدية والمالية، حيث يرجع أساساً إلى مجموعة من الاختلالات الهيكلية تعاني منها اقتصادات الدول النامية. وهذه الاختلالات تمثل الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء وجود ضغوط تضخمية بهذه الدول. ولا تقتصر هذه الاختلالات على البنيان الاقتصادي فقط بل تمتد أيضاً إلى نظائره الاجتماعي والسياسي والثقافي ... الخ.

وسنعرض فقط – في عجالة سريعة – لأهم هذه الاختلالات في البنيان الاقتصادي كالتالي:

أ- اختلال الهيكل الإنتاجي:

نظراً لتخصص غالبية الدول النامية في إنتاج وتصدير عدد محدود من المواد الأولية، فهي تعتمد على أسواق الدول المتقدمة في تصريف منتجاتها من جهة، كما تعتمد على هذه الدول في الحصول على ما يلزمها من المنتجات الصناعية (بل والزراعية أيضاً في بعض الأحيان) من جهة أخرى. ويترتب على كل من الأمرين السابقين تبعية اقتصادية للدول المتقدمة. ولذا فإن أي تغيرات اقتصادية تحدث بالدول المتقدمة تنعكس عن طريق التجارة الخارجية على اقتصادات الدول النامية (أو كما يقال إذا عطست الولايات المتحدة الأمريكية أصيبت اقتصادات الدول الأخرى – ومنها الدول النامية – بالبرد). فإذا تعرضت اقتصادات الدول المتقدمة لحالة من الركود (انعكس في انخفاض طلبها على المواد الأولية) يؤدي مباشرة إلى انخفاض حصيلة صادرات الدول النامية. ويحدث نفس الأمر كلما حدث تقدم تقني بالدول المتقدمة ترتب عليه إيجاد بدائل للمنتجات الأولية أو

تقليل المستخدم منها. وفي ظل انخفاض حصيلة صادرات الدول النامية من النقد الأجنبي تضعف قدرتها على استيراد كل من مستلزمات الإنتاج والمنتجات النهائية مما يؤدي إلى نقص المعروض من السلع والخدمات محلياً فترتفع مستويات أسعارها. وتعاني الدول النامية في هذه الحالة من ظاهرة الركود التضخمي (ارتفاع المستوى العام للأسعار مع انخفاض حجم الناتج القومي الحقيقي ومن ثم زيادة معدلات البطالة). بينما إذا تعرضت الدول المتقدمة لحالة من الرواج أدت إلى ارتفاع أسعار منتجاتها الصناعية وكذلك مستلزمات إنتاجها، فإن هذا الارتفاع في الأسعار ينعكس على اقتصادات الدول النامية (التضخم المستورد). فمن جهة يترتب على جمود الجهاز الإنتاجي بالدول النامية المصحوب بانخفاض مرونة الطلب الأجنبي على المواد الأولية، ارتفاع أسعار هذه المواد وزيادة حصيلة الصادرات منها. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي (الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري) بمعدلات تفوق معدلات زيادة المعروض من السلع والخدمات فترتفع مستويات أسعارها. ومن جهة أخرى تستورد الدول النامية بأسعار مرتفعة كلاً من المنتجات النهائية ومستلزمات الإنتاج من الدول المتقدمة مما يترتب عليه ارتفاع المستوى العام للأسعار محلياً.

ب- انخفاض مرونة عرض المنتجات الزراعية (خاصة الغذائية):

ذلك أن الطلب على المنتجات الغذائية ينمو بمعدلات تفوق معدلات نمو إنتاجها، مما يترتب عليه ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وزيادة معدلات التضخم بالدول النامية. ويرجع التراخي في معدلات نمو

الإنتاج الزراعي إلى تحيز السياسات الاقتصادية بالدول النامية ضد القطاع الزراعي في أغلب الأحيان ومنها سياسات الدعم والتسعير وغيرها.

ولعل من أبرز السياسات التي تعوق نمو القطاع الزراعي هي السياسات الاستثمارية حيث يوجه جزءاً كبيراً ومتزايداً من الاستثمارات إلى قطاعي الصناعة والخدمات على حساب القطاع الزراعي. بينما يرجع التزايد في معدلات الطلب على المنتجات الغذائية إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني في معظم الدول النامية.

ج- الاختلالات في سوق العمل:

يعد من أبرز هذه الاختلالات حدوث زيادة كبيرة في الأجور النقدية لا تبررها زيادة الإنتاجية. وغالباً ما ترجع هذه الزيادة إلى أسباب سياسية عند محاولة الحكومة إرضاء فئات معينة من المجتمع. كما يمكن أن ترجع إلى أسباب اجتماعية عندما تتسابق الفئات المختلفة في المجتمع من أجل زيادة نصيبها النسبي من الدخل القومي مثل مبالغة فئات الحرفيين والمهنيين في رفع معدلات أجورهم بدرجة تفوق بكثير معدلات نمو إنتاجيتهم.

د- طبيعة عمل التنمية:

حيث تستلزم عملية التنمية في مراحلها الأولى التركيز على مشروعات البنية الأساسية، التي لا تسهم مباشرة في زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، في الوقت الذي يترتب عليها زيادة الدخول ومن ثم الإنفاق القومي. وحتى في حالة الاستثمار في المشروعات الإنتاجية – خاصة المشروعات الضخمة – فإن وجود فترة التفريغ (وهي الفترة التي تنقضي بين الإنفاق الاستثماري في المشروع وبين تحقيقه للناتج) يترتب

عليها زيادة الدخول ومن ثم الإنفاق الكلي دون وجود زيادة في الناتج تناظرها. وفي كل الأحوال يترتب على زيادة الدخول النقدية زيادة الطلب الكلي دون حدوث زيادة مناظرة في العرض الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

٧ - 6: الخلاصة

- **يعرف التضخم**" بأنه يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن ". وهذا هو التعريف العام للتضخم، وبالتالي، فإنه لكي يكون هناك تضخم في المجتمع لابد من توافر شرطين أساسيين هما: ضرورة ارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات في المجتمع، وأن يتسم الارتفاع في المستوى العام للأسعار بصفة الاستمرارية.
- **تنقسم النظريات المفسرة لأسباب التضخم**، إلى ثلاث نظريات هي: نظريات الطلب (جذب الطلب)، نظريات العرض (دفع النفقة)، النظرية الهيكلية. **تُرجِع النظرية الهيكلية** التضخم في الدول النامية إلى الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات هذه الدول. وتتمثل هذه الاختلالات في:اختلال هيكل الإنتاج، انخفاض مرونة عرض المنتجات الزراعية وخاصة الغذائية منها، طبيعة عملية التنمية.
- **توجد أنوع عديدة من التضخم، حيث أنه:**

• وفق معيار السبب، ينقسم التضخم إلى نوعين: تضخم بسبب زيادة الطلب، وتضخم بسبب نقص العرض.

• وفق معيار إمكانية الظهور، ينقسم التضخم إلى نوعين: تضخم صريح أو ظاهر، وتضخم مكبوت أو غير ظاهر.

• وفق معيار سرعة ارتفاع الأسعار، ينقسم التضخم إلى ثلاثة أنواع: تضخم معتدل، وتضخم سريع، وتضخم جامح.

▪ **يترتب على التضخم عديد من الآثار السلبية، لعل أهمها:**

• الأثر على توزيع الدخل القومي، يترتب على التضخم إعادة توزيع الدخل القومي في صالح أصحاب الدخول المتغيرة وفي غير صالح أصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة.

• الأثر على توزيع الثروة، يترتب على التضخم إعادة توزيع الثروة في نفس اتجاه إعادة توزيع الدخل القومي.

• الأثر على الادخار، يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في النقود، وانخفاض الادخار المحلي.

• الأثر على الاستثمار، يترتب على التضخم توجيه الاستثمارات إلى الأنشطة سريعة دوران رأس المال، مثل: المضاربة على الأراضي والعقارات، فضلاً عن سوء توجيه الاستثمارات.

• الأثر على ميزان المدفوعات، يترتب على التضخم زيادة حدة العجز في ميزان المدفوعات بسبب نقص الصادرات لأنها تكون أغلى نسبياً وزيادة الواردات لأنها تكون أرخص نسبياً، وهروب رؤوس الأموال الوطنية إلى عملات ودول أخرى.

٧ - ٨: نماذج الأسئلة

س١: وضح مدى صحة أم خطأ العبارات التالية بإيجاز:

١- قد يكون هناك تضخم في المجتمع بدون ارتفاع في الأسعار.

٢- التضخم هو الأرتفاع المستمر في سعر بعض السلع والخدمات.

٣- وفقاً لظاهرة الركود التضخمي فإنه توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة في المجتمع.

٤- يترتب على التضخم إعادة توزيع الثروة في نفس اتجاه إعادة توزيع الدخل.

س٢: وضح بيانياً مع كتابة البيانات كاملة على الرسم فقط:

١- التضخم الزاحف والتضخم الجامح.

٢- منحنى فيليبس.

٣- ظاهرة الركود التضخمي.

****

الفصل الثامن*

البطالـة

تعد البطالـة ظـاهرة طبيعية في أى اقتصـاد؛ حيث أنـه من الصـعب الوصول إلى مستوى التوظف الكامل لكل أفراد القوة العاملـة، ذلك أن العمالـة الكاملة هى وضع أمثل بعيد المنال؛ أما الوضـع العادي فهو العمالـة غير الكاملـة. وتكمن الخطـورة فـي زيـادة كل مـن حجـم البطالـة ومعدلها وآثارها السلبية علـى النـاتج القومي، مـع إهدار جزء متزايد من رأس المـال البشرى؛ هذا فضلاً عن الآثار الاجتماعية والسياسية السلبية. **ووفقاً لذلك، فإن هذا الفصل سوف يتعرض إلى دراسة النقاط التالية:**

- مفهوم البطالة.
- قياس البطالة.
- أنواع البطالة.
- آثار البطالة.
- البطالة في مصر.
- الخلاصة.
- نماذج الأسئلة.

*** كتب هذا الفصل: د. على عبد الوهاب نجا.**

** لقد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل بصورة أساسية على:

- د. علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥ .
- د. السيد محمد السريتي، د. علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الناشر: قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٧، الفصل السابع.

٨ – ١: مفهوم البطالة

يمكن التفرقة بين مفهومين للبطالة هما: المفهوم الرسمي والمفهوم العلمي، وسوف نعرض بإيجاز لكل منهما كما يلي.

٩ –١– ١: المفهوم الرسمي للبطالة

وفقاً لهذا المفهوم تتمثل البطالة في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة، ومن ثم، فإن حجم البطالة يتمثل في الفرق بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة من العمل عند مستوى معين من الأجور[١].

وبالتالي، فإنه وفقاً للتعريف الرسمي للبطالة "**أنها تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل، ومؤهلين له وراغبين فيه، وباحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة**".

وهذا هو التعريف الذي تأخذ به منظمة العمل الدولية والمتفق عليه دولياً، ويقتضى هذا أن تتوافر فيه ثلاثة معايير كي يعد الفرد عاطلاً وهى[٢]:

---

(١) يرجع في ذلك إلى:

- Ehernberg R. G., Smith R. S., ***Modern Labor Economics: Theory and Public Policy***, the Macmillan Press Ltd., Third Edition, 1988, pp. 585 - 592.

(2) يرجع في ذلك إلى:

- International Labour Organization, ***World Labour Report***, ILo, Geneva, 1995, pp. 17, 18.

أولاً: أن يكون الفرد بدون عمل (*Without work*): ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصادياً، ولا يعملون سواء أكان ذلك بمقابل أجر أم لحسابهم الخاص.

ثانياً: أن يكون الفرد متاحاً للعمل(*Currently Available for Work*): ويتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدون له بأجرٍ أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث، ومن ثم، يتم استبعاد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل لمباشرته في المستقبل، مثل: الطلبة الذين يبحثون عن عمل لكي يمارسونه في المستقبل، وكذلك الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات الخاصة بهم كالمرض أو المسئوليات العائلية.

ثالثاً: أن يكون الفرد باحثاً عن عمل (*Seeking Work*): أى أن يكون الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص، مثل: التسجيل في مكاتب العمل سواء الخاصة أم الحكومية، ونشر إعلانات البحث عن وظيفة والرد عليها، وطلب مساعدة الأهل والأصدقاء في ذلك.

تهدف المعايير الثلاثة – سالفة الذكر – تقديم تعريف محدد وأكثر شمولاً للبطالة يصلح للتطبيق على مختلف دول العالم، وبالتالي، يمكن من خلاله قياس معدل البطالة في الدول المختلفة بنفس الطريقة حتى يمكن المقارنة بين تلك المعدلات. ويلاحظ وجود بعض الاختلافات فيما بين الدول عند قياس تلك المعدلات، بسبب اختلاف تحديد الفئة العمرية للأفراد داخل سن العمل، وكذلك الفترة التي تقاس خلالها البطالة.

تتمثل الانتقادات التي توجه إلى المفهوم الرسمي للبطالة فيما يلي[1]:

(١) لا يأخذ في حسبانه كلاً من البطالة المقنعة والبطالة الجزئية: فالفرد يعد في تعداد العاملين مادام يعمل حتى ولو لساعة واحدة، مثله في ذلك مثل الفرد الذي يعمل سبع أو ثماني ساعات يومياً.

(٢) لا يربط بين العمل والإنتاجية: فالفرد الذي يعمل وينتج ما قيمته جنيه واحد في اليوم – مثلاً – يحسب في تعداد العاملين مثل الفرد الذي يعمل وينتج ما قيمته ١٠٠ جنيه.

(٣) لا يأخذ في تعداد العاطلين إلا الأفراد الذين لا يعملون ويبحثون عن عمل: وبالتالي، يهمل قطاعاً كبيراً من العاطلين الذين لا يبحثون عن عمل بعد ما يئسوا من الحصول على وظيفة.

(٤) يتجاهل الأفراد الذين يعملون في وظائف هامشية أو يقومون بأنشطة غير مشروعة.

٨-١-٢: المفهوم العلمي للبطالة

تعرف البطالة وفقاً لهذا المفهوم بأنها " **الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداماً كاملاً و/أو أمثلاً، ومن ثم، يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل؛ مما يؤدى إلى تدنى مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه".**

---

[1] د. عبد القادر محمد عبد القادر،" نحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، المجلد ٢٧، العدد الأول، مارس ١٩٩٠ ، ص ٢٠٥.

ومن هذا التعريف يمكن التمييز بين بعدين للبطالة:

البعد الأول: يتمثل في عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة، ويتمثل ذلك في حالتي البطالة السافرة والبطالة الجزئية، وتتمثل **البطالة السافرة** في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه، ولا يجدون فرصاً للعمل، وبالتالي، لا يشاركون في عملية الإنتاج، وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة- كما تم توضيحه في المفهوم الرسمي - بينما **البطالة الجزئية؛** فتتمثل في الأفراد الذين يعملون دون المعدل الطبيعي المتعارف عليه للعمل، مثل العمل لساعات محدودة في اليوم أو لأيام محدودة في الأسبوع أو لأشهر محدودة في السنة، مثل: العمالة الموسمية.

البعد الثاني: يتمثل في الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة؛ مما يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل من حد أدنى معين، ومن ثم، فإن هذا النوع من البطالة يتحقق عندما تكون إنتاجية الفرد منخفضة عن الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها. وتعد ظاهرة البطالة المقنعة المثال الواضح على ذلك، وهى تشير إلى الحالة التي يمكن فيها سحب عدد من العمال من العملية الإنتاجية بدون حدوث أى نقص يذكر في الناتج الكلى أو قد يزداد الناتج الكلى، وتكون إنتاجية العامل في الحالة الأولى صفراً أو تقترب منه، وفي الحالة الثانية تكون سالبة. وتنتشر ظاهرة البطالة المقنعة في الدول النامية في قطاع الخدمات الحكومية، وكذلك في كل من القطاع الزراعي والقطاعات الهامشية.

٨ – ٢: قياس البطالة

يُعد حجم البطالة أو عدد المتعطلين في دولة ما مؤشراً ضعيفاً للخطورة النسبية لمشكلة البطالة، ولتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين

الدول يتم حساب ما يسمى "**معدل البطالـة**". ومثلما حدث أن تمت التفرقة بـين مفهـومي البطالـة الرسـمي والعلمـي، فإنـه يتعـين التفرقـة بـين مقياسـين للبطالة؛ هما المقياس الرسمي والمقياس العلمي لها.

٨- ٢-١: المقياس الرسمي للبطالة

يُقاس معدل البطالة وفقاً لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلى للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة، أى أن:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times ١٠٠$$

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، **أى أن:**

قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة.

ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى الملاحظات الآتية:

أولاً: تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى، وتتمثل أهم أوجه الاختلافات فيما يلي:

(١) الفئة العمرية المحددة لقوة العمل، وذلك لوجود تباين في السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصادياً.

(٢) الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل، وذلك أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما في الولايات المتحدة الأمريكية

مثلاً، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان وأسبوعين في كندا، حتى يحسب الفرد متعطلاً.

(٣) كيفية التعامل إحصائياً مع الخريجين الجدد، وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة، أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.

(٤) تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة؛ حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد بعضها الآخر على مسوح العمل كعينات، ودول أخرى، تلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين.

ثانياً: أن قياس معدل البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

(١) عدم توافر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية التي يستدل منها على حجم البطالة، وذلك بسبب عدم وجود إعانات بطالة تحفز الأفراد المتعطلين على تسجيل أنفسهم هذا من ناحية، وعدم توافر المعلومات والبيانات الكافية التي يمكن الاعتماد عليها بدرجة ثقة معقولة، من ناحية أخرى.

(٢) الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الأسود أو الموازى غير القانوني أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة. ولا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصاءات الرسمية، ومن ثم، فإن البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تكون أقل من حقيقتها.

(٣) عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن القطاع غير المنظم (Informal Sector) في الدول النامية، وهو عادة قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص ومحلات الإصلاح والمقاهي، وما شابه ذلك، رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية.

ثالثاً: **يؤخذ على هذا المقياس الرسمي للبطالة أنه يركز على البطالة الصريحة (السافرة)-** فقط - ويهمل كافة الأنواع الأخرى غير الصريحة للبطالة. كما لا يأخذ في حسبانه الأفراد الذين توقفوا عن البحث عن العمل بعد أن يئسوا من الحصول عليه.

ورغم تلك المآخذ على هذا المقياس إلا أنه يتميز بالبساطة والسهولة في حسابه، كما أنه أكثر مقاييس سوق العمل انتشاراً، الذي تأخذ به الدول كافة وكذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة، وفي داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة.

٨ - ٢- ٢: المقياس العلمي للبطالة[١]

وفقاً لهذا المقياس؛ فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلاً للناتج المحتمل، وبالتالي، يكون معدل البطالة الفعلي مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي. بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل؛ يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة يعانى المجتمع من

---

[١] د. عبد القادر محمد عبد القادر، **مرجع سابق**، ص ص ٢١٦-٢٢٥.

وجود بطالة بالمفهوم العلمي، ويحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل و/أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها.

والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حدٍ أدنى معين يطلق عليه **الإنتاجية المتوسطة المحتملة**، وتُعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع[١].

وإذا كان معدل البطالة الطبيعي والمسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار وليكن ٥٪ مثلاً.

∴ قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمي = ٠.٩٥ (من قوة العمل الكلية)

∴ معدل البطالة (م ب) = ١ – الإنتاجية المتوسطة الفعلية (ج ف) / الإنتاجية المتوسطة المحتملة (ج م)

حجم البطالة = معدل البطالة × قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمي

وهذا المقياس يأخذ في حسبانه كل أنواع البطالة في المجتمع سواء كانت بطالة: سافرة أو جزئية أو مقنعة وغيرها، أو بمعنى آخر كل من البطالة الصريحة (السافرة) والبطالة غير الصريحة.

---

(١) يجدر التنويه هنا إلى أن قياس البطلة وفقاً لهذا الأسلوب يتأثر بدرجة كبيرة بتقسيمات القطاعات في الاقتصاد القومي، حيث كلما زاد عدد القطاعات وتم اختيار القطاع الذي يحقق أعلى متوسط للإنتاجية فإنه يكون أعلى بكثير من الإنتاجية المتوسطة الفعلية على المستوى القومي ويترتب على هذا ارتفاع معدل البطالة بالمجتمع، بينما كلما كانت التقسيمات أقل فإن ذلك يترتب عليه انخفاض درجة التفاوت بين الإنتاجية المتوسطة المحتملة والإنتاجية المتوسطة الفعلية على المستوى القومي، ومن ثم، يكون معدل البطالة أقل.

∴ معدل البطالة غير الصريحة

= معدل البطالة وفقاً للمفهوم العلمي – معدل البطالة الصريحة (السافرة).

∴ حجم البطالة غير الصريحة

= حجم البطالة وفقاً للمفهوم العلمي – حجم البطالة الصريحة (السافرة).

٨– ٣: أنواع البطالة

تأخذ البطالة أشكالاً متعددة وفقاً لمسبباتها؛ مما يترتب عليه اختلاف إجراءات مواجهتها، ويمكن التمييز بين نوعين رئيسيين للبطالة، هما البطالة السافرة والبطالة المقنعة.

أولاً: البطالة السافرة (الصريحة)

تتمثل في وجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أية وظائف، ويمكن التمييز بين نوعين للبطالة السافرة هما: البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية.

(١) البطالة الإجبارية:

يتمثل هذا النوع في البطالة السافرة أى الأفراد القادرين على العمل، والراغبين فيه، ويبحثون عنه ولا يجدون فرصاً للعمل في ظل الأجور السائدة. **ويمكن التمييز بين عدة أشكال للبطالة الإجبارية، وفقاً للأسباب المؤدية إلى كل منها وهى:**

أ – البطالة الاحتكاكية (*Frictional Unemployment*): تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد قادرين على العمل، ويبحثون عن وظيفة مناسبة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من السابقة عليها علماً بأن هناك وظائف تناسب خبراتهم وأعمارهم ومهاراتهم، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه

الوظائف وأماكن وجودها، هذا في الوقت الذي يحاول فيه أصحاب الأعمال البحث عن العمالة البديلة للمتقاعدين لديهم أو لشغل الوظائف المترتبة على توسع المنشآت الخاصة بهم، وبالتالي، تنشأ بسبب قصور المعلومات في سوق العمل(١).

ومن أهم العوامل التي تؤثر في طول مدة البحث عن الوظيفة، ومن ثم، حجم البطالة الاحتكاكية ومدتها: مدخرات العامل أو إمكانية الاقتراض، وإعانات البطالة، وتكلفة البحث عن الوظيفة، حيث كلما توافر لدي العاطلين مدخرات أو إمكانية الاقتراض؛ وكانت الحكومة تقدم إعانات لهم ،و انخفضت تكلفة البحث عن الوظيفة، كان العامل أقدر على مواجهة أعباء البطالة لفترة أطول، ومن ثم، تطول فترة البحث عن الوظيفة، والعكس صحيح.

يتضح من ذلك، أن البطالة الاحتكاكية تمثل بطالة مؤقتة واختيارية تتوقف فترتها عموماً على مدى توافر المعلومات في سوق العمل. وجدير بالذكر هنا، أن البطالة الاحتكاكية ليست مؤقتة وليست اختيارية بالنسبة للظروف السائدة في الدول النامية، مثل: مصر وإنما هى بطالة مزمنة وإجبارية نظراً لاستمرارها لفترات زمنية طويلة.

وتعالج البطالة الاحتكاكية من خلال تحسين شبكة المعلومات الخاصة بسوق العمل والمتاحة لكل من العمال ورجال الأعمال.

---

(١) يرجع في ذلك إلى:

- Marshall R., Vernon M. B., ***Labor Economics, Theory, Institutions, And Public Policy***, Irwin, Homewood, U. S., Sixth Edition, 1989, p. 89.

ب – البطالة الهيكلية (*Structural Unemployment*): تظهر البطالة الهيكلية بسبب عدم التوافق بين مؤهلات العاطلين ومتطلبات الوظائف الشاغرة. **وتنشأ البطالة الهيكلية لأسباب متعددة لعل أهمها:**

١- التغيرات في هيكل الطلب، المصاحبة للنمو الاقتصادي وزيادة الدخول الحقيقية للأفراد وزيادة الطلب على السلع الكمالية والحديثة وتراجعه على السلع التقليدية أو زيادته بمعدل أقل، مما يترتب عليه تراجع الطلب على العمالة في مجال إنتاج السلع التقليدية، وبالتالي، الاستغناء عن عدد من العاملين في إنتاج هذه السلع، ولا يمكن استيعابها في إنتاج السلع الحديثة والكمالية.

٢- التقدم الفني، واستخدام فنون إنتاجية حديثة مكثفة لرأس المال وموفرة للعمالة، فضلاً عن إدخال سلع جديدة. ويترتب على ذلك الاستغناء عن عدد من العاملين في مجال الفنون الإنتاجية والسلع القديمة، وهؤلاء العمال المستغنى عنهم ليست لديهم القدرة على الالتحاق بالوظائف التي استحدثها التقدم التقني. ويطلق على هذه البطالة الهيكلية في بعض الأحيان **البطالة التقنية،** وهى ناجمة عن عدم الإلمام بالتقدم التقني الحديث.

٣- التغير في الهيكل العمري للسكان وزيادة نسبة صغار السن والإناث في القوة العاملة، وهى فئات قليلة الخبرة تزداد مع النمو السكاني؛ مما يترتب عليه زيادة البطالة الهيكلية بين تلك الفئات لعدم توافر الخبرات والمؤهلات اللازمة لديهم لشغل الوظائف الشاغرة.

وعلاج البطالة الهيكلية، يتم من خلال إعادة التدريب والتأهيل للأفراد العاطلين ويتطلب هذا الأمر مزيداً من الموارد والوقت الكافي لذلك.

(جـ) البطالة الدورية (*Cyclical Unemployment*) : وتظهر بسبب التقلبات في النشاط الاقتصادي التي تتعرض له خاصة الاقتصاديات الحرة،

حيث تظهر في حالة الانكماش أو الركود، ذلك أنه عندما ينخفض الطلب الكلى على السلع والخدمات، يقوم أصحاب الأعمال بتسريح جزء من العمال.

وتعالج البطالة الدورية من خلال إتباع سياسات اقتصادية توسعية تهدف إلى زيادة مستوى الطلب الكلى من خلال تشجيع زيادة كل من الاستثمار والصادرات والإنفاق الحكومي و/أو إنقاص كل من الواردات والضرائب.

(د) البطالة الموسمية *(Seasonal Unemployment)*: تنشأ البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة، مثل النشاط الزراعي؛ حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم الزراعة والحصاد وما بين تلك الفترتين يكون جزء من العمال في حالة تعطل، ويواجه قطاع السياحة أيضاً هذه المشكلة في فترات انخفاض الإقبال السياحي.

يلاحظ وجود تشابه بين **البطالة الدورية والبطالة الموسمية** في أن السبب في كل منهما يرجع إلى انخفاض الطلب على العمالة، إلا أن البطالة الدورية ترجع إلى انخفاض الطلب الكلى؛ بينما يتمثل سبب البطالة الموسمية في انخفاض الطلب على العمال في مواسم معينة، وفي قطاعات محددة، ومن ثم، تكون أكثر انتظاماً، ويمكن توقعها خلال أوقات معينة في السنة.

ويمكن الحد من البطالة الموسمية عن طريق إيجاد أعمال معينة يمكن للأفراد ممارستها، مثل اشتغال المزارعين بالأعمال العامة المتعلقة بالبنية الأساسية في فترات نقص الطلب على العمل في النشاط الزراعي، هذا فضلاً عن تنويع المنتج الزراعي بدرجة أكبر مع التوسع في الاستثمار في الصناعات المرتبطة بالزراعة في تلك المناطق.

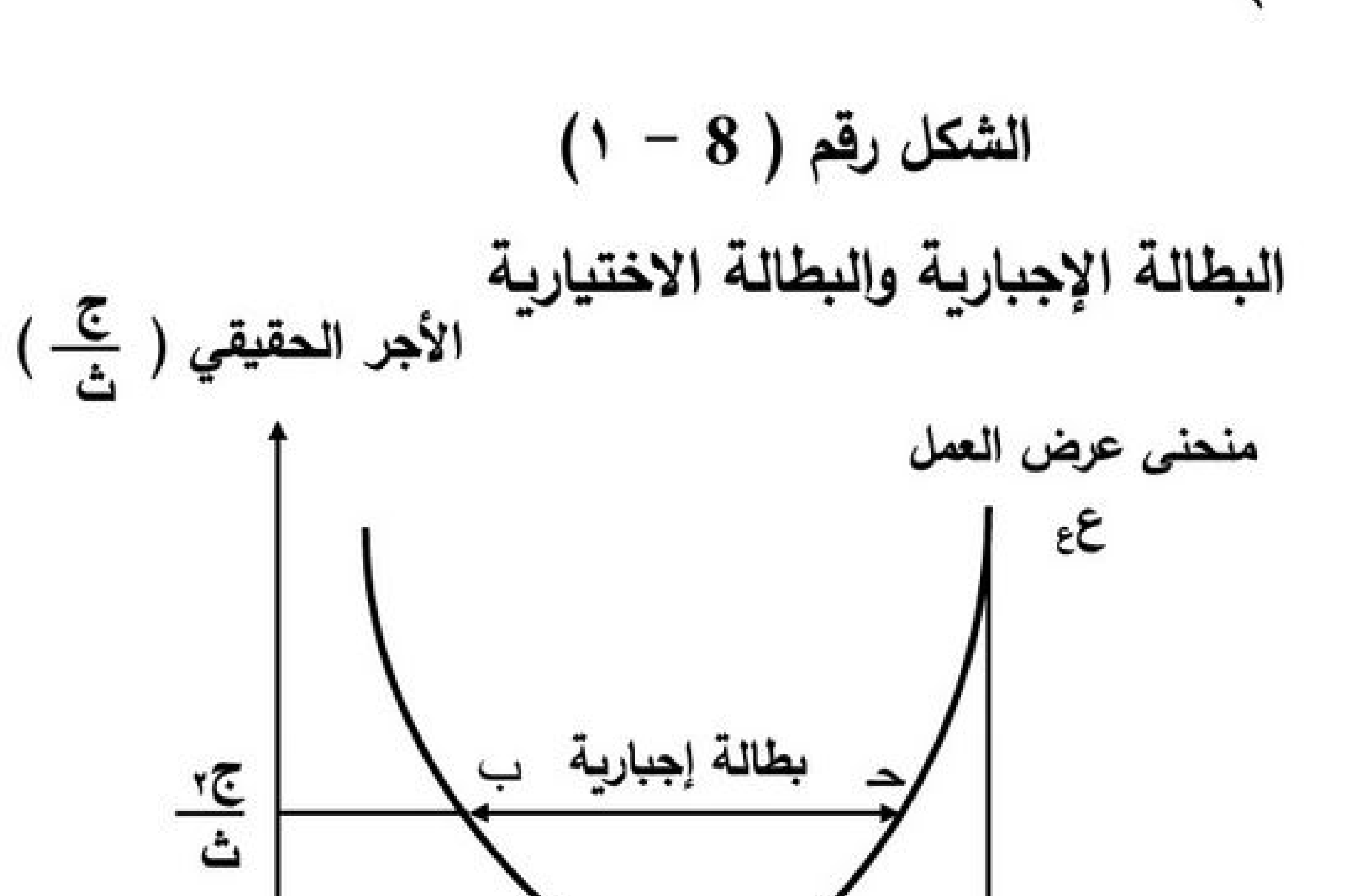
(٢) البطالة الاختيارية *(Voluntary Unemployment)*: يتمثل هذا النوع من البطالة في الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يرغبون في العمل

في ظل الأجور السائدة أو المتاحة رغم توافر فرص عمل لهم مثل: الأغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الأجور المتاحة وبعض المتسولين، وكذلك الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على أجور عالية، ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل مما تعودوا عليه من الأجور المرتفعة، غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع.

ويمكن توضيح البطالة الإجبارية و**البطالة الاختيارية بيانياً** كما في **الشكل رقم (8 – ١)**.

الشكل رقم (8 – ١)

البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية

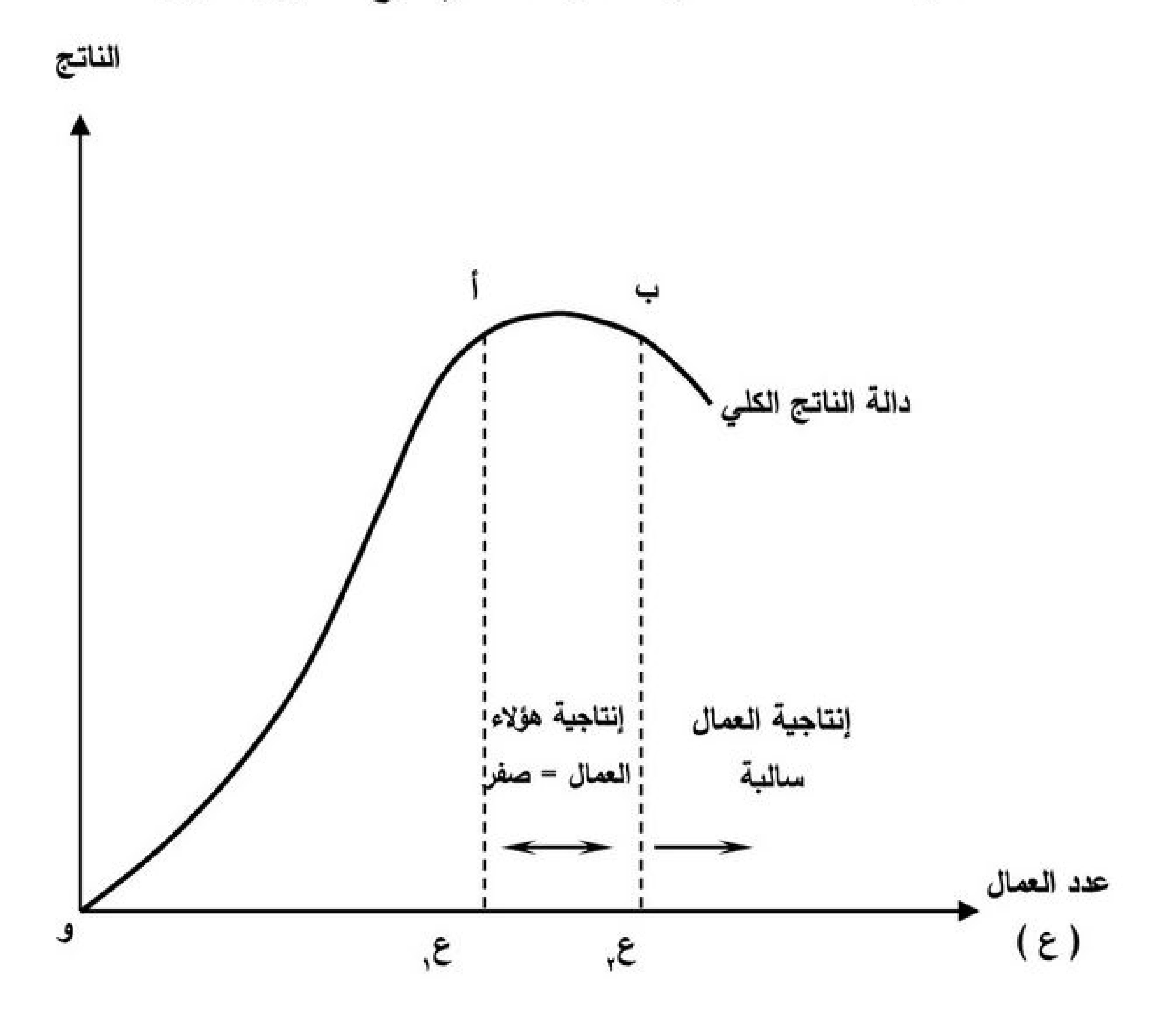


ثانياً: البطالة المقنعة (*Disguised Unemployment*)

تتمثل البطالة المقنعة في وجود أعداد من العاملين في بعض القطاعات دون أن يترتب على وجودهم ناتج صافي أو إضافي، كما قد يترتب على توظيفهم نقص الناتج الكلى، وبالتالي، تكون إنتاجياتهم الحدية في الحالة الأولى صفراً وسالبة في الحالة الثانية، أى أنهم في حالة عمالة ظاهرياً فقط. ويمكن توضيح ظاهرة البطالة المقنعة هذه من خلال دالة الإنتاج في الأجل القصير، كما هو موضح في **الشكل رقم (٨ – ٢)**.

الشكل رقم (٨ ـ ٢)

البطالة المقنعة من خلال دالة الإنتاج قصيرة الأجل



يتضح من هذا الشكل، أنه مع زيادة وحدات عنصر العمل وفي ظل ثبات عوامل الإنتاج الأخرى أو زيادتها بمعدل أقل يزداد الناتج الكلي في البداية بمعدل متزايد، ثم بعد ذلك يزيد بمعدل متناقص حتى يصل الناتج الكلي إلى أقصاه عند مستوى التوظف (ع١)، وبعد هذا المستوى فإن أي زيادة في عدد العمال لا تضيف إلى الناتج الكلي أي شيء، وبالتالي، تكون إنتاجية العمال الإضافيين مساوية للصفر وذلك خلال المسافة (أب) على دالة الإنتاج أى فيما بين عدد العمال (ع١ – ع٢) وأي زيادة في عدد العمال عن ذلك يقل الناتج الكلي، ولذا، تكون الإنتاجية الحدية للعمال الإضافيين بعد (ع٢) سالبة وسحب هؤلاء العمال يترتب عليه زيادة الناتج الكلي ،ولذا، تتمثل البطالة المقنعة في العمال الذين يعملون ولكن إنتاجيتهم صفر خلال المسافة (أب) أو سالبة فيما بعد النقطة (ب) على دالة الناتج الكلي.

وتزداد البطالة المقنعة في البلاد النامية في القطاع الزراعي بسبب الزيادة السكانية في الريف ونظام العائلة الممتدة فيه، وكذلك في قطاع الخدمات الحكومية لأسباب اجتماعية وسياسية مثل سياسة تعيين الخريجين.

وتعد ظاهرة البطالة المقنعة من أصعب أنواع البطالة من حيث التعامل معها أو علاجها، وذلك أنه لا سبيل لعلاجها إلا بخلق مجالات جديدة للإنتاج يصاحبها فرص عمل حقيقية تستوعب فائض العمل في الأعمال المنتجة، وذلك من خلال إجراء تغيير في بنيان الاقتصاد القومي والتنويع في هيكله الإنتاجي.

٨ – ٤: آثار البطالة

يترتب على البطالة عديد من الآثار السلبية سواء على مستوى الأفراد العاطلين أو على مستوى المجتمع ككل، **ولعل أهم هذه الآثار يتمثل فيما يلي:**

(١) الآثار الاقتصادية:

يترتب على البطالة إهدار لجزء من موارد المجتمع، ومن ثم، انخفاض مستوى الناتج بمقدار ما كان يسهم به هؤلاء العاطلين، فضلاً عن أن زيادة حجم البطالة بالمجتمع يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بدون أن تقابله زيادة ملموسة في العرض الكلي منها، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، وهذا الأمر بدوره يعوق عمليات التنمية بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي. كما يترتب على البطالة زيادة حدة العجز في ميزانية الدولة بسبب انخفاض إيرادات الدولة من الضرائب نتيجة لانخفاض الدخول، فضلاً عن زيادة مدفوعاتها في صورة تقديم إعانات البطالة أو الدعم لتوفير الضروريات لهؤلاء العاطلين.

(٢) الآثار الاجتماعية:

يشعر المتعطلون باليأس والإحباط وعدم الانتماء، مما يترتب عليه عديد من الانحرافات الاجتماعية والأخلاقية وارتفاع معدلات الجريمة مثل: القتل والسرقة وخاصة في حالة الدول النامية التي لا تقدم إعانات بطالة للعاطلين خلال فترة تعطلهم، بالإضافة إلى فقدان العاطلين للخبرات والمعرفة التي اكتسبوها خلال فترة التعليم والتدريب أو الخبرة من الأعمال السابقة وبخاصة في حالة استمرار التعطل لفترة زمنية طويلة. كما أنها تؤدي إلى

مزيد من الاختلال في توزيع الثروات فيما بين الأفراد، ومن ثم، زيادة حدة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع.

(٣) الآثار السياسية:

يترتب على انتشار البطالة وتزايدها في أي مجتمع تهديداً لاستقراره السياسي والاجتماعي، وخاصة عندما تطول فترة التعطل، مما يساعد على انخراط المتعطلين في مجموعات إرهابية بهدف الضغط على الحكومات حتى توفر لهم العمل والحياة الكريمة. وتوجد علاقة طردية مشاهدة بين زيادة معدلات البطالة في المجتمع ومستوى الإرهاب والانقلابات السياسية كما هو مشاهد حالياً في عديد من الدول النامية.

٨ – ٥: البطالة في مصر

تعد مشكلة البطالة في مصر إحدى المشكلات المهمة – إن لم تكن أهمها على الإطلاق – التي يمر بها المجتمع المصري في الآونة الراهنة؛ ذلك لأن عنصر العمل هو العنصر الإنتاجي الأقل ندرة بين عناصر الإنتاج في المجتمع المصري، ومن ثم، فإن ظهور مشكلة البطالة وتفاقمها في هذا العنصر يعد إهداراً لأهم ما يتاح لدى المجتمع من موارد. وسوف يتم استعراض أهم أنواع البطالة في مصر، وتطو حجم البطالة ومعدلها، فضلاً عن أسبابها وذلك على النحو التالي.

٨– ٥–١: أنواع البطالة في مصر

عرف المجتمع المصري عديداً من صور البطالة سواء أكانت سافرة أم مقنعة أم اختيارية، وتتمثل **البطالة السافرة** في فائض العرض في سوق العمل، وترجع إلى ارتفاع معدل نمو السكان، ومن ثم، معدل نمو قوة العمل

بما يفوق قدرة الاقتصاد القومي على توفير فرص العمل الكافية للعديد من الأسباب.

وتأخذ البطالة السافرة في مصر عدة أشكال أهمها:

- **البطالة الهيكلية،** نتيجة لعدم قدرة عنصر العمل على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد المصري، وبخاصة زيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي، وتزايد استخدام الأساليب الفنية الحديثة المكثفة لرأس المال.
- **البطالة الموسمية،** خاصة في قطاعي الزراعة والسياحة.
- **بطالة المتعلمين،** نتيجة لتراجع الطلب على العمالة المؤهلة سواء داخلياً أو خارجياً منذ بداية الثمانينيات مع استمرار تزايد أعداد الخريجين. ويعكس هذا الأمر عدم توافق السياسة التعليمية مع كل من متطلبات سوق العمل وسياسات التنمية.
- **البطالة المقنعة،** فقد كانت نتيجة لزيادة عرض العمل بمعدلات مرتفعة مع قصور فرص التوظف؛ مما أدى إلى اشتغال فائض العرض في مجالات ذات إنتاجيات منخفضة أو منعدمة، خاصة في الزراعة والخدمات الحكومية والقطاع العام.

أما البطالة الاختيارية، فتتمثل في الأفراد العازفين عن العمل في ظل الأجور السائدة رغم قدرتهم على العمل، وتنتشر فيما بين أفراد الهجرة المرتدة وفى الريف المصري.

٨ – ٥–٢: تطور حجم البطالة ومعدلها:

للتعرف على تطور حجم البطالة ومعدلها، سواء البطالة الصريحة أو السافرة، تلك التي تقدر على أساس المقياس الرسمي الشائع للبطالة التي تأخذ به الدول كافة، وعندما نتطرق إلى كل من البطالة المقنعة والجزئية وغيرها من الصور غير الصريحة للبطالة؛ فإن الأمر يتطلب قياس حجم البطالة ومعدلها وفقاً للمقياس العلمي، وسوف يتم التميز في ذلك بين عقدي الثمانينيات والتسعينيات كما يلي.

أولاً: في عقد الثمانينيات:

(١) **البطالة الصريحة (السافرة):** شهد الاقتصاد المصري خلال عقد الثمانينيات أى فترة **الركود الاقتصادي** اختلالات واضحة في سوق العمل؛ حيث بدأت مشكلة البطالة السافرة في التفاقم، فقد اتجه معدل البطالة السافرة إلى التزايد مع مر الزمن؛ حيث ارتفع من ٧.٧ % في عام ١٩٧٦، إلى ١٤.٧ % في عام ١٩٨٦؛ بما يمثل حوالي ٢.١١ مليون عاطل في هذا العام الأخير، وقدر متوسط معدل البطالة خلال هذا العقد بحوالي ٧ % في المتوسط سنوياً، وقدر معدل نمو البطالة بحوالي ٩.١ % في المتوسط سنوياً خلال هذا العقد. وهو ما توضحه بيانات **الجدول رقم (٨ – ١).**

جدول رقم (٨ – ١) تطور كل من قوة العمل والمشتغلين والبطالة ومعدلي التشغيل والبطالة خلال الفترة (١٩٨١ – ٢٠٠٠)

البيان	حجم قوة العمل	المشتغلون		البطالة الصريحة (السافرة)	
السنة	(ألف فرد)	الحجم (ألف فرد)	المعدل(%)	الحجم (ألف فرد)	المعدل (%)
١٩٨١	١٠٥١٧.٩	٩٩٤٥.٧	٩٤.٦	٥٧٢.٢	٥.٤
١٩٨٢	١١١٢٨.٢	١٠٥٢٢	٩٤.٦	٦٠٦.٢	٥.٤
١٩٨٣	١١٦٠٧.٧	١٠٧٩٥	٩٣.٠	٨١٢.٧	٧.٠
١٩٨٤	١١٨٢٨	١١٠٧٢	٩٣.٦	٧٥٦	٦.٤
١٩٨٥	١٢١٩٤.٨	١١٣٦٧	٩٣.٢	٨٢٧.٨	٦.٨
١٩٨٦	١٢٥٧٥.٤	١١٦٦٩	٩٢.٨	٩٠٦.٤	٧.٢
١٩٨٧	١٢٩٩٠.٥	١١٩٩٨	٩٢.٤	٩٩٢.٥	٧.٦
١٩٨٨	١٣٠٦٥.٧	١٢٣٣٤	٩٤.٤	٧٣١.٧	٥.٦
١٩٨٩	١٣٦٣٩.٨	١٢٦٨٥	٩٣.٠	٩٥٤.٨	٧.٠
١٩٩٠	١٤٢٥٨.٢	١٣٠٣٢	٩١.٤	١٢٢٦.٢	٨.٦
١٩٩١	١٤٧٤٧.٥	١٣٣٧٦	٩٠.٧	١٣٧١.٥	٩.٣
١٩٩٢	١٥١٣٤.٤	١٣٧٤٢	٩٠.٨	١٣٩٢.٤	٩.٢
١٩٩٣	١٥٥٦٧.٨	١٣٨٧٠.٩	٨٩.١	١٦٩٦.٩	١٠.٩
١٩٩٤	١٦٠٠٤.٤	١٤٢٤٣.٩	٨٩.٠	١٧٦٠.٥	١١.٠
١٩٩٥	١٦٤٥٩.١	١٤٥٩٩.٢	٨٨.٧	١٨٥٩.٩	١١.٣
١٩٩٦	١٦٨٩٤.٣	١٤٩١٧.٧	٨٨.٣	١٩٧٦.٦	١١.٧
١٩٩٧	١٧٣٥٢	١٥٨٢٥	٩١.٢	١٥٢٧	٨.٨
١٩٩٨	١٧٨٦٢.٣	١٦٣٤٤	٩١.٥	١٥١٨.٣	٨.٥
١٩٩٩	١٨٣٨١.٣	١٦٨٧٤	٩١.٨	١٥٠٧.٣	٨.٢
٢٠٠٠	١٨٩٢٩.٤	١٧٣٤٣	٩٢.١	١٤٩٥.٤	٧.٩

المصدر:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، **بحث العمالة بالعينة أعداد مختلفة.**
- وزارة التخطيط، **وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي عن الفترة من عام ١٩٦٠/٥٩ إلى عام ٢٠٠٠/٩٩**، وزارة التخطيط، القاهرة، أغسطس ٢٠٠٠.
- International Labour Organization, ***Year Book of Labor Statistics***, ILo, Geneva, 2000, p. 934.
- International Labour Organization, ***World Employment Report, ILo***, 1998/1999, http://www.erf.org.eg/html/economic,23/4/2003,table A5.2.

(٢) **البطالة غير الصريحة:** وتشتمل على كل من البطالة الجزئية والبطالة المقنعة والبطالة الموسمية، ويتحدد حجم هذه البطالة ومعدلها من خلال المقياس العلمي للبطالة [١]. وبافتراض أن معدل البطالة الطبيعي الذي يحافظ على استقرار الأسعار في حدود ٥ %، وبذلك تكون قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمي ٠.٩٥ من قوة العمل الكلية. ومن خلال العلاقات السابق ذكرها فقد تم تقدير حجم البطالة ومعدلها وفقاً للمقياس العلمي، وذلك كما هو موضح في **الجدول رقم (٨ – ٢).**

يتضح من بيانات هذا الجدول أن معدل البطالة الكلي وفقاً لهذا المفهوم قد تراوح فيما بين ٤١ % – ٥٢ % من إجمالي قوة العمل خلال عقد الثمانينيات. وهذا يعنى أن نصف قوة العمل المصرية كانت في حالة بطالة خلال عقد الثمانينيات وفقاً للمفهوم العلمي للبطالة. وبعد طرح معدل البطالة السافرة من معدل البطالة وفقاً للمفهوم العلمي، يتضح أن معدل البطالة غير الصريحة تراوح ما بين (٣٦٪ – ٤٦٪) من إجمالي قوة العمل؛ بما يمثل حوالي ٥ مليون فرد في المتوسط.

---

[١] ولإجراء ذلك فإنه قد تم تقسيم قطاعات الاقتصاد القومي إلى ثلاثة قطاعات رئيسية هى: القطاعات السلعية، وقطاعات الخدمات الإنتاجية، وقطاعات الخدمات الاجتماعية، ثم قُدرت الإنتاجية المتوسطة للعمل في هذه القطاعات الثلاثة. وقد تم اتخاذ قطاعات الخدمات الإنتاجية كمؤشر للإنتاجية المتوسطة المحتملة الافتراضية في الاقتصاد، وذلك لأنها تعطى أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين القطاعات الثلاثة.

جدول رقم (٨ – ٢)

تطور كل من حجم البطالة ومعدلها وفقاً للمفهوم العلمي وتوزيعاتها بين البطالة الصريحة والبطالة غير الصريحة خلال الفترة (١٩٨١–٢٠٠٠)

البيان	البطالة وفقاً للمفهوم العلمي		البطالة الصريحة(السافرة)		البطالة غير الصريحة	
السنة	المعدل = (١– ج ف/ج م) (%)	الحجم = (ب × ٠.٩ ن) (ألف فرد)	الحجم (ألف فرد)	المعدل (%)	الحجم (ألف فرد)	المعدل (%)
١٩٨١	٤١.٤	٤١٣٢.٥	٥٧٢.٢	٥.٤	٣٥٦٠.٣	٣٥.٩
١٩٨٢	٥٠.١	٥٣٠٠.٣	٦٠٦.٢	٥.٤	٤٦٩٤.١	٤٤.٧
١٩٨٣	٥٠.١	٥٥٢٩.٨	٨١٢.٧	٧.٠	٤٧١٧.١	٤٣.١
١٩٨٤	٥٠.١	٥٦٢٤.٥	٧٥٦	٦.٤	٤٨٦٨.٥	٤٣.٧
١٩٨٥	٤٩.٣	٥٧١٦.٣	٨٢٧.٨	٦.٨	٤٨٨٨.٥	٤٢.٦
١٩٨٦	٤٩.٧	٥٩٤١.٣	٩٠٦.٤	٧.٢	٥٠٣٤.٩	٤٢.٥
١٩٨٧	٥٠.٨	٦٢٦٤.٦	٩٩٢.٥	٧.٦	٥٢٧٢.١	٤٣.١
١٩٨٨	٥١.٣	٦٣٦٣.٢	٧٣١.٧	٥.٦	٥٦٣١.٥	٤٥.٧
١٩٨٩	٥١.٦	٦٦٨٨.٣	٩٥٤.٨	٧.٠	٥٧٣٣.٥	٤٤.٦
١٩٩٠	٥١.٩	٧٠٣٤.٢	١٢٢٦.٢	٨.٦	٥٨٠٨.٠	٤٣.٣
١٩٩١	٥١.٠	٧١٤٢.٣	١٣٧١.٥	٩.٣	٥٧٧٠.٨	٤١.٧
١٩٩٢	٥٢.٩	٧٦٠١.٢	١٣٩٢.٤	٩.٢	٦٢٠٨.٨	٤٣.٧
١٩٩٣	٥٢.٨	٧٨١١.٥	١٦٩٦.٩	١٠.٩	٦١٩٩.٥	٤١.٩
١٩٩٤	٥١.٧	٧٨٥٨.٠	١٧٦٠.٥	١١.٠	٦١٨٥.٦	٤٠.٧
١٩٩٥	٥١.٧	٨٠٨٠.٩	١٨٥٩.٩	١١.٣	٦٣١٤.١	٤٠.٤
١٩٩٦	٥١.٤	٨٢٤٧.٣	١٩٧٦.٦	١١.٧	٦٣٦٩.٥	٣٩.٧
١٩٩٧	٥٠.٥	٨٣٢٤.٨	١٥٢٧	٨.٨	٦٧٩٧.٨	٤١.٧
١٩٩٨	٥٠.١	٨٥٠٥.٠	١٥١٨.٣	٨.٥	٦٩٨٦.٧	٤١.٦
١٩٩٩	٥٠.٨	٨٨٧٩.٥	١٥٠٧.٣	٨.٢	٧٣٧٢.٢	٤٢.٦
٢٠٠٠	٤٩.٧	٨٩٤٤.٧	١٤٩٥.٤	٧.٩	٧٤٤٩.٣	٤١.٨

المصدر: محسوب من بيانات الجدول السابق.

ثانياً: في عقد التسعينيات

(١) البطالة الصريحة (السافرة): تراوحت المعدلات السنوية المعلنة للبطالة فيما بين ٩ %، ١٠ % في المتوسط خلال عقد التسعينيات وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والهيئات الدولية، كما توضحه بيانات **الجدول** رقم(٨ – ١). **إلا أن الواقع يشير إلى أن معدلات البطالة الصريحة تفوق ذلك بكثير وهو الأمر الذي يتأكد من الملاحظات الآتية:**

- تراخى معدلات نمو الاستثمارات بصفة عامة، فضلاً عن تركزها في الأنشطة الاقتصادية التي تتسم بضعف قدرتها على استيعاب العمالة.

- تناقص معدل نمو الناتج المحلى الحقيقي في مصر الذي قدر بحوالي ٤.٤٪ في المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات، ثم انخفاضه إلى ٣.٣٪ في عام ٢٠٠١ ثم إلى ١.٦٪ في عام ٢٠٠٢ وهذه المعدلات أقل من المعدل المستهدف المقدر بحوالي ٦٪ أو٧٪ سنوياً؛ مما يؤثر سلبياً في قدرة الاقتصاد على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

- قدرت بعض الدراسات التطبيقية معدلات البطالة السافرة فيما يتراوح بين ١٥٪، ١٧.٥٪ من قوة العمل خلال عقد التسعينيات.

- ارتفاع عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل من أقل من نصف مليون فرد في بداية التسعينيات إلى ما يفوق ٠.٧٥ مليون فرد في عام ٢٠٠٠.

- تكالب نحو ٥ مليون مواطن على التقدم في برنامج التشغيل الحكومي الذي تم الإعلان عنه في عام ٢٠٠١ الذي تضمن شغل ١٧٠ ألف وظيفة حكومية، وهذا خير دليل على وجود كم هائل من البطالة في المجتمع المصري.
- أن رصيد البطالة المتراكم قد تزايد من ١.٤ مليون عاطل في بداية التسعينيات ليتراوح ما بين ١.٥ ، ٢ مليون عاطل في عام ٢٠٠٠.

(٢) البطالة غير الصريحة: تراوح معدل البطالة وفقاً للمقياس العلمي حول متوسط قدره ٥٠٪ من قوة العمل، وذلك كما هو موضح في الجدول (٨ – ٢) أى أن نصف قوة العمل المصرية تكون في صورة بطالة. وبعد طرح معدل البطالة السافرة من معدل البطالة وفقاً للمقياس العلمي، فإن معدل البطالة غير الصريحة خلال عقد التسعينيات يقدر بحوالي ٤٠٪ في المتوسط من قوة العمل؛ بما يتجاوز ٦ مليون فرد في المتوسط.

ويبدو أن هيكل البطالة وخصائصها في مصر يمثلان وضعاً أكثر خطورة غير ذلك المتعلق بارتفاع حجمها ومعدلها؛ إذ تتركز البطالة في مصر في فئة الشباب؛ حيث أن ما يفوق ٩٥ % من إجمالي العاطلين هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، كما تتركز البطالة فيما بين فئات المتعلمين، وخاصة بين حملة المؤهلات المتوسطة، وكذلك زيادة البطالة بين الإناث عن الذكور، وزيادة البطالة الريفية عن الحضرية، وهو الأمر الذي يعكس ضعف التنمية الريفية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي.

٨- ٥-٣: أسباب تفاقم مشكلة البطالة في مصر

يرجع تفاقم مشكلة البطالة في المجتمع المصري – خاصة منذ النصف الثاني من الثمانينيات – إلى عديد من الأسباب، غير أنه يمكن إجمالها في مجموعتين من الأسباب:

أولاً: الأسباب الخارجة عن سيطرة الحكومة:

تتمثل هذه الأسباب في: انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، والركود الاقتصادي في الدول الصناعية، وتراجع حركة الهجرة الخارجية، وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في مواجهة العملات الأخرى، وتدهور شروط التبادل التجاري للمواد الأولية وخاصة الزراعية منها، وارتفاع معدل النمو السكاني. وقد أسهمت هذه الأسباب في إضعاف معدل الاستثمار المحلى، ومن ثم، ضآلة فرص العمل الجديدة التي لم تكن بالقدر الكافي لمواجهة التدفقات المتتالية والمستمرة من قوة العمل.

ثانياً: الأسباب الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة:

تتمثل هذه الأسباب في: تراجع الحكومة في التزامها بتعيين الخريجين، وعدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات سوق العمل، وتدنى معدل الإنفاق الاستثماري، واستخدام فنون إنتاجية مكثفة لرأس المال، وقوانين العمل وتشريعاته، وقلة الاهتمام بالبحث العلمي، وقصور تخطيط القوة العاملة، وتعارض عديد من السياسات مع سياسة التوظف، وزيادة الهجرة الداخلية، وسوء التوزيع الجغرافي للسكان، بالإضافة إلى عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، فضلاً عن الطبيعة الانكماشية لسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي. وقد أسهمت هذه العوامل في تخفيض قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب مزيد من العمالة الوافدة إلى سوق العمل، ومن ثم،

أسهمت إلى حد كبير في تفاقم مشكلة البطالة السافرة، هذا بالإضافة إلى عجز السياسات التي اتبعتها الحكومة المصرية في علاج مشكلة البطالة غير الصريحة أو التخفيف من حدتها، لأنها ركزت على الاختلالات قصيرة الأجل دون الاهتمام بالأجل الطويل، فضلاً عن اهتمامها بالآثار المباشرة فقط، بالإضافة إلى عدم اتساقها.

٨ . ٦: الخلاصة

- **تعرف البطالة وفقاً للمفهوم الرسمي،** بأنها تتمثل في الأفراد القادرين على العمل، والراغبين فيه، والباحثين عنه، ولا يجدون فرصة عمل في ظل الأجور السائدة. ووفقاً لذلك يقتضى أن تتوافر ثلاثة معايير كي يعد الفرد عاطلاً هى: أن يكون الفرد بدون عمل، أن يكون الفرد متاحاً للعمل، أن يكون الفرد باحثاً عن عمل. **ومن أهم الانتقادات التي توجه إلى هذا المفهوم أنه:**
  - لا يأخذ في حسبانه كلاً من البطالة المقنعة والبطالة الجزئية.
  - لا يربط بين مستوى العمل ومستوى الإنتاجية.
  - لا يأخذ في تعداد العاطلين إلا الأفراد الذين لا يعملون ويبحثون عن عمل.
  - يتجاهل الأفراد الذين يعملون في وظائف هامشية أو يقومون بأنشطة غير مشروعة.
- **تعرف البطالة وفقاً للمفهوم العلمي،** بأنها الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداماً كاملاً و/أو أمثلاً، ومن ثم، يكون الناتج

الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل؛ مما يؤدى إلى تدنى مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه. **ولذا، فإنه يمكن التمييز بين بعدين للبطالة هما:**

- عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة، ويتمثل ذلك في حالتي البطالة السافرة والبطالة الجزئية
- عدم الاستخدام الأمثل للقوة العاملة ويتمثل ذلك في حالة البطالة المقنعة.

- **تقاس البطالة وفقاً للمقياس الرسمي من خلال المعادلة التالية:**

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times ١٠٠$$

- **وفقاً للمقياس العلمي**، فإن البطالة تظهر في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل؛ ولذا، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، **وتقاس البطالة وفقاً للمعادلة التالية:**

$$\therefore \text{معدل البطالة (م ب)} = ١ - \frac{\text{الإنتاجية المتوسطة الفعلية (ج ف)}}{\text{الإنتاجية المتوسطة المحتملة (ج م)}}$$

حجم البطالة = معدل البطالة بالمفهوم العلمي× قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمي

- **تأخذ البطالة الإجبارية عدة أشكال وفقاً للأسباب المؤدية إلى كل منها وهى:**

- **البطالة الاحتكاكية**، وتكون خلال فترة البحث عن وظيفة، وتنشأ بسبب قصور المعلومات في سوق العمل، ولذا، فإنها تعالج من خلال تحسين المعلومات بسوق العمل.

- **البطالة الهيكلية،** تظهر بسبب عدم التوافق بين مؤهلات العاطلين ومتطلبات الوظائف الشاغرة، ويرجع ذلك بدوره إلى عدد من الأسباب أهمها: التغيرات في هيكل الطلب المصاحب للنمو الاقتصادي، التقدم الفني واستخدام فنون إنتاجية حديثة مكثفة لرأس المال، زيادة نسبة صغار السن والإناث في القوة العاملة. وتعالج من خلال إعادة تأهيل وتدريب المتعطلين.
- **البطالة الدورية،** تنشأ بسبب التقلبات في النشاط الاقتصادي، حيث تظهر في حالة الانكماش أو الركود بسبب انخفاض الطلب الكلى.
- **البطالة الموسمية،** تنشأ بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة، مثل تراجع الطلب على العمال الزراعيين في خلاف مواسم الزراعة والحصاد.

- **البطالة المقنعة،** تتمثل في الأفراد الذين يعملون ولكن تكون إنتاجياتهم صفراً أو سالبة أى أنهم يكونون في حالة عمالة ظاهرياً فقط، وتنتشر في الدول النامية في القطاع الزراعي بسبب الزيادة السكانية ونظام العائلة الممتدة فيه، وقطاع الخدمات الحكومية لأسباب اجتماعية وسياسية.
- **يترتب على البطالة عديد من الآثار السلبية،** سواء على مستوى الأفراد العاطلين أو على مستوى المجتمع ككل، سواء كانت آثاراً اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

▪ **يرجع تفاقم مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري إلى عديد من الأسباب يمكن إجمالها في مجموعتين من الأسباب هما:**

- **الأسباب الخارجة عن نطاق سيطرة الحكومة وهى:** انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، والركود الاقتصادي في الدول الصناعية، وتراجع حركة الهجرة الخارجية، وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في مواجهة العملات الأخرى، وتدهور شروط التبادل التجاري، وارتفاع معدل النمو السكاني.
- **الأسباب الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة وهى:** تراجع الحكومة في التزامها بتعيين الخريجين، وعدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات سوق العمل، وتدنى معدل الإنفاق الاستثماري، واستخدام فنون إنتاجية مكثفة لرأس المال، وقوانين العمل وتشريعاته، وقلة الاهتمام بالبحث العلمي، وقصور تخطيط القوة العاملة، وتعارض عديد من السياسات مع سياسة التوظف، وزيادة الهجرة الداخلية، وسوء التوزيع الجغرافي للسكان، فضلاً عن الطبيعة الانكماشية لسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي، وقصور السياسات التي اتبعتها الحكومة المصرية في علاجها.

٨ . ٧: نماذج الأسئلة

س١ . وضح مدى صحة أم خطأ العبارات التالية بإيجاز:

١ . لا يختلف المفهوم الرسمي عن المفهوم العلمي للبطالة.

٢ . يوجه إلى المفهوم الرسمي للبطالة عديد من الانتقادات.

٣ . يترتـب علـى عـدم تـوافر المعلومـات فـي سـوق العمـل ظهـور البطالـة الاحتكاكية.

٤ . لا تختلف البطالة الموسمية عن البطالة الدورية لأن كلاً منهما يرجع إلى انخفاض الطلب على العمل.

٥ – لا تختلف البطالة المقنعة عن البطالة الجزئية.

س٢ . وضح بيانياً مع كتابة البيانات الكاملة على الرسم فقط:

١ . ظاهرة البطالة المقنعة.

٢ . البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية في سوق العمل.

س٣ . التمارين:

تمرين (١) إذا أتيحت لك البيانات التالية عن اقتصاد ما في أحد السنوات:

عدد العاملين = ٢٠ مليون عامل

عدد العاطلين = ٥ مليون عامل

معدل البطالة الطبيعي = ٥ %

الإنتاجية المتوسطة الفعلية = ٠.٧ من الإنتاجية المتوسطة المحتملة.

المطلوب:

١ . تحديد قوة العمل وفقاً للمفهوم الرسمي.

٢ . تحديد قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمي.

٣ . تحديد معدل البطالة وفقاً للمفهوم الرسمي.

٤ . تحديد معدل وحجم البطالة وفقاً للمفهوم العلمي.

تمرين (٢) إذا كانت الإنتاجية المتوسطة الفعلية تعادل ٦٠٪ من الإنتاجية المتوسطة المحتملة، والمعدل الطبيعي للبطالة = ٥ %، وقوة العمل وفقاً للمفهوم الرسمي = ١٨ مليون عامل.

المطلوب:

١ . تحديد معدل البطالة وفقاً للمفهوم العلمي.

٢ . تحديد حجم البطالة وفقاً للمفهوم العلمي.

تمرين(٣) إذا أتيحت لك البيانات التالية عن اقتصاد ما في أحد السنوات:

عدد العاملين = ٣٢ مليون عامل.

عدد العاطلين = ٣ مليون عامل.

معدل البطالة الطبيعي = ٤ %.

الإنتاجية المتوسطة الفعلية = ٧٥ % من الإنتاجية المتوسطة المحتملة.

المطلوب:

١ . تحديد قوة العمل وفقاً للمفهوم الرسمي.

٢ . تحديد قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمي.

٣ . تحديد معدل البطالة وفقاً للمفهوم الرسمي.

٤ . تحديد معدل البطالة وفقاً للمفهوم العلمي.

٥ . تحديد حجم البطالة وفقاً للمفهوم العلمي.

٦ . تحديد حجم كل من البطالة الصريحة والبطالة غير الصريحة.

****

الفصل التاسع*

نموذج التوازن الكلي

" نموذج LM / IS "

ينقسم الاقتصاد القومي إلى أربعة أسواق رئيسية هي: سوق الإنتاج، سوق النقد، سوق العمل، سوق الأوراق المالية. ويتطلب تحقيق التوازن على المستوى القومي تحقق التوازن في الأسواق الأربعة في نفس الوقت، وبالتالي، فإن تحقق التوازن في أحد الأسواق يمثل شرط ضروري لتحقيق التوازن على المستوى القومي، غير أنه لا يمثل شرطاً كافياً لتحقيق هذا التوازن الكلي. ويتحقق التوازن في أي سوق من هذه الأسواق الأربعة عندما يتعادل الطلب مع العرض في هذا السوق. ونظراً لأهمية كل من سوقي الإنتاج والنقد وارتباطهما معاً، فإنه سوف يتم التركيز في هذه المرحلة الدراسية على هذين السوقين فقط، مرجئين دراسة السوقين الآخرين إلى مرحلة دراسية متقدمة وذلك من خلال التوازن في سوقي الإنتاج والنقد أي من خلال ما يسمى **بنموذج LM / IS** . وهذا النموذج يبنى على افتراض

---

* **كتب هذا الفصل: د. علي عبد الوهاب نجا.**

- لقد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل على المراجع التالية:
- د. عبد الرحمن عبد الله ألحميدي، د. عبد الرحمن بن عبد المحسن الخلف، **النقود والبنوك والأسواق المالية**، مكتبة الديوان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٢ هـ، الفصل ١٥.
- مايكل أبدجمان، **الاقتصاد الكلي**، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٣.
- Felderor B., Hamburg S., ***Macroeconomics and New Macroeconomics***, Springer, Berlin Heidexberg, 1992, ch. 3, 4.
- Blanchard O., ***Macroeconomics***, International Edition, Third Edition, Prentice Hall, 2002, ch. 16, 17.

أساسي هو ثبات المستوى العام للأسعار، وبالتالي، تكون كافة المتغيرات الموجودة بالنموذج هي متغيرات حقيقية. **وفقاً لذلك فإن هذا الفصل سوف يتصدى إلى دراسة النقاط التالية:**

- **التوازن في سوق الإنتاج.**
- **التوازن في سوق النقد.**
- **التوازن في سوقي الإنتاج والنقد معاً.**
- **الخلاصة.**
- **نماذج الأسئلة.**

٩ – ١: التوازن في سوق الإنتاج

٩–١–١: معادلات سوق الإنتاج

يتضمن سوق الإنتاج أو ما يسمى بسوق السلع والخدمات في المجتمع كل من الطلب الكلي على السلع والخدمات والعرض الكلي لها.

ولتبسيط التحليل، فإنه يتم ذلك في ظل افتراض أن الاقتصاد مغلق أي لا توجد به معاملات في العالم الخارجي، ولذا، فإن الطلب الكلي يتكون من الطلب الاستهلاكي (س)، والطلب الاستثماري (ث)، والطلب الحكومي (ق).

وبالتالي، تكون معادلات سوق الإنتاج كما يلي:

(١) دالة الاستهلاك: ويكون الاستهلاك دالة طردية في الدخل المتاح، أي الدخل بعد استقطاع الضرائب.

∴ **س = أ + ب ل م**

حيث تشير كل من:

ل م ← إلى الدخل المتاح. ∴ ل م = ل – ض

أ ← إلى الاستهلاك التلقائي أي المستقل عن الدخل.

ب ← إلى الميل الحدي للاستهلاك ($\frac{\Delta س}{\Delta ل_م}$)

وتكون قيمة صفر < ب < ١

(٢) **دالة الاستثمار**: ويكون الاستثمار دالة عكسية في سعر الفائدة.

∴ **ث = $\overline{ث}$ – هـ ف**

حيث تشير كل من:

$\overline{ث}$ ← إلى الاستثمار التلقائي الذي يتحدد بعوامل مستقلة عن سعر الفائدة.

هـ ف ← إلى الاستثمار المحفوز أي المرتبط بالتغيرات في سعر الفائدة.

هـ ← إلى ميل دالة الاستثمار، أي حساسية الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة وتكون سالبة (هـ < صفر).

(٣) **دالة الإنفاق الحكومي**: ويكون الإنفاق الحكومي ثابت لأنه يتحدد بعوامل سياسية واجتماعية مستقلة عن الدخل.

∴ ق = $\overline{ق}$

(٤) **دالة الضرائب**: وقد تكون الضريبة ثابتة أي مستقلة عن الدخل، وقد تكون في صورة نسبة من الدخل، ولمزيد من التبسيط بافتراض أن الضريبة ثابتة.

$\therefore$ ض = $\overline{ض}$

(٥) **معادلة شرط التوازن:** يتحقق التوازن في سوق الإنتاج عندما يكون التغير في المخزون مساوياً للصفر أي عندما:

العرض الكلي (ع ك) = الطلب الكلي (ط ك)

$\therefore$ ل = س + ث + ق

وبالتعويض في معادلة شرط التوازن هذه، نحصل على المعادلة التي تحقق التوازن في سوق الإنتاج وتسمى بمعادلة IS[1].

$\therefore$ ل = أ + ب (ل − $\overline{ض}$) + $\overline{ث}$ − هـ ف + $\overline{ق}$

ل − ب ل = أ − ب $\overline{ض}$ + $\overline{ث}$ − هـ ف + $\overline{ق}$

(١ − ب) ل = أ − ب $\overline{ض}$ + $\overline{ث}$ + $\overline{ق}$ − هـ ف

$$\therefore \text{ل} = \frac{\text{أ} - \text{ب}\ \overline{\text{ض}} + \overline{\text{ث}} + \overline{\text{ق}}}{1 - \text{ب}} - \frac{\text{هـ}}{1 - \text{ب}}\ \text{ف}$$ ← **معادلة IS**

وتوضح هذه المعادلة وجود علاقة عكسية بين مستوى الدخل وسعر الفائدة الذي يحقق التوازن في سوق الإنتاج.

$$\therefore \text{ميل معادلة IS } \left(\frac{\Delta \text{ل}}{\Delta \text{ف}} \right) = \frac{\text{هـ}}{1 - \text{ب}}$$

وهو يقيس مدى حساسية أو استجابة التغير في الدخل نتيجة للتغير في سعر الفائدة.

---

[1] يعنى بالاختصار IS أن الحرف I يعني الاستثمار Investment ، وأن الحرف S يعني الادخار Saving ، ويقصد به المجموعات المختلفة من الدخل القومي وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق الإنتاج.

ويمكـن توضـيح كيفيـة اشـتقاق معادلـة منحنـى IS رياضـياً مـن بيانات المثال التالي.

مثال: إذا كانت:

س = ٢٠ + ٠.٨ ل $_{م}$

ق = ١٠٠

ض = ١٠٠

ث = ١٢٠ – ٥٠٠ ف

وبالتـالي، فإنــه لاشـتقاق معادلـة منحنــى IS ، فإنــه يـتم ذلـك مـن خـلال التعويض في معادلة شرط التوازن في سوق الإنتاج.

∴ ل = س + ث + ق

ل = ٢٠ + ٠.٨ (ل – ض) + ١٢٠ – ٥٠٠ ف + ١٠٠

ل = ٢٤٠ + ٠.٨ (ل – ١٠٠) – ٥٠٠ ف

ل = ٢٤٠ + ٠.٨ ل – ٨٠ – ٥٠٠ ف

٠.٢ ل = ١٦٠ – ٥٠٠ ف

∴ ل = ٨٠٠ – ٢٥٠٠ ف ← معادلة منحنى IS

ويمكن رسم المنحنى الممثل لهذه المعادلة بيانياً من خلال تحديد قيم الدخل التي تناظر القيم الافتراضية التي يمكن اختيارها لسعر الفائدة كما هو موضح في **الجدول رقم (٩ – ١)**.

جدول رقم (٩ – ١)

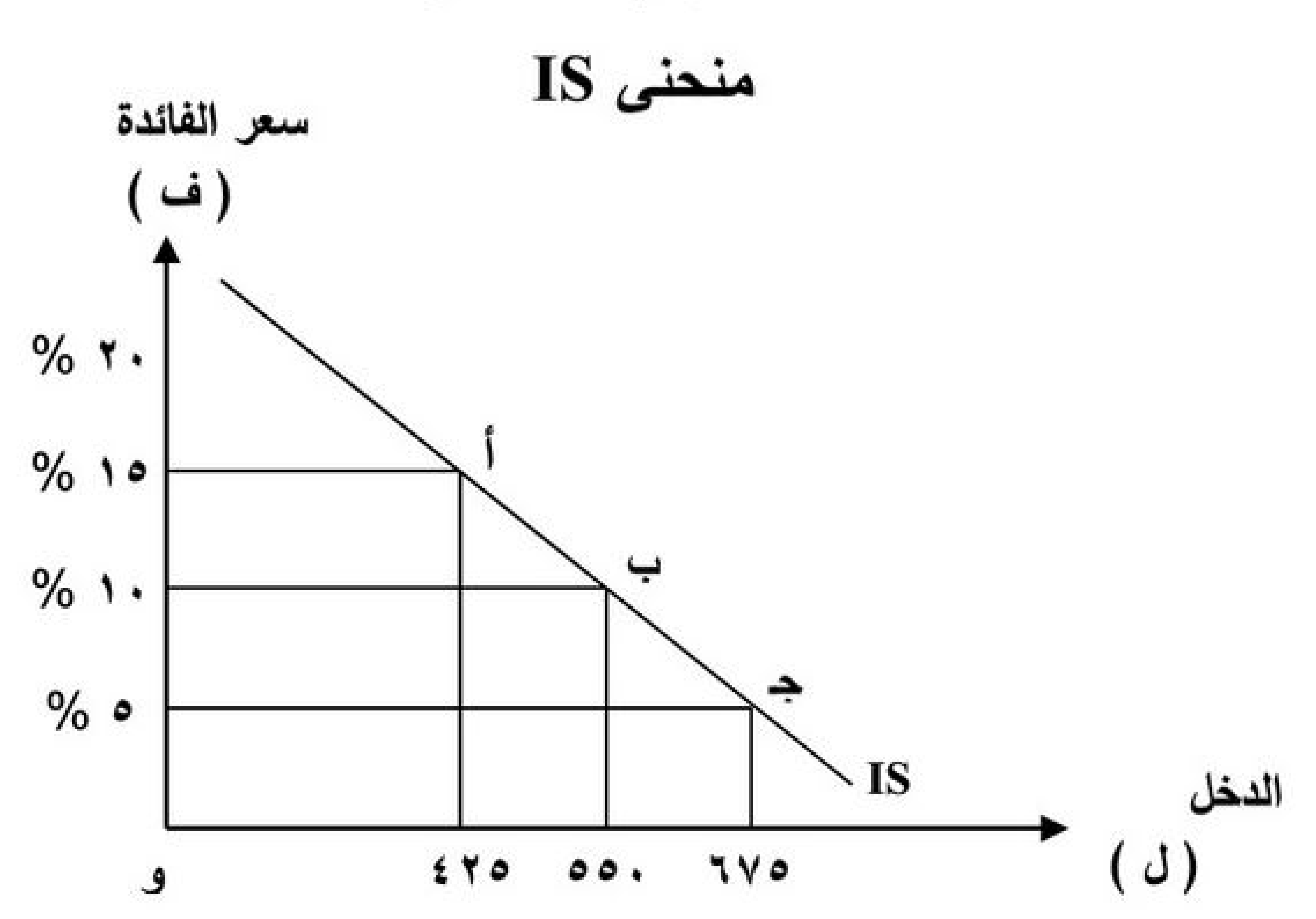
العلاقة بين سعر الفائدة والدخل في سوق الإنتاج

ف	١٥ %	١٠ %	٥ %
ل	٤٢٥	٥٥٠	٦٧٥

ويتضح من هذا الجدول أن العلاقة بين القيم المختلفة من الدخل وسعر الفائدة تكون علاقة عكسية، وبالتعبير عن هذه القيم بيانياً كما هو موضح في **الشكل رقم** (٩ – ١) حيث يقاس قيم (ف) على المحور الرأسي، (ل) على المحور الأفقي نحصل على منحنى IS .

شكل رقم (٩ – ١)

منحنى IS



وبالتالي، يُعرف منحنى IS على أنه المحل الهندسي الذي يوضح العلاقة العكسية فيما بين المستويات المختلفة من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق الإنتاج.

وفي حالة التوضيح البياني الذي يقاس فيه سعر الفائدة على المحور الرأسي والدخل على المحور الأفقي، فإن ميل معادلة IS السابقة ما هي إلا مقلوب ميل منحنى IS .

∴ ميل منحنى IS في هذه الحالة ($\frac{\Delta \text{ف}}{\Delta \text{ل}}$) = $\frac{١ - \text{ب}}{\text{هـ}}$

وبالتــالي، يـزداد ميـل منحنــى IS كلمـا انخفـض الميـل الحـدي للاستهلاك (ب) و/أو انخفض ميل دالة الاستثمار (هـ)، والعكس صحيح.

ويكون منحنى IS سالب الميل دلالة على العلاقة العكسية فيما بين مستويات الدخل وسعر الفائدة في سوق الإنتاج، حيث أن:

انخفاض (ف) ← يؤدي إلى زيادة مستوى الاستثمار ← يؤدي بفعل المضاعف إلى زيادة أكبر في الإنتاج والدخل، والعكس صحيح.

وأي نقطة على منحنى IS تمثل نقطة توازن في سوق الإنتاج، حيث عندها يكون:

العرض الكلي (ع ك) = الطلب الكلي (ط ك)

وأيضاً، التسربات = الإضافات

ويمكن التأكد من ذلك من بيانات المثال السابق، فمثلاً عند النقطة (ب) حيث أن: ل = ٥٥٠ ، ف = ١٠ %

فإنه وفقاً للأسلوب الأول:

ع ك = قيمة الناتج القومي = الدخل القومي (ل) = ٥٥٠

بينما ط ك = س + ث + ق

وبالتعويض في مكونات (ط ك) عن ل = ٥٥٠ ، ف = ١٠ %

∴ ط ك = ٢٠ + ٠.٨ (ل – ض) + ١٢٠ – ٥٠٠ ف + ١٠٠

ط ك = ٢٤٠ + ٠.٨ (٥٥٠ – ١٠٠) – ٥٠٠ (٠.١٠)

∴ ط ك = ٢٤٠ + ٠.٨ (٤٥٠) – ٥٠ = ٥٥٠

∴ ع ك = ط ك = **٥٥٠**

وفقاً للأسلوب الثاني:

التسربات = الإضافات

∴ خ + ض = ث + ق

–٢٠ + ٠.٢ (ل – ض) + ١٠٠ = ١٢٠ – ٥٠٠ ف + ١٠٠

٨٠ + ٠.٢ (٥٥٠ – ١٠٠) = ٢٢٠ – ٥٠٠ (٠.١٠)

٨٠ + ٠.٢ (٤٥٠) = ٢٢٥ – ٥٠

١٧٠ = ١٧٠

∴ الإضافات = التسربات = **١٧٠**

ويتحقق الأمر نفسه عند كافة النقاط الأخرى الواقعة على منحنى IS مثل: (أ) ، (جـ) ويمكن للدارس التحقق من ذلك بنفس الأسلوب السابق.

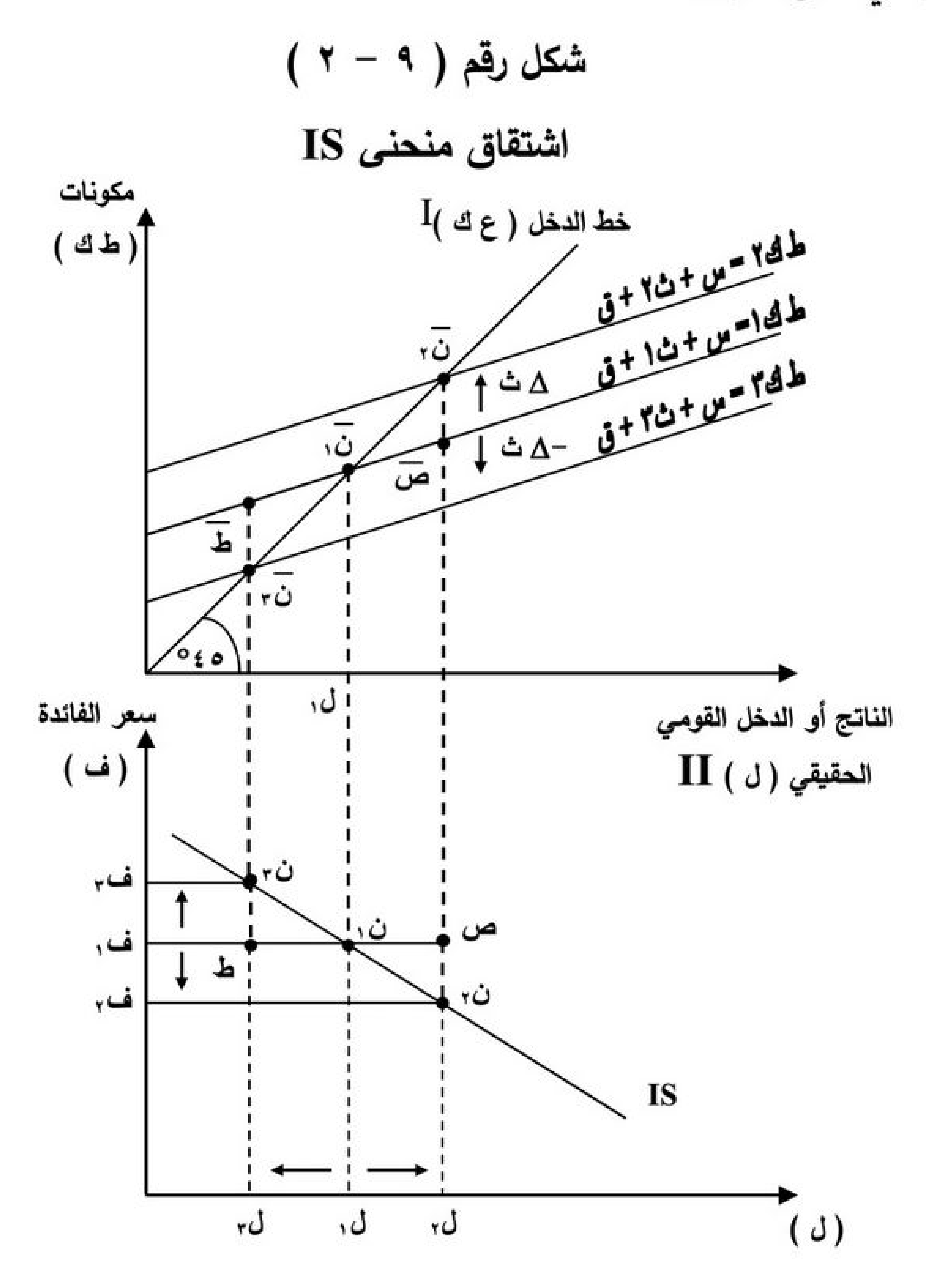
٩–١–٢: اشتقاق منحنى IS

تتمثل نقطة البداية في اشتقاق منحنى IS بتتبع أثر التغير في سعر الفائدة على الإنفاق الاستثماري، ومن ثم، الطلب الكلي، وبالتالي، مستوى الدخل. وهذا يكون في ظل ثبات كل من الاستهلاك التلقائي والإنفاق الحكومي، وذلك بغرض الحصول على المجموعات المختلفة من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق الإنتاج، وذلك كما هو موضح في **الشكل رقم (٩ – ٢).**

ويتضمن الجزء (I) كم هذا الشكل أوضاع التوازن في الاقتصاد، حيث يقاس على المحور الرأسي مكونات الطلب الكلي، وعلى المحور الأفقي الدخل القومي الحقيقي، بينما يتضمن الجزء (II) المستويات المختلفة من الدخل وسعر الفائدة كما هي موضحة على المحورين الأفقي والرأسي على الترتيب.

شكل رقم (٩ - ٢)

اشتقاق منحنى IS



وإذا بدأنا من وضع توازن في سوق الإنتاج، حيث يتعادل (ط ك) مع (ع ك) عند النقطة ($\overline{ن_١}$)، ويتحقق ذلك عند مستوى الدخل (ل$_١$) المناظر لسعر الفائدة (ف$_١$). فإذا انخفض سعر الفائدة من (ف$_١$) إلى (ف$_٢$)، فإن هذا يترتب عليه زيادة الاستثمار وليكن بالمقدار (Δ ث)، ومن ثم، يزداد الطلب الكلي بنفس المقدار، مما يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى أعلى موازياً لنفسه من الوضع (ط ك$_١$) إلى الوضع (ط ك$_٢$) ويتحقق التوازن الجديد عند النقطة ($\overline{ن_٢}$)، حيث يتعادل الطلب الكلي (ط ك$_٢$) مع العرض الكلي عند مستوى أعلى من الدخل هو (ل$_٢$) الذي يناظر المستوى المنخفض لسعر الفائدة (ف$_٢$)، ويحدث العكس في حالة ارتفاع سعر الفائدة من (ف$_١$) إلى (ف$_٣$)، حيث يتحقق التوازن عند النقطة ($\overline{ن_٣}$) عند مستوى أقل من الدخل هو (ل$_٣$).

وبتوصيل نقاط التوازن المختلفة (ن$_١$ ، ن$_٢$ ، ن$_٣$) التي تحقق التوازن في سوق الإنتاج نحصل على منحنى IS الذي يكون سالب الميل دلالة على العلاقة العكسية فيما بين المستويات المختلفة من الدخل وسعر الفائدة، التي تحقق التوازن في سوق الإنتاج.

ويتضح من هذا التحليل: أن منحنى IS يمر بالمجموعات المختلفة من الدخل وسعر الفائدة التي يتحقق عندها التوازن في سوق الإنتاج، ويكون هذا المنحنى سالب الميل، إذ أن ارتفاع سعر الفائدة ينتج عنه انخفاض مستوى الاستثمار، ومن ثم، انخفاض مستوى الدخل التوازني، والعكس صحيح.

وتعكس أي نقطة على يمين أو أعلى منحنى IS وجود فائض عرض كلي، فعند النقطة (ص) – في الجزء (II) من الشكل السابق –

التي تقع على يمين النقطة (ن١) أي عند سعر الفائدة (ف١) ولكن عند مستوى دخل أعلى هو (ل٢)، ومن ثم ، يكون ع ك > ط ك كما عند النقطة (ص) – في الجزء (I) من هذا الشكل – مما يؤدي إلى حدوث زيادة في المخزون، وبالتالي، انخفاض مستوى الإنتاج والدخل حتى يعود إلى نقطة التوازن (ن١)، والعكس صحيح، فإن أي نقطة تقع على يسار أو أسفل منحنى IS تعكس وجود فائض طلب كلي، فعند النقطة (ط) التي تقع على يسار النقطة (ن١) عند (ف١) ولكن عند مستوى أقل من الدخل هو (ل٣)، وهنا يكون الطلب الكلي كما عند (ط) أكبر من العرض الكلي – كما في الجزء (I) من الشكل – مما يؤدي إلى نقص المخزون ، وبالتالي، زيادة مستوى الإنتاج والدخل حتى يعود مرة أخرى إلى (ل١).

٩–١–٣: انتقال منحنى IS

توضح التغيرات في سعر الفائدة بيانياً بالتحرك على نفس منحنى IS إلى أعلى أو إلى أسفل، بينما العوامل التي تؤثر على موقع منحنى IS فهي تتمثل في التغير في أحد مكونات الإنفاق التلقائي وهي:

الاستهلاك التلقائي، والاستثمار التلقائي، والإنفاق الحكومي والضرائب.

(١) أثر التغير في أحد مكونات الإنفاق التلقائي على منحنى IS :

زيادة أحد مكونات الإنفاق التلقائي، مثل: الاستهلاك (أ)، الاستثمار ($\overline{ث}$)، الإنفاق الحكومي ($\overline{ق}$)، تؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى جهة اليمين. ومن ثم، زيادة الدخل عند نفس سعر الفائدة بمقدار الزيادة في أي من هذه العناصر مضروبة في المضاعف الكينزي البسيط.

∴ المسافة الأفقية لانتقال منحنى IS إلى جهة اليمين = مقدار الزيادة في الدخل (Δل)

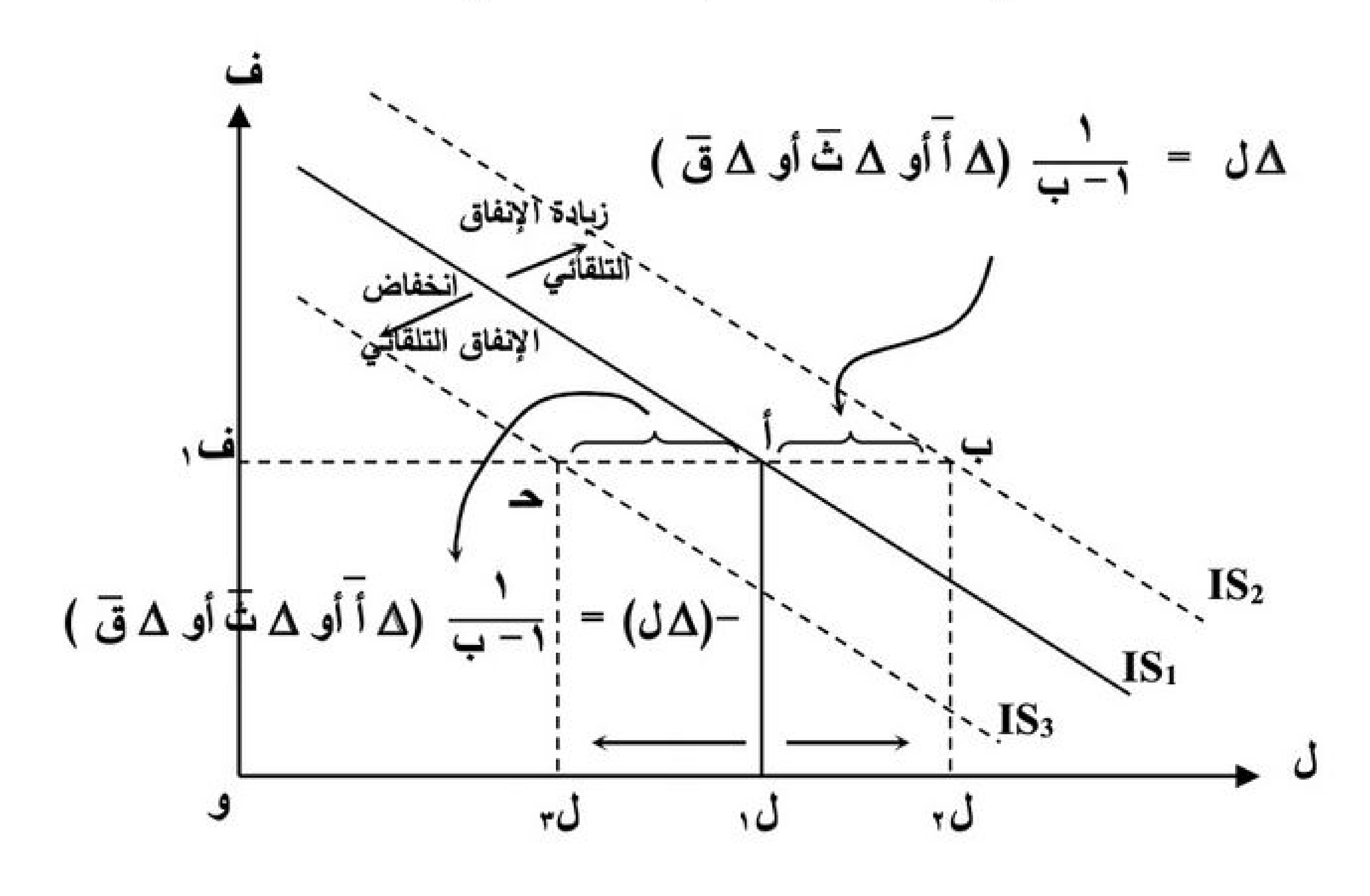
= المضاعف الكينزي البسيط × الزيادة في أحد مكونات الإنفاق التلقائي

$$\therefore \ \Delta ل = \frac{١}{١ - ب} \ (\Delta أ \ أو \ \Delta ث \ أو \ \Delta ق)$$

وذلك كما هو موضح في **الشكل رقم (٩ – ٣)** حيث ينتقل منحنى IS من IS_1 إلى IS_2 ويزداد الدخل من $ل_١$ إلى $ل_٢$ عند سعر الفائدة ($ف_١$).

شكل رقم (٩ – ٣)

أثر التغير في أحد مكونات الإنفاق التلقائي على منحنى IS



ويحدث العكس في حالة نقص أحد مكونات الإنفاق التلقائي فينتقل منحنى IS إلى اليسار من IS_1 إلى IS_3 وينخفض الدخل من $ل_١$ إلى $ل_٣$ بالمقدار $(\Delta ل) = \frac{١}{١ - ب}$ (النقص في أحد مكونات الإنفاق التلقائي أ أو ث أو ق)

كما هو موضح بالشكل رقم (٩ – ٣) السابق.

(٢) أثر التغير في الضرائب على منحنى IS :

زيادة الضرائب تؤدي إلى نقص الاستهلاك، ومن ثم، نقص الطلب الكلي، وبالتالي، نقص الدخل، وبالتالي، ينتقل منحنى IS إلى جهة اليسار موازياً لنفسه بمقدار النقص في الدخل من ل١ إلى ل٢ .

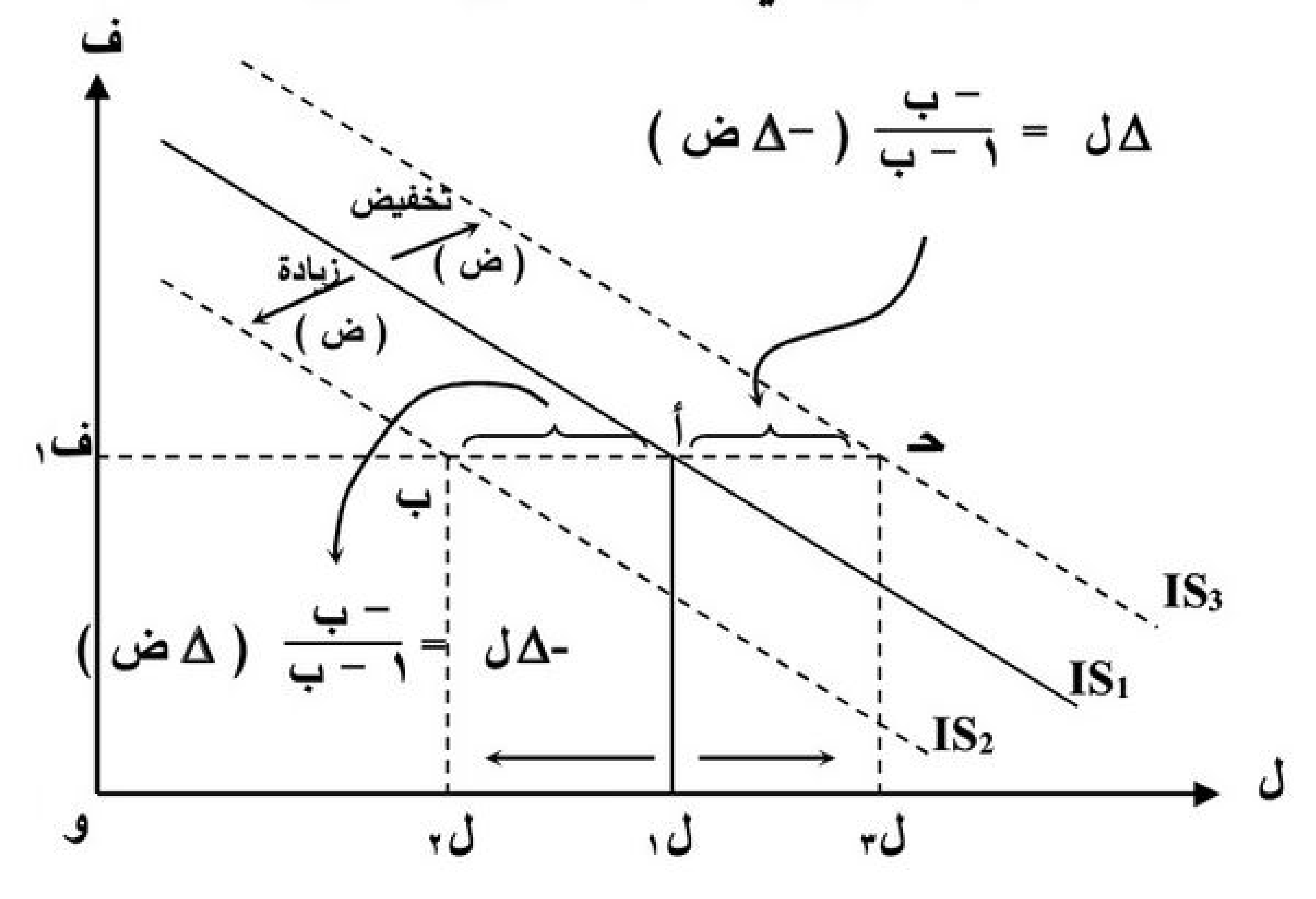
∴ مقدار النقص في الدخل = مضاعف الضرائب × الزيادة في الضرائب

$$\therefore \Delta ل = \frac{-ب}{١ - ب} (\Delta ض)$$

وهذه تمثل المسافة الأفقية لانتقال منحنى IS إلى جهة اليسار من IS_1 إلى IS_2 كما **بالشكل رقم (٩ - ٤)**

شكل رقم (٩ - ٤)

أثر التغير في الضرائب على منحنى IS



وفي حالة تخفيض الضرائب فإن هذا يؤدي إلى زيادة الدخل، وبالتالي، انتقال منحنى IS إلى جهة اليمين من IS_1 إلى IS_3 بمقدار الزيادة في الدخل

∴ Δ ل = $\frac{-ب}{١ - ب}$ (− Δ ض)

وهي تمثل المسافة الأفقية لانتقال منحنى IS إلى جهة اليمين كما هو موضع بالرسم في الشكل رقم (٩ − ٤) السابق.

(٣) أثر إتباع سياسة الميزانية المتوازنة على منحنى IS :

تتمثل سياسة الميزانية المتوازنة في زيادة كل من الإنفاق الحكومي والضرائب معاً بنفس المقدار، وهذه تعتبر بمثابة سياسة مالية توسعية يترتب عليها زيادة الدخل، وبالتالي، انتقال منحنى IS إلى جهة اليمين، حيث أن:

- زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى جهة اليمين بمقدار الزيادة في الدخل (Δ ل) = $\frac{١}{١ - ب}$ (Δ ق)
- زيادة الضرائب تؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى جهة اليسار بمقدار النقص في الدخل (Δ ل) = $\frac{-ب}{١ - ب}$ (Δ ض)

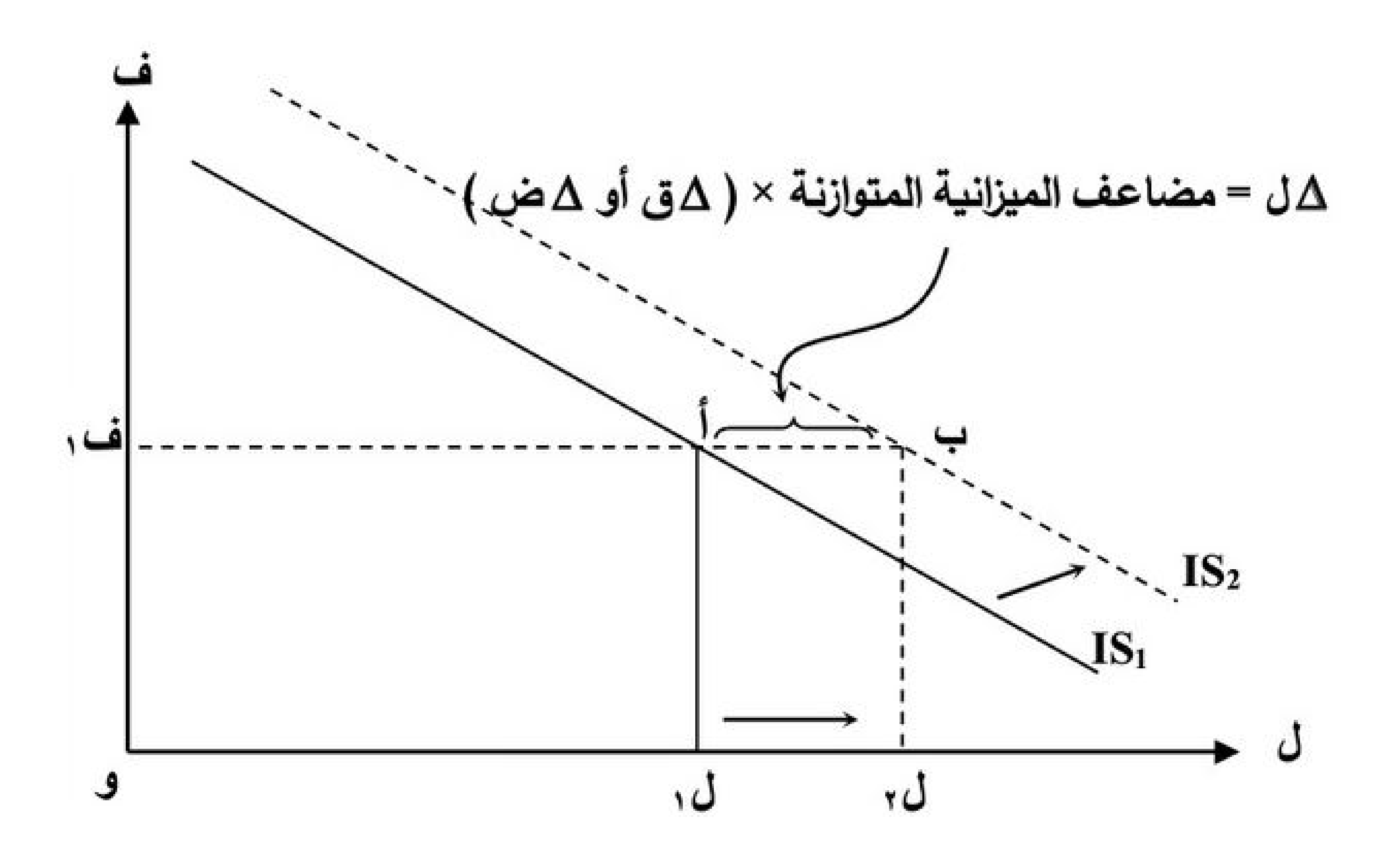
ونظراً لأن مضاعف الإنفاق الحكومي أكبر من مضاعف الضرائب – من حيث القيمة العددية المطلقة – ولذا، فإن أثر زيادة الإنفاق الحكومي على الدخل يكون أكبر من أثر زيادة الضرائب على الدخل، ومن ثم يزداد الدخل، وينتقل منحنى IS إلى جهة اليمين بمقدار الزيادة في الدخل

Δ ل = مضاعف الميزانية المتوازنة × (Δ ق أو Δ ض)

ونظراً لأنه في حالة الضريبة الثابتة يكون مضاعف الميزانية المتوازنة مساوياً للواحد الصحيح، ولذا، يزداد الدخل بمقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي والضرائب، وهي نفسها المسافة الأفقية لانتقال منحنى IS إلى جهة اليمين من IS_1 إلى IS_2 كما **بالشكل البياني رقم (٩ − ٥)**.

شكل رقم (٩ – ٥)

أثر إتباع سياسة الميزانية المتوازنة على منحنى IS



٩ – ٢ : التوازن في سوق النقد

يتحقق التوازن في سوق النقد عندما يتعادل الطلب على النقود مع عرض النقود، ولذا، فإنه سوف يتم دراسة الطلب على النقود وعرض النقود وكيفية تحديد سعر الفائدة التوازني قبل دراسة النقاط الرئيسية في سوق النقد على غرار ما تم دراسته في سوق الإنتاج وذلك كما يلي.

[١] الطلب على النقود:

وفقاً للنظرية الكينزية فإن النقود تطلب لإشباع ثلاثة دوافع أساسية تتمثل فيما يلي:

(أ) الطلب على النقود بدافع المعاملات: وهو يتمثل في طلب الأفراد على النقود لإجراء المعاملات اليومية العادية بين فترة تسلم الدخل وإنفاقه. وذلك لأن الأفراد يتسلمون دخولهم عن فترة معينة، وبالتالي، يحتفظ الأفراد بالنقود

لتغطية وتمويل المعاملات التي تتم خلال هذه الفترة التي يسلم عنها الدخل. ووفقاً لذلك يتوقف مقدار ما يحتفظ به الأفراد من نقود على مستوى الدخل وطول الفترة التي يسلم عنها هذا الدخل؛ حيث كلما زاد الدخل و/أو زاد طول الفترة التي يسلم عنها الدخل يزداد الطلب على النقود لتغطية حجم أكبر من المعاملات، والعكس صحيح. ووفقاً لذلك، فإن الطلب على النقود بغرض المعاملات يعكس وظيفة النقود كوسيط للتبادل، أي كوسيلة للحصول على السلع والخدمات ليس إلا، ويكون دالة طردية في الدخل.

(ب) الطلب على النقود بدافع الاحتياط: وهو طلب الأفراد على النقود لمقابلة الظروف الطارئة وغير المتوقعة في المستقبل مثل: المرض أو أية ظروف أسرية عارضة، وهذا يتطلب من الأفراد الاحتفاظ بجزء من دخولهم في صورة نقدية لمواجهة مثل هذه الظروف. ويتوقف ذلك على مستوى دخل الفرد، أي أنه كلما زاد دخل الفرد يزداد ما يرغب في الاحتفاظ به من نقود لمواجهة مثل هذه الظروف الطارئة.

∴ يكون الطلب على النقود بدافع الاحتياط هو الآخر دالة طردية في الدخل، ويعكس وظيفة النقود كوسيط للتبادل.

يتضح مما سبق، أن الطلب على النقود بدافعي المعاملات والاحتياط يكون كل منهما دالة طردية في الدخل، ويعكس كل منهما وظيفة النقود كوسيط للتبادل، ولذا، يمكن جمعهما معاً في طلب واحد على النقود يسمى بطلب المعاملات ($ط_{ن م}$) ويكون دالة طردية في الدخل، وهذا هو الطلب على النقود الذي اعترف به الكلاسيك، ولذا، يسمى بالطب الكلاسيكي على النقود، الذي يتكون من دافعي المعاملات والاحتياط ويكون دالة طردية في الدخل.

(حـ) الطلب على النقود بدافع المضاربة: وهو يتمثل في طلب الأفراد على النقود بغرض تحقيق مكاسب من وراء الاحتفاظ بالنقود نتيجة لاستغلال تطورات سوق الأوراق المالية، حيث يفاضل الأفراد بين الاحتفاظ بالنقود والأصول المالية الأخرى، مثل: السندات. ويكون الطلب على النقود بغرض المضاربة دالة عكسية في سعر الفائدة، وذلك لأن سعر الفائدة يمثل تكلفة الاحتفاظ بالنقود سائلة – الذي يكون العائد عليها صفر – وبالتالي، فإن ارتفاع سعر الفائدة على الأصول المالية الأخرى يشجع الأفراد على تفضيل هذه الأصول على النقود لأنه يعني ارتفاع تكلفة الاحتفاظ بالنقود سائلة، وبالتالي، يقل الطلب على النقود بدافع المضاربة، والعكس صحيح.

والطلب على النقود بدافع المضاربة ($ط_{ن ر}$) يمثل طلب ذاتي على النقود، وبالتالي، فإنه يعكس وظيفة النقود كمستودع للقيمة، وهذا الدافع قد أضافه كينز إلى دافعي المعاملات والاحتياط السابقين.

تفسير العلاقة العكسية بين الطلب على النقود بغرض المضاربة وسعر الفائدة:

وفقاً للتحليل الكينزي الذي يقوم على افتراض وجود نوعين من الأصول يستخدمها الأفراد كمخزن للقيمة وهما: النقود السائلة ويكون العائد عليها مساوياً للصفر، والأصول المالية المتمثلة في السندات. والسند يمثل أداة دين متوسطة أو طويلة الأجل يحصل حامله على فائدة بصورة دورية وثابتة وفي تاريخ استحقاقه يحصل على قيمته الاسمية. غير أنه يكون هناك سعر سوقي للسند يتحدد في سوق الأوراق المالية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على السندات، ويتغير هذا السعر تمشياً مع التغيرات في سعر الفائدة السائد في سوق الائتمان، ولتوضيح هذه العلاقة بين سعر

الفائدة السوقي وسعر السند السوقي نعرض المثال التالي: إذا قام أحد الأفراد بشراء سند قيمته الاسمية = ١٠٠٠ جنيه في بداية عام ٢٠١٠ ومعدل العائد أو سعر الفائدة الاسمي عليه (١٠ %) سنوياً ومدة هذا السند ٥ سنوات.

وفقاً لذلك فإن حامل هذا السند يحصل كل سنة على الفائدة الثابتة على السند (١٠ %) بما قيمته ١٠٠ جنيه سنوياً وفي تاريخ استحقاقه أي ٥ سنوات يحصل على قيمته الاسمية ١٠٠٠ جنيه.

ويتحدد سعر السند السوقي في أي سنة خلال فترة اقتنائه من خلال العلاقة التالية:

$$\text{سعر السند السوقي} = \frac{\textbf{العائد السنوي الاسمي للسند}}{\textbf{سعر الفائدة السوقي}}$$

فإذا رغب الفرد الذي يمتلك هذا السند بيعه بعد سنة من اقتنائه أي في بداية عام ٢٠١٢ فإننا نواجه بثلاثة احتمالات لسعر السند السوقي الذي يباع به وهي:

- أنه إذا كان سعر الفائدة السوقي = ١٠ %، وبالتالي، فإن أي فرد يمكن أن يشتري هذا السند بنفس قيمته الاسمية ١٠٠٠ جنيه لأن الأمر يكون لديه سيان أي يشتري السند بهذه القيمة أو يضع هذا المبلغ في البنك ويحصل على فائدة ١٠ % أي ١٠٠ جنيه سنوياً.

$$\therefore \text{سعر السند السوقي} = \frac{١٠٠}{٠.١٠} = ١٠٠٠ \text{ جنيه}$$

∴ يكون السعر السوقي هو نفسه السعر الاسمي.

- إذا ارتفع سعر الفائدة السوقي عن سعر الفائدة الاسمي على السند وأصبح سعر الفائدة السوقي ١٢ % مثلاً، فإنه في هذه الحالة لا يمكن

شراء هذا السند بنفس قيمته الاسمية ١٠٠٠ جنيه لأنه يعطي عائد أقل من العائد السائد في سوق الائتمان.

$$\therefore \text{سعر السند السوقي} = \frac{١٠٠}{٠.١٢} = ٨٣٣.٣ \text{ جنيه}$$

∴ ارتفاع سعر الفائدة السوقي ترتب عليه انخفاض سعر السند السوقي عن سعره الاسمي، ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة السوقي.

∴ تكون العلاقة بين أسعار الفائدة السوقية وأسعار السندات السوقية علاقة عكسية.

يرى الأفراد أن هناك معدل عادي أو طبيعي لسعر الفائدة يتذبذب حوله سعر الفائدة السوقي، فإذا ارتفع سعر الفائدة عن هذا المعدل العادي والمتوسط فإن الأفراد يتوقعون أن هذا يمثل وضع عارض ومؤقت، وبالتالي، يتوقعون انخفاض سعر الفائدة حتى يعود إلى معدله الطبيعي مرة أخرى، والعكس صحيح.

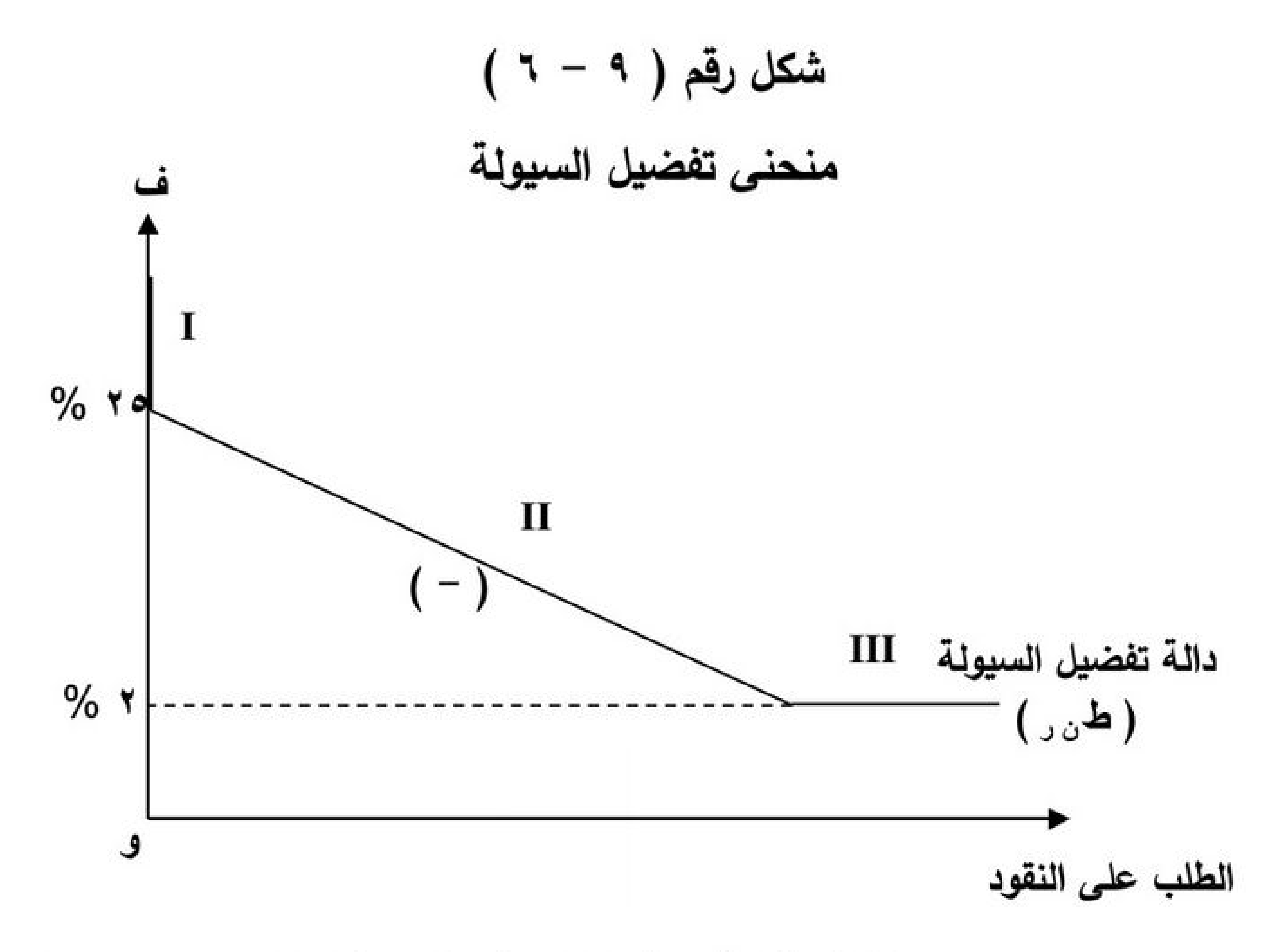
فإذا كان المعدل الطبيعي أو العادي لسعر الفائدة هو ١٠ % مثلاً فإذا ارتفع سعر الفائدة عند هذا المعدل الطبيعي ووصل إلى ١٣ % مثلاً، فإن هذا يترتب عليه انخفاض أسعار السندات ويتوقع الأفراد انخفاض سعر الفائدة في المستقبل حتى يعود إلى معدله الطبيعي، ومن ثم، يتوقعون ارتفاع أسعار السندات، ولذا، يزداد طلب الأفراد على السندات سعياً وراء تحقيق مكاسب رأسمالية جراء الارتفاع المتوقع في أسعارها، وبالتالي، يقل الطلب على النقود بغرض المضاربة عند سعر الفائدة المرتفع، ويحدث العكس إذا انخفض سعر الفائدة عن معدله الطبيعي وأصبح ٧ % مثلاً، فإنه عند ذلك تكون أسعار السندات مرتفعة ويتوقع الأفراد ارتفاع سعر الفائدة حتى يعود

إلى معدله الطبيعي، وبالتالي، يتوقعون انخفاض أسعار السندات، ولذا، يقل الطلب على السندات تجنباً للخسائر الرأسمالية التي تنتج عن هذا الانخفاض المتوقع في أسعار السندات، وبالتالي، يزداد الطلب على النقود بغرض المضاربة عند سعر الفائدة المنخفض.

∴ تكون العلاقة بين الطلب على النقود وبغرض المضاربة وسعر الفائدة علاقة عكسية، وذلك كما هو بالشكل رقم (٩ – ٦).

شكل رقم (٩ – ٦)

منحنى تفضيل السيولة



يتضح من هذا الشكل أن دالة تفضيل السيولة تتكون من ثلاثة أجزاء (I) عند المستوى المرتفع جداً لسعر الفائدة – ٢٥ % فأكثر مثلاً – وهنا تكون أسعار السندات منخفضة جداً، ويتوقع الأفراد انخفاض كبير في سعر الفائدة، وبالتالي، ارتفاع كبير في أسعار السندات، ولذا، يحتفظ المضاربون بكل ثرواتهم في صورة سندات فقط سعياً وراء المكاسب

الرأسمالية وينعدم الطلب على النقود بغرض المضاربة وهذا يتفق مع الفكر الكلاسيكي الذي يرى أن النقود تكون بغرض المعاملات والاحتياط فقط، ويكون طلب المضاربة ($ط_{ن ر}$) مساوياً للصفر، ولذا، يسمى هذا الجزء على دالة تفضيل السيولة بالمنطقة الكلاسيكية ويتحقق ذلك في حالة التوظف الكامل.

(III) عند المستوى المنخفض جداً لسعر الفائدة - ٢ % مثلاً - تكون أسعار السندات مرتفعة جداً ويتوقع المضاربون ارتفاع كبير في أسعار السندات، ولذا، يحتفظ الأفراد بكل ثرواتهم في صورة نقود فقط ويحاول الكل التخلص من السندات وهنا يكون طلب المضاربة ($ط_{ن ر}$) مساوياً مالا نهاية ويتماشى هذا مع الفكر الكينزي، ولذا، تسمى بالمنطقة الكينزية على دالة تفضيل السيولة. وأي زيادة في العرض النقدي توجه بالكامل لغرض المضاربة فقط - لأن $ط_{ن م}$ = صفر - ولذا، تسمى بمصيدة السيولة الكينزية ويتحقق ذلك في حالة الكساد الشديد وانهيار الأسواق المالية.

(II) فيما بين المنطقتين المتطرفتين السابقتين، فإن منحنى تفضيل السيولة يأخذ الشكل العادي والطبيعي له ويكون سالب الميل دلالة على العلاقة العكسية بين الطلب على النقود بغرض المضاربة وسعر الفائدة كما تم توضيحها سابقاً، ويتكون الطلب الكلي على النقود من الطلب على النقود بغرض المعاملات ($ط_{ن م}$) والطلب على النقود بغرض المضاربة ($ط_{ن ر}$) وتسمى هذه بالمنطقة الوسطى على دالة تفضيل السيولة.

[٢] عرض النقود:

يتمثل عرض النقود في كمية وسائل الدفع في المجتمع التي تستخدم لتسوية المدفوعات وهي: النقود الورقية، والنقود المساعدة والنقود

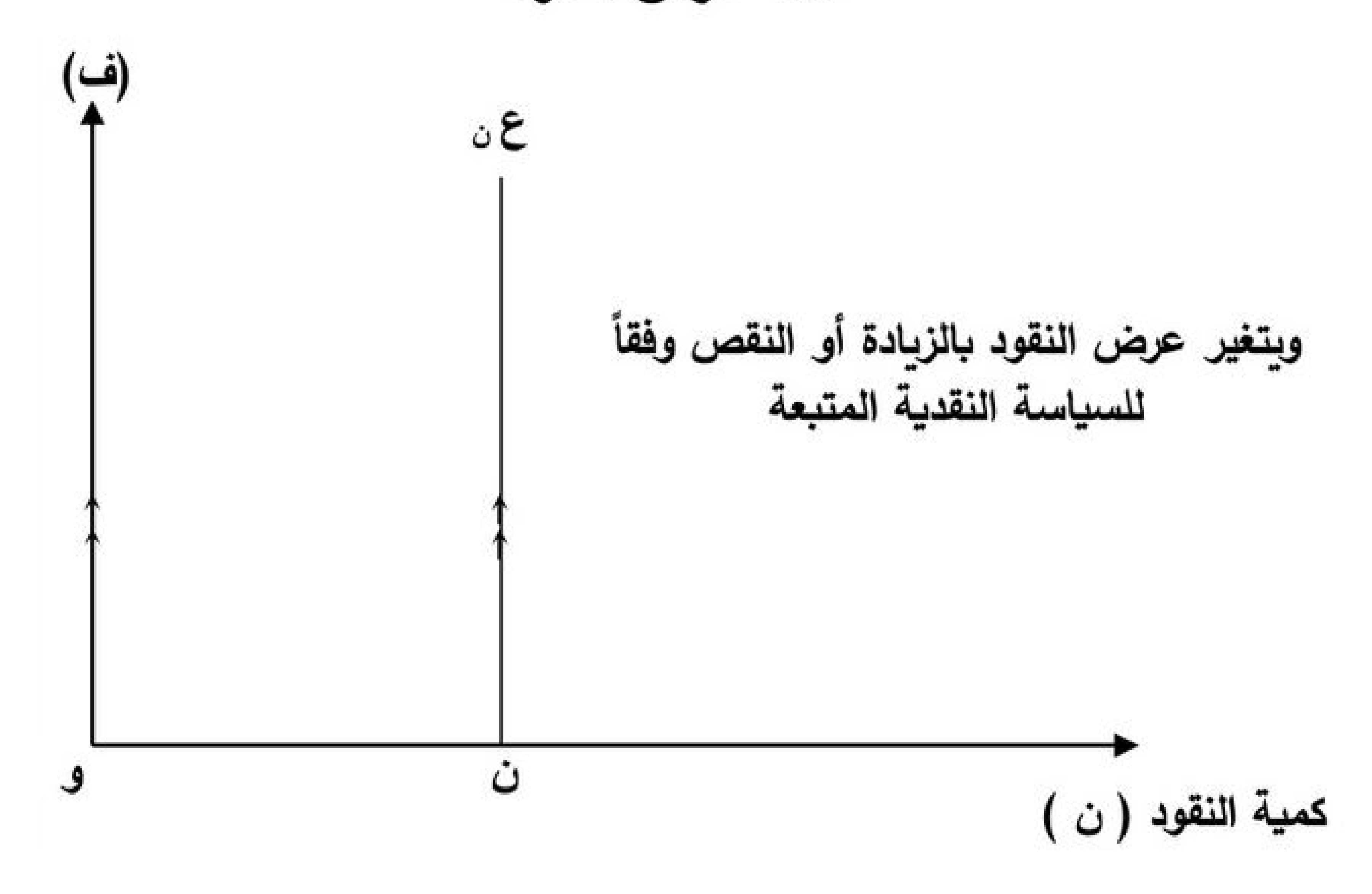
المصرفية، ويتحدد عرض النقود من قبل السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي، أي أن عرض النقود يكون مستقل عن سعر الفائدة، **وبالتالي، تكون دالة عرض النقود على الصورة الرياضية التالية:**

$$ع_{ن} = \overline{ع}_{ن}$$

ولذا، يمثل عرض النقود بيانياً في صورة خط مستقيم موازياً لمحور سعر الفائدة، أي يكون عديم المرونة بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة كما في **الشكل رقم** (٩ – ٧)، حيث يقاس سعر الفائدة (ف) على المحور الرأسي، وكمية النقود (ن) على المحور الأفقي.

شكل رقم (٩ – ٧)

دالة عرض النقود



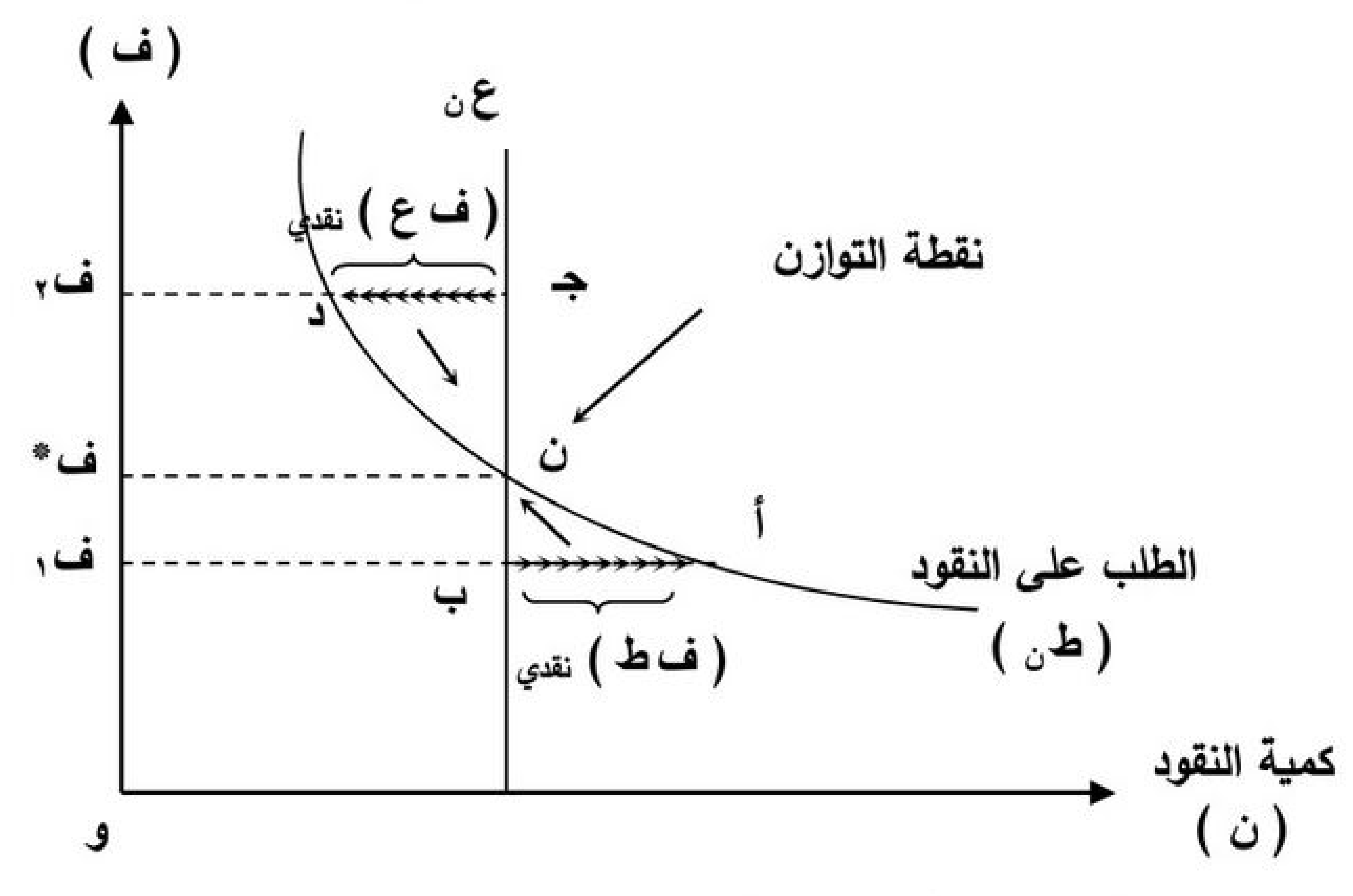
[٣] تحديد سعر الفائدة التوازني:

يتحدد سعر الفائدة التوازني (ف*) في السوق النقدي من خلال تعادل الطلب على النقود مع عرض النقود ، كما هو موضح في **الشكل رقم**

(٩ – ٨)، حيث يقاس سعر الفائدة (ف) على المحور الرأسي، وكمية النقود (ن) على المحور الأفقي.

شكل رقم (٩ – ٨)

تحديد سعر الفائدة التوازني



يتضح من هذا الشكل أنـه: عند أي مستوى لسعر الفائدة أقل من سعر الفائدة التوازني يكون طـن > عن ، ولذا، يوجد فائض طلب نقدي يقدر بالمسافة (أ ب) ولإشباع هذا الفائض من الطلب النقدي يبيع الأفراد بعض الأصول المالية لديهم والمتمثلة في السندات، ومن ثم، يزداد عرض السندات وتنخفض أسعارها السوقية، ولذا، يرتفع سعر الفائدة تدريجياً حتى يتحقق التوازن مرة أخرى في السوق النقدي والعكس عند (ف٢).

٩–٢–١: معادلات سوق النقد

يتضمن سوق النقد الطلب على النقود وعرض النقود، وكما سبق توضيحه في النقاط السابقة، وفي ظل افتراض ثبات الأسعار، فإنه وفقاً

للنظرية الكينزية يتكون الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية من شقين، وهما: الطلب على النقود بغرض المعاملات ويكون دالة طردية في الدخل، والطلب على النقود بغرض المضاربة ويكون دالة عكسية في سعر الفائدة. بينما يكون العرض النقدي ثابت، وهذا يعني أن البنك المركزي يكون لديه سيطرة تامة على العرض النقدي بالمجتمع، وأن كمية النقود في أي لحظة تكون ثابتة بما يتلاءم مع ظروف النشاط الاقتصادي. ويتحقق التوازن في سوق النقد عندما يتعادل الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية مع عرض الأرصدة النقدية الحقيقية.

ووفقاً لذلك تكون معادلات سوق النقد كما يلي:

(١) دالة الطلب على النقود: ويكون الطلب على النقود دالة طردية في الدخل من خلال طلب المعاملات، ودالة عكسية في سعر الفائدة من خلال طلب المضاربة.

∴ ط ن = ك ل – م ف

حيث أن:

ط ن ← تشير إلى الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية.

ك ل ← تمثل الشق الأول من الطلب على النقود وهو طلب المعاملات (ط م ن) الذي يكون دالة طردية في الدخل. وبالتالي، فإن (ك) تقيس حساسية التغير في الطلب على النقود نتيجة للتغير في الدخل، وتكون قيمتها موجبة (ك > صفر).

م ف ← تمثل الشق الثاني من الطلب على النقود وهو طلب المضاربة (ط ن ر) الذي يكون دالة عكسية في سعر

الفائدة، وبالتالي، فإن (م) تقيس حساسية التغير في الطلب على النقود نتيجة للتغير في سعر الفائدة، وتكون قيمتها سالبة (م < صفر).

(٢) **دالة العرض النقدي:** ويكون العرض النقدي ثابت لأنه يحدد من قبل البنك المركزي، وفي ظل ثبات الأسعار فإنه يشير إلى عرض الأرصدة النقدية الحقيقية.

$$\therefore\ ع_{ن} = \overline{ع}_{ن}$$

(٣) **معادلة شرط التوازن:** يتحقق التوازن في سوق النقد عندما يتعادل الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية مع عرض الأرصدة النقدية الحقيقية بالمجتمع.

$$\therefore\ ط_{ن} = ع_{ن}$$

وبالتعويض في معادلة شرط التوازن هذه، نحصل على معادلة منحنى LM[1]، التي تحقق التوازن في سوق النقد.

$$\therefore\ ك\ ل - م\ ف = \overline{ع}_{ن}$$

$$ك\ ل = \overline{ع}_{ن} + م\ ف$$

$$\therefore\ ل = \frac{\overline{ع}_{ن}}{ك} + \frac{م}{ك}\ ف \leftarrow \text{معادلة LM}$$

وتوضح هذه المعادلة وجود علاقة طردية فيما بين المستويات المختلفة من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقد.

---

[1] ويعني بالاختصار LM أن الحرف L يعني تفضيل السيولة Liquidity أي الطلب على النقود، والحرف M يعني النقود Money أي عرض النقود، ويقصد به المجموعات المختلفة من الدخل القومي وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقد.

ميل معادلة LM ($\frac{\Delta ل}{\Delta ف}$) = $\frac{م}{ك}$

وهو يقيس مدى حساسية أو استجابة التغير في الدخل نتيجة للتغير في سعر الفائدة.

ويمكن توضيح اشتقاق معادلة منحنى LM رياضياً من بيانات المثال التالي.

مثال: إذا كانت:

$ط_ن$ = ٠.٢ ل – ٢٠٠ ف

$ع_ن$ = ٣٠٠

وبالتالي، فإنه لاشتقاق معادلة منحنى LM ، فإنه يتم ذلك من خلال التعويض في معادلة شرط التوازن لسوق النقد كما يلي

$ط_ن$ = $ع_ن$

٠.٢ ل – ٢٠٠ ف = ٣٠٠

٠.٢ ل = ٣٠٠ + ٢٠٠ ف

∴ ل = ١٥٠٠ + ١٠٠٠ ف ← معادلة منحنى LM

ويمكن رسم المنحنى الممثل لهذه المعادلة بيانياً من خلال تحديد قيم الدخل التي تناظر القيم الافتراضية التي يمكن اختيارها لسعر الفائدة كما هو موضح في **الجدول** رقم (٩ – ٢).

جدول رقم (٩ – ٢)

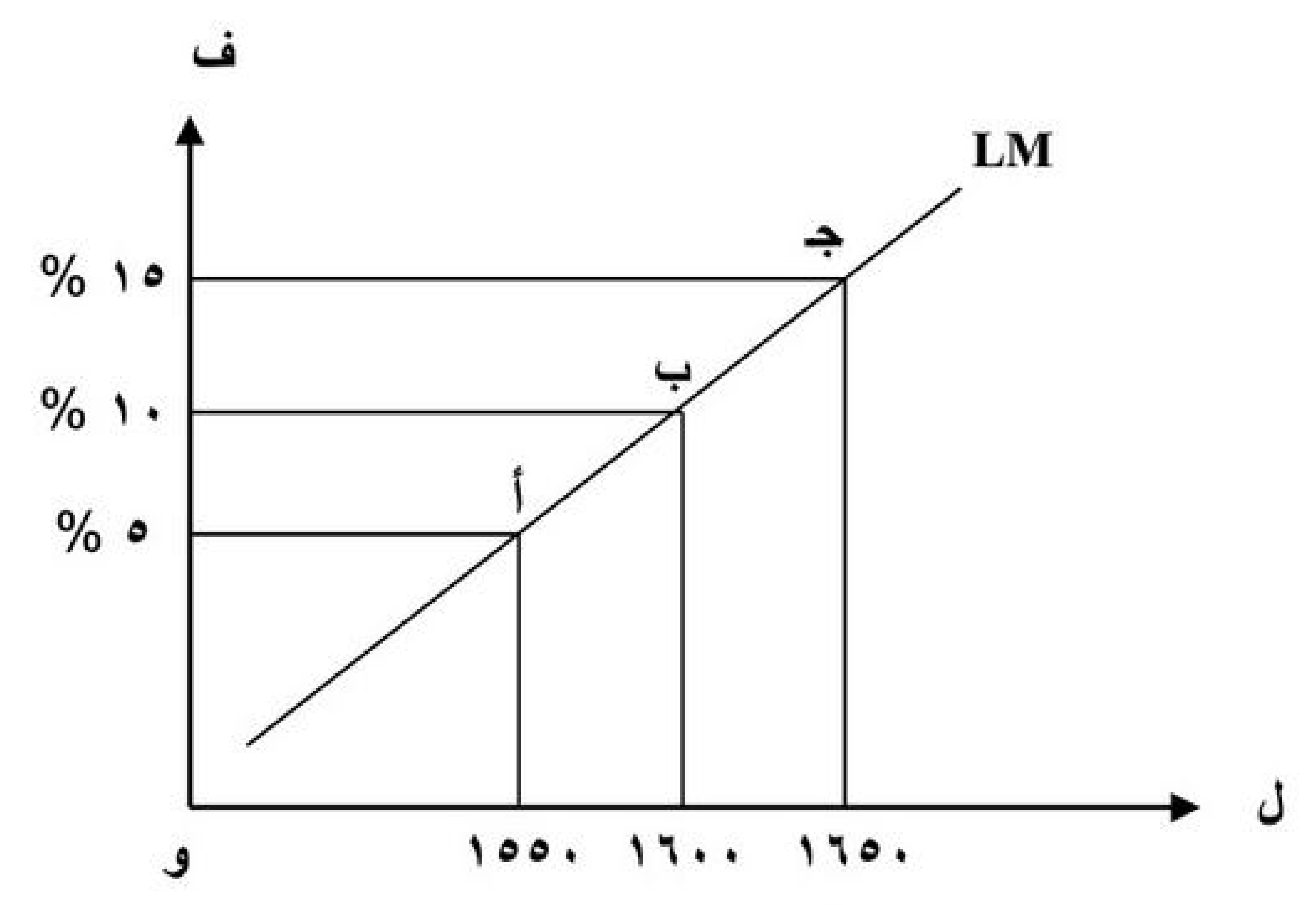
العلاقة بين سعر الفائدة والدخل في السوق النقدي

ف	١٥ %	١٠ %	٥ %
ل	١٦٥٠	١٦٠٠	١٥٥٠

يتضح من هذا الجدول أن العلاقة بين القيم المختلفة للدخل وسعر الفائدة تكون علاقة طردية، وبالتعبير عن هذه القيم بيانياً كما هو موضح في **الشكل رقم (٩ – ٩)**، حيث يقاس (ف) على المحور الرأسي، (ل) على المحور الأفقي نحصل على منحنى LM .

شكل رقم (٩ – ٩)

منحنى LM



يُعرف منحنى LM على أنه المحل الهندسي الذي يوضح العلاقة الطردية بين المستويات المختلفة من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقد.

وفي حالة التوضيح البياني الذي يكون فيه سعر الفائدة على المحور الرأسي والدخل على المحور الأفقي، فإن ميل معادلة LM السابقة ما هي إلا مقلوب ميل منحنى LM .

∴ ميل منحنى LM $\left(\frac{\Delta ف}{\Delta ل} \right) = \frac{ك}{م}$

وبالتالي، يزداد ميل منحنى LM كلما زادت حساسية الطلب على النقود بالنسبة للدخل (ك) و/أو انخفضت حساسية الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة (م)، والعكس صحيح.

ويكون منحنى LM موجب الميل دلالة على العلاقة الطردية حيث أن:

زيادة الدخل (ل) ← زيادة الطلب على النقود بغرض المعاملات ومن ثم زيادة الطلب الكلي على النقود ← وفي ظل ثبات العرض النقدي ← فإنه يوجد فائض طلب نقدي ← مما يضطر الأفراد لبيع بعض الأصول المالية لديهم وخاصة السندات لإشباع هذا الفائض من الطلب النقدي ← زيادة عرض السندات ← ومن ثم انخفاض أسعار السندات ← يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، والعكس صحيح.

وأي نقطة على منحنى LM تمثل نقطة توازن في سوق النقد، حيث عندها: $ط_{ن} = ع_{ن}$

ويمكن التأكد من ذلك من بيانات المثال السابق، فمثلاً عند النقطة (ب) حيث أن: ل = ١٦٠٠ ، ف = ١٠ %

∴ $ط_{ن}$ = ٠.٢ ل – ٢٠٠ ف

$ط_{ن}$ = ٠.٢ (١٦٠٠) – ٢٠٠ (٠.١٠)

∴ $ط_{ن}$ = ٣٢٠ – ٢٠ = ٣٠٠

∴ $ط_{ن}$ = $ع_{ن}$ = **[٣٠٠]**

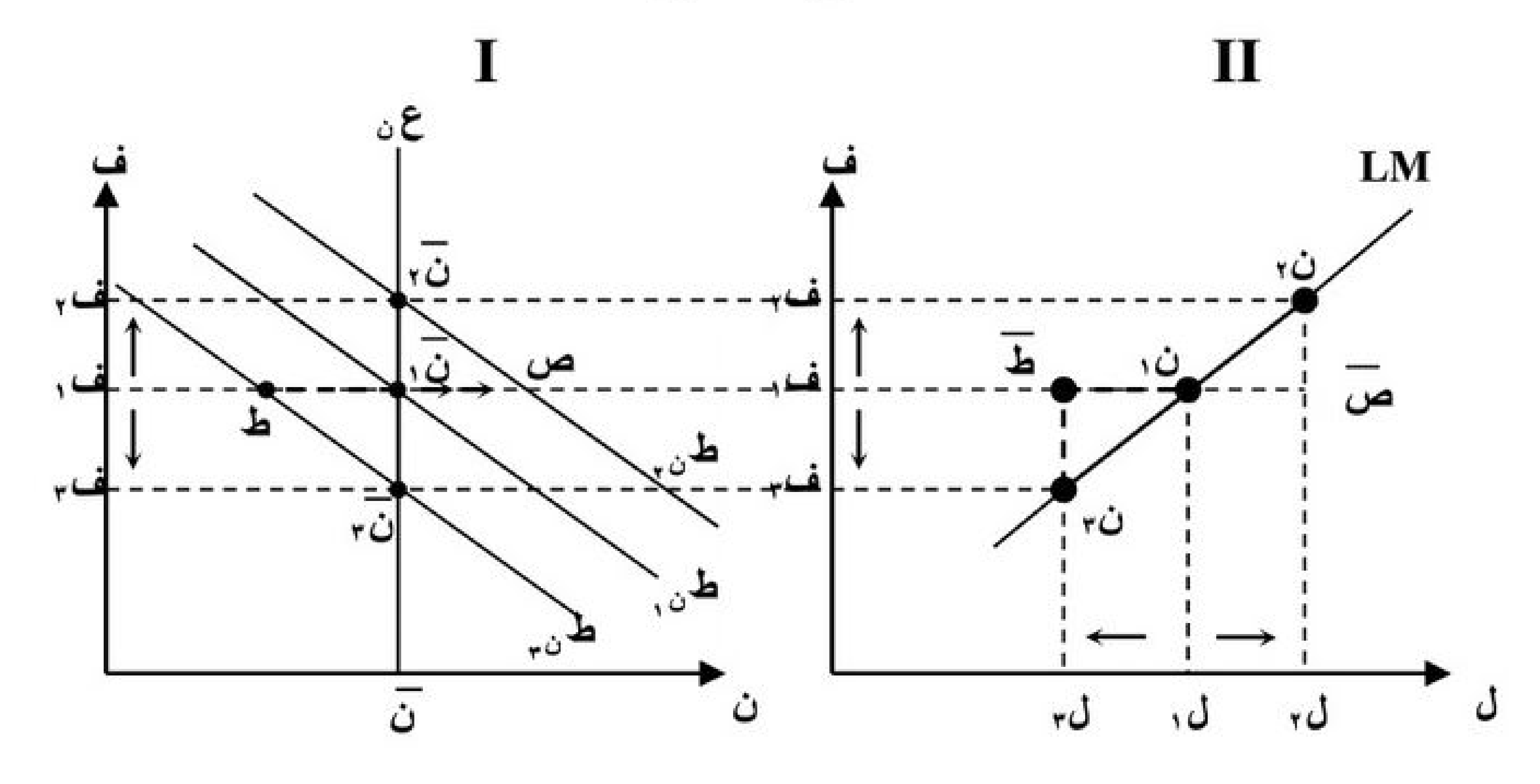
ويتحقق الأمر كذلك عند كافة النقاط الأخرى على منحنى LM مثل: (أ) ، (جـ) ويمكن للدارس التحقق من ذلك بنفس الأسلوب السابق.

٩-٢-٢: اشتقاق منحنى LM

تمثل نقطة البداية في اشتقاق منحنى LM بتتبع أثر التغيرات في الدخل وما يترتب عليها من تغيرات في الطلب على النقود، ومن ثم، التغيرات في سعر الفائدة، وبالتالي، المفاضلة بين الطلب على النقود والأصول المالية الأخرى وخاصة السندات، حيث أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وفي ظل ثبات العرض فإنه يوجد فائض طلب نقدي، مما يضطر الأفراد إلى بيع بعض الأصول المالية لديهم مثل السندات، ومن ثم، يزداد عرض السندات وتنخفض أسعارها، وهذا يترتب عليه بدوره ارتفاع سعر الفائدة، وبالتالي، ينخفض الطلب على النقود بغرض المضاربة، ومن ثم، ينخفض الطلب الكلي على النقود حتى يتحقق التوازن بين الطلب على النقود مع عرض النقود عند مستوى أعلى لسعر الفائدة، والعكس صحيح. وبالتالي فإن منحنى LM يشتق من أوضاع التوازن المختلفة في سوق النقد، كما هو موضح في **الشكل رقم (٩ - ١٠).**

شكل رقم (٩ - ١٠)


اشتقاق منحنى LM



يتضمن الجزء (I) من هذا الشكل السوق النقدي ويقاس على المحور الرأسي سعر الفائدة، والمحور الأفقي كمية النقود، بينما يتضمن الجزء (II) من هذا الشكل المستويات المختلفة من الدخل وسعر الفائدة كما هي موضحة على المحورين الأفقي والرأسي على الترتيب.

إذا بدأنا من وضع توازن في السوق النقدي، عند النقطة ($\overline{ن_1}$)، حيث يتعادل الطلب على النقود ($ط ن_1$) مع عرض النقود ($ع_ن$) ويتحدد عند ذلك مستوى سعر الفائدة التوازني ($ف_1$) المناظر لمستوى الدخل ($ل_1$) الذي يكون في ظله الطلب على النقود هو ($ط ن_1$).

فإذا زاد الدخل من ($ل_1$) إلى ($ل_2$)، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود بغرض المعاملات وبدوره زيادة الطلب الكلي على النقود، وتنتقل دالة الطلب الكلي على النقود إلى جهة اليمين من ($ط ن_1$) إلى ($ط ن_2$)، وعند ($ف_1$) فإنه يوجد فائض طلب نقدي يقدر بالمسافة ($ط ن_1$) مما يضطر معه بيع الأفراد لبعض الأصول المالية لديهم مثل السندات لإشباع هذا الفائض من الطلب النقدي، وبالتالي، يزداد عرض السندات في السوق، ومن ثم، تنخفض أسعارها، مما يترتب عليه ارتفاع سعر الفائدة تدريجياً، ومع كل ارتفاع في سعر الفائدة يقل الطلب على النقود بغرض المضاربة، ومن ثم، الطلب الكلي على النقود حتى يتحقق التوازن في السوق النقدي ولكن عند مستوى مرتفع لسعر الفائدة هو ($ف_2$) عند النقطة ($ن_2$) والمناظر لمستوى الدخل المرتفع ($ل_2$). ويحدث العكس في حالة انخفاض الدخل من ($ل_1$) إلى ($ل_3$) فإن هذا يترتب عليه انخفاض

الطلب على النقود إلى (ط ن٣)، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة إلى (ف٣) بما يضمن تحقق التوازن في السوق النقدي عند النقطة (ن٣).

وبتوصيل نقاط التوازن المختلفة (ن١ ، ن٢ ، ن٣) التي تحقق التوازن في سوق النقد، نحصل على منحنى LM الذي يكون موجب الميل دلالة على العلاقة الطردية فيما بين المستويات المختلفة من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقد.

ويتضح من هذا التحليل: أن منحنى LM يمر بالمجموعات المختلفة من الدخل وسعر الفائدة التي يتحقق عندها التوازن في سوق النقد.

وتعكس أي نقطة على يمين أو أسفل منحنى LM وجود فائض طلب نقدي، فعند النقطة (ص) تقع على يمين النقطة (ن١) المناظرة لسعر الفائدة (ف١) ولكن عند مستوى أعلى من الدخل وهو (ل٢)، وبالتالي، يكون الطلب على النقود هو (ط ن٢) عند النقطة (ص) – في الجزء (I) من الشكل السابق – أكبر من عرض النقود بالمسافة (ن١ ص) مما يتطلب انخفاض مستوى الدخل أو ارتفاع سعر الفائدة حتى يتحقق التوازن في السوق النقدي، والعكس صحيح. فإن أي نقطة على يسار أو أعلى منحنى LM تعكس وجود فائض عرض نقدي مثل النقطة (ط)، ويمكن للدارس التأكد من ذلك بنفس الأسلوب السابق.

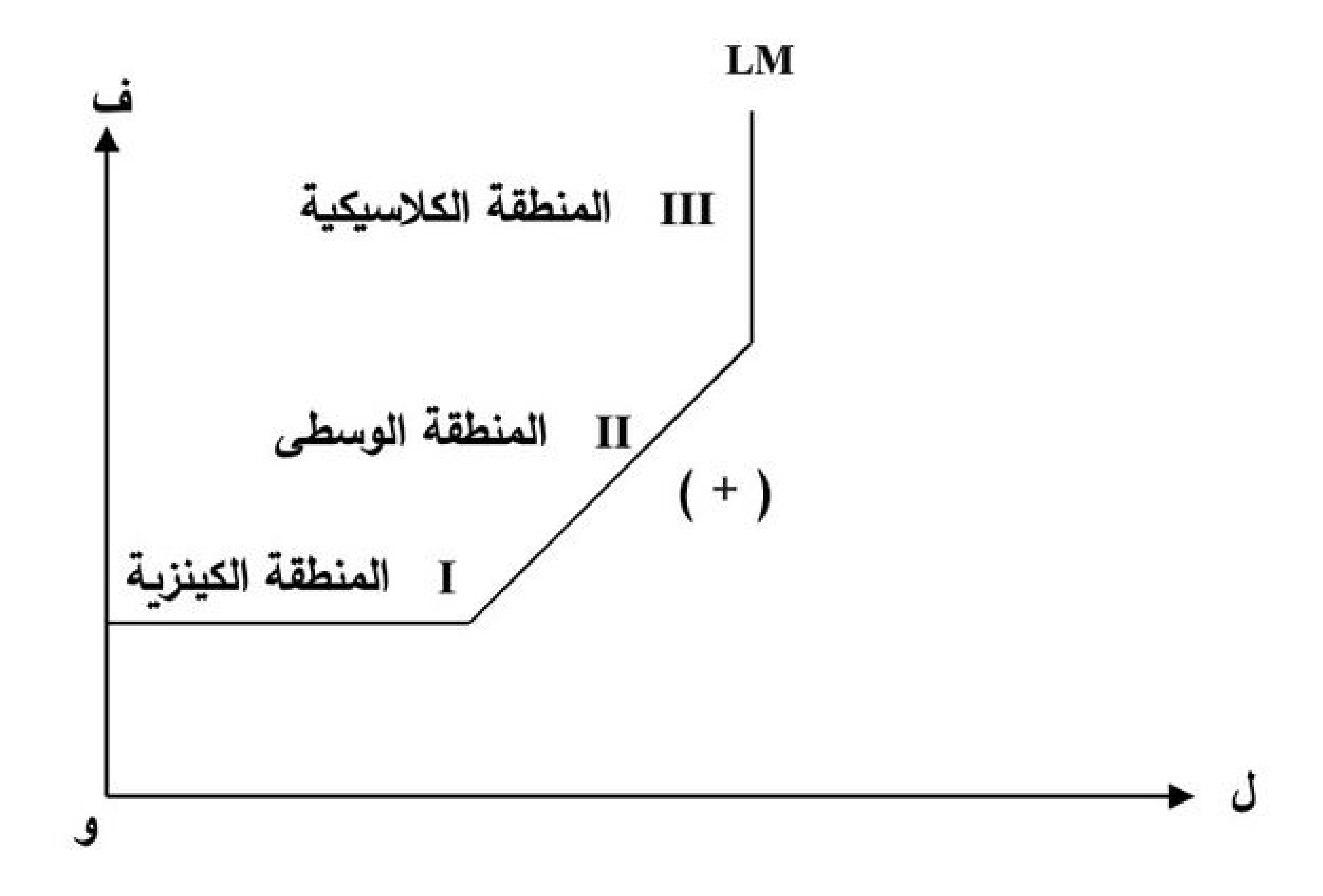
شكل منحنى LM :

الشكل الطبيعي والعادي لمنحنى LM هو الشكل السابق ذكره الذي يكون فيه منحنى LM موجب الميل. الذي يناظر الشكل العادي والطبيعي لدالة تفضيل السيولة الذي يكون فيه منحنى تفضيل السيولة سالب الميل،

وإذا تم إضافة المناطق المتطرفة في دالة تفضيل السيولة إلى منحنى LM ، فإننا نجد أن منحنى LM يأخذ الصورة العكسية لدالة تفضيل السيولة، حيث عند المستويات المنخفضة جداً لسعر الفائدة يكون منحنى LM لا نهائي المرونة أي أن ميله يكون مساوياً للصفر ويكون سعر الفائدة ثابت، وعند المستوى المرتفع جداً لسعر الفائدة أي في المنطقة الكلاسيكية يكون منحنى LM رأسياً أي عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، وما بين هاتين المنطقتين المتطرفتين يكون منحنى LM موجب الميل ويأخذ شكله الطبيعي وذلك فيما يسمى بالمنطقة الوسطى، وذلك كما هو موضح بيانياً في **الشكل رقم (٩ – ١١)**.

شكل رقم (٩ – ١١)

شكل منحنى LM



٩-٢-٣: انتقال منحنى LM

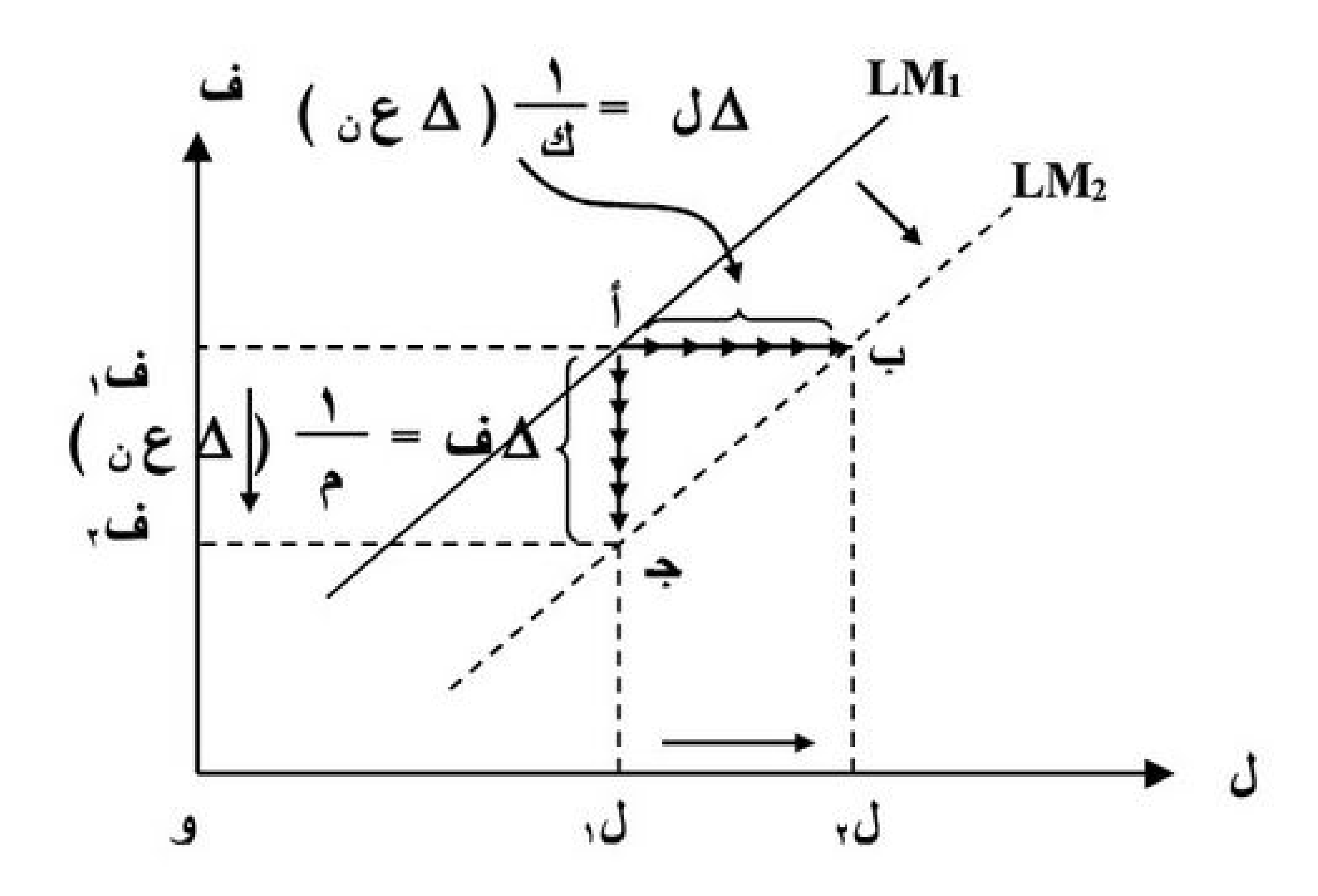
توضح التغيرات في سعر الفائدة بيانياً بالتحرك على نفس منحنى LM إلى أعلى أو إلى أسفل. بينما العوامل التي تؤثر على موقع منحنى LM فهي تتمثل في التغير الذي يطرأ في عرض النقود أو الطلب عليها.

(١) أثر التغير في العرض النقدي على منحنى LM :

في حالة إتباع البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية بزيادة العرض النقدي، فإن هذا يؤدي إلى خلق فائض عرض نقدي، وبالتالي، ينتقل منحنى LM إلى جهة اليمين من LM_1 إلى LM_2 كما هو موضح في **الشكل رقم (٩ - ١٢)**، وهذا الأمر له معنيان:

شكل رقم (٩ - ١٢)

أثر زيادة العرض النقدي على منحنى LM



المعنى الأول: زيادة مستوى الدخل عند نفس المستوى لسعر الفائدة، حيث أن زيادة العرض النقدي في ظل ثبات الأسعار تؤدي إلى زيادة الدخل،

مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على النقود بغرض المعاملات، وبالتالي، يزداد الطلب الكلي على النقود ويستمر هذا الأمر إلى أن تستوعب الزيادة في العرض النقدي ويتحقق التوازن في سوق النقد مرة أخرى عند مستوى الدخل المرتفع ($ل_٢$).

$$\therefore \Delta ل = (\Delta ع ن)$$

وهذه الزيادة في الدخل تمثل المسافة الأفقية لانتقال منحنى LM إلى جهة اليمين ويزداد الدخل من ($ل_١$) إلى ($ل_٢$) عند نفس المستوى لسعر الفائدة ($ف_١$).

المعنى الثاني: انخفاض سعر الفائدة عند نفس مستوى الدخل، حيث أن انخفاض سعر الفائدة عند نفس مستوى الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود بغرض المضاربة، وبالتالي يزداد الطلب الكلي على النقود إلى أن تستوعب الزيادة في العرض النقدي ويتحقق التوازن في سوق النقد مرة أخرى عند المستوى المنخفض لسعر الفائدة ($ف_٢$).

$$\Delta ف = \frac{١}{م} (\Delta ع ن)$$

وهذا الانخفاض في سعر الفائدة يمثل المسافة الرأسية لانتقال منحنى LM إلى جهة اليمين، وينخفض سعر الفائدة من ($ف_١$) إلى ($ف_٢$) عند نفس مستوى الدخل ($ل_١$)، كما بالرسم السابق، ويحدث العكس في حالة تخفيض العرض النقدي وإتباع البنك المركزي لسياسة نقدية انكماشية.

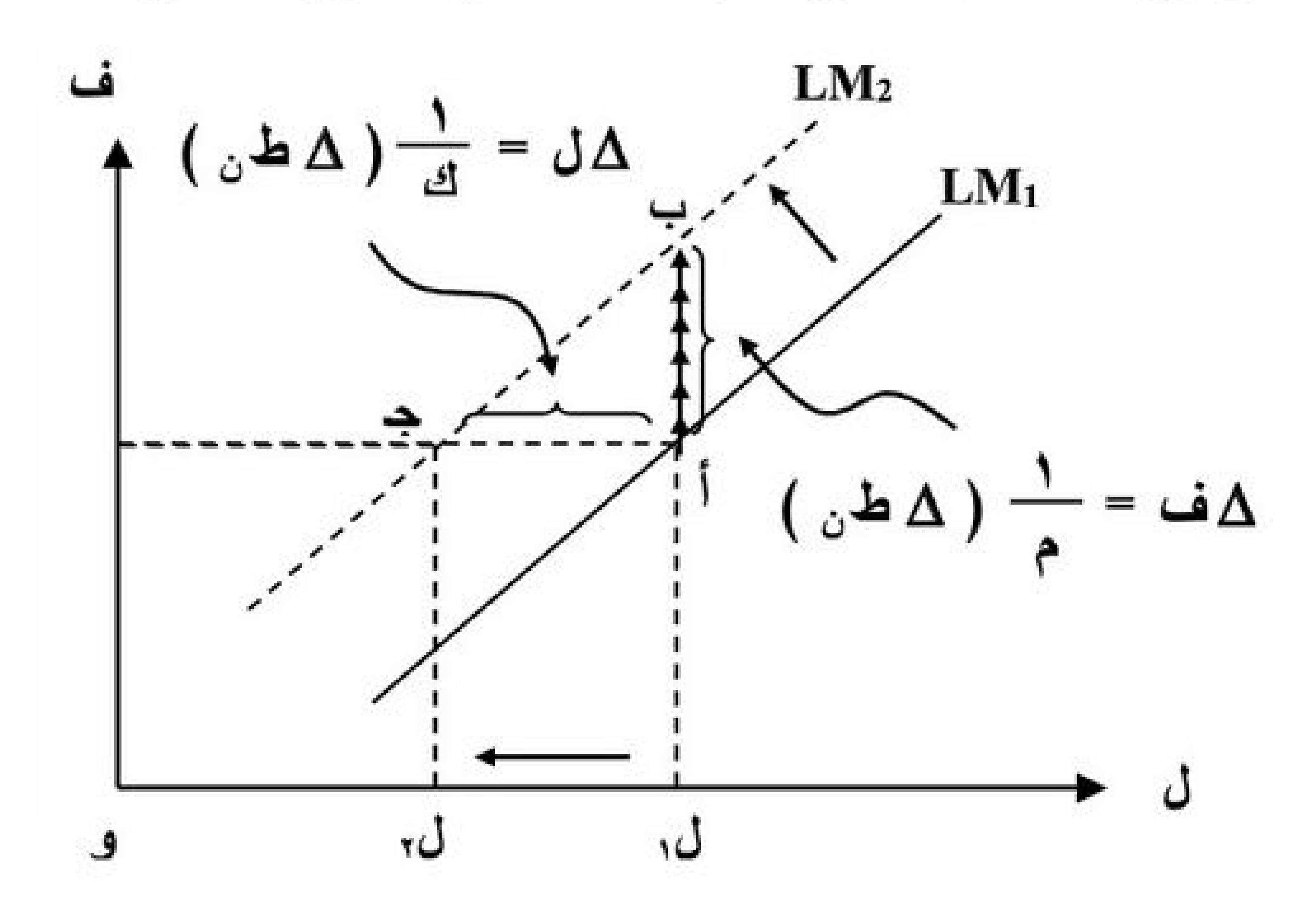
(٢) أثر التغير في الطلب على الأرصدة النقدية على منحنى LM :

زيادة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية في ظل ثبات مستوى الأسعار والعرض النقدي يؤدي إلى خلق فائض طلب نقدي، مما يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى جهة اليسار من LM_1 إلى LM_2 كما **بالشكل رقم**

(٩ – ١٣) ويترتب على ذلك إما ارتفاع سعر الفائدة عند نفس مستوى الدخل (ل١) من (ف١) إلى (ف٢)، أو ينخفض مستوى الدخل من (ل١) إلى (ل٢) عند نفس المستوى لسعر الفائدة (ف١)، حتى يتحقق التوازن في سوق النقد بنفس الأسلوب السابق، والعكس صحيح في حالة انخفاض الطلب على الأرصدة النقدية وانتقال منحنى LM إلى جهة اليمين.

شكل رقم (٩ – ١٣)

أثر زيادة الطلب على الأرصدة النقدية على منحنى LM



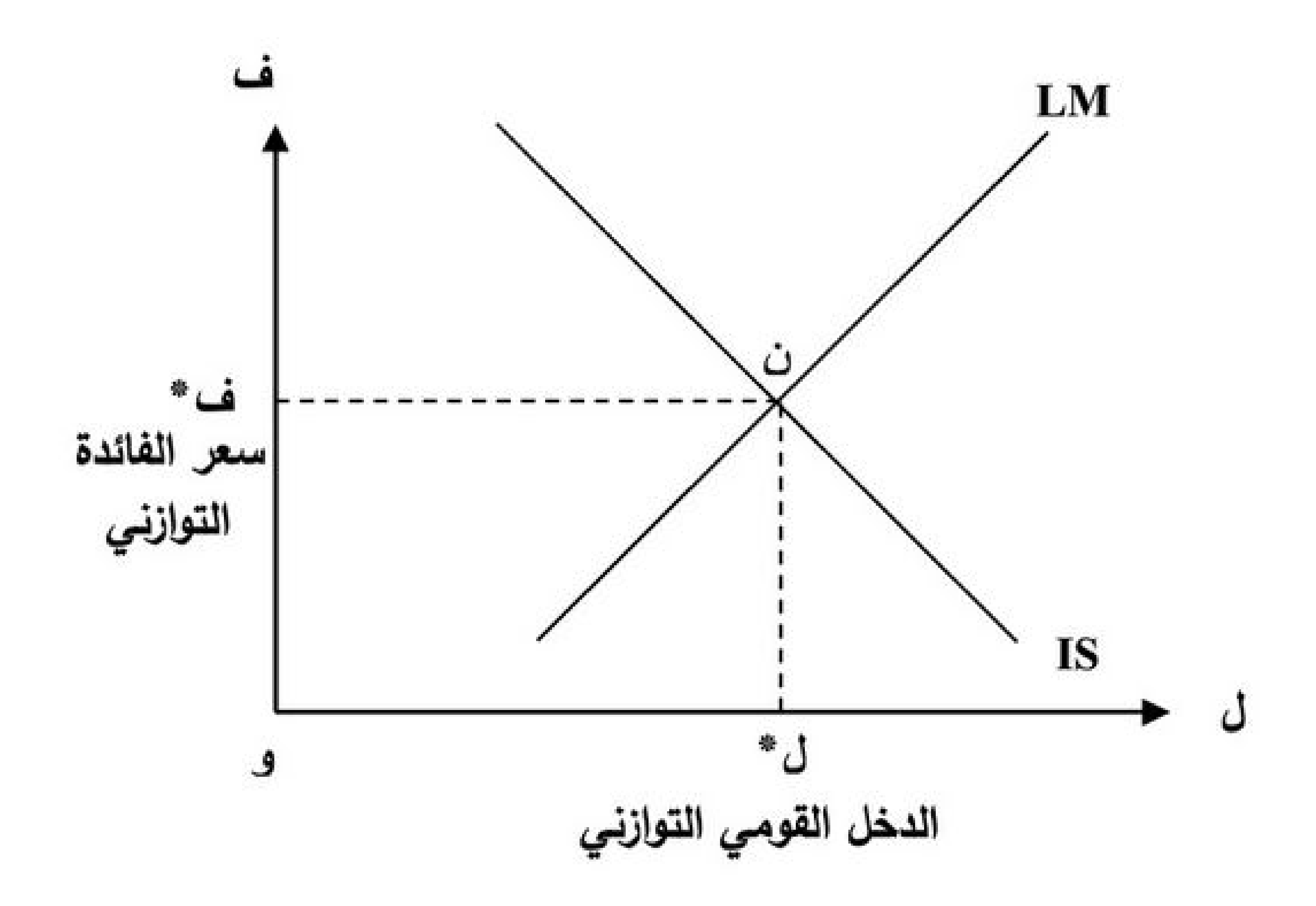
٩ – ٣: التوازن في سوقي الإنتاج والنقد معاً

يتحقق التوازن في سوقي الإنتاج والنقد معاً من خلال الجمع بين منحنى I S ومنحنى LM ، حيث يتم تحديد القيم التوازنية لكل من الدخل القومي وسعر الفائدة، إذ أن النقطة الوحيدة التي يتحقق عندها التوازن في سوقي الإنتاج والنقد معاً هي نقطة التقاطع بين المنحنيين، كما هو موضح في **الشكل رقم (٩ – ١٤)**.

ويتضح من هذا الشكل أن التوازن في السوقين معاً يتحدد عند نقطة تقاطع المنحنيين وهي النقطة (ن)، وعند هذه النقطة يتم تحديد القيم التوازنية لكل من الدخل القومي (ل*)، وسعر الفائدة (ف*) التي تحقق التوازن في السوقين معاً، ولن يتحقق التوازن في السوقين معاً عند أي نقطة أخرى، مما يدفع قوى السوق على تحريك الاقتصاد نحو هذه النقطة (ن).

شكل رقم (٩ - ١٤)

التوازن في سوقي الإنتاج والنقد معاً



يتم الحصول على القيم التوازنية لكل من الدخل القومي وسعر الفائدة رياضياً من خلال حل المعادلتين الممثلين لمنحنيا **IS** ، **LM** آنياً، وبالتالي يكون شرط التوازن هو أن:

$$LM = IS$$

ومن خلال ذلك يتم تحديد القيمة التوازنية لسعر الفائدة في السوقين معاً، وبالتعويض المباشر عن سعر الفائدة التوازني هذا في أي من المعادلتين يتم تحديد القيمة التوازنية لمستوى الدخل القومي.

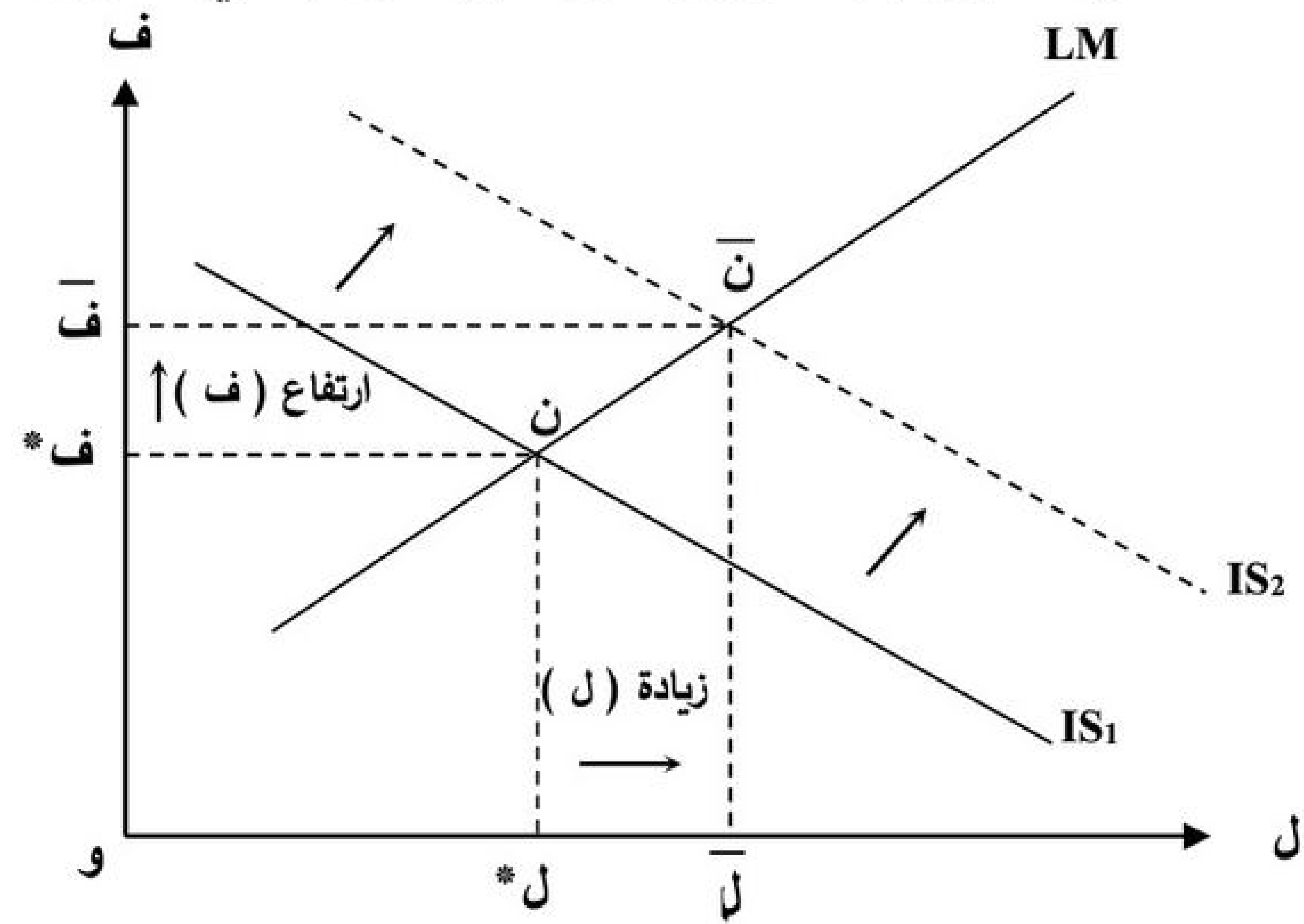
وزيادة أحد مكونات الإنفاق التلقائي مثل:

- الإنفاق الاستهلاكي (أ).
- الإنفاق الاستثماري (ثَ).
- الإنفاق الحكومي (قَ).
- وكذلك تخفيض الضرائب (ضَ).
- وأيضاً إتباع سياسة الميزانية المتوازنة بزيادة (ق) ، (ض) معاً بنفس المقدار.

فإن هذا، يؤدي إلى انتقال منحنى **IS** إلى جهة اليمين موازياً لنفسه كما في **الشكل رقم** (٩ – ١٥) من الوضع IS_1 إلى الوضع IS_2 ، ويترتب على ذلك زيادة القيم التوازنية لكل من الدخل القومي وسعر الفائدة – ويتحقق هذا الأمر عادة في حالة إتباع سياسة مالية توسعي – ويحدث العكس في حالة انتقال منحنى **IS** إلى جهة اليسار ، ويمكن للدارس التحقق من ذلك بنفسه.

شكل رقم (٩ – ١٥)

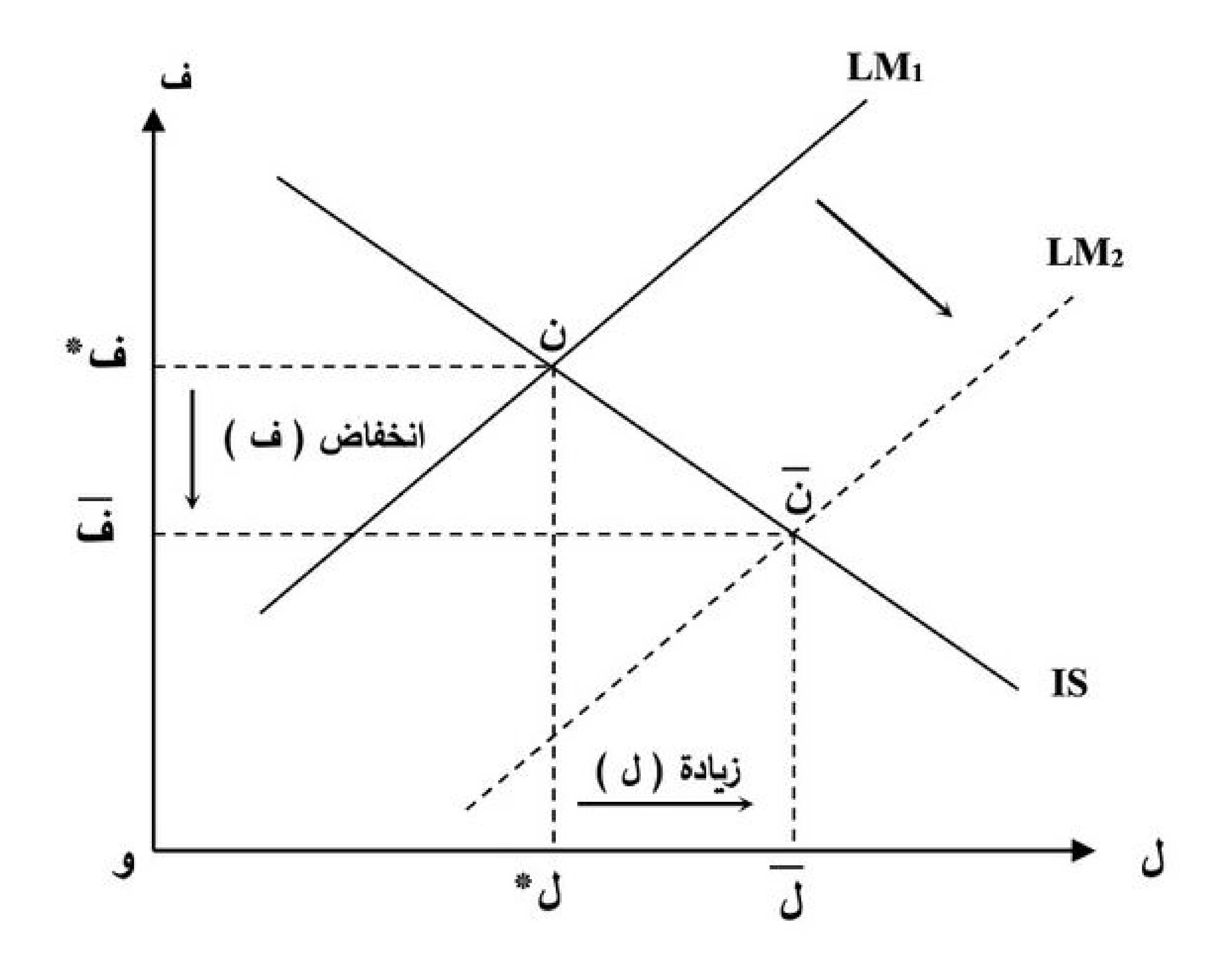
أثر انتقال منحنى IS إلى جهة اليمين على القيم التوازنية في السوقين معاً



بينما زيادة العرض النقدي أو انخفاض الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، فإنه يؤثر على موقع منحنى **LM** ويؤدي إلى انتقال منحنى **LM** إلى جهة اليمين، كما هو موضح في **الشكل رقم (٩ - ١٦)** من الوضع LM_1 إلـى الوضـع LM_2 ، ويترتـب علـى ذلـك انخفـاض سـعر الفائـدة التوازني، وزيادة مستوى الدخل القومي التوازني ويتحقق ذلك عادة في حالة إتباع سياسة نقدية توسعية. ويحدث العكس في حالة انتقال منحنى **LM** إلى جهة اليسار، ويمكن للدارس التأكد من ذلك بنفسه.

شكل رقم (٩ - ١٦)

أثر انتقال منحنى LM إلى جهة اليمين
على القيم التوازنية في السوقين معاً



مثال رقمي: إذا توافرت لديك البيانات التالية عن اقتصاد ما:

س = ٥٠ + ٠.٦ ل م (١)

ث = ١٥٠ – ١٠ ف (٢)

ق = ٢٠ (٣)

ض = ٢٠ (٤)

ط ن = ٠.٢ ل – ١٠ ف (٥)

ع ن = ١٠٠ (٦)

المطلوب:

١ – اشتقاق معادلة منحنى IS .

٢ – اشتقاق معادلة منحنى LM .

٣ – تحديد القيم التوازنية لكل من الدخل وسعر الفائدة في السوقين معاً.

الحـل:

(١) لاشتقاق معادلة منحنى IS بالتعويض في معادلة شرط التوازن في سوق الإنتاج:

ع ك = ط ك

∴ ل = س + ث + ق

ل = ٥٠ + ٠.٦ (ل – ض) + ١٥٠ – ١٠ ف + ٢٠

ل = ٢٢٠ + ٠.٦ (ل – ٢٠) – ١٠ ف

ل = ٢٢٠ + ٠.٦ ل – ١٢ – ١٠ ف

٠.٤ ل = ٢٠٨ – ١٠ ف

∴ ل = ٥٢٠ – ٢٥ ف ← معادلة منحنى IS

(٢) لاشتقاق معادلة منحنى LM بالتعويض في معادلة شرط التوازن في سوق النقد:

ط ن = ع ن

٠.٢ ل – ١٠ ف = ١٠٠

٠.٢ ل = ١٠٠ + ١٠ ف

ل = ٥٠٠ + ٥٠ ف ← معادلة منحنى LM

(٣) لتحديد القيم التوازنية لكل من الدخل وسعر الفائدة، فإنه يتم ذلك من خلال التوازن في السوقين معاً بتعادل IS مع LM :

LM = IS

٥٢٠ – ٢٥ ف = ٥٠٠ + ٥٠ ف

٢٠ = ٧٥ ف

∴ ف* = $\frac{٢٠}{٧٥}$ = ٢٦.٧ % ← مستوى سعر الفائدة التوازني.

بالتعويض في معادلة IS ، يتم تحديد القيمة التوازنية لمستوى الدخل:

ل = ٥٢٠ – ٢٥ ف

∴ ل* = ٥٢٠ – ٢٥ × ٠.٢٦٧ = ٥١٣.٣ ← مستوى الدخل القومي التوازني.

9 - ٤: الخلاصة

- **يُعرف منحنى IS**، بأنه المحل الهندسي الذي يوضح العلاقة العكسية فيما بين المستويات المختلفة من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق الإنتاج. وبالتالي، فإن أي نقطة على منحنى IS تمثل نقطة توازن، حيث عندها يتعادل ط ك مع ع ك، وأيضاً تتعادل التسربات مع الإضافات.
- أي نقطة على يمين أو أعلى منحنى IS وجود فائض عرض كلي، حيث يكون ع ك > ط ك. والعكس عند أي نقطة تقع على يسار أو أسفل منحنى IS تعكس وجود فائض طلب كلي ط ك > ع ك.
- وفقاً للنظرية الكينزية فإن الطلب على النقود تكون لإشباع ثلاثة دوافع أساسية تتمثل في: الطلب على النقود بدافع المعاملات ويكون دالة طردية في الدخل، والطلب على النقود بدافع الاحتياط ويكون أيضاً دالة طردية في الدخل ويمكن جمع النوعين معاً ويسمى بدافع المعاملات، هذا فضلاً عن الطلب على النقود بدافع المضاربة ويكون دالة عكسية في سعر الفائدة.
- عرض النقود، يتمثل في سائل الدفع في المجتمع وهي: النقود الورقية، والنقود المساعدة والنقود المصرفية، ويتحدد عرض النقود من قبل السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي، ويكون عرض النقود أي مستقل عن سعر الفائدة.
- يُعرف منحنى LM، بأنه المحل الهندسي الذي يوضح العلاقة الطردية بين المستويات المختلفة من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقد، وبالتالي فإن أي نقطة على منحنى LM

تمثل نقطة توازن في سوق النقد، حيث عندها يتعادل الطلب على النقود مع عرض النقود، بينما أي نقطة تقع يمين أو أسفل منحنى LM تعكس وجود فائض طلب نقدي، حيث يكون ط ن > ع ن، والعكس عند أي نقطة يسار أو أعلى منحنى LM تعكس وجود فائض عرض نقدي حيث يكون ع ن > ط ن.

- يتحقق التوازن في سوقي الإنتاج والنقد معاً من خلال الجمع بين منحنى I S ومنحنى LM ، ورياضياً من تعادل معادلة I S مع معادلة LM ، ومن خلال ذلك يتم تحديد القيم التوازنية لكل من الدخل القومي وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في السوقين معاً.

- إتباع سياسة مالية توسعية من خلال: زيادة الإنفاق الحكومي، أو تخفيض الضرائب، أو إتباع سياسة الميزانية المتوازنة تؤدى إلى انتقال منحنى IS إلى جهة اليمين وفي ظل ثبات العوامل الأخرى يترتب على ذلك زيادة القيم التوازنية لكل من الدخل وسعر الفائدة، والعكس في حالة إتباع سياسة مالية انكماشية.

- إتباع سياسة نقدية توسعية من خلال زيادة العرض النقدي وكذلك انخفاض الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى جهة اليمين وفي ظل ثبات العوامل الأخرى، يترتب على ذلك زيادة مستوى الدخل القومي التوازني وانخفاض سعر الفائدة التوازني، والعكس في حالة إتباع سياسة نقدية انكماشية.

٩ – ٥: نماذج الأسئلة

س١: وضح مدى صحة أو خطأ العبارات التالية بإيجاز:

١ – يعبر منحنى LM عن وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود.

٢ – لا يختلف منحنى IS عن منحنى الطلب على الاستثمار.

٣ – تعكس أي نقطة على يمين منحنى IS وجود فائض طلب كلي.

٤ – تعكس أي نقطة على يسار منحنى LM وجود فائض طلب في السوق النقدي.

٥ – يكون منحنى LM موجب الميل دائماً.

س٢ : وضح بيانياً مع كتابة البيانات الكاملة على الرسم:

١ – كيفية اشتقاق منحنى LM .

٢ – كيفية اشتقاق منحنى IS .

٣ – أثر زيادة الإنفاق الحكومي على القيم التوازنية للدخل وسعر الفائدة.

س٣: التمارين:

تمرين (١) إذا توافرت البيانات التالية عن سوق النقد في اقتصاد ما (القيمة بملايين الوحدات النقدية):

ط ن م = ٠.٣ ل (١) الطلب على النقود بغرض المعاملات.

ط ن ر= ١٠٠– ٣٠٠ ف (٢) الطلب على النقود بغرض المضاربة.

ع ن = ٤٠٠ (٣) العرض النقدي الحقيقي.

المطلوب:

١ – اشتقاق معادلة منحنى LM.

٢ – تحديد مستوى الدخل الذي يحقق التوازن في سوق النقد عند مستوى سعر الفائدة (ف) = ١٠٪.

٣ – وضح أثر زيادة العرض النقدي بمقدار ٦٠ مليون وحدة نقدية على معادلة منحنى LM، مع التوضيح البياني لذلك.

تمرين (٢) إذا توافرت البيانات التالية عن سوق الإنتاج في اقتصاد ما (القيمة بملايين الوحدات النقدية):

س = ٢٠٠ + ٠.٨ ل م (١)

ث = ٢٥٠ – ٢٠٠ ف (٢)

ق = ٢٠٠ (٣)

ض = ٢٠٠ (٤)

المطلوب:

١ – اشتقاق معادلة منحنى IS .

٢ – تحديد مستوى الدخل المناظر لسعر الفائدة ١٥٪.

٣ – وضح أثر زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ٥٠ على معادلة منحنى IS السابقة، مع التوضيح البياني لذلك.

****

الفصل العاشر*

التخلف الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

١٠-١ : مقدمة

تزايد اهتمام جميع دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية بدراسة اقتصاديات التنمية الاقتصادية ، حيث حاولت جميع دول العالم تحقيق تقدم ونمو في اقتصادياتها. وقد تم تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من الدول هما : دول متقدمة، ودول نامية (متخلفة) وذلك وفقاً لعدد من المؤشرات عن مستوى التقدم أو التخلف .

وعليه يختص هذا الفصل بدراسة المظاهر المختلفة للتخلف، والتي يمكن تقسيمها إلى مظاهر اقتصادية وتكنولوجية وسياسية. كما يتم تحديد المقصود بكل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، مع بيان مدى اختلاف كل منهما عن الآخر .

*** كتب هذا الفصل أ.د. السيد محمد أحمد السريتي.**

**** لقد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل على المراجع التالية:**

- د. السيد محمد السريتي، د. علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٨م، الفصل العاشر.
- د. اسماعيل أحمد الشناوي، د. السيد محمد السريتي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٧، الفصل التاسع.
- Mankiw N. G., **Principles of Macroeconomics**, Tomson, South-western U. S., Third Edition, 2004.

١٠-٢ : مظاهر التخلف

تتباين الظروف الاقتصادية والثقافية والهياكل السياسية للدول النامية، حيث تتفاوت فيما بينها تفاوتاً واضحاً في حجم الموارد الاقتصادية المتاحة ، وفى خصائص البنيان الاقتصادي والاجتماعي وفى المستوى الاقتصادي السائد. ورغم هذه الاختلافات تشترك الدول النامية في عدة مظاهر للتخلف، فمعظم هذه الدول حصلت على استقلالها السياسي خلال العقود الخمس الماضية ومازال يعانى الكثير منها من التخلف والتبعية التي ورثها من الاستعمار. كذلك تعانى معظم هذه الدول من انخفاض مستويات الدخل، وكثافة سكانية عالية مع ارتفاع معدل النمو السكاني. كما تتسم بانخفاض مستوى إنتاجية العامل، وبارتفاع معدل البطالة المقنعة، وضعف رأس المال المستثمر، والاعتماد الزائد على الزراعة. فضلاً عن ازدواجية وبدائية التكنولوجيا المستخدمة، وانخفاض المستوى الصحي والتعليمي وقلة أعداد المنظمين والإداريين.

وهذه المقدمة السريعة توضح أن مظاهر التخلف تتشعب وتتشابك من خلال مجموعة من المظاهر الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية. وفيما يلي عرض موجز لهذه المظاهر .

١٠-٢-١ : المظاهر الاقتصادية للتخلف :

والتي تتمثل في :

١ - انخفاض متوسط دخل الفرد :

من أهم المظاهر الاقتصادية للتخلف التي حظيت باهتمام كبير من قبل علماء الاقتصاد، هو انخفاض متوسط دخل الفرد في البلاد النامية مقارنة

بالمستوى السائد في البلاد المتقدمة، الأمر الذي دفع الكثير إلى اعتبار متوسط دخل الفرد المؤشر الأهم والجامع الذي يتم على أساسه تحديد ما إذا كانت بلدٍ ما تنتمي إلى مجموعة الدول المتقدمة أو مجموعة الدول النامية. وقد صنف البنك الدولي في تقريره السنوي عام ٢٠٠٥ دول العالم إلى أربعة أقسام وفقاً لمتوسط دخل الفرد ، وهى :

أ – دول ذات دخل منخفض يتراوح بين ٢٠٠ دولار إلى نحو ١٥٠٠ دولار سنوياً ، وتدخل مصر في هذه الفئة .

ب – دول ذات دخل متوسط منخفض يتراوح بين ١٥٠٠ دولار إلى نحو ٣٠٠٠ دولار سنوياً ، وتدخل كولومبيا في هذه الفئة .

ح – دول ذات دخل متوسط مرتفع يتراوح بين ٣٠٠٠ دولار إلى نحو ١٥٠٠٠ دولار سنوياً ، وتدخل كوريا في هذه الفئة .

د – دول ذات دخل مرتفع يتراوح بين ١٥٠٠٠ دولار إلى نحو ٤٠٠٠٠ دولار سنوياً ، وتدخل سويسرا في هذه الفئة .

ولقد انتقد استخدام متوسط دخل الفرد كمقياس للتقدم والتخلف الاقتصادي للأسباب التالية :

أ – **يعتمد هذا المقياس على متوسط للقيم وبالتالي لا يأخذ في الاعتبار هيكل توزيع الدخل بين أفراد المجتمع،** وتتسم معظم البلاد النامية بتفاوت كبير في دخول أفرادها بما يقلل من دلالة هذا المؤشر على الرفاهية الاقتصادية الفعلية للأفراد في المجتمع.

ب – **عدم دقة القيم المحسوبة لمتوسط دخل الفرد في البلاد النامية** ، نظراً لعدم دقة تقديرات الناتج القومي بسبب عدم دقة البيانات الإحصائية

لارتفاع الأهمية النسبية للقطاع غير الرسمي الحرفي في النشاط الاقتصادي، وتحايل الكثير من أصحاب الأنشطة الرسمية في الإدلاء ببيانات غير صحيحة عن حجم نشاطهم للتهرب الضريبي كذلك وجود قدر يعتد به من النشاط الاقتصادي يتم بعيداً عن نطاق السوق من خلال عمليات المقايضة والاستهلاك الذاتي .

ج – **تضخم قيمة بعض الخدمات التي لا تتعلق بالتنمية أو الرفاهية في الناتج القومي بما يؤدى إلى انحراف متوسط نصيب الفرد من الناتج،** ومن هذه الخدمات العامة خدمات الجيش والشرطة والقضاء والسجون والتي تعتبر خدمات نهائية ويتم تقديرها بمقدار المخصصات لها في ميزانية الدولة . ولا تعبر الزيادة في قيمة هذه الخدمات إلا عن مزيد من التخلف وليس العكس كما تصوره الإحصائيات .

د – **عناصر عدم الدقة في تقدير القيمة الحقيقية وتحويلها إلى عملة واحدة مشتركة** ، تعترض دقة هذا المعيار مشكلة عملية تقدير للقيم الحقيقية للناتج على مدى السنوات المتتالية حيث يجب حذف أثر التغيرات في الأسعار لأجل معرفة التغيرات الحقيقية التي يهتم بها في تتبع عملية التنمية والمشكلة تتعلق بتكوين الرقم القياسي للأسعار في كل عام داخل كل دولة وهى مشكلة خاصة بالدول النامية تزداد حدتها كلما ازداد تخلف الأجهزة الرسمية المسئولة عن الإحصاء ، كذلك مشكلة تحويل الأرقام الخاصة بمتوسط دخل الفرد في مختلف دول العالم والتي هي بعملات هذه الدول أصلاً إلى عملة واحدة مشتركة لأجل المقارنة الدولية .

ولكن بالرغم من هذه الانتقادات لمتوسط نصيب الفرد من الناتج إلا أنه مازال أفضل مؤشر لقياس درجة التقدم أو التخلف الاقتصادي. وقد استخدم هذا

المؤشر للمقارنة بين المتوسط العام للدخل في أقسام بلاد العالم المختلفة . فتشير إحصائيات البنك الدولي عام ٢٠٠٥ أن المتوسط العام للدخل للبلاد منخفضة الدخل يقل عن ٦١/١ من المتوسط العام للدخل للبلاد مرتفعة الدخل ، أى أن فجوة التخلف بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية ٦١ : ١ .

٢ – ضعف رأس المال المتاح :

قد اعتبر الاقتصاديون انخفاض متوسط نصيب الفرد من رأس المال المستثمر في البلاد النامية من أهم المظاهر الاقتصادية للتخلف ، وينقسم رأس المال إلى قسمين رئيسيين : رأس المال المادي ورأس المال البشرى ، ويتكون رأس المال المادي من رأس المال الإنتاجي ورأس المال الاجتماعي.

ويعرف رأس المال الإنتاجي بأنه عبارة عن المعدات والآلات والمعامل والمواد الخام التي تدخل في عملية إنتاج السلع والخدمات. أما رأس المال الاجتماعي فهو عبارة عن التجهيزات الجماعية المتوفرة للاقتصاد القومي من طرق وكباري وسكك حديدية ومطارات ومواني ومستشفيات ومدارس.. الخ. وعلى الرغم من أن رأس المال الاجتماعي لا يدخل مباشرة في عملية الإنتاج إلا أن مساهمته غير المباشرة والطويلة المدى تعد ذات أهمية بالغة نظراً لإتاحة الاستفادة من رأس المال الإنتاجي بشكل أفضل. وأخيراً يقصد برأس المال البشرى المخزون المتاح لبلد ما من كفاءات تنظيمية وثقافية وطاقة على البحث العلمي وقدراته القيادية وقيم معنوية معينة.

وتوجد علاقة تأثير متبادل بين رأس المال المادي والبشرى ، فرأس المال المادي بشقيه الإنتاجي والاجتماعي يؤثر في رأس المال البشرى، كذلك فالأخير يؤثر بدرجة أكبر في رأس المال المادي. وفى فترة الثورة الصناعية كان لرأس المال المادي الدور الرئيسي في عملية دفع عملية التنمية في البلاد

المتقدمة، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية برز الدور الهام والرئيسي لرأس المال البشرى، والذي أصبح المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية والنموذج الواضح في هذا المجال هو تجربة اليابان .

وبنظرة سريعة لواقع البلاد النامية نجد أنها تعانى من ندرة نسبية شديدة في رأس المال المتاح بالنسبة لعناصر الإنتاج الأخرى. ويتمثل ذلك في انخفاض متوسط نصيب الفرد من رأس المال الإنتاجي، كذلك ضعف التجهيزات الاجتماعية والبنية الأساسية التحتية. ولذلك فإن القصور الشديد في كم ونوعية رأس المال البشرى في البلاد النامية يعد السبب الرئيسي في تخلفها.

٣ – انخفاض مستوى إنتاجية العامل :

تعانى البلاد النامية من انخفاض كبير في مستوى إنتاجية عنصر العمل مقاسة بمتوسط نصيب العامل من الإنتاج مقارناً بالمستويات السائدة في البلاد المتقدمة. فوفقاً لبيانات عام ٢٠٠٢ كان متوسط إنتاجية العامل في الدول المتقدمة حوالي ٥٩ ألف دولار، في حين كان متوسط إنتاجية العامل في الدول النامية حوالي ٣.٢ ألف دولار ، أي أن متوسط إنتاجية العامل في الدول المتقدمة يعادل ١٨.٤ ضعف متوسط إنتاجية العامل في الدول النامية . ويرجع ذلك إلى العوامل التالية :

أ – انخفاض مستوى المعيشة ويؤدى إلى انخفاض مستوى التغذية وانخفاض مستوى صحة العامل ، وبالتالي انخفاض قدرته الجسمانية بشكل لا يستطيع مع تأدية مهامه الإنتاجية بكفاءة ، الأمر الذي ينعكس في انخفاض مستوى إنتاجية العامل في البلاد النامية .

ب – ضعف القدرات الذهنية للعاملين، والذي يؤدى إلى عدم قدرتهم على التكيف مع تغير ظروف الإنتاج وأساليبه الفنية، مما يسبب انخفاض

مستوى إنتاجية العامل، فضلاً عن عدم رغبتهم العامة في التجديد وتمسكهم بالعادات والتقاليد، مما يجعل مستوى إنتاجهم تقليدي وغير متطور .

ج – عدم كفاءة الغذاء وانتشار بعض العادات السيئة : فانخفاض مستوى التغذية في العديد من الدول النامية ينعكس في انخفاض مستويات الصحة العامة في السنوات التالية ، ومن ثم تسبب تدهوراً في مستوى صحة العامل وإضعافاً لرغبته في العمل والانتظام فيه ، الأمر الذي ينعكس في انخفاض مستوى إنتاجية العامل في البلاد النامية .

د – انخفاض المستوى التعليمي والثقافي بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد واتجاهه نحو الحصول على دخل في مرحلة مبكرة ، لذا تزيد نسبة التسرب من التعليم في العديد من البلاد النامية مما يسبب انتشار الجهل وتفشى الأمية. ولذا تضعف إمكانيات استيعاب برامج التدريب والتأهيل للعاملين، ويتضح ذلك من انخفاض طرقهم وقلة معرفتهم الفنية بالوسائل الإنتاجية الحديثة ، مما يؤدى إلى انخفاض مستوى إنتاجية العامل .

هـ – الندرة النسبية الكبيرة في عناصر الإنتاج المكملة لعنصر العمل في العمليات الإنتاجية كالأراضي ورأس المال والتنظيم . فقصور رأس المال المتاح وندرة المنظمين الإداريين الأكفاء يؤدى إلى اختلال في علاقة التناسب بين عنصر العمل وعناصر الإنتاج المكملة له ، مما يؤدى إلى انخفاض الإنتاجية الحدية والمتوسطة لعنصر العمل .

وعموماً كما يقول ميردال عن الحلقات المفرغة للفقر، فانخفاض مستوى المعيشة وانخفاض مستوى الإنتاجية تشكل ظواهر اجتماعية واقتصادية في البلاد النامية، حيث تكون هذه الظواهر سبب ونتيجة في نفس الوقت .

٤ – ارتفاع معدل البطالة المقنعة :

تتخذ البطالة المقنعة في البلاد النامية شكل وجود عدد من العمال أو الموظفين في أنشطة إنتاجية ولكنهم يزيدون عن احتياجات هذه الأنشطة . ومن ثم يمكن الاستغناء عن هذه الزيادة دون أن يتأثر مستوى الإنتاج . وتتركز البطالة المقنعة في البلاد النامية في القطاع الزراعي، وهو ما يعنى وجود فائض في عنصر العمل على الأرض مقارنة بما تسمح باستيعابه التكنولوجية المستخدمة. ويؤدى هذا إلى انخفاض الإنتاجية الحدية للعمل والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى الصفر وقد تصبح سالبة . ويترتب على ذلك أنه يمكن الاستغناء عن العمال الزراعيين ذوى الإنتاجية المنخفضة دون أن يتسبب ذلك في انخفاض يذكر في الإنتاج الزراعي. وبتقليل عدد العمال الزراعيين ترتفع إنتاجية العمالة القائمة على الأرض ، كذلك يمكن تحويل العمال الزراعيين إلى قطاعات أخرى. وذلك ضمن استراتيجية متكاملة للتنمية. وإذا تم ذلك نكون قد رفعنا من إنتاجية هؤلاء العمال الزراعيين الذين كانوا سابقاً عالة على النشاط الزراعي .

وهناك عدة أسباب لارتفاع معدل البطالة المقنعة في القطاع الزراعي في البلاد النامية ، ولكن أهمها يكمن في اختلال هيكل الإنتاج في هذه الدول، فضعف القطاع الصناعي لا يسمح باستيعاب العمالة الزراعية الزائدة عن حاجة الأرض ، واستخدام أساليب الإنتاج البدائية في القطاع الزراعي ، ونظام العائلة الممتدة السائد ، والقيم والتقاليد المهنية ، كلها تعمل على إبقاء الأرض مكتظة بالعمال الزراعيين في الكثير من الدول النامية ، دون أن يكون لبعضهم أي مساهمة حقيقية تذكر في عملية الإنتاج .

وقد أدى التزام حكومات الدول النامية بتوظيف الخريجين في القطاع الحكومي والعام إلى انتقال ظاهرة البطالة المقنعة من القطاع الزراعى إلى القطاع الحكومي والعام مثل مصر والكويت . ومهما كان القطاع الذي تظهر فيه البطالة المقنعة فإن سببها الجوهرى يرجع إلى اختلال هيكل الإنتاج في البلاد النامية ، وسيادة قيم اجتماعية لا تتلائم مع متطلبات التنمية الاقتصادية.

٥ – الاعتماد الزائد على الزراعة :

إن النشاط الاقتصادي الرئيسي في معظم البلاد النامية هو الزراعة ، فغالبية السكان ما بين ٧٠ % إلى ٨٠ % يعملون في القطاع الزراعى . وهذا الاعتماد الزائد على النشاط الزراعى أو الأولى يرجع إلى أن الأنشطة الأخرى غير الزراعية لم تنمو بمعدل متناسب مع الزيادة السكانية بسبب قصور الاستثمارات فيها . وبالتالى فإن الزيادة في القوة العاملة تم امتصاصها في النشاط الزراعى ، فمع الزيادة السريعة في النمو السكاني خلال العقود الماضية زاد الضغط على الأراضى الزراعية ، لذا ارتفعت نسبة (العمل / الأرض) . كذلك حدث تفتيت في الملكيات الزراعية ، الأمر الذي لا يسمح باستخدام الوسائل الحديثة في الإنتاج الزراعى .

ويسهم القطاع الزراعى في البلاد النامية بنسبة محدودة من الناتج القومي بالمقارنة بعدد العمالة في القطاع الزراعى ، مما يعكس انخفاض في إنتاجية العامل الزراعى . ففى مصر مثلاً يسهم القطاع الزراعى بنحو ١٧ % من الناتج القومي بينما يعمل في القطاع الزراعى حوالي ٣١ % من حجم القوة العاملة عام ٢٠٠٢ .

وبالرغم من سيطرة القطاع الزراعى على النشاط الاقتصادي في البلاد النامية ، إلا أن مستوى الكفاءة الإنتاجية فيها منخفضاً مقارنة بالدول المتقدمة .

وكما يقول جالبرث أن الدولة الزراعية الخالصة من المنتظر ألا تكون متقدمة حتى في زراعتها ، ويفسر ذلك ميردال بأن التصنيع في البلاد المتقدمة يخلق التكنولوجيا وتطبق وتستخدم في الزراعة ، ومن ثم تؤدى إلى التقدم ، ولكن العكس غير صحيح .

٦ – التبعية الاقتصادية للخارج :

وتعد من أهم مظاهر التخلف الاقتصادي في البلاد النامية ، وينظر إليها بعض الاقتصاديين كسبب رئيسى للتخلف ، وتأخذ ثلاثة أشكال هي : التبعية التجارية والتبعية المالية والتبعية التكنولوجية . وفيما يلى توضيح هذه الأشكال .

أ – التبعية التجارية :

وترجع جذورها التاريخية إلى الاستعمار الغربى الذي ربط البلاد النامية سياسياً واقتصادياً ، حيث وجه النشاط الإنتاجي للمستعمرات في البلاد النامية للإنتاج الأولى الذي مد صناعات البلاد الصناعية بالمواد الخام ذات التكلفة المنخفضة لرخص الأيدى العاملة ، حيث يتم تصنيعها وإعادة تصديرها إلى المستعمرات . وهكذا تعمقت التبعية التجارية باعتماد شديد على تصدير عدد قليل من سلع الإنتاج الأولى إلى أسواق البلاد المتقدمة مقابل ما تنتجه من منتجاتها الصناعية . وبالرغم من الاستقلال السياسي للبلاد النامية تبرز الإحصائيات زيادة تبعيتها التجارية للعالم المتقدم ، حيث شكلت المنتجات الأولية حوالي ٩٠ % من صادرات البلاد النامية عام ١٩٧٥ .

ويقيس الاقتصاديون درجة التبعية التجارية بثلاث مؤشرات تؤكد معاً وجود علاقة التبعية التجارية وهى : مؤشر الانكشاف الاقتصادي الذي يوضح الأهمية النسبية للتجارة الخارجية لبلد ما في إنتاجها القومي . وحسب تعبير

أرثر لويس فإن مجرد الزيادة النسبية للتجارة الخارجية لا يعد دليلاً قاطعاً على تبعية البلد للخارج ، بل يجب أن يؤكد زيادتها مؤشرات أخرى . وهى : مؤشر التركز السلعى والذي يبين الأهمية النسبية لما تصدره بلد ما من سلعتين رئيسيتين إلى إجمالى صادراتها ، ثم مؤشر التركز الجغرافى ويوضح الأهمية النسبية لأهم شريكين لهذا البلد في سوق صادراته .

ب – التبعية المالية :

فهى تمثل الوجه النقدى للتبعية التجارية ، والنتيجة الطبيعية لاختلال الهيكل الإنتاجي للاقتصاد النامى . ولقد اتضحت ظاهرة التبعية المالية في السنوات الأخيرة كنتيجة لتزايد اعتماد البلاد النامية على الموارد الأجنبية لتمويل العجز المستمر والمتزايد في موازين مدفوعاتها الجارية ، الأمر الذي زاد من ضخامة المديونية الخارجية لهذه الدول . فقد زادت القيمة الإجمالية للمديونية الخارجية المستحقة على حكومات البلاد النامية من مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى حوالي ١٩٢١ مليار دولار عام ١٩٩٤ ، وهكذا يؤكد تزايد تبعيتها المالية ، والتي تقاس بتزايد عبء ديونها الخارجية . ويقاس عبء خدمة المديونية الخارجية بنسبة الأقساط والفوائد إلى قيمة صادراتها ، والتي زادت من ٨٨.٣ % عام ١٩٨٠ إلى حوالي ١٦٣ % عام ١٩٩٤ ، مما اضطرها إلى السعى لإعادة جدولة هذه المديونية ، ودخول صندوق النقد الدولي كطرف في هذا الشأن واشتراطه تطبيق سياسات اقتصادية تقشفية ، الأمر الذي يحد من استقلالها الاقتصادي .

حـ – التبعية التكنولوجية :

فهى أخطر أشكال التبعية الاقتصادية للبلاد النامية لأن عنصر التكنولوجيا أصبح هو الفيصل الحاسم في تحديد التقدم الاقتصادي . ولشدة

اعتماد البلاد النامية على استيراد التكنولوجيا المجسدة في شكل سلع رأسمالية لازمة لتنميتها ، فضلاً عن احتكار البلاد المتقدمة إنتاج وتصدير التكنولوجيا عن طريق شركاتها العملاقة متعددة الجنسيات ، وبالتالى تستطيع أن تفرض شروط مجحفة في بيعها التكنولوجيا المجسدة في صورة سلع رأسمالية ، وأيضاً مقابل حق استخدامها وخدمات خبرائها اللازمة للإشراف على استخدام هذه السلع الرأسمالية المستوردة . وتظهر خطورة التبعية التكنولوجية في تزايد الاعتماد شبه الكامل على عناصر التكنولوجيا المستوردة واتساع الفجوة التكنولوجية بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة ، حيث تستورد الدول النامية حوالي ٩٠ % من التكنولوجيا المجسدة في صورة سلع رأسمالية لازمة لتنميتها ، وتنتج محلياً ١٠ % فقط في صورة معدات وآلات بسيطة.

١٠-٢-٢ : المظاهر التكنولوجية للتخلف : بدائية وثنائية التكنولوجيا :

وتشكل بدائية وثنائية التكنولوجيا المستخدمة أهم خصائص التخلف التكنولوجية . وتتمثل ثنائية التكنولوجيا المستخدمة في أن القطاع الأولى الزراعى (أو الاستخراجى) يتكون من قطاعين إحداهما متقدم والآخر متخلف ولا يرتبط كل منهما إلا بأوهن الصلات ، فالقطاع الأولى المتقدم يتوافر له رأس المال ويستخدم أحدث وسائل التكنولوجيا ويسيطر عليه المستثمر الأجنبى ، والذي يتجه إلى تصدير إنتاجه للأسواق الخارجية ، وترتفع فيه الإنتاجية ويحقق أرباحاً عالية . وبجانب ذلك يوجد قطاع آخر متخلف يعانى من نقص شديد في رأس المال ويستخدم أساليب إنتاجية بدائية، ويتركز نشاطه أساساً في تلبية احتياجات السوق المحلى والاكتفاء الذاتى ويسيطر على هذا القطاع المزارعين الوطنيين . ويمثل وجود ظاهرة ثنائية التكنولوجيا مشكلة خطيرة للبلاد النامية ، وبصفة خاصة عند قيام الحكومة بتطبيق سياسات اقتصادية تهدف رفع مستوى الإنتاجية في القطاع الزراعى ، فإزدواجية

التكنولوجيا يؤدى إلى انفصام العلاقة بين قطاعى الزراعة ، بالتالى تكون استجابة القطاع المتقدم أسرع وأفضل من نظيره المتخلف .

أما بدائية التكنولوجيا المستخدمة في القطاع المتخلف فترجع لأسباب عديدة أهمها : قلة مستوى ثقافة المزارعين وقلة إطلاعها على العالم الخارجى ، كذلك ارتباطهم بالعادات والتقاليد ، فضلاً عن حالة الفقر التي لا تسمح بتوفير الأموال المطلوبة لتحسين وتطوير التكنولوجيا المستخدمة ، كما أدى ضعف أو غياب المؤسسات المالية الموجهة لخدمة المزارعين إلى وجود عائق أمام تطوير التكنولوجيا المستخدمة ، علاوة على رسوخ النظام الإقطاعى في بعض البلاد النامية وبصفة خاصة في أمريكا اللاتينية ، حيث يمتلك الإقطاعيون معظم الأراضى الزراعية ويتم العمل فيها بنظام الإجارة للمزارعين . وفى ظل هذه الظروف لا يوجد أى حافز على تطوير التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة ، ومن ناحية أخرى أدى تطبيق قانون الإصلاح الزراعى في بعض الدول النامية كمصر إلى تفتيت الملكية الزراعية مما أدى إلى ابتعاد حجم المزرعة عن الحجم الأمثل ، ومما صعب من تطبيق تكنولوجيا حديثة على نطاق واسع .

وقد امتدت الازدواجية التكنولوجية إلى القطاع الصناعى عن طريق قيام حكومات البلاد النامية بتطبيق برامج تنموية في المجال الصناعى اعتمدت على استيراد التكنولوجيا من البلاد المتقدمة دون السعى لتطوير التكنولوجيا الوطنية .

١٠-٢-٣ : المظاهر الاجتماعية والسياسية للتخلف :

والتي تتمثل في :

١ – النقص الشديد في فئة المنظمين والإداريين الأكفاء :

يرى شومبيتر أن عنصر الإدارة الكفؤ والتنظيم من أهم العناصر اللازمة لنجاح عملية التنمية الاقتصادية ، فالمنظم لا يمثل أحد عناصر الإنتاج فقط بل هو المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية ، وذلك عن طريق ابتكاره أساليب جديدة للإنتاج تسمح بإنتاج سلع جديدة وتوفر السلع الموجودة بأسعار أقل ، ويفتح الأسواق الجديدة للسلع المنتجة . وهذا المنظم يمثل تواجده عنصر شديد الندرة في البلاد النامية ، التي ينتشر فيها الجهل والفقر وقيم اجتماعية بالية ، وتتسم الأنظمة السياسية فيها بالجمود وعدم الاستقرار ، كما تفتقر البلاد النامية إلى البيئة العلمية المناسبة بسبب نقص المدارس المتخصصة ومراكز التدريب اللازمة مع غياب التوجيه التربوى ، وعدم وجود نظام مستقر للجزاءات يوفر الحوافز المناسبة للمجد ويعاقب المتراخى . وكل العوامل السابقة تشكل بعض الأسباب التي تعمل على ندرة الكفاءات الإدارية والتنظيمية في البلاد النامية .

٢ – ارتفاع معدل النمو السكاني :

يقدر عدد سكان العالم بنحو ٦.١ بليون نسمة في عام ٢٠٠١ ، نصيب الدول النامية منها حوالي ٥.١ بليون ، بما يمثل ٨٤ % من سكان العالم ، ونصيب الدول المتقدمة ١ بليون بما يمثل ١٦ % من سكان العالم . ولذا تعانى معظم البلاد النامية من وجود معدل نمو مرتفع للسكان مقارنة بمعدل الموارد فيها . ويقاس معدل النمو الطبيعى لبلدٍ ما بالفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات خلال فترة زمنية عادة سنة . ومن أبرز ما يميز البلاد النامية عن البلاد المتقدمة هو الارتفاع الكبير في معدل النمو الطبيعى للسكان ، نظراً للارتفاع الكبير في معدل المواليد في البلاد النامية بالمقارنة بالبلاد المتقدمة ، إذا يتراوح هذا المعدل في المتوسط ما بين ٣٥–٤٠ في الألف في البلاد النامية على حين يصل إلى أقل من نصف هذا المعدل في البلاد

المتقدمة . كما أن معدل الوفيات في البلاد النامية حوالي ضعف نظيره في البلاد المتقدمة . ولكن بسبب التقدم المستمر في العلوم الطبية والنجاح في القضاء على الأمراض المعدية والأوبئة المستوطنة اتجهت معدلات الوفيات في البلاد النامية في الوقت الحاضر إلى الانخفاض ، الأمر الذي جعل معدل النمو الطبيعى للسكان يرتفع في البلاد النامية إلى ٢ % بالمقارنة بحوالي ٦ % في المتوسط سنوياً في البلاد المتقدمة خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٠ .

إن زيادة معدل المواليد الأحياء في البلاد النامية أثر في هيكل التركيب العمرى للسكان ، حيث نجد أن الأطفال تحت سن ١٥ سنة يمثلون أكثر من ٤٠ % من حجم السكان في هذه الدولة ، بينما تصل هذه النسبة في البلاد المتقدمة إلى حوالي ٢٣ % . ومن ناحية أخرى أدى انخفاض متوسط العمر المتوقع في البلاد النامية إلى انخفاض نسبة كبار السن فوق الخمسة والستون عاماً في البلاد النامية أكبر منه في البلاد المتقدمة . ولذلك فإن عبء الإعالة في البلاد النامية أكبر منه في البلاد المتقدمة . ويقاس عبء الإعالة بمجموع الأفراد أقل من ١٥ سنة + مجموع الأفراد فوق ٦٥ سنة مقسوماً على مجموع القومة العاملة من ١٥ إلى ٦٥ سنة . وفى عام ٢٠٠٢ بلغ عبء الإعالة في البلاد النامية ٧٢ % مقابل ٤٥ % في البلاد المتقدمة .

٣ – انخفاض مستوى التعليم :

تعانى البلاد النامية من انخفاض مستوى التعليم فيها ، ويتضح ذلك من انخفاض نسبة المتعلمين ونسبة المقيدين في كل من التعليم الإبتدائى والثانوى بالمقارنة بالبلاد المتقدمة . وأدى ذلك إلى انتشار الجهل وتفشى الأمية . ويعد ارتفاع نسبة الأمية من المشاكل الاجتماعية التي تعانى منها البلاد النامية ، وخاصة في طبقة الفلاحين وبين فئة النساء . ففى تشاد تزيد نسبة

الأمية عن ٩٠ % من السكان ، وحوالي ٨٠ % في الهند وباكستان ، وهذه النسبة المرتفعة تعطينا فكرة واضحة عن مدى شيوع الأمية في البلاد النامية .

ويتطلب الحد من هذه المشكلة ضرورة تكريس الحكومات في البلاد النامية لجهودها نحو العملية التعليمية ، وهو ما يعنى تحمل الحكومات بأعباء متزايدة على ميزانياتها من أجل القضاء على الأمية .

٤ – انخفاض مستوى الصحة :

تعانى العديد من الدول النامية من أحوال صحية سيئة متمثلة في انتشار الأمراض والأوبئة وضعف مستوى الصحة العامة ، وينعكس ذلك في ارتفاع معدل الوفيات وانخفاض متوسط العمر المتوقع للمولود . وتستخدم عدة مؤشرات لقياس مستوى الصحة منها :

أ – معدل الوفيات دون الخامسة لكل ألف من المواليد الأحياء ، وارتفاع هذا المعدل يعنى عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية ، وكل ذلك من صفات البلاد النامية .

ب – معدل الوفيات للأطفال الرضع لكل ألف من المواليد الأحياء ، وارتفاع هذا المعدل يشير أيضاً إلى عدم كفاية الخدمات الصحية وبصفة خاصة للأطفال .

حـ – العمر المتوقع عند المولود ، أى متوسط عمر الفرد المتوقع أن يعيشه، فكلما زاد دل على التقدم والعكس صحيح .

د – مؤشرات أخرى منها عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل ممرض أو ممرضة .

وتشير البيانات إلى أن متوسط معدل الوفيات دون الخامسة ، ومتوسط الوفيات للأطفال الرضع ، ومتوسط العمر المتوقع عند المولد ٨٧ ، ٥٥ ، ٦٤ على التوالى في البلاد النامية، أما هذه المعدلات فقد بلغت ٩ ، ٧ ، ٧٧ على التوالى في البلاد المتقدمة ، وتدل المؤشرات السابقة على انخفاض مستوى الصحة في البلاد النامية .

٥ – سوء الوضع السكنى :

مشكلة اجتماعية خطيرة تواجه جانب كبير من البلاد النامية ، فمحصلة تواجد الفقر مع الكثافة السكانية العالية ، وسوء استغلال الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة ، هو ما نجده في بعض البلاد الإفريقية والآسيوية الفقيرة ، حيث يعيش ثلاثة أشخاص أو أكثر في الغرفة الواحدة وذلك في حوالي ٦٠ % من الوحدات السكنية . لذا كيف للعنصر البشرى أن ترتفع إنتاجيته ومستواه الصحي والنفسى ، إذا كان المواطن يتقاسم الغرفة الواحدة مع ثلاثة أشخاص أو أكثر ؟ وكيف لعملية التنمية أن تنطلق والمواطن مسحوق بهذا الشكل في وضعه السكنى ؟

٦ – انعدام الاستقرار السياسي :

من الخصائص الاجتماعية والسياسية للتخلف انعدام الاستقرار السياسي . ففى معظم البلاد النامية نلاحظ أن الأنظمة القانونية لا تلقى الدعم الشعبى القوى والثابت الذي تحتاجه لكى تتفرغ لعملية التنمية ، بل نجدها تكرس معظم وقتها للسهر على حماية نفسها من المشككين في شرعيتها والطامعين في الحلول مكانها . ويشهد على ذلك سلسلة الانقلابات العسكرية المتواصلة في بلدان أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا . ويرى البعض أن السبب

الرئيسي والمباشر لانعدام الاستقرار السياسي في الدول النامية يرجع إلى ضعف الطبقة المتوسطة في هذه الدول .

٧ – تفشى ظاهرة الفساد :

يعد الفساد ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية لها جوانب متعددة ، ويواجه كافة المجتمعات ، وبصفة خاصة الدول النامية ، ويترتب على تفشى الفساد العديد من الآثار السلبية على كافة جوانب الحياة في المجتمع . ويُعرف الفساد بأنه : " **يتمثل في التصرفات التي يترتب عليها تحقيق مصالح ومنافع وامتيازات خاصة على حساب المصالح العامة أو مصالح الآخرين أو مصالح الجهات التي يعمل بها هؤلاء الأفراد المستفيدون من هذه التصرفات** " . ويتضح من تعريف الفساد أن الدافع الأساسى له هو تحقيق منافع وامتيازات خاصة أو تجنب تكاليف والتزامات . وقد أرجع تقرير منظمة الشفافية العالمية في عام ١٩٩٩ انتشار الفساد في القطاع الحكومي بالدول النامية إلى : ضعف المرتبات ، وشعور المسئولين بالحصانة ضد توجيه الاتهامات لهم أو التحقيق معهم .

١٠–٣ : ماهية التنمية الاقتصادية

عادة ما يستخدم مصطلح النمو الاقتصادي كمرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية . وذلك لأن المفهوم العام لكل منهما يتمثل في حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل القومي الحقيقى عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة . ومن ثم يبدو لغير المتخصص أن هذين المصطلحين مترادفين ، ولكن جوهر كل منهما مختلف ، فمفهوم النمو الاقتصادي يختلف عن مفهوم التنمية الاقتصادية من حيث طبيعة

التغير الذي يشير إليه ، ومن حيث نطاق ذلك التغير . وفيما يلى توضيح لذلك .

١٠-٣-١ : النمو الاقتصادي :

يتمثل في حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقى عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة من الزمن . ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقى يمكن الحصول عليه بقسمة الدخل القومي الحقيقى على عدد السكان خلال نفس العام ، ولكى يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقى عبر الزمن لابد أن يكون أولاً معدل نمو الدخل القومي الحقيقى أكبر من معدل النمو السكاني . ولأن معدل النمو الاقتصادي يساوى معدل نمو الناتج أو الدخل القومي الحقيقى – معدل النمو السكاني ، فإنه إذا كان معدل الزيادة في الدخل القومي الحقيقى يعادل معدل الزيادة في عدد السكان ، فلن يترتب على ذلك زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى بل يظل ثابتاً . أما إذا كان معدل نمو الدخل القومي الحقيقى أقل من معدل النمو السكاني ، فإن نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقى سوف ينخفض ، ومن ثم ينخفض مستوى معيشة الأفراد ، وهذا ما يعبر عنه بحالة التخلف الاقتصادي كما هو الحال في العديد من الدول النامية حالياً . مما سبق ، يتضح أن **الشرط الأول لحدوث النمو الاقتصادي هو أن يكون معدل نمو الدخل القومي الحقيقى أكبر من معدل النمو السكاني .**

ويلاحظ من ناحية أخرى أن النمو الاقتصادي يعنى حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقى وليس النقدى ، فكما سبق وذكرنا في الفصل الثالث أن الدخل الحقيقى يساوى الدخل النقدى مقسوماً على المستوى العام للأسعار . ولذلك فإذا كان معدل الزيادة في نصيب الفرد من

الدخل النقدى أقل من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى ، أما إذا كان معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدى يساوى معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار يظل متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى ثابتاً ، لذلك لكى يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقى لابد أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدى أكبر من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار . ومن ثم فإن **الشرط الثانى لحدوث النمو الاقتصادي هو أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدى أكبر من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار .**

١٠-٣-٢ : التنمية الاقتصادية :

مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر اتساعاً من مفهوم النمو الاقتصادي ، فمفهوم التنمية الاقتصادية لا يقصد به فقط مجرد حدوث زيادة في الناتج أو الدخل القومي الحقيقى وفى متوسط نصيب الفرد منه في المجتمع ، بل يتضمن إلى جانب ذلك حدوث تغير جذرى في هيكل النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع . أى حدوث تغير في الأهمية النسبية لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي ، وتطوير وسائل الإنتاج المستخدمة ، وحدوث تغير في أنواع السلع المنتجة ، وحدوث تغير في هيكل الصادرات وفى هيكل العمالة ، وتغير الهيكل الاجتماعي والثقافى للأفراد ، وتغير السلوك الاقتصادي للمؤسسات المالية والإنتاجية في المجتمع . وبالتالى فإن مفهوم التنمية ينصرف إلى الكيفية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة مستمرة في الناتج القومي في المجتمع وفى متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج خلال فترة معينة من الزمن . ولذا يختلف النمو الاقتصادي عن التنمية الاقتصادية فيما يلى :

أ – **طبيعة التغير** : فالنمو الاقتصادي لا يهتم بهيكل توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع ، ولا يركز على نوعية التغير في الإنتاج ، ولذا فالنمو الاقتصادي يركز على كمية التغير وليس على نوعية هذا التغير . أما التنمية الاقتصادية فتشير إلى التغير الهيكلى المصحوب بزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مع مرور الزمن ، ومن ثم فالتنمية الاقتصادية تتضمن حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقى مصحوبة بتحسن نمط توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة . كما تركز التنمية على نوعية السلع والخدمات نفسها ، فتتضمن تقديم مزيد من الخدمات التعليمية والصحية والسكنية ، بمعنى أن الزيادة في الدخل يتم ترجمتها في صورة زيادة كمية السلع وتحسن نوعيتها ، بحيث يترتب عليها تحسن نوعى في مستوى المعيشة .

ب – **ديناميكية التغير** : يحدث النمو الاقتصادي بصورة تلقائية دون تدخل من قبل الدولة ، ولذا فإنه يحدث في الدول الرأسمالية المتقدمة التي تعتنق مبدأ الحرية الاقتصادية . أما التنمية الاقتصادية فإنها تحدث بفعل تدخل الدولة ، بمعنى أنها عملية مخططة أو محفوزة من الدولة من أجل إحداث التغيرات الجذرية المطلوبة في هيكل النشاط الاقتصادي ، وفى هيكل توزيع الدخل ، وقد يتم ذلك من خلال خطة اقتصادية .

ومما سبق ، يتضح أن مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من مفهوم النمو الاقتصادي ، فعلى حين يقتصر مفهوم النمو الاقتصادي على حدوث زيادة في الناتج أو الدخل القومي الحقيقى وفى متوسط نصيب الفرد منه ، وذلك عن طريق زيادة الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج ، وحدوث

زيادة في الكفاءة الإنتاجية لهذه العناصر ، فإن عملية التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك تتضمن إجراء تغيرات جذرية في هيكل الإنتاج وفى طريقة استخدام وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يضمن استمرار عملية النمو بطريقة تراكمية . ومن ثم فمن الممكن حدوث نمو اقتصادى في بعض الدول بالرغم من عدم حدوث تنمية اقتصادية فيها ، فقد أكدت بعض الدراسات على أن بعض الدول النامية قد حققت معدلات نمو عالية خلال فترة زمنية معينة نتيجة لحدوث زيادة في حصيلة صادراتها من بعض المنتجات الأولية ، إلا أن ذلك النمو لم يترتب عليه حدوث تغيرات هيكلية في النشاط الاقتصادي تحفز وتنشر عمليات النمو في كل قطاعات الاقتصاد وعلى العكس من ذلك فإن عملية التنمية الاقتصادية تنطوى على حدوث نمو اقتصادى ، لأن عملية التنمية الاقتصادية تؤدى إلى حدوث زيادة في الناتج أو الدخل القومي في المجتمع وفى متوسط نصيب الفرد منه ، بما يعنى حدوث النمو الاقتصادي .

وعليه فإن عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى التخلص من مظاهر التخلف السابق الإشارة إليها ونقل الدول النامية من مرحلة التخلف إلى مرحلة الانطلاق التي تمكنها من تحقيق مستويات أفضل من التقدم الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول . ويتفق العديد من الاقتصاديين على أن إحداث عملية التنمية في الدول النامية يتطلب ضرورة تركيزها على التنمية الاقتصادية وإعطاء أهمية أكبر للقطاع الصناعى باعتباره أكثر ديناميكية في توليد الدخل وتوفير فرص أكبر للعمالة وإحداث تغير كبير في نوعية وعدد السلع المنتجة وزيادة تدريب القوى العاملة والارتفاع بمستوى مهارة عنصر العمل في الدول النامية .

١٠-٣-٣ : التنمية البشرية :

يقوم منهج التنمية البشرية على أن رفع قدرات الأفراد ، ويعتبر ذلك هدفاً لعملية التنمية يجب تحقيقه ، وبالتالى فإن التنمية البشرية تدور حول الإنسان باعتباره وسيلة التنمية وهدفها في الوقت نفسه . وقد تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى منهج التنمية البشرية من خلال سلسلة تقارير التنمية البشرية التي بدأ إصدارها منذ عام ١٩٩٠ . وفقاً له تُعرف التنمية البشرية على أنها " **عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الأفراد ، وأهم هذه الخيارات هي أن يحيا الأفراد حياة طويلة وخالية من الأمراض ، وأن يحصلوا على قدر معقول من التعليم ، وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشى كريم ، بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات السياسية وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته** " .

١٠-٤ : نماذج الأسئلة

السؤال الأول : أذكر دون أن تشرح :

١ – المظاهر الاقتصادية للتخلف .

٢ – المظاهر الاجتماعية والسياسية للتخلف .

٣ – أسباب انخفاض إنتاجية العامل في الدول النامية .

٤ – الأشكال المختلفة للتبعية الاقتصادية .

السؤال الثانى : أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير :

١ – تعانى الدول النامية من انخفاض كبير في مستوى إنتاجية عنصر العمل بالمقارنة بالمستويات السائدة في الدول المتقدمة.

٢ – تعد التبعية التكنولوجية أخطر أشكال التبعية الاقتصادية للدول النامية .

٣ – يقل عبء الإعالة في الدول المتقدمة عن الدول النامية .

٤ – تعتمد الدول النامية اعتماداً زائداً على الزراعة .

٥ – أدى التزام حكومات الدول النامية بسياسات توظيف الخريجين إلى انتقال ظاهرة البطالة المقنعة من القطاع الصناعى إلى القطاع الزراعى .

****


www.comm.alexu.edu.eg E-mail: comr-dean@alexu.edu.eg
كلية التجارة - مجمع العلوم الإنسانية والإجتماعية - سوتير الشاطبى - الأسكندرية
Faculty of Commerce -Human & Social Sciences Complex - Soter - Alex.
Tel & Fax: 203-4865655 Postal: 21526
2019
www.comm.alexu.edu.eg E-mail: comr-dean@alexu.edu.eg
كليتك تتغير ... شارك في التغيير